



4860  
SIA



# الجلد ستم

﴿ وهي تحتوي على القوانين الشرعية والاحكام المدنية المطابقة ﴾  
﴿ للكتب الفقهية حررتها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين ﴾  
﴿ والفقهاء المدققين وبعد ان وقعت لدى الباب ﴾  
﴿ الى المالى. وقع الاستحسان تعلقة الارادة ﴾  
﴿ السنية بان تكون دستورا ﴾  
﴿ للعمل بها ﴾  
٠٠

---

﴿ الطبعة الاولى ﴾

---

﴿ قسطنطينية ﴾

---

﴿ طبعت في مطبعة الجواب ﴾  
﴿ الكائنة امام الباب العالى ﴾

١٢٩٧

## ﴿ مطبوعات الجوائب ﴾

﴿ الكتب الآتية يسأل عنها من ادارة الجوائب الكاتبة امام الباب العالى ﴾

﴿ كتب من تأليف محرر الجوائب ﴾

- قرش**
- ٤٠ كتاب سر الليال في القلب والابدال وهو يحتوي على اكثر من  
حسن الطبع يحتوي على تبدين معاني الالفاظ و انساق وضعها  
٨٠ الساقى على الساقى فيما هو الفاريلى او ايام وشهور واعوام فى عجم العرب  
والاعجم ( طبع فى باريس على شكل غريب )  
٢٠ سند الراوى فى الصرف الفرنساوى سهل العبارة لتعليم اللغة الفرنساوية  
١٢ غنية الطالب ومنهذ الراغب فى الصرف والتخو وحروف المعاني طبع فى مطبعة الجوائب

- ﴿ كثر الرغائب فى منتخبات الجوائب اعنى بجمعها مدير الجوائب ﴾
- ٢٠ ﴿ الجزء الاول ﴾ يشتمل على بعض ما فى الجوائب من الفصول اللطيفة  
والقامات الظرفية والمقالات الادبية  
٢٥ ﴿ الجزء الثانى ﴾ يحتوي على تفصيل ذكر حرب جرمانيا مع فرنسا من اولها  
الى آخرها  
٢٥ ﴿ الجزء الثالث ﴾ يشتمل على بعض القصائد التى نطعها محرر الجوائب فى  
الاستانة وهى التى ادرجت بالجوائب وهو جزء من ديوانه  
١٥ ﴿ الجزء الرابع ﴾ يشتمل على القصائد التى نظمها افاضل العصر من العلماء  
والادباء فى مدح محرر الجوائب  
٢٥ ﴿ الجزء الخامس ﴾ يشتمل على جميع ما فى الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية التى حدثت فى الممالك العثمانية وفى الدول الاجنبية من جلالتها الاوامر  
والفرامين السلطانية وغير ذلك من المعاهدات التى صدرت فى الخطوط الشهيرة  
٢٥ ﴿ الجزء السادس ﴾ يشتمل على ما فى الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية من جلالتها الاوامر السلطانية التى صدرت فى الخطوط الشهيرة  
وغير ذلك من الفوائد التى يحتاج اليها كل اديب ارب ورتاح اليها كل مؤلف لبيب

# الْحَكْمُ

﴿ وهى تحتوى على القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة ﴾  
﴿ للكتب الفقهية حررتها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين ﴾  
﴿ والفقهاء المدققين وبعد ان وقعت لدى الباب ﴾  
﴿ العالى . وقع الاستح. ان تعلقت الارادة ﴾  
﴿ السنية بان تكون دستورا ﴾  
﴿ للعمل بها ﴾

••

﴿ الطبعة الاولى ﴾  
﴿ قسطنطينية ﴾

﴿ طبعت في مطبعة الحرب ﴾  
﴿ الكاشنة امام الباب العالى ﴾

١٢٩٧

## فهرسة مجلة الاحكام العدلية

صحيفة	
٠٠٢	صورة التقرير الذى تقدم للمرحوم على باشا الصدر الاعظم فيما يتعلق بالمجلة وذلك فى غرة محرم سنة ١٢٨٦
٠١١	المقدمة فى تعريف علم الفقه وتقسيمه
٠١٢	فى بيان القواعد الفقهية
٠١٨	فى الكتاب الاول فى بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع
٠٢٢	فىما يتعلق بركن البيع
٠٢٤	فى بيان لزوم موافقة القبول للايجاب
٠٢٥	فى حق مجلس البيع
٠٢٦	فى حق البيع بالشرط
٠٢٧	فى اقالة البيع
٠٢٨	فى حق شروط المبيع و اوصافه
»	فىما يجوز بيعه وما لا يجوز
٠٢٩	فى بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع
٠٣٣	فى بيان ما يدخل فى البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل
٠٣٤	فى بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله
٠٣٥	فى بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل
٠٣٦	فى بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالبيع بعد العقد وقبل القبض
٠٣٧	فى بيان التزويد والتزيل فى الثمن والمبيع بعد العقد
٠٣٩	فى بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةهما
٠٤٠	فى المواد المتعلقة بحس المبيع
٠٤١	فى حق مكان التسليم
٠٤٢	فى مونة التسليم ولوازم اتمامه
»	فى بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

- ٠٤٣ فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر
- ٠٤٤ في بيان خيار الشرط
- ٠٤٥ في بيان خيار الوصف
- ٠٤٦ في حق خيار النقد
- » في بيان خيار التعيين
- ٠٤٧ في حق خيار الرؤية
- ٠٤٨ في بيان خيار العيب
- ٠٥٢ في الغبن والتغريب
- ٠٥٣ في بيان انواع البيع
- » في بيان احكام انواع البيوع
- ٠٥٥ في حق السلم
- ٠٥٦ في بيان الاستصناع
- ٠٥٧ في احكام بيع المربض
- » في حق بيع الوفاء
- ٠٦٠ في الكتاب الثاني في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة
- ٠٦٢ في بيان الضوابط العمومية
- ٠٦٤ في بيان مسائل ركن الاحارة
- ٠٦٥ في شروط انعقاد الاجارة وتفاذها
- ٠٦٦ في شروط صحة الاجارة
- ٠٦٧ في فساد الاجارة وبطلانها
- » في بدل الاجارة
- ٠٦٨ في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجر الاجرة
- ٠٧٠ فيما يصح للاجير ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح
- ٠٧١ في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة
- ٠٧٢ في بيان خيار الشرط



٠٧٤	في خيار الزويرة
»	في خيار العيب
٠٧٦	في بيان مسائل تتعلق بإجارة العقار
٠٧٨	في اجارة العروض
»	في اجارة الدواب
٠٨١	في اجارة الآدمي
٠٨٣	في تسليم المأجور
٠٨٤	في تصرف العاقلين في المأجور بعد العقد
٠٨٥	في بيان مواد تتعلق برد المأجور واحادته
»	في ضمان المنفعة
٠٨٦	في ضمان المستأجر
٠٨٨	في ضمان الاجير
٠٩٠	في الكتاب الثالث ﴿ في الاصطلاحات الفقهية الدائرة بالكفالة
٠٩١	في ركن الكفالة
٠٩٢	في بيان شرائط الكفالة
٠٩٣	في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة
٠٩٥	في بيان حكم الكفالة بالنفس
»	في بيان احكام الكفالة بالمال
٠٩٨	في بيان بعض الضوابط العمومية
»	في البراءة من الكفالة بالنفس
٠٩٩	في البراءة من الكفالة بالمال
١٠٢	في الكتاب الرابع ﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحالة
١٠٣	في بيان ركن الحالة
»	في بيان شروط الحالة
١٠٤	في بيان احكام الحالة



صحيحة

❦ الكتاب الخامس ❦ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن	١٠٨
» في المسائل المتعلقة بركن الرهن	»
» في بيان شروط انعقاد الرهن	١٠٩
» في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن، وزيادته بعد عقد الرهن	»
» في بيان مسائل تتعلق بالرهن والمرتهن	١١٠
» في بيان مؤنة المرهون ومصارفه	١١١
» في الرهن المستعار	»
» في بيان احكام الرهن العمومية	١١٢
» في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن	١١٤
» في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل	١١٥
» في بيع الرهن	»
❦ الكتاب السادس ❦ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات	١١٨
» في بيان احكام عمومه تتعلق بالامانات	١١٩
» في بيان المسائل المتعلقة بعقد الإيداع وشروطه	١٢٠
» في احكام الوديعة وضمانها	١٢١
» في المسائل المتعلقة بعقد وشرط الاجارة	١٢٦
» في بيان احكام العارية وضماناتها	١٢٧
❦ الكتاب السابع ❦ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة	١٣٣
» في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها	١٣٤
» في بيان شرائط الهبة	١٣٦
» في حق الرجوع من الهبة	»
» في هبة المريض	١٣٨
❦ الكتاب الثامن ❦ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالغصب والاتلاف	١٤٠

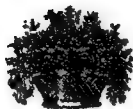
- ١٤١ في بيان احكام الفصب
- ١٤٤ في بيان المسائل المتعلقة بفصب العقار
- ١٤٥ في بيان حكم غاصب الغاصب
- » في مباشرة الاتلاف
- ١٤٧ في بيان الاتلاف تسببا
- ١٤٨ في الاشياء التي تحدث في الطريق العام
- ١٤٩ في جثاية الحيوان
- ١٥٢ ﴿ الكتاب التاسع ﴾ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحجر والاكراه والشفعة
- ١٥٤ في بيان صنوف المحجورين واحكامهم
- ١٥٥ في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمعتوه
- ١٥٨ في السفينة المحجور
- » في المديون المحجور
- ١٥٩ في بيان المسائل التي تتعلق بالاكراه
- ١٦٠ في بيان مراتب الشفعة
- ١٦٢ في بيان شرائط الشفعة
- ١٦٤ في بيان طلب الشفعة
- ١٦٥ في بيان حكم الشفعة
- ١٦٨ ﴿ الكتاب العاشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالشركات
- ١٧٠ في تعريف شركة المالك وتقسيمها
- ١٧١ في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة
- ١٦٥ في بيان الديون المشتركة
- ١٧٩ في تعريف القسمة وتقسيمها
- ١٨٠ في بيان شرائط القسمة

١٨٢	في بيان قسمة الجميع
١٨٤	في بيان قسمة التفريق
١٨٥	في بيان كيفية القسمة
١٨٦	في بيان الخيارات
١٨٧	في بيان فسخ القسمة واقااتها
١٨٨	في بيان احكام انقسمة
١٩٠	في بيان المهياة
١٩٣	في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك
١٩٤	في حق المعاملات الجوارية
١٩٧	في الطريق
١٩٨	في بيان حق المرور والمجرى والمسيل
٢٠٠	في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة
٢٠٣	في بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة
٢٠٣	في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية
٢٠٤	في بيان حق الشرب والشفة
٢٠٥	في احباء الموات
٢٠٦	في بيان حريم الابار المحفورة والمياه المجرأة والاشجار المغروسة بالأذن السلطاني
	في الاراضي الموات
٢٠٨	في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد
٢١٠	في بيان التعبيرات الاموال المشتركة وسائر مصارفها
٢١٢	في حق كرى النهر والمجارى واصلاحها
٢١٤	في بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها
٢١٥	في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد
٢١٦	في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال
٢١٧	في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد

في بيان شركة المفوضة	٢١٩
في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال	٢٢١
في بيان مسائل عائدة الى شركة الاجمال	٢٢٤
في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه	٢٢٧
في بيان تعريف المضاربة وتقسيمها	٢٢٨
في بيان شروط المضاربة	»
في بيان احكام المضاربة	٢٢٩
في بيان المزارعة	٢٣٢
في بيان المساقاة	٢٣٣
في الكتاب الحادى عشر ﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالوكالة	٢٣٥
في بيان ركن الوكالة وتقسيمها	»
في بيان شروط الوكالة	٢٣٧
في بيان احكام الوكالة	٢٣٨
في بيان الوكالة بالشرآء	٢٣٩
في بيان الوكالة بالبيع	٢٤٣
في بيان المسائل المتعلقة بالمأمور	٢٤٥
في حق الوكالة بالخصومة	٢٤٧
في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل	»
في الكتاب الثانى عشر ﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة	٢٥٠
بالصلح والابراء	
في بيان من يعقد الصلح والابراء	٢٥١
في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها	٢٥٢
في الصلح من الاعيان	٢٥٣
في بيان الصلح عن الدين اى الطلب وسائر الحقوق	٢٥٤
في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلح	٢٥٥

صحيفة	
٢٥٦	في بيان المسائل المتعلقة باحكام الآراء
٢٥٩	﴿ الكتاب الثالث عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاقرار
٢٦٠	في بيان وجوه صحة الاقرار
٢٦٢	في بيان الاحكام العمومية
٢٦٣	في بيان نفي الملك والاسم المستعار
٢٦٤	في بيان اقرار المريض
٢٦٧	في بيان الاقرار بالكتابة
٢٧٠	﴿ الكتاب الرابع عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالدعوى
٢٧١	في بيان شروط صحة الدعوى
٢٧٤	في دفع الدعوى
٢٧٥	في بيان من كان خصما ومن لم يكن
٢٧٨	في بيان التناقص
٢٨١	في حق مرور الزمان
٢٨٦	﴿ الكتاب الخامس عشر ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبينات والتحليف
٢٨٧	في بيان تعريف الشهادة ونصابها
٢	في بيان كيفية اداء الشهادة
٢٨٩	في بيان شروط الشهادة الاساسية
٢٩٠	في بيان موافقة الشهادة للدعوى
٢٩٢	في بيان اختلاف الشهود
٢٩٣	في تركية الشهود
٢٩٥	في تحليف الشهود
٢	في رجوع الشهود عن الشهادة

في التواتر	٢٩٦
في بيان المجمع الخطية	٢٩٧
في بيان القرينة الفاطمة	٣
في بيان التحليف	٣
في بيان التنازع بالإيدى	٢٩٩
في ترجيح البينات	٣٠٥
في القول لمن وتحكيم الحال	٣٠٣
في التحالف	٣٠٤
في الكتاب السادس عشر في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالقضاء	٣٠٧
في بيان اوصاف الحاكم	٣٠٨
في بيان آداب الحاكم	٣٠٩
في بيان وظائف الحاكم	٣
فيما يتعلق بصورة المحاكمة	٣١١
في بيان شروط الحكم	٣١٣
في بيان حكم الغيابي	٣١٤
في رؤية الدعوى بعد الحكم	٣
في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم	٣١٥









# الجلد ستم

﴿ وهي تحتوى على القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة ﴾  
﴿ للكتب الفقهية حررتها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين ﴾  
﴿ والفقهاء المدققين وبدان وقعت لدى الباب ﴾  
﴿ العالى موقع الاستحسان تعلقت الارادة ﴾  
﴿ السنية بان تكون دستورا ﴾  
﴿ للعمل بها ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ قسطنطينية ﴾

﴿ طبعت فى مطبعة الجواب ﴾  
﴿ الكائنة امام الباب العالى ﴾

١٢٩٧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ و صلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما ﴾

﴿ صورة التقرير الذى تقدم للمرحوم على باشا الصدر الاعظم ﴾  
﴿ فيما يتعلق بالمجلة وذلك فى غرة محرم سنة ١٢٨٦ هـ ﴾

لا يخفى على حضرة الصدر العالى ان الجهة التى تتعلق بأمر الدنيا من علم الفقه كما انها تنقسم الى مناكحات ومعاملات وعقوبة كذلك القوانين السياسية للامم المتعددة تنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدنى لانه لما زاد اتساع المعاملات التجارية فى هذه الاعصار مست الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات كالسفينة التى يسمونها حوالة و كاحكام الافلاس وغيرهما من القانون الاصلى ووضع لهذه الاستثنائات قانون مخصوص يسمى قانون التجارة وصار معمولاً به فى الخصوصيات التجارية فقط واما سائر الجهات فما زالت احكامها تجرى على القانون المدنى ومع ذلك فالدعاوى التى ترى فى محاكم التجارة اذا ظهر شئ من منفرداتها ليس له حكم فى قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة ويرجع فيه الى القانون الاصلى وكيفما وجد مسطوراً فيه يجرى

### ﴿المجلة﴾

يجرى الحكم على مقتضاه وكذا في دعاوى الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم  
تجرى المعاملة بها على هذا النوال ايضا

وقد وضعت الدولة العلية قديما وحديثا قوانين كثيرة تقابل انفسا  
المدنى وهى وان لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها الا ان  
المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم الفقه هى كافية وافية للاحتياجات  
الواقعة في هذا الخصوص ولعلارى بعض مشكلات في تحويل الدعاوى الى  
الشرع والقانون غير ان مجالس تميز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكم  
الشرع الشريف فكما ان الدعاوى الشرعية تصير رؤيتها وفصلها لديهم  
كذلك كانت المواد النظامية التى تحال الى تلك المجالس ترى وتفصل بمعرفة  
ايضا وبذلك يجرى حل تلك المشكلات من حيث ان اصل القوانين والنظامات  
الملكية ومراجعهما هو علم الفقه وكثير من الخصوصات المتفرعة والامور  
التي ينظر فيها بمقتضى النظام يفصل ويحكم على وفق المسائل الفقهية والحال  
ان اعضاء مجالس تميز الحقوق لا اطلاع لهم على مسائل علم الفقه فاذا حكمت  
حكام الشرع الشريف في تلك الفروع بمقتضى الاحكام الشرعية ظن الاعضاء  
انهم يفعلون ما يشاؤون خارجا عن النظامات والقوانين الموضوعة واساؤا  
بهم الظن فيصير ذلك باعسا على القيل والقال

ثم ان قانون التجارة المهابونى هو دستور العمل في محاكم التجارة الموجودة في  
ممالك الدولة العلية واما الخصوصات المتفرعة عن الدعاوى التجارية التى  
لاحكم لها في قانون التجارة فيحصل بها مشكلات عظيمة لانه اذا صارت  
المراجعة في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اوربا وهى ليست موضوعة  
بالارادة السنية فلا تصير مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واذا احيل فصل  
تلك المشكلات الى الشريعة الفراء فالمحاكم الشرعية تصير مجبورة على استئناف  
المرافعة في تلك الدعوى وحينئذ فالمحكم على قضية واحدة في محكمتين كل  
منهما تغاير الاخرى في اصول المحاكم ينشأ عنه بالضع شعوب ومباينة في مثل  
هذه الاحوال لا يمكن لمحاكم التجارة مراجعة المحاكم الشرعية واذا قيل لاعضاء  
محاكم التجارة ان يراجعوا الكتب الفقهية فهذا ايضا لا يمكن لان هؤلاء الاعضاء  
على حد سواء مع اعضاء مجالس تميز الحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية  
ولا

### ❦ المجلة ❦

ولا ينبغي ان علم الفقه بحر لا ساحل له واستنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية وملازمة كلية وعلى الخصوص مذهب الحنفية لانه قام فيه مجتهدون كثيرون متفوتون في الطبقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل فيه تنقيح كما حصل في فقه الشافعية بل لم تزل مسأله اشتاتا متشعبة فتميز القول الصحيح من بين تلك المسائل والاقوال المختلفة وتطبيق الحوادث عليها عسير جدا وما عدا ذلك فانه يتبدل الاعصار تتبدل المسائل التي يلزم بناؤها على العادة والعرف مثلا كان عند المتقدمين من الفقهاء اذا اراد احد شراء دار اكنفى برؤية بعض بيوتها وعند المتأخرين لا بد من رؤية كل بيت منها على حدته وهذا الاختلاف ليس مستندا الى دليل بل هو ناشئ عن اختلاف العرف والعادة في امر الانشاء والبناء وذلك ان العادة قديما في انشاء الدور وبنائها ان تكون جميع بيوتها متساوية وعلى طرز واحد فكانت رؤية بعض البيوت على هذا تغني عن رؤية سائرها واما في هذا العصر فحيث جرت العادة بان الدار الواحدة تكون بيوتها مختلفة في الشكل والقدر لزم عند البيع رؤية كل منها على الانفراد وفي الحقيقة فاللازم في هذه المسألة واشملها حصول علم كاف بالبيع عند المشتري ومن ثم لم يكن الاختلاف الواقع في مثل المسألة المذكورة تغييرا للقاعدة الشرعية وانما تغير الحكم فيها بتغير احوال الزمان فقط وتفرق الاختلاف الزماني والاختلاف البرهاني الواقع هنا وتميزهما بحجج الى زيادة التدقيق وامعان النظر فلا جرم ان الاحاطة بالمسائل الفقهية وبلوغ النهاية في معرفتها امر صعب جدا ولذا انتدب جمع من فقهاء العصر وفضلائه لتأليف كتب مطولة مثل كتب الفتاوى التاتارخانية والعالمكبرية المشهورة الان بالفتاوى الهندية ومع ذلك فلم يقدروا على حصر جميع الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية وفي الواقع فان كتب الفتاوى هي عبارة عن مولفات حاوية لصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية وافقت به الفتاوى فيما مر من الزمان ولاشك ان الاحاطة بجميع الفتاوى التي افتى بها علماء السادة الحنفية في العصور الماضية صسر للغاية ولهذا جمع ابن نجيم رحمه الله تعالى كثيرا من القواعد الفقهية والمسائل الكلية المندرج تحتها فروع الفقه ففتح بذلك بابا يسهل التوصل

### ﴿ المجلة ﴾

التوصل منه الى الاطاحة بالاسائل ولكن لم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يحذو حذوه حتى يجعل اثره طريقا واسعا واما الان فقد ندر وجود للتجربين في العلوم الشرعية في جميع الجهات وفضلا عن انه لا يمكن تعيين اعضاء في المحاكم النظامية لهم قدرة على مراجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل الاشكالات فقد صار من الصعب ايضا وجود قضاة كافية للمحاكم الشرعية الكائنة في الممالك المحروسة

بناءً على ذلك لم يزل الامل معلقا بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطا سهل المآخذ عاريا من الاختلافات حاويا للاقوال المختارة سهل المطامعة على كل احد لانه اذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة جامعة لكل من نواب الشرع ومن اعضاء المحاكم النظامية والامورين بالادارة فيحصل لهم بمطالعته انساب الى الشرع ولدى الايجاب تصير لهم ملكة بحسب الوسع يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوى والشرع الشريف فيصير هذا الكتاب معتبرا مرمي الاجراء في المحاكم الشرعية مغنيا عن وضع قانون لدعاوى الحقوق التي ترى في المحاكم النظامية ومن اجل الحصول على هذا المأمول عقدت سابقا جمعية علمية في ادارة مجلس التنظيمات وحرر حينئذ كثير من المسائل ولكن لم تبرز الى حيز الفعل فصدق مضمون قولهم ان الامور مرهونة لاقواتها حتى شاء الله تعالى بروز ما في هذا العصر الهائل الذي صار مغبوطا من جميع الاعصار بظهور مثل هذه الآثار الخيرية المهمة ولاجل حصول هذا الامر مع سائر الآثار الحسنة الكثيرة التي هي من التوفيقات الجلية السلطانية المشهودة بعين الاقترار للبرية احيل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا انعام هذا المشروع الجميل والاثرا الخيري السديد لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات الجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر وبموجب الارادة العلية اجتماعنا في دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى ترتيب مجلة موافقة من المسائل والامور الكثيرة الوقوع اللازمة جدا من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من اقوال السادة الخفية الموثوق بها وقسمت الى كتب متعددة وسميت بالاحكام العدلية « ويمد خزانة المقدمة والكتاب الاول منها اعطيت نسخة منها لمقام مشيخة الاسلام ونسخ اخرى لمن له مهارة ومعرفة كافية في علم الفقه من الشذوات الفخام ثم بعد اجراء ما لزم من التهذيب والتعديل فيها بناء على بعض ملاحظات منهم حررت منها

### ❦ المجلة ❦

منها نسخة وعرضت على حضرتكم العلية والان حصلت المادرة الى ترجمة هذه المقدمة والكتاب الى اللغة العربية وما زان الاهتمام مصروفا الى تأليف باقي الكتب ايضا فادى مطالعتكم هذه المجلة يحيط علمكم العلى بان المقالة انثية من المقدمة هي عبارة عن القواعد التي جمعها ابن نجيم ومن سلك مسلكه من الفقهاء رحمهم الله تعالى فحكاهم الشرع مالم يقفوا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد الى واحدة من هذه القواعد الا ان لها فائدة كلية في ضبط المسائل فمن اطلع عليها من المطالعين يضبطون المسائل بالتمها وسائر المامورين يرجعون اليها في كل خصوص وبهذه القواعد يمكن للانسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف او في الاقل التقريب وبناء على ذلك لم نكتب هذه القواعد تحت عنوان كتاب اواب بل ادرجناها في المقدمة والاكثر في الكتب الفقهية ان تذكر المسائل مخلوطة مع المبادئ لكن في هذه المجلة حرر في اول كل كتاب مقدمة تستمل على الاصلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاجل ايضاح تلك المسائل الاساسية ادرج ضمنها كثير من المسائل المستخرجة من كتب الفتاوى على سبيل التمثيل

ثم ان الاخذ والعطاء الجاري في زماننا اكثره مربوط بالشرط وفي مذهب الحنيفة ان الشروط الواقعة في جانب العقد اكثرها مفسد للبيع ومن ثم كان اهم المباحث في كتاب البيوع فصل البيع بالشرط وهذا الامر اوجب مباحثات ومناظرات كثيرة في جمعية هؤلاء العاجزين ولذا روى مناسباً ايراد خلاصة المباحثات الجارية في ذلك على الوجه الآتي

فتقول ان اقوال اكثر المجتهدين في حق البيع بالشرط يخالف بعضها بعضاً ففي مذهب المالكية اذا كانت المدة جزئية وفي مذهب الحنابلة على الاطلاق يكون للبائع وحده ان يشترط لنفسه منفعة مخصوصة في المبيع لكن تخصيص البائع بهذا الامر دون المشتري يرى مخالفاً للراى والقياس اما ابن ابي ليلى وابن شبرمة ممن عاصروا الامام الاعظم رضى الله عنه وانقضت اتباعهم فكل منهما راي في هذا الشأن راياً يخالف راي الآخر فابن ابي ليلى يرى ان البيع اذا دخله شرط اى شرط كان فقد فسد البيع والشرط ككلامها وعند ابن شبرمة ان الشرط والبيع جائزان على الاطلاق فذهب ابن ابي ليلى الى يرى

### ﴿ المجلة ﴾

مباينا لحديث « المسلمون عند شروطهم » ومذهب ابن شبرمة موافق لهذا الحديث موافقة تامة ~~لكن~~ المتبايعين ربما يشترطان اى شرط كان جائزا او غير جائز قابل الاجراء او غير قابل ومن الامور المسئلة عند الفقهاء ان رعاية الشرط انما تكون بقدر الامكان فساله" الرعاية للشرط قاعدة تقبل التخصيص والاستثناء ولذا اتخذ طريق متوسط عند الخنفية وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقسام شرط جائز وشرط مفسد وشرط لغو بيان هذا ان الشرط الذى لا يكون من مقتضيات عقد البيع لا مما يؤيده وفيه نفع لاحد العاقدين مفسد والبيع المعلق به يكون فاسدا والشرط الذى لا نفع فيه لاحد العاقدين لغو والبيع المعلق به صحيح لان المقصود من السع والشراء التملك اى ان يكون البائع مالكا للثمن والمسترى مالكا للمبيع بلا مزاحم ولا ممانع والبيع المعلق به نفع لاحد المتعاقدين يؤدى الى المنازعة لان المشروط له النفع يطلب حصوله والاخر يريد الفرار منه فكان البيع لا يتم لكرها ان العرف والعادة قاطع للمنازعة جوز البيع مع اشترط المتعارف على الاطلاق اما المعاملات التجارية فهى من اصلها فى حال مستثنى كما تقدم واكثر ذوى الخرف والصنائع قد تعارفوا على معاملته مخصوصة تفررت بينهم والعرف الطارىء معتبر فلا يبنى ما يوجب البحث الا بعض شروط خارجة عن العرف ولعادة تشرط فى المعاملات المتفرقة فى الاخذ والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن يوجب الاعتناء بالبحث عنها فقامت الحاجة فى تيسر معاملات العصر الى اختيار قول ابن شبرمة الخارج عن مذهب الخنفية واهدا حصل الاكتفاء بذكر الشروط التى لا تفسد البيع عند الخنفية فى الفصل الرابع من الباب الاول كما وقع فى سائر الفصول

قد ذكر فى المادة السابعة والتسعين بعد المائة والمادة الخامسة بعد الثمانين انه لا يصح بيع المعدم والحال ان ما كان مثل الورد والخرشوم من الازهار والخضروات والفواكه التى يتلاحق ظهور محصولتها يصح فيه البيع اذا كان بعض محصولاتها طهر وبعضها لم يظهر لانه لما كان ظهور محصولاتها دفعة واحدة غير ممكن وانما تظهر افرادها وتناقض شيئا بعد شيئا اصطلاح الناس فى التعامل



### في المجلة

على بيع جميع محصولاتها الموحودة والمتلاحقة بصفة واحدة ولذا جوز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استحسانا وقال اجعل الموجود اصلا والمعدوم تبعاً له وافق بقوله الامام الفضلي وشمس الأئمة الحلواني وابوبكر ابن فضل رحمه الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة عندهم غير ممكن كما ان حل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة اولى من نسبتها الى الفساد وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة السابعة بعد المائتين

وفي بيع الصبرة كل مد تكدا عند الامام الاعظم رضى الله عنه يصح البيع في مد واحد فقط وعند الامامين رحمهما الله يصح في جميع الصبرة ففهما بلغت الصبرة يأخذها المشتري ويدفع ثمنها بحساب المد بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيرا من الفقهاء مثل صاحب الزهداية قد اختساروا قول الامامين في ذلك تيسيرا لمعاملات الناس حررت هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولهما واكثر مدة خيارا اشترط عند الامام رحمه الله تعالى ثلثة ايام وعند الامامين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان من الايام ولما كان قولهما هنا ايضا اوفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذكر بدون مدة الايام الثلثة في المادة الثلاثائة وهذا الخلاف حار ايضا في خيار النقد الا ان عسدم تقييد المدة بثلثة ايام وصحة تقييدها باكثر من ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى د . وانما اخير قوله في هذه المسألة ايضا مراعاة لمصلحة الناس كما ذكر في المادة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المستصنع له الرجوع بعد عقد الاستصناع وعند الامام ابي يوسف رحمه الله انه اذا وجد المصنوع موافقا للصفات التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع والحال انه في هذا الزمان قد اتخذت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر ونحوها بالقاوله وبذلك صار الاستصناع من الامور الجارية العظيمة فتخير المستصنع في امضاء العقد اوفسغه بترتب عليه الاخلال بمصالح جسمته وحيث ان الاستصناع مستند الى التعارف ومقيس على السلم المشروع على خلاف القياس بناء على عرف الناس لم اختيار قول ابي يوسف رحمه الله تعالى

### ✽ المجلة ✽

في هذا مراعاة لمصلحة الوقت كما حرر في المادة الثانية والتسعين بعد الثمانمائة من هذه المجلة

فاذا امر امام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة التصويب يجرى توسيع اعلى المجلة الملقوفة بالحط الشريف الهمايوني والامر لولى الامر

ناظر ديوان الاحكام العدلية	مفتش الاوقاف الهمايونية
احد جودت	السيد خليل
من اعضاء شورى الدولة	من اعضاء ديوان الاحكام العدلية
سيف الدين	السيد احمد خلوصى
من اعضاء ديوان الاحكام العدلية	من اعضاء شورى الدولة
السيد احمد حلمى	محمد امين الجندى
من اعضاء الجمعية عسلاء الدين ابن	عابدين



لاحكام الهـ - لبه

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

محتوية على مقالتين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

﴿ مادة ١ ﴾ الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية والمسائل الفقهية اما ان تتعلق بامر الآخرة وهى العبادات واما ان تتعلق بامر الدنيا وهى تنقسم الى مناحكات ومعاملات وعقوبات فان البارى تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما يكون بقاء النوع الانسانى وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع الاناث للتوالد والتناهل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء فى الامور الصناعية الى الغذاء واللباس والمسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون والتشارك بين الافراد والحاصل ان الانسان من حيث انه مدنى بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الانفراد كسائر الحيوانات بل يحتاج الى التعاون والتشارك ببسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطالب ما يلائمه ويغضب على من يزعجه فلاجل بقاء العدل وانظام بينهم محفوظين من الخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية فى امر الازدواج وهى قسم المناكحات من علم الفقه وفيما به التمدن من التعاون والتشارك وهى قسم المعاملات منه ولاستقرار امر التمدن على هذا النوال لزم ترتيب احكام الجزاء وهى قسم العقوبات من الفقه

وها قد وقع المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل الكثيرة الوقوع فى المعاملات

### ﴿ المجلة ﴾

غلب استخراجها وجمعها من الكتب المعتمدة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسئلة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ اقله لاثبات المسائل وتفهمها في يادي الامر يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقررها في الازدهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقاله ثابرة في المقدمة على ما سيأتي ثم ان بعض هذه القواعد وان كان بحيث اذا انفرد يوجد من مستلته بعض المسنديات لكن لا تختل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها يخص ويقتد بعضها آخر

### المقالة الثانية

#### في بيان القواعد الفقهية

﴿ مادة ٢ ﴾ الامور بما قصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

﴿ مادة ٣ ﴾ العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ولذا يجري حكم الرهن في البيع بالوفا

﴿ مادة ٤ ﴾ اليقين لا يزول بالشك

﴿ مادة ٥ ﴾ الاصل بقاء ما كان على ما كان

﴿ مادة ٦ ﴾قديم يترك على قدمه

﴿ مادة ٧ ﴾ الضرر لا يكون قديماً

﴿ مادة ٨ ﴾ الاصل مراعاة الذمة فاذا اذلق رجل مال آخر واحلفا في مقداره يكون القول للثلف والبيته على صاحب المال لاثبات الزيادة

﴿ مادة ٩ ﴾ الاصل في الصفات العارضة العدم مثلاً اذا اختلف شريكا المضاربة في حصول الربح وعدمه فانقول للمضارب والبيته على رب المال لاثبات الربح

مادة ١٠

### المجله

﴿ ماده ١٠ ﴾ مائت مزمان بحكم بقاءه مالم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت في زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك مالم يوجد ما يزيله  
﴿ ماده ١١ ﴾ الاصل اضافه الحاد الى اقرب اوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف في زمن حدوث امر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال مالم ثبت نسبته الى زمان بعيد

﴿ ماده ١٢ ﴾ الاصل في الكلام الحقيقة  
﴿ ماده ١٣ ﴾ لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح  
﴿ ماده ١٤ ﴾ لا مساع الاجتهاد في مورد النص  
﴿ ماده ١٥ ﴾ مائت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه  
﴿ ماده ١٦ ﴾ الاجتهاد لا ينقض بمثله  
﴿ ماده ١٧ ﴾ المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سببا للتسهيل ويلزم التوسيع في وقت المضايقة يتفرع على هذا الاصل كثير من الاحكام الفقهية كالقرض والحواله والمجبر وغير ذلك وما جوزه الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية من حيث هذه القاعدة

﴿ ماده ١٨ ﴾ الامر اذا ضاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخص فيه ويوسع

﴿ ماده ١٩ ﴾ لا ضرر ولا ضرار  
﴿ ماده ٢٠ ﴾ الضرر يزال  
﴿ ماده ٢١ ﴾ الضرورات بيح المحظورات  
﴿ ماده ٢٢ ﴾ الضرورات تقدر بقدرها  
﴿ ماده ٢٣ ﴾ ما جاز لعذر يطل بزواله  
﴿ ماده ٢٤ ﴾ اذا زال المانع عاد الممنوع  
﴿ ماده ٢٥ ﴾ الضرر لا يزال بمثله

﴿ ماده ٢٦ ﴾ يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل

### ❖ المجله ❖

- ❖ ماده ٢٧ ❖ الضرر الاسد يزال بالضرر الاخف
- ❖ ماده ٢٨ ❖ اذا تعارض مفسدتان روى اعظمهما ضررا بار نكاب اخفهما
- ❖ ماده ٢٩ ❖ يختار اهون الشرين
- ❖ ماده ٣٠ ❖ درء المفسد اولى من جاب المنافع
- ❖ ماده ٣١ ❖ الضرر يدفع بقدر الامكان
- ❖ ماده ٣٢ ❖ الحاجة تنزل منزله الضرورة عامة اوخاصة ومن هذا القبيل تجوز البيع بالوفا حيث انه لما كثرت الديون على اهل بخارى مست الحاجة الى ذلك فصار مرعا
- ❖ ماده ٣٣ ❖ الاضطراب لا يبطل حق الغريم فيفرع على هذه القاعدة انه لو اضطرب انسان من الجوع فاكل طعام الآخر يضمن قيمته
- ❖ ماده ٣٤ ❖ ما حرم اخذه حرم اعطاؤه
- ❖ ماده ٣٥ ❖ ما حرم فعله حرم طلبه
- ❖ ماده ٣٦ ❖ العادة محكمة يعنى ان العادة عامة كانت اوخاصة فيجعل حكما لادبات حكم شرعى
- ❖ ماده ٣٧ ❖ استهمال انسان حجة يجب العمل بها
- ❖ ماده ٣٨ ❖ للمتبع عادة كالمجتمع حقيقة
- ❖ ماده ٣٩ ❖ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان
- ❖ ماده ٤٠ ❖ الحقيقة نترك بدلالة العادة
- ❖ ماده ٤١ ❖ انما تعتبر العادة اذا اطردت اوغلات
- ❖ ماده ٤٢ ❖ العبارة للغالب الشايع لا للشاذر
- ❖ ماده ٤٣ ❖ المعروف عرفا كالمشروط شرطا
- ❖ ماده ٤٤ ❖ المعروف بين التجار كالمشروط بينهم
- ❖ ماده ٤٥ ❖ التعيين بالعرف كالتعيين بانص
- ❖ ماده ٤٦ ❖ اذا تعارض السائع والمقتضى يقدم المانع فلا بيع الزاهن الرهن لاآخر مادام في يد المرتهن

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٤٧ ﴾ التابع تابع فإذا بيع حيوان في بطنه جنين يدخل الجنين في البيع تبعاً

﴿ مادة ٤٨ ﴾ التابع لا يفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً عن أمه

﴿ مادة ٤٩ ﴾ من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فإذا اشترى رجل داراً ملك الطريق الموصل إليها

﴿ مادة ٥٠ ﴾ إذا سقط الأصل سقط الفرع

﴿ مادة ٥١ ﴾ الساقط لا يعود كما أن المعدوم لا يعود

﴿ مادة ٥٢ ﴾ إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

﴿ مادة ٥٣ ﴾ إذا بطل الأصل يصر إلى البدل

﴿ مادة ٥٤ ﴾ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز ما لو أعطى جولقاً للبائع ليكمل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كل ذلك قبضاً من المشتري

﴿ مادة ٥٥ ﴾ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الإهداء مثال ذلك أن هبة الحصة المساعة لا تصح لكن إذا وهب رجل عتاراً من آخر فاستحق من ذلك العقار حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع أنه صار بعد الاستحقاق حصة سائبة

﴿ مادة ٥٦ ﴾ الإهداء أسهل من الإبتداء

﴿ مادة ٥٧ ﴾ لا يتم التبرع إلا بقبض فإذا وهب أحد شيئاً إلى آخر لا يتم الهبة قبل القبض

﴿ مادة ٥٨ ﴾ التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

﴿ مادة ٥٩ ﴾ الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فولاية التولى على الوقف أولى من ولاية القاضي عليه

﴿ مادة ٦٠ ﴾ إعمال الكلام أولى من إهمائه يعني لا يجهل الكلام ما أمكن حمله على معنى

﴿ مادة ٦١ ﴾ إذا تعذر الحقيقة يصر إلى المجاز



### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ٦٢ ❖ اذا تعذر اعمال الكلام يهمل يعنى انه اذا لم يمكن حل الكلام على معنى حقيقى او مجازى اهمل

❖ مادة ٦٣ ❖ ذكر بعض ما لا يتجربى كذكر كله

❖ مادة ٦٤ ❖ المطلق يجزى على اطلاقه اذا لم يقم دليل التقييد نصا او دلالة

❖ مادة ٦٥ ❖ الوصف فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر مثلا لو اراد البائع بيع فرس اشهب حاضر فى المجلس وقال فى ابجابه بعث هذا الفرس الادهم وأشار اليه وقبل البائع صح البيع ولغا وصف الادهم واما لو باع فرسا غائبا وذكر انه اشهب والحال انه ادهم لا ينعقد البيع

❖ مادة ٦٦ ❖ السؤال معاد فى الجواب يعنى ان ما قيل فى السؤال المصدق كان المجيب المصدق قد اقر به

❖ مادة ٦٧ ❖ لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت فى معرض الحاجة بيان يعنى انه لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم به اقرار وبيان

❖ مادة ٦٨ ❖ دليل اثبت فى الامور الباطنة يقوم مقامه يعنى انه يحكم بالظاهر فيما يتمسر الاطلاع على حقيقته

❖ مادة ٦٩ ❖ الكتاب كالحطاب

❖ مادة ٧٠ ❖ الاشارات المعهودة للآخرس كالبيان باللسان

❖ مادة ٧١ ❖ يقبل قول المترجم مطلقا

❖ مادة ٧٢ ❖ لاصرة بالظن البين خطؤه

❖ مادة ٧٣ ❖ لاحجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل مثلا لو اقر احد لاحد ورثته بدين فان كان فى مرض موته لا يصح ما لم يصدقه باقى الورثة وذلك لان احتمال كون المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه فى المرض واما اذا كان الاقرار فى حال الصحة جاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حينئذ من حيث انه احتمال مجرد ولوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

❖ مادة ٧٤ ❖ لاصرة للتوهم

### ❦ المجلة ❦

- ❦ مادة ٧٥ ❦ الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان
- ❦ مادة ٧٦ ❦ البينة للمدعى واليمين على من انكر
- ❦ مادة ٧٧ ❦ البينة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابقاء الاصل
- ❦ مادة ٧٨ ❦ البينة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة
- ❦ مادة ٧٩ ❦ المرء مؤاخذ باقراره
- ❦ مادة ٨٠ ❦ لاجحة مع التناقض لكن لا يخل مع حكم الحاكم مثلاً لو رجع الشاهدان عن شهادتهما لاتبى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما شهدا به او لا لا ينتقض ذلك الحكم وانما يلزم على الشاهدين ضمان المحكوم به
- ❦ مادة ٨١ ❦ قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت الاصل مثلاً لو قال رجل ان فلان على فلان كذا ديناً واما كفيل به و بناء على انكار الاصيل ادعى الدائن على الكفيل بالدين لزم على الكفيل اداؤه
- ❦ مادة ٨٢ ❦ المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط
- ❦ مادة ٨٣ ❦ يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان
- ❦ مادة ٨٤ ❦ المواعيد بصور التعاقب تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لا آخذ بع هذا الشيء افلان وان لم يعطك عنه فانا اعطيه لك فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق
- ❦ مادة ٨٥ ❦ الحراج بالضمان يعنى ان من يضمن شيئاً لوتلف ينتفع به في مقابلة الضمان مثلاً لو رد المشتري حيواناً بخيار العيب وكان قد استعمله مدة لا تليزمه اجرة لانه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان من ماله
- ❦ مادة ٨٦ ❦ الاجر والضمان لا يجتمعان
- ❦ مادة ٨٧ ❦ الغرم بالغنم يعنى ان من ينال نفع شيئاً يتحمل ضرره
- ❦ مادة ٨٨ ❦ النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة
- ❦ مادة ٨٩ ❦ يضاف الفعل الى الفاعل لا الامر ما لم يكن مجبراً
- ❦ مادة ٩٠ ❦ اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر مثلاً لو حفر رجل بئراً في الطريق العام فالتى احد حيوان شخص في ذلك البئر ضمن لدى التي الحيوان ولا شيئاً على حافر البئر

### ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٩١ ﴾ الجواز الشرعى يثنى الضمان مثلاً او حفر انسان فى ملكه بئراً  
فوقع فيه حيوان وهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً  
﴿ مادة ٩٢ ﴾ الماشى رضامن وان لم يتعمد  
﴿ مادة ٩٣ ﴾ المتسبب لا يضمن الا باعمد  
﴿ مادة ٩٤ ﴾ جتاهه العجاء جبر  
﴿ مادة ٩٥ ﴾ الامر بالتصرف فى ملك الغير باطل  
﴿ مادة ٩٦ ﴾ لا يجوز لاحد ان يتصرف فى ملك الغير بلا اذنه  
﴿ مادة ٩٧ ﴾ لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد ولا بسبب شرعى  
﴿ مادة ٩٨ ﴾ تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الدات  
﴿ مادة ٩٩ ﴾ من استجمل الشئ قبل اوايه عوقب بمجرمانه  
﴿ مادة ١٠٠ ﴾ من سعى فى نقض ماتم من جهته فسعته مردود عليه

### ﴿ الكتاب الاول ﴾

فى اليسوع وينقسم الى مئة وسبعة ابواب

المقدمة

فى بيان الاصطلاحات المتفق عليها باليسوع

- ﴿ مادة ١٠١ ﴾ الایجاب اول كلام يصدر من احد التعاقدین لاجل انشاء  
التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف  
﴿ مادة ١٠٢ ﴾ القول ثانى كلام يصدر من احد التعاقدین لاجل انشاء  
التصرف وبه يتم العقد  
﴿ مادة ١٠٣ ﴾ العقد التزام التعاقدین وتعهدهما امراً وهو عبارة عن  
ارتباط الایجاب بالقبول  
﴿ مادة ١٠٤ ﴾ الانعقاد تعاق كل من الایجاب والقبول بالآخر على وجه  
مشروع يظهر اثره فى متعلقهما  
مادة

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ١٠٥ ❖ البع مسادله مال بجال ويكون منعقدا وغير منعقد  
❖ مادة ١٠٦ ❖ البع المنعقد هو البع الذى يتعقد على الوحد المذكور  
ويتقسم الى صحيح وفاسد ونافذ وموقوف

❖ مادة ١٠٧ ❖ البع الغير المنعقد هو البع الباطل  
❖ مادة ١٠٨ ❖ البع الصحيح هو البع الجائر وهو البع المشروع ذاتا ووصفا  
❖ مادة ١٠٩ ❖ البع الفاسد هو المشروع اصلا لا وصفا يعنى انه يكون  
صحيحا باعتبار ذاته فاسدا باعتبار بعض اوصافه الخارجة (راجع الباب  
السابع)

❖ مادة ١١٠ ❖ البع الباطل ما لا يصح اصلا يعنى انه لا يكون مشروطا  
اصلا

❖ مادة ١١١ ❖ البع الموقوف بيع يتعلق به حق الغير كبيع الفضولى  
❖ مادة ١١٢ ❖ الفضولى هو من يتصرف بحق الغير بدون اذن شرعى  
❖ مادة ١١٣ ❖ البع النافذ بيع لا يتعلق به حق الغير وهو يتقسم الى لازم  
وغير لازم

❖ مادة ١١٤ ❖ البع اللازم هو البع النافذ العارى عن الخيارات  
❖ مادة ١١٥ ❖ البع الغير اللازم هو البع النافذ الذى فيه احد الخيارات  
❖ مادة ١١٦ ❖ الخيار كون احد العاقدين مخيرا على ما سيجى فى باب  
❖ مادة ١١٧ ❖ البع ابات هو البع القطعى

❖ مادة ١١٨ ❖ بيع الوفا هو البع بشرط ان المشتري متى رد الثمن يرد  
الباع اليه المبيع وهو فى حكم البع الجائر بالنظر الى انتفاع المشتري به وفى حكم  
البع الفاسد بالنظر الى كون كل من الطرفين مقعدرا على الفسخ وفى حكم الرهن  
بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على يمينه الى الغير

❖ مادة ١١٩ ❖ بيع الاستغلال هو بيع المال وفاء على ان يستأجره الباع  
❖ مادة ١٢٠ ❖ البع باعتبار المبيع يتقسم الى اربعة اقسام القسم الاول  
بيع المال بالثمن وبما ان هذا القسم اسهر البيوع يسمى بالبيع القسم الثانى هو

### في المجلة

الصرف والقسم الثالث بيع المقايضة والقسم الرابع السلم

❖ ماده ١٢١ ❖ الصرف بيع النقد بالنقد

❖ ماده ١٢٢ ❖ بيع المقايضة بيع العين بالعين اى مبادلة مال بمال غير النقدين

❖ ماده ١٢٣ ❖ السلم بيع مؤجل بمجمل

❖ ماده ١٢٤ ❖ الاستصناع عقد مفاولة مع اهل الصنعة على ان يعمل شيئاً فالعامل صانع والمستزى مستصنع والشيء مصنوع

❖ ماده ١٢٥ ❖ الملك ما ملكه الانسان سواء كان اعياناً او منافع

❖ ماده ١٢٦ ❖ المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة منقولا كان او غير منقول

❖ ماده ١٢٧ ❖ المال المتقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني بمعنى المال المحرز فالملك في البحر غير متقوم واذا اصطيد صار متقوماً بالاحراز

❖ ماده ١٢٨ ❖ المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى آخر فبسهل النقود والعروض والحيوانات والمكيلات والموزونات

❖ ماده ١٢٩ ❖ غير المنقول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدور والاراضى مما يسمى بالاعقار

❖ ماده ١٣٠ ❖ النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة

❖ ماده ١٣١ ❖ العروض جمع عرض بالعرض وهى ما عدا النقود والحيوانات والمكيلات والموزونات كالمتاع والقماس

❖ ماده ١٣٢ ❖ المقدرات ما تتعين مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وهى شاملة للمكيلات والموزونات والعدديات والمذروحات

❖ ماده ١٣٣ ❖ الكيل والمكيل هو ما يكال

❖ ماده ١٣٤ ❖ الوزن والموزون هو ما يوزن

❖ ماده ١٣٥ ❖ العددي والمعدود هو ما يعد

### ✽ المجلة ✽

- ✽ ماده ١٣٦ ✽ الذرى والدروع هو ما يقاس بالذراع
- ✽ ماده ١٣٧ ✽ المحدود هو العقار الذى يمكن تعيين حدوده واطرافه
- ✽ ماده ١٣٨ ✽ المشاع ما يعتوى على حصص سابعة
- ✽ ماده ١٣٩ ✽ الحصة السابعة هي السهم السارى الى كل جزؤ من اجزاء المسال المشترك
- ✽ ماده ١٤٠ ✽ الجنس ما لا يكون بين افراده تفاوت فالحش بالنسبة الى الغرض منه
- ✽ ماده ١٤١ ✽ الجراف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير
- ✽ ماده ١٤٢ ✽ حق المرور هو حق المشى فى ملك الغير
- ✽ ماده ١٤٣ ✽ حق اشرب هو نصيب معين معاوم من الزهر
- ✽ ماده ١٤٤ ✽ حق المسيل حق جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى الخارج
- ✽ ماده ١٤٥ ✽ المثل ما يوجد منه فى السوق بدون تفاوت يعتد به
- ✽ ماده ١٤٦ ✽ القيمى ما لا يوجد له مثل فى السوق او يوجد لكن مع التفاوت المعتد به فى القيمة
- ✽ ماده ١٤٧ ✽ العدديات المتقاربة العدودات هي التى لا يكون بين افرادها وآحادها تفاوت فى اقيمت فجميعها من المثلثات
- ✽ ماده ١٤٨ ✽ العدديات المتفاوتة العدودات هي التى يكون بين افرادها وآحادها تفاوت فى اقيمت فجميعها قيميات
- ✽ ماده ١٤٩ ✽ البيع يعنى ماهيته عبارة عن مبادلة مال بمال ويطلق على الايجاب والقبول ايضا لدلائنها على المبادلة
- ✽ ماده ١٥٠ ✽ محل البيع هو المبيع
- ✽ ماده ١٥١ ✽ المبيع ما يباع وهو الامين التى تتعين فى البيع وهو المقصود الاصلى من البيع لان الانتفاع انما يكون بالاعيان والائمان وسيلة للمبادلة
- ✽ ماده ١٥٢ ✽ الثمن ما يكون بدلا للمبيع ويتعلق بالذمة
- ✽ ماده ١٥٣ ✽ الثمن المسمى هو الثمن الذى يسميه وبعينه العاقدان وقت

### في المجلة

- البيع بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمته الحقيقية او ناقصا عنها او زائدا عليها
- ❖ مادة ١٥٤ ❖ القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء
- ❖ مادة ١٥٥ ❖ الثمن انشئ الذي يباع بالثمن
- ❖ مادة ١٥٦ ❖ التأجيل تعليق الدين وتأخيره الى وقت معين
- ❖ مادة ١٥٧ ❖ التعميط أجيل اداء الدين مفرقا الى اوقات متعددة معينة
- ❖ مادة ١٥٨ ❖ الدين ما يثبت في الذمة كدأار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة الحنطة الحاضرتين قبل الافراز فكلها من قبيل الدين
- ❖ مادة ١٥٩ ❖ العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكرسى وصبرة حنطة وصبرة دراهم حاضرتين فكلها من الاعيان
- ❖ مادة ١٦٠ ❖ البائع هو من يبيع
- ❖ مادة ١٦١ ❖ المشتري هو من يشتري
- ❖ مادة ١٦٢ ❖ المتبايعان هما البائع والمشتري ويسميان عاقدين ايضا
- ❖ مادة ١٦٣ ❖ الاقالة رفع عقد البيع وازالته
- ❖ مادة ١٦٤ ❖ التقرير توصيف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية
- ❖ مادة ١٦٥ ❖ الغبن الفاسخ غبن على قدر نصف العشر في العروض والعشر في الحيوانات والخمس في العقار او زيادة
- ❖ مادة ١٦٦ ❖ التقديم هو الذي لا يوجد من يعرف اوله

### في الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول

### في الفصل الاول

فيما يتعلق بركن البيع

- ❖ مادة ١٦٧ ❖ البيع يتعقد بإيجاب وقبول

### في الجملة

﴿ مادة ١٦٨ ﴾ الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لإنشاء البيع في عرف البلدة

﴿ مادة ١٦٩ ﴾ الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبتت واشترت وإي أقط من هذين ذكر أولا فهو إيجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعث ثم قال المشتري اشترت أو قال المشتري أولا اشترت ثم قال البائع بعث انعقد البيع ويكون لفظ بعث في الأولى إيجابا واشترت قبولا وفي الثانية بالعكس وينعقد البيع أيضا بكل لفظ يلي عن إنشاء التملك والتمكك قول البائع اعطيت أو ملكت وقول المشتري أخذت أو تملك أو رضيت وأمثال ذلك

﴿ مادة ١٧٠ ﴾ ينعقد البيع بصيغة المضارع أيضا إذا أريد بها الحال كايحسب وأسرى وإذا أريد بها الاستقبال لا ينعقد

﴿ مادة ١٧١ ﴾ صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وسأسرى لا ينعقد بها البيع

﴿ مادة ١٧٢ ﴾ لا ينعقد البيع بصيغة الأمر أيضا كعب واستر إلا إذا دلت بطريق الاقتضاء على الحال فحينئذ ينعقد بها البيع فلو قال المشتري بعني هذا الشيء بكذا من الدراهم وقال البائع بعث لا ينعقد البيع أما لو قال البائع للمشتري خذ هذا المال بكذا من الدراهم وقال المشتري أخذه أو قال المشتري أولا أخذت هذا الشيء بكذا غرشا وقال البائع خذه أو قال الله يبارك لك وأمثله انعقد البيع فإن قوله خذه والله يبارك ههنا بمعنى ها أنا بعث فخذ

﴿ مادة ١٧٣ ﴾ كما يكون الإيجاب والقبول بالنساقهه يكون بالكتابة أيضا

﴿ مادة ١٧٤ ﴾ ينعقد البيع بالإشارة المعروفة للآخرس

﴿ مادة ١٧٥ ﴾ حدث أن المقصد الأصلي من الإيجاب والقبول هو تراضي الطرفين فيتعقد البيع بالبالالة الفعلية الدالة على التراضي ويسمى هذا بيع اتعاطي مثال ذلك أن يعطى المشتري الخباز مقدارا من الدراهم فيعطيه الخباز بها مقدارا من الخبز بدون تلفظ بالإيجاب وقول أو أن يعطى المشتري الثمن للبائع ويأخذ السلعة ويسكت البائع وكذا لو جاء أجل إلى بائع الخنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تباع المد من هذه الخنطة فقال بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة فقال له البائع



### في المجلة

اعطيك اياها غدا ينعقد البيع ايضا وان لم يجر بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة لو رقي سعر مد الحنطة في الغد الى دينار ونصف يجبر البائع على اعطاء الحنطة بسعر المد دينار وكذا باعكس لو رخصت الحنطة وتدنت قيمتها فالمشتري مجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري للقصاب اقطع لي بخمسة غروس لحما من هذا الجانب من هذه الناة فقطع القصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انعقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه

في مادة ١٧٦ \* اذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن او زييده او تنقيصه يعتبر العقد الثاني فلو تباع رجلان مالا معلوما بمائه غرش ثم بعد انعقاد البيع تباعا ذلك المان بدينار او بمائة وعشرة او بتسعين غرشا يعتبر العقد الثاني

### في الفصل الثاني

#### في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب

في مادة ٢٧٧ \* اذا اوجب احد العاقدين بيع شئ بشئ يلزم لصحة العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تبعض الثمن او الثمن وتفريقهما فلو قال البائع للمشتري بعثك هذا الثوب بمائة غرش فلا فائدة قبل المشتري البيع على الوجه المشروح اخذ الثوب بجميعه بمائة غرش وليس له ان يقبل جميعه او نصفه بخمسين غرشا وكذا لو قال له بعثك هذين الفرسين بثلاثة آلاف غرش وقبل المشتري باخذ افرسين بالثلاثة آلاف وليس له ان يأخذ احدهما بالف وخمسمائة

في مادة ١٧٨ \* تكفي موافقة القبول للايجاب ضمنا فلو قال البائع للمشتري بعثك هذا المال بالف غرش وقال المشتري اشترته منك بالف وخمسمائة غرش انعقد البيع على الاالف الا انه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم على المشتري حينئذ ان يعطيه الخمسمائة غرش التي زادها ايضا وكذا لو قال المشتري للبائع اشترت منك هذا المان بالف غرش فقال البائع بعته منك بمائة غرش ينعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف

في مادة ١٧٩ \* اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفقة واحدة

سواء

### ﴿ المجلة ﴾

سواء عين لكل منها ثمن على حدة أم لا فلا خزان يقبل ويأخذ جميع المبيع بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصفقة مثلا لو قال البائع بعث هذين الفرسين بثلاثة آلاف قرش هذا بالف وهذا بالفين او قال كل واحد منهما بالف وخسمائة قرش فله شترى ان يأخذ الفرسين بثلاثة آلاف قرش وليس له اخذ احدهما بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعث هذه الاتوب الثلاثة ككل واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت احدهما بمائة قرش او كليهما بمائتي قرش لا ينعقد البيع

﴿ مادة ١٨٠ ﴾ لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمنًا على حدته وجعل لكل على الانفراد ايجابا وقبل الاخر بعضها بالثمن المسمى له انعقد البيع فيما قبله فقط مثلا لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمنًا معينًا على حدة وكررا لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كان يقول بعث هذا يالف وبعث هذا بالفين فالمشتري حينئذ له ان يقبل ويأخذ ايهما شاء بالثمن الذي عين له

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

### ﴿ في حق مجلس البيع ﴾

﴿ مادة ١٨١ ﴾ مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

﴿ مادة ١٨٢ ﴾ المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى آخر المجلس مثلا لو اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال او اشتريت ولم يقل الاخر على الفور اشتريت او بعث بل قال ذلك مترخيا قبل انتهاء المجلس ينعقد البيع وان طال تلك المدة

﴿ مادة ١٨٣ ﴾ لو صدر من احد العاقلين بعد الايجاب وقبل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا حيرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلا لو قال احد المتبايعين بعث واشتريت واشتغل الآخر قبل القبول بامر آخر او بكلام اجنبى

### ﴿ المجلة ﴾

لا تعلق له بعقد البيع بطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعده ولو قبل انفضاض المجلس

﴿ ماده ١٨٤ ﴾ لو رجع أحد المتبايعين عن البيع بعد الإيجاب وقبل القبول بطل الإيجاب فلو قيل الآخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلا لو قال البائع بعث هذا المتاع بكذا وقبل ان يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع

﴿ ماده ١٨٥ ﴾ تكرر الإيجاب قبل القبول يبطل الأول ويعتبر فيه الإيجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعثت هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الإيجاب قبل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرشا وقبل المشتري بلفو الإيجاب الأول وينعقد البيع على مائة وعشرين قرشا

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في حق البيع بالشرط ﴾

﴿ ماده ١٨٦ ﴾ البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلا لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

﴿ ماده ١٨٧ ﴾ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضا معتبر مثلا لو باع بشرط ان يرهن المشتري عند البائع شيئا معلوما او ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صحيح البيع ويكون الشرط معتبرا حتى انه اذا لم يف المشتري بالشرط فلا يباع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

﴿ ماده ١٨٨ ﴾ البيع بشرط متعارف يعنى الشرط المرعى في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلا لو باع الفروة على ان يخطبها الظهارة او القفل على ان يسره في الباب او اثواب على ان يرقعه يصح البيع ويلزم على البائع الوفاء بهذه الشروط

ماده

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٨٩ ﴾ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدین يصح والشرط  
لغو مثلا بيع الحيوان على ان لا يبيعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في الرعي  
صحیح والشرط لغو

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

### ﴿ في اقالة البيع ﴾

﴿ ماده ١٩٠ ﴾ للعاقدین ان يتقابلا البيع برضاها بعد انعقاده  
﴿ ماده ١٩١ ﴾ الاقالة كالبیع تكون بالایجاب والقبول مثلا لو قال احد  
العاقدین اقلت البيع او فسخته وقال الآخر قبلت او قال احدهما للآخر اقلني البيع  
فقال الآخر قد فعلت صحت الاقالة وينسخ البيع  
﴿ ماده ١٩٢ ﴾ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحیحة  
﴿ ماده ١٩٣ ﴾ يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كالبیع یعنی انه يلزم ان يوجد  
القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدین اقلت البيع وقبل ان يقبل  
الآخر انفض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم  
قبل الآخر لا يعتبر قبوله ولا يفيد شيئا حينئذ  
﴿ ماده ١٩٤ ﴾ يلزم ان يكون المبيع قائما وموجودا في يد المشتري وقت  
الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لا تصح الاقالة  
﴿ ماده ١٩٥ ﴾ لو كان بعض البیع قد تلف صحت الاقالة في الباقي مثلا  
لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقابلا البيع صحت  
الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى  
﴿ ماده ١٩٦ ﴾ هلاك الثمن اى تلفه لا يكون مانعا من صحة الاقالة

### ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ المجله ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى اربعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في حق شروط المبيع واصفائه ﴾

- ﴿ ماده ١٩٧ ﴾ يلزم ان يكون المبيع موجودا  
 ﴿ ماده ١٩٨ ﴾ يلزم ان يكون المبيع مقدور التسليم  
 ﴿ ماده ١٩٩ ﴾ يلزم ان يكون المبيع مالا متقوما  
 ﴿ ماده ٢٠٠ ﴾ يلزم ان يكون المبيع معلوما عند المشتري  
 ﴿ ماده ٢٠١ ﴾ يصبر المبيع معلوما ببيان احواله وصفاته الى تميزه عن غيره  
 مثلا لو باعه كذا مدا من الخنطة الحورائية او باعه ارضا مع بيان حدودها  
 صار المبيع معلوما وصح البيع  
 ﴿ ماده ٢٠٢ ﴾ اذا كان المبيع حاضرا في مجلس الدح تكفي الاشارة الى  
 عينه مثلا لو قال البائع للمشتري بعتك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريه وهو  
 يراه صح البيع  
 ﴿ ماده ٢٠٣ ﴾ يكفي كون المبيع معلوما عند المشتري فلا حاجة اوصفه  
 وتعرفه بوجه آخر  
 ﴿ ماده ٢٠٤ ﴾ المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلا لو قال البائع بعتك هذه  
 السلعة و اشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لم على امان تسليمها  
 السلعة بعثها وليس له ان يعطى سلعة غيرها من جنسها

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ﴾

### ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٢٠٥ ﴾ بيع المدوم باطل فيبطل بيع ثمرة لم تبرز اصلا  
 ﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للاكل ام لا
- ﴿ مادة ٢٠٧ ﴾ ما تلاحق افراده يعني ان ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئا بعد شيء كالقواكه والازهار والورق والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما سبرز مع ما يبرز سعاله بصفقة واحدة
- ﴿ مادة ٢٠٨ ﴾ اذا باع شيئا وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس يبطل البيع فلو باع زجاجا على انه الماس يبطل البيع
- ﴿ مادة ٢٠٩ ﴾ بيع ماهو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه
- ﴿ مادة ٢١٠ ﴾ بيع ما لا يعد مالا دينائيا والشراء به باطل مثلا لو باع جيفة او آدمي حرا او اشترى بهما مالا فإلّا عا والشرء باطلان
- ﴿ مادة ٢١١ ﴾ بيع غير المقوم من المال باطل
- ﴿ مادة ٢١٢ ﴾ الشراء بغير المقوم من المال فاسد
- ﴿ مادة ٢١٣ ﴾ بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للمشتري تعكك جميع الاشياء التي هي ملكي وقال المشتري استريتها وهو لا يعرف ملك الاشياء فإلّا فاسد
- ﴿ مادة ٢١٤ ﴾ بيع حصة شائعة معلومه كالثلث والنصف والعشر من عقار مملوك قبل الاقراض صحيح
- ﴿ مادة ٢١٥ ﴾ يصح بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون اذن الشريك
- ﴿ مادة ٢١٦ ﴾ يصح بيع حق المرور وحق الثرب والمسل بعبا للارض والماء تبعاً لقنوته

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع ﴾

## ❦ المجلة ❦

❦ مادة ٢١٧ ❦ كما يصح بيع المكيلات والموزونات والعدديات والمذروعات كالأوزن ووزن وعددا وذرا يصح بيعها جزافا أيضا مثلا أوباع صبرة - حطة أو كوم بن أو آجر أو حمل قاش جزافا صح البيع

❦ مادة ٢١٨ ❦ لو باع حطة على أن يكيلها بكيل معين أو يزنها بجر معين صح البيع وإن لم يعلم مقدار الكيل ونقل الحجر

❦ مادة ٢١٩ ❦ كل ما جاز بيعه منفردا جاز استثنائه من المبيع مثلا أوباع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا زطلا على أنه له صح البيع

❦ مادة ٢٢٠ ❦ بيع المذروعات صفقة واحدة مع بيان عن كل فرد وقسم منها صحيح مثلا لو باع صبرة حطة أو وسق سفينة من حطب أو قطيع غنم أو قطعة من جوخ على أن كل كيل من الحطة أو قطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع من الجوخ بكذا صح البيع

❦ مادة ٢٢١ ❦ كما يصح بيع العقار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حدوده أيضا

❦ مادة ٢٢٢ ❦ إنما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لاضيقه

❦ مادة ٢٢٣ ❦ المكيلات والعدديات المتقاربة والموزونات التي لبس في بعضها ضرر إذا بيع منها جلة مع بيان قدرها صح البيع سواء سمي ثمنها فقط أو بين وفصل لكل كيل أو فرد أو رطل منها عن على حدة إلا أنه إذا وجد عند التسليم تاما لزم البيع وإذا ظهر نافضا كان المشتري مخيرا أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بمحضته من الثمن وإذا ظهر زائدا فالزيادة للبائع مثلا لو باع صبرة حطة على أنها خمسون كيلة أو على أنها خمسون كيلة كل كيلة منها بعشرة غروش بخمسمائة قرش فإذا ظهرت وقت التسليم خمسين كيلة لزم البيع وإن ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربعمائة وخمسين قرشا وإن ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالخمس كيلات الزائدة للبائع وكذا لو باع سقط بيض على أنه مائة بيضة أو على أنه مائة بيضة كل بيضة بنصف قرش بخمسين قرشا فإن ظهرت عند التسليم تسعين بيضة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ تسعين بيضة بخمسة وأربعين قرشا

## في المجلد

قرشا واذا ظهرت مائة وعشر بيضات فالعشرة الزائدة للبائع وكذلك لو باع زق سم على انه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشروح

ماده ٢٢٤ في اوباع مجموعا من الموزونات التي في تبعيضها ضرر وبين قدره وذكر من مجموعه فقط وحين وزنه وتسميته ظهر ناقصا عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وان طهر زابدا عن القدر الذي بينه فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع مثلا لو باع فص الماس على انه خمسة قراريط بعشرين الف قرش فاذا ظهر اربعة قراريط ونصفا كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ النقص بعشرين الف قرش واذا طهر خمسة قراريط ونصفا اخذه المشتري بعشرين الف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة

ماده ٢٢٥ اذا بيع مجموع من الموزونات التي في تبعيضها ضرر مع بيان مقداره وبيان ايمان اقسامه واجزائه وتفصيلها فاذا ظهر وقت التسليم زابدا او ناقصا عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ ذلك المجموع بحسب الثمن الذي بينه وفصله لاجزائه واقسامه مثلا لو باع مثقالا من الخحاس على انه خمسة ارطال كل رطل باربعين قرشا فظهر المنقل اربعة ارطال ونصفا وخمسة ارطال ونصفا فالمشتري مخير في الصورتين ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ المنقل بمائة وثمانين قرشا ان كان اربعة ارطال ونصفا وبمائتين وعشرين قرشا ان كان خمسة ارطال ونصفا

ماده ٢٢٦ اذا بيع مجموع من المدروحات سواء كان من الاراضي او من الامتعة والاشياء السائرة وبين مقداره وجله ثمنه فقط او فصل اثمان ذرعاته في هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في تبعيضها ضرر واما الامتعة والاشياء التي ليس في تبعيضها ضرر كالجوخ والكرباس فالحكم فيها كالحكم في المكيلات مثلا لو بيعت عرصة على انها مائة ذراع بانف قرش فظهر انها خمسة وتسعون ذراعا فالمشتري مخير ان شاء تركها وان شاء اخذ تلك العرصة بالف قرش واذا ظهرت زابدة اخذها المشتري ايضا بانف قرش فقط وكذا لو بيع ثوب نقاش على انه يكفي قباء وانه ثمانية اذرع باربعمائة قرش فظهر سبعة اذرع



### في المجلة

خير المشتري ان شاء تركه وان شاء اخذ ذلك أثوب باربعمائة قرش وان ظهر تسعة اذرع اخذه المشتري بتمامه باربعمائة قرش ايضا كذلك اوبعت عرصه على انها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعا او مائة وخمسة اذرع خير المشتري ان شاء تركها وان شاء اخدها اذا كانت خمسة وتسعين ذراعا بتسعمائة وخمسين واذا كانت مائة وخمسة اذرع بالف وخمسين قرنا وكذا اذا بيع ثوب قاش على انه يكفي لعمل قباء وانه ثمانية اذرع كل ذراع بخمسين قرشا فاذا ظهر تسعة اذرع او سبعة اذرع كان المشتري مخيرا ان شاء ترك اثوب وان شاء اخذه اذا كان تسعة اذرع باربعمائة وخمسين وان كان سبعة اذرع بثلاثمائة وخمسين قرشا واما لو بيع ثوب جوخ على انه مائة وخمسون ذراعا بسبعة آلاف وخمسمائة قرش او ان كل ذراع منه بخمسين قرشا فاذا ظهر مائة واربعين ذراعا خير المشتري ان شاء فسمح البيع وان شاء اخذ المائة واربعين ذراعا بسبعة آلاف قرش فقط واذا ظهر زائدا عن المائة وخمسين ذراعا كانت الزيادة للبائع

ماده ٢٢٧ \* اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تاما صح البيع وزم وان ظهر ناقصا او زائدا كان البيع في صورتين فاسدا مثلا اذا بيع قطع غنم على انه خمسون رأسا بالف وخمسمائة قرش فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعين رأسا او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

ماده ٢٢٨ \* اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره واثنان أحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تاما لم يزم البيع واذا ظهر ناقصا كان المشتري مخيرا ان شاء ترك وان شاء اخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى واذا ظهر زائدا كان البيع فاسدا مثلا لو بيع قطع غنم على انه خمسون شاة كل شاة بخمسين قرشا فاذا ظهر ذلك القطع خمسة واربعين شاة خير المشتري ان شاء ترك وان شاء اخذ الخمسة واربعين شاة بالفين ومائتين وخمسين قرشا واذا ظهر خمسة وخمسين رأسا كان البيع فاسدا

ماده ٢٢٩ \* في الصور التي يخبر فيها المشتري من المواد السابقة اذا قبض المشتري المبيع مع علمه انه ناقص لا يخبر في الفسخ بعد القبض

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل ﴾

﴿ ماده ٢٣٠ ﴾ كل ما جرى عرف البلدة على انه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لان المطبخ والكيلار من مشتلات الدار وحديقة الزيتون تطلق على ارض تحتوى على اشجار الزيتون فلا يقال لارض خالية حديقة زيتون

﴿ ماده ٢٣١ ﴾ ما كان في حكم جزؤ من المبيع اى ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع نظراً الى غرض الاشترا يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل دخل مفتاحه واذا اشتريت بقرة حلوب لاجل اللبن يدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر

﴿ ماده ٢٣٢ ﴾ ثوابع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعاً بدون ذكر مثلاً اذا بيعت دار دخل في البيع الاقفال المسجرة والد واليب اى الخزن المستقرة والدفوف المسجرة المعدة لوضع فرش والبستان الذى هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة الى الطريق العام او الداخلة التى لا تنفذ وفي بيع العرصة تدخل الاشجار المغروسة على ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا تصریح

﴿ ماده ٢٣٣ ﴾ ما لا يكون من مشتلات المبيع ولا هو من ثوابعه المتصلة المستقرة او لم يكن في حكم جزؤ من المبيع او لم يجر العادة والعرف ببيعه معه لا يدخل في البيع ما لم يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعه تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الاشياء الغير المستقرة التى توضع لان تستعمل وتنقل من محل الى آخر كالصندوق والكرسى والتخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا احواض الليمون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المغروسة على ان تنقل لمحل آخر وهى السمتة في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون

### ﴿ المجلة ﴾

ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الاراضى والتمر في بيع الاشجار ما لم تذكر صريحا حين البيع لكن ختام دابة الركوب وخطام البعير واثمال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان تباع تبعا فهذه تدخل في البيع بدون ذكر

﴿ ماده ٢٣٤ ﴾ ما دخل في البيع تبعا لا حصه له من الثمن مثلا لو سرق خطام البعير المبتاع قبل القبض لا يلزم في مقابله تنزيل شيء من الثمن المسمى

﴿ ماده ٢٣٥ ﴾ الاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلا لو قال البائع بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل

﴿ ماده ٢٣٦ ﴾ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهها هي للمشتري مثلا اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمر والخضراوات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري

### ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعاقبة بالثمن وفيه فصلان ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله ﴾

﴿ ماده ٢٣٧ ﴾ تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسدا

﴿ ماده ٢٣٨ ﴾ يلزم ان يكون الثمن معاوما

﴿ ماده ٢٣٩ ﴾ اذا كان الثمن حاضرا فالعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا كان غائبا يحصل ببيان مقداره ووصفه

﴿ ماده ٢٤٠ ﴾ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء

### ❦ المجلة ❦

شئ بكذا دينارا ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسدا والدراهم كالدنانير في هذا الحكم

❦ مادة ٢٤١ ❦ اذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان للمشتري ان يؤدى الثمن من اى نوع شاء من النقود الرائجة غير الممنوع تداولها وليس للبائع ان يطلب نوعا مخصوصا منها

❦ مادة ٢٤٢ ❦ اذا بين وصف الثمن وقت البيع لزم على المشتري ان يؤدى الثمن من نوع النقود التى وصفها مثلا لو عقد البيع على ذهب مجيدى او انكليزى او فرنساوى او رىال مجيدى او عمودى لزم على المشتري ان يؤدى الثمن من النوع الذى وصفه ويثبت من هذه الانواع

❦ مادة ٢٤٣ ❦ لا يتعين الثمن بانهين فى العقد مثلا لو ارى المشتري البائع ذهباً مجيدياً فى يده ثم اشترى بذلك الذهب شيئاً لا يحجر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له ان يعطى البائع ذهباً مجيدياً من ذلك النوع غير الذى اراه اياه

❦ مادة ٢٤٤ ❦ النقود التى لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان يعطى الثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتبع فى هذا الامر عرف البلدة والعادة الجارية مثلا لو عقد البيع على رىال مجيدى كان للمشتري ان يعطى من اجزائه النصف والرابع لكن نظراً للعرف الجارى الآن فى دار الخلافة اسلامبول ليس للمشتري ان يعطى بدل الرىال المجيدى من اجزائه الصغيرة العشر ونصفه

### ❦ الفصل الثانى ❦

❦ فى بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل ❦

❦ مادة ٢٤٥ ❦ البيع مع تأجيل الثمن وتقسيمه صحيح  
❦ مادة ٢٤٦ ❦ يلزم ان تكون المدة معلومة فى البيع بالتأجيل والتقسيم  
❦ مادة ٢٤٧ ❦ اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوما او شهرا او سنة او الى وقت معلوم عند العاقلين كيوم قاسم او النوروز صح البيع

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٢٤٨ ﴾ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مقسدا للبيع

﴿ ماده ٢٤٩ ﴾ اذا باع نسبة بدون بيان مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط

﴿ ماده ٢٥٠ ﴾ تعتبر ابتداء مدة الاجل والقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلا لو بيع متاع على ان يؤخذ مؤجلا الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع ح ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد

﴿ ماده ٢٥١ ﴾ البيع المطلق ينقصد مجلا اما اذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق مؤجلا او مقسطا باجل معلوم يتصرف البيع المطلق الى ذلك الاجل مثلا لو اشترى رجل من السوق شيئا بدون ان يذكر تأجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

### ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن ﴾

﴿ والمؤمن بمد المقد ويشتمل على فصلين ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان حق تصرف البائع بالثمن

والمشتري بالمبيع بمد العقد وقبل القبض

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٢٥٢ ﴾ البائع له ان يتصرف بثمن البيع قبل القبض مثلا لو باع ماله من آخر بمن معلوم له ان يحبل بثمنه دابته  
 ﴿ ماده ٢٥٣ ﴾ للمشتري ان يبيع المبيع لآخر قبل قبضه ان كان عقارا والا فلا

### ﴿ المصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان التزويد والتزيل في الثمن والمبيع بعد العقد ﴾

﴿ ماده ٢٥٤ ﴾ للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تفيد ندامة البائع واما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقوله مثلا لو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشا ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة اخرى ايضا فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيخة بعشرين قرشا واما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على اعطاء تلك الزيادة

﴿ ماده ٢٥٥ ﴾ للمشتري ان يزيد في الثمن بعد العقد فاذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تفيد ندامة المشتري واما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر قبوله حينئذ مثلا لو بيع حيوان بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان بالبيع بالف ومائتي قرش واما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع المائتي قرش التي زادها

﴿ ماده ٢٥٦ ﴾ حط البائع مقدارا من الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلا لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من الثمن عشرين قرشا كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشا فقط

﴿ ماده ٢٥٧ ﴾ زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزيل البائع من

### ❦ المجلة ❦

الثمن بعد العقد تلحق باصل العقد يعنى يصير كان العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والخط

❦ ماده ٢٥٨ ❦ مازاد البائع فى البيع بعد العقد يكون له حصه من الثمن المسمى مثلاً لو باع ثمانى بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع فى البيع بطيختين فصارت عشرة وقبل المشتري فى المجلس يصير كأنه باع عشر بطيخات بعشرة قروش حتى انه لو تلفت البطيخان الزيدتان قبل القبض لزم تنزيل ثمنهما فرسين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حينئذ من المشتري سوى ثمن ثمانى بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف ذراع بعشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري فى المجلس فتملك رجل الارض المبعة بالسبعة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف والمائة ذراع المبعة والمزيدة بعشرة الاف قرش

❦ ماده ٢٥٩ ❦ اذا زاد المشتري فى ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لجميع البيع فى حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة آلاف قرش فزاد المشتري قبل القبض فى الثمن جسمائه قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار فاثبتته وحكم له به وتسليمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة آلاف وخمسمائة قرش اما لو ظهر شفع لذلك العقار فمن حيث ان حق الشفع يتعاق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التى صدرت بعد العقد تلحق باصل العقد فى حق العاقدين لا يسقط حق ذلك الشفع فلذا لا تلزمه تلك الزيادة بل يأخذ العقار بالعشرة آلاف قرش التى هى اصل الثمن فقط وليس للبائع ان يطالبه بالجسمائة قرش التى زادها المشتري بعد العقد

❦ ماده ٢٦٠ ❦ اذا حط البائع من ثمن البيع مقداراً كان جمع البيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التزويل والخط مثلاً لو بيع عقار بعشرة آلاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقابلاً للتسعة آلاف قرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفع للعقار المذكور اخذه بتسعة آلاف قرش فقط

❦ ماده ٢٦١ ❦ للبائع ان يحط بجميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الخط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة آلاف قرش ثم قبل القبض ابرأ البائع المشتري

## ﴿ المجلة ﴾

المشتري، من جمع الثمن كان للشفع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة آلاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلا

## ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفيه ستة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةهما ﴾

﴿ مادة ٢٦٢ ﴾ انقبض ابس بشرط في البيع الا ان العقد متى تم كان على المشتري ان يسلم الثمن اولاً ثم يسلم البايع المبيع اليه

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ تسليم المبيع يحصل بالتخفية وهوان يأذن البايع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري اياه

﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له

﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع

﴿ مادة ٢٦٦ ﴾ المشتري اذا كان في العرصه او الارض المبيعة او كان يراها من طرفهما يكون اذن المشتري له بالقبض تسليماً

﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ اذا بيعت ارض مشغولة بالزرع يجبر البايع على رفع الزرع بحصاده او رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري

﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البايع على جز الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خالية للمشتري

﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البايع للمشتري بحجزها تسليماً

﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري



### ﴿ المجله ﴾

داخله وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليما واذا كان المشتري خارج ذلك العقار فان كان قريبا منه يبحث يقدر على اخلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليما ايضا وان لم يكن منه قريبا بهذه المربة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك العقار ودخوله فيه يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧١ ﴾ اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧٢ ﴾ الحيوان يمسك برأسه او اذنه او رسته الذي في رأسه فيسلم وكذا لو كان الحيوان في محل يبحث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلفة فإراه البائع اياه واذن له بقبضه كان ذلك تسليما ايضا

﴿ ماده ٢٧٣ ﴾ كيل المكيالات ووزن المورونات بأمر المشتري ووضعهما في الطرف الذي هبأ لها يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧٤ ﴾ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطائه الاذن له بالقبض بارائتها له

﴿ ماده ٢٧٥ ﴾ الاسياء التي بيعت جملته وهي داخل صندوق او انبار او ما شابه من المحلات التي تقفل يكون اعطاء مفتاح ذلك المحل للمشتري والاذن له بالقبض تسليما مثلا لو بيع انبار حنطة او صندوق كتب جملته يكون اعطاء مفتاح الانبار او الصندوق للمشتري تسليما

﴿ ماده ٢٧٦ ﴾ عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للبيع يكون اذنا من البائع بالقبض

﴿ ماده ٢٧٧ ﴾ قبض المشتري للمسع بدون اذن البائع قفل اداء العن لا يكون معتبرا الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده او تعيب يكون القبض معتبرا حينئذ

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

### ﴿ في المواد المتعلقة بمجس المبيع ﴾

ماده

## ﴿ المجاه ﴾

﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ في البيع باليمن الحال اعني غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جمع الثمن

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها من على حدثه او لم يبين

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ اعطاء المشتري رهنا او كفلا بالثمن لا يسقط حق الحبس

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ اذا سلم السابغ المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان يستوفي الثمن

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا احال البائع انسانا بمن المبيع وقبل المشتري الحوالة فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم على الباسيع ان يبادر بتسليم المبيع للمشتري

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ في بيع السيئة ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا باع حالا اى مجعلا ثم اجل البائع الثمن سقط حق حبسه للمبيع وعليه حينئذ ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في حق مكان التسليم ﴾

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حينئذ مثلا لو باع رجل وهو في اسلامبول خنطته التي في تكفور طاغى يلزم عليه تسليم الخنطه المرقومه في تكفور طاغى وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اى محل وقت العقد

### ﴿ المجلة ﴾

وعلم به بعد ذلك كان مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء امضاه وقبض البيع حيث كان موجودا

﴿ ماده ٢٨٧ ﴾ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لم تسلمه في المحل المذكور

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في مونة التسليم ولوازم اتمامه ﴾

﴿ ماده ٢٨٨ ﴾ المصارف المتعلقة بالثمن تلزم على المشتري مثلا اجرة عدالتنقود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده

﴿ ماده ٢٨٩ ﴾ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم على البائع وحده مثلا اجرة الكيال للمكيلات والوزان للموزونات المبيعة تلزم على البائع وحده

﴿ ماده ٢٩٠ ﴾ الاشياء المبيعة جزافا موتها ومصارفها على المشتري مثلا لو بيعت ثمرة كرم جزافا كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزؤها على المشتري وكذا لو بيع انبار حنطة مجازفة فاجرة اخراج الحنطة من الانبار ونقاها على المشتري ﴿ ماده ٢٩١ ﴾ ما يباع محمولا على الحيوان كالخطب والفحم تكون اجرة نقله وايصاله الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعاداتها

﴿ ماده ٢٩٢ ﴾ اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم على المشتري لكن يلزم على البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### ﴿ في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع ﴾

﴿ ماده ٢٩٣ ﴾ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري

ماده

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع

﴿ مادة ٢٩٥ ﴾ اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلسا قبل اداء الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء

﴿ مادة ٢٩٦ ﴾ اذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع واداء الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركة المشتري وفي هذه الصورة يبيع الحاكم المبيع فبوفى حق البائع بتمامه وان بيع بالنقص من الثمن الاصلى اخذ البائع الثمن الذى بيع به ويكفون فى الباقي كالغرماء وان بيع بازيد اخذ البائع الثمن الاصلى فقط وما زاد فيعطى الى الغرماء

﴿ مادة ٢٩٧ ﴾ اذا قبض البائع الثمن ومات مفلسا قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة فى يد البائع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا يراه سائر الغرماء

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر ﴾

﴿ مادة ٢٩٨ ﴾ ما قبضه المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من البائع مالا على ان يشتريه مع تسمية الثمن فهلك اوضاع فى يده فان كان من القيمات لزم عليه قيمته وان كان من المذليات لزم عليه اداء مثله للبائع واما اذا اخذه بدون ان يبين ويسمى له ثمنًا كان ذلك المال امانة فى يد المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد مثلا او قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبك اشتريها فاخذها المشتري على هذه الصورة ليشترىها فهلكت الدابة فى يده لزم عليه اداء قيمتها للبائع واما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبك تشتريها واخذها المشتري على انه اذا اعجبته يقاوله على الثمن ويشترىها فهذه الصورة اذا هلكت فى يد المشتري بلا تعد لا يضمن

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ٢٩٩ ❦ ما يقبض على سوم النطر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يريه لآخر سواء بين غنمه اولا فيكون ذلك الدل امانة في يد القابض فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعد

## ❦ الباب السادس ❦

❦ في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول ❦

### ❦ الفصل الاول ❦

#### ❦ في بيان خيار الشرط ❦

❦ ماده ٣٠٠ ❦ يجوز ان يشترط الخيسار بفسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من البايع والمشتري او لاحدهما دون الآخر

❦ ماده ٣٠١ ❦ كل من شرط له الخيار في المبيع يصير مخيرا بفسخ المبيع في المدة المعينة للخيار

❦ ماده ٣٠٢ ❦ فسخ المبيع واجازته في مدة الخيسار كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا

❦ ماده ٣٠٣ ❦ الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى لزوم البيع كاجزت ورضيت والفسخ القولي هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وتركت

❦ ماده ٣٠٤ ❦ الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ الفعلي هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلا لو كان المشتري مخيرا وتصرف بالمبيع تصرف الملاك كأن يعرض المبيع للبيع او يرهنه او يوجره كان اجازة فعله يلزم بها البيع واذا كان البايع مخيرا وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخا فعليا للبيع

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٣٠٥ ﴾ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يحجز من له الخيار لم يبيع وتم

﴿ ماده ٣٠٦ ﴾ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري المبيع واذا كان للمشتري مات ملكه ورنه بلا خيار

﴿ ماده ٣٠٧ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معا فاليهما فسخ في اثناء المدة انفسخ البيع وايهما اجاز سقط خيار المحجز فقط وبني الخيار للآخر الى انتهاء المدة

﴿ ماده ٣٠٨ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدودا من جلة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن المسمى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه

﴿ ماده ٣٠٩ ﴾ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار ملكا للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه المسمى للبائع

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان خيار الوصف ﴾

﴿ ماده ٣١٠ ﴾ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان ساء اخذه بجميع الثمن المسمى ويسمى هذا الخيار خيار الوصف مثلا لو باع بقره على انها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيرا وكذا لو باع فصا ليل على انه يافوت احمر فظهر اصفر يخبر المشتري

﴿ ماده ٣١١ ﴾ خيار الوصف يورث مثلا لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خاليا من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ

﴿ ماده ٣١٢ ﴾ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف المالك بطل خياره

## المجله الفصل الثالث

### في حق خيار النقد

- ﴿ ماده ٣١٣ ﴾ اذا تباعا على ان يؤدى المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد
- ﴿ ماده ٣١٤ ﴾ اذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المعينه كان البيع الذى فيه خيار النقد فاسدا
- ﴿ ماده ٣١٥ ﴾ اذا مات المشتري المخير بخيار التمدد في اثناء مدة الخيار بطل البيع



## الفصل الرابع

### في بيان خيار التعيين

- ﴿ ماده ٣١٦ ﴾ لو بين البائع اعمال شتى او اسيله من القهجات كلا على حدة على ان المشتري يأخذ ايا ساء بالتمس الذى يذنه له او البائع يعطى ايا اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين
- ﴿ ماده ٣١٧ ﴾ يلزم في خيار التعيين تعيين المدة ايضا
- ﴿ ماده ٣١٨ ﴾ من له خيار التعيين يلزم عايه ان يعين الشئ الذى مأخذه في انقضاء المدة التى عينت
- ﴿ ماده ٣١٩ ﴾ خيار التعيين ينقل الى الوارث مثلا لو احضر البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمن على حدة وبيع احدها لا على التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة او اربعة ايام مأخذ اياها شاء بالتمس الذى تعين له وقبل المشتري على هذا التوال انعقد البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجرى المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوارث ايضا مجبورا على تعيين احدها ودفعه

## ﴿ المجله ﴾ ﴿ افصل الخامس ﴾

### ﴿ في حق خيار الرؤية ﴾

﴿ ماده ٣٢٠ ﴾ من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار الى ان يراه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

﴿ ماده ٣٢١ ﴾ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لم يمسح ولا خيار لوارثه

﴿ ماده ٣٢٢ ﴾ لاخير للابيع ولو كان لم ير المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع

﴿ ماده ٣٢٣ ﴾ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والحال الذي يعرف به المقصود الاصلى من المبيع مثلاً الكرياس والقماس الذي يكون طاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية طاهره والقماس المنقوش والمدرج تلزم رؤية نفسه ودرويه والشناء المسترأة لاجل التماسل والتوالد يلزم رؤية ثديها والشناء المأخوذة لاجل اللحم يقتضي جس طهرها واليتها والمأكولات والمشروبات يلزم ان مذاق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

﴿ ماده ٣٢٤ ﴾ الاشياء التي تباع على مقتضى النموذجها ~~تكتفي~~ رؤية النموذج منها فقط

﴿ ماده ٣٢٥ ﴾ ما بيع على مقتضى النموذج اذا طهر دون النموذج يكون المشتري مخيراً ان شاء قبله وان شاء رده مثلاً الخنطه والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد من الكرياس والجوخ واساهاها اذا رأى المشتري النموذجها ثم استراها على مقتضاه فظهرت ادنى من النموذج يخبر المشتري حينئذ

﴿ ماده ٣٢٦ ﴾ في شراء الدار والخان ونحوهما من العقار يلزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٢٧ ﴾ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها على حدة

﴿ مادة ٣٢٨ ﴾ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي فحتى رأى ذلك الباقي ان شاء اخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد جميعها وليس له ان يأخذ ما رآه ويترك الباقي

﴿ مادة ٣٢٩ ﴾ بيع الاعمى وشراؤه صحيح الا انه بخير في المال الذي يشتريه بدون ان يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان مخيراً حتى علم وصفها ان شاء اخذها وان شاء ردها

﴿ مادة ٣٣٠ ﴾ اذا وصف شيء للاعمى وعرف وصفه ثم اشترى لا يكون مخيراً

﴿ مادة ٣٣١ ﴾ الاعمى يسقط خياره بلبس الاشياء التي تعرف باللمس وشم الشمومات وذوق المذوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشترى كان شراؤه صحيحاً لازماً

﴿ مادة ٣٣٢ ﴾ من رأى شيئاً بقصد الشراء ثم استراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال الذي رآه فيه كان له الخيار حينئذ

﴿ مادة ٣٣٣ ﴾ الوكيل بشراء شيء والوكيل بقبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء كروية الاصيل

﴿ مادة ٣٣٤ ﴾ الرسول يعني من ارسل من طرف المشتري لاختد المبيع وارساله فقط لا تسقط رؤيته خبار المشتري

﴿ مادة ٣٣٥ ﴾ تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط خيار رؤيته

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ في بيان خيار العيب ﴾

ماده

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٣٦ ﴾ البيع المطلق يقتضى سلامة المبيع من العيوب يعنى ان يبع المال بدون البرائة من العيوب وبلا ذكر انه معيب او سالم يقتضى ان يكون المبيع سالما خاليا من العيب

﴿ مادة ٣٣٧ ﴾ ما يبع بيعا مطلقا اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري مخيرا ان شاء رده وان شاء قبله بمنه السمي وليس له ان يمسك المبيع ويأخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

﴿ مادة ٣٣٨ ﴾ العيب هو ما ينقص عن المبيع عند التجار وارباب الخبرة

﴿ مادة ٣٣٩ ﴾ العيب القديم هو ما يكون موجودا في المبيع وهو عند البائع

﴿ مادة ٣٤٠ ﴾ العيب الذى يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمه حكم العيب القديم الذى يوجب الرد

﴿ مادة ٣٤١ ﴾ اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب

﴿ مادة ٣٤٢ ﴾ اذا باع مالا على انه يرى من كل عيب ظهر فيه لا يبقى للمشتري خيار عيب

﴿ مادة ٣٤٣ ﴾ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسمع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلا لو اشترى حيوانا بجميع العيوب وقال قبلته مكسرا محطما اخرج معيبا فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعى بعيب قديم فيه

﴿ مادة ٣٤٤ ﴾ بعد اطلاع المشتري على عيب في المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلا لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا يرد بعد ذلك

﴿ مادة ٣٤٥ ﴾ لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس للمشتري ان يرد به بالعيب القديم بل له المطالبة بنقصان الثمن فقط مثلا لو اشترى ثوبا فاش ثم بعد ان قطعه وفصله برودا اطلع على عيب قديم فيه فبما ان قطعه وتفصله عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه بنقصان الثمن فقط

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٣٤٦ ﴾ نقصان الثمن يصير معلوماً بإخبار أهل الخبرة المتولين عن الغرض وذلك بأن يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم معيهاً كما كان بين القيتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على الدائع بالنقصان مثلاً لو اشترى ثوب قاش بستين قرشاً وبعد أن قطعه وفصله أطلع المشتري على عيب قديم فيه فقوم أهل الخبرة ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً أيضاً ومعيباً بالعيب القديم بخمسة وأربعين قرشاً كأن نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع بها المشتري على البائع ولو أخبر أهل الخبرة أن قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون قرشاً ومعيباً ستون قرشاً فيما ان التفاوت الذي بين القيتين عشرون قرشاً وهى ربع الثمانين قرشاً فالمشتري أن يطالب بخمسة عشر قرشاً التى هى ربع الثمن المسمى ولو أخبر أهل الخبرة أن قيمة ذلك الثوب سالماً خمسون قرشاً ومعيباً أربعون قرشاً فيما ان التفاوت الذى بين القيتين عشرة قروش وهى خمس الخمسين قرشاً يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهو اثنا عشر قرشاً

﴿ ماده ٣٤٧ ﴾ إذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجبا للرد على البائع مثلاً لو اشترى حيواناً ففرض عند المشتري ثم أطلع على عيب قديم فيه ليس للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن إذا زال ذلك المرض كان للمشتري أن يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم الذى ظهر فيه

﴿ ماده ٣٤٨ ﴾ إذا رضى البائع أن يأخذ المبيع الذى ظهر به عيب قديم بعد أن حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يصحون مجبوراً على رد المبيع إلى البائع أو قبوله حتى أن المشتري إذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق بأن يدعى بنقصان الثمن مثلاً لو أن المشتري قطع الثوب الذى اشتراه وفصله قيصاً ثم وجد به عيباً وبعد ذلك باعه فليس له أن يطلب نقصان الثمن من البائع لأن البائع له أن يقول كنت أقبله بالعيب الحادث فيما أن المشتري باعه كأن قد أمسكه وحبسه عن البائع

﴿ ماده ٣٤٩ ﴾ الزيادة وهى ضم شئ من مال المشتري وعلاوة إلى المبيع يكون

### ❖ المجلة ❖

يكون مانعا من الرد مثلا ضم الخيط والصغ الى الثوب بالخياطة والصباغة وقرص الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد

❖ ماده ٣٥٠ ❖ اذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولورضى بالعيب الحادث بل يصير مجورا على اعطائه نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع و يأخذه منه مثلا ان اشتري الثوب لو فصل منه قميصا وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ابس للبائع ان يسترده ولو رضى بالعيب الحادث بل يحجر على اعطائه نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضا لا يكون بيعه مانعا له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعا من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع محظا لا يكون بيع المشتري حينئذ حبا و امساكا للمبيع

❖ ماده ٣٥١ ❖ ما بيع صفقة واحدة اذا طهر بعضه معينا فان كان قبل القبض كان المشتري مخيرا ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق ضرر كان له ان يرد المعيب بمحضته من الثمن سالما وليس له ان يرد الجميع حينئذ ما لم يرض البائع واما اذا كان في تفرقه ضرر رد الجميع او قبل الجميع بكل الثمن مثلا لو اشترى قلتسوتين باربعين قرشا فظهرت احدهما معيبة قبل القبض يردهما معا وان كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بمحضتها من الثمن سالمة ويمسك الثانية بما بقي من الثمن اما لو اشترى زوجي خف فظهر احدهما معيبا بعد القبض كان له ردهما معا للبائع واخذ ثمنهما منه

❖ ماده ٣٥٢ ❖ اذا استرق شخص مقدارا معينا من جنس واحد من المكيلات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معيبا كان مخيرا ان شاء قبله جميعا وان شاء رده جميعا

❖ ماده ٣٥٣ ❖ اذا وجد المشتري في الخنطة والشعير و امثالهما من الحبوب المشتاة ترايا فان كان ذلك التراب يعد قليلا في العرف صح البيع وان كان كثيرا بحيث يعد عيبا عند الناس يكون المشتري مخيرا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٥٤ ﴾ البئس والجوز وما شاكلهما اذا ظهر بعضهما فاسدا فما لا يستكثر في العادة والعرف كالاثنين والثلاثة في المائة يكون معقوا وان كان الفاسد كثيرا كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه كاملا

﴿ مادة ٣٥٥ ﴾ اذا ظهر جميع المبيع غير متفجع به اصلا كان البيع باطلا وللمشتري استرداد جميع الثمن من البائع مثلا لو اشترى جوزا او ببضا فظهر جميعه فاسدا لا ينتفع به كان للمشتري استرداد ثمنه كاملا من البائع

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في الثمن والتقرير ﴾

﴿ مادة ٣٥٦ ﴾ اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تقرير فليس للمغبون ان يفسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال الثمن لا يصح البيع ومال الوقف وبیت المال حكمه حكم مال الثمن

﴿ مادة ٣٥٧ ﴾ اذا غر احد المتبايعين الآخر ونحقيق ان في البيع غبنا فاحشا فالمغبون ان يفسخ البيع حيثنذ

﴿ مادة ٣٥٨ ﴾ اذا مات من غر بغبن فاحش لا تنتقل دعوى التقرير لوارثه

﴿ مادة ٣٥٩ ﴾ المشتري الذي حصل له تقرير اذا اطلع على الغبن الفاحش ثم تصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه

﴿ مادة ٣٦٠ ﴾ اذا هلك او استهلك المبيع الذي صار في بيعه غبن فاحش وغرر او حلت فيه عيب او بنى مشتري العرصة عليها بناء لا يكون للمغبون حق ان يفسخ البيع

## ﴿ الباب السابع ﴾

## ﴿ المنجلا ﴾

﴿ في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان انواع البيع ﴾

﴿ ماده ٣٦١ ﴾ يشترط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهله اى العاقل المميز واضافته الى محل قابل لحكمه

﴿ ماده ٣٦٢ ﴾ البيع الذى فى ركنه خلل كبيع المجنون باطل

﴿ ماده ٣٦٣ ﴾ المحل القابل لحكم البيع عبارة عن المبيع الذى يكون موجودا ومقدور التسليم ومالا متقوما فيبيع المعدوم وما ليس بمقدور التسليم وما ليس بمال متقوم باطل

﴿ ماده ٣٦٤ ﴾ اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروعا باعتبار بعض اوصافه الخارجيه كما اذا كان المبيع مجهولا او كان فى الثمن خلل صار البيع فاسدا

﴿ ماده ٣٦٥ ﴾ يشترط لثفاذ البيع ان يكون النافع مالكا للمبيع او وكيله او وليه او وصيه وان لا يكون فى المبيع حق الغير

﴿ ماده ٣٦٦ ﴾ البيع الفاسد يصير نافذا عند القبض يعنى بصير تصرف المشتري فى المبيع جازا حينئذ

﴿ ماده ٣٦٧ ﴾ اذا وجد فى البيع احد الخيارات لا يكون لازما

﴿ ماده ٣٦٨ ﴾ البيع الذى يتعلق به حق الغير كبيع الفضولى وبيع المرهون ينقعد موقوفا على اجازة ذلك الغير

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

﴿ فى بيان احكام انواع البيوع ﴾

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٦٩ ﴾ حكم البيع المتعقد الملكية يعنى صيرورة المشتري مالكا للبيع والبايع مالكا للثمن

﴿ مادة ٣٧٠ ﴾ البيع الاطل لا يفيد الحكم اصلا فاذا قبض المشتري المبيع باذن البائع فى البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك فلا تعد لا يضمه

﴿ مادة ٣٧١ ﴾ البيع الفاسد يفيد حكما عند القبض يعنى ان المشتري اذا قبض المبيع باذن البائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يباع فاسدا عند المشتري رزمة الضمان يعنى ان البيع اذا كان من المثلثات رزمة مثله واذا كان قريبا رزمة قيمته يوم قبضه

﴿ مادة ٣٧٢ ﴾ لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع فى يد المشتري واستهلكه او اخرجته من يده يبيع صحيح او يهبه من آخر او زاد فيه المشتري شيئا من ماله كما لو كان المبيع دارا فعمرها او ارضا ففرس فيها اشجارا او تغير اسم المبيع بان كان حنطة فطمحها وجعلها دقيقا بطل حق الفسخ فى هذه الصور

﴿ مادة ٣٧٣ ﴾ اذا فسخ البيع الفاسد فاز كان البائع مضى الثمن كان للمشتري ان يحبس المبيع الى ان يأخذ الثمن ويسترده من البائع

﴿ مادة ٣٧٤ ﴾ البيع النافذ يفيد الحكم فى الحال

﴿ مادة ٣٧٥ ﴾ اذا كان البيع لازما نافدا فليس لاحد المتبايعين الرجوع عنه

﴿ مادة ٣٧٦ ﴾ اذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار

﴿ مادة ٣٧٧ ﴾ البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة

﴿ مادة ٣٧٨ ﴾ فى بيع القضوى اذا اجاز صاحب المال او وكيله او وصيه او وليه نفذ البيع والا انفسخ الا انه يستلزم لصحة الاجازة ان يكون

### ﴿ المجلة ﴾

كل من البائع والمستري والجيز والمبيع فأنما إذا كان أحد المذكورين هالكا  
لا تصح الاجازة

﴿ ماده ٣٦٩ ﴾ بما ان لكل من اليدين في بيع المقابضة حكم المبيع  
تعتبر فيها شرائط المبيع فإذا وقعت منازعة في امر التسليم لم ان يسلم ويسلم  
كل من المتبايعين معا

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في حق السلم ﴾

﴿ ماده ٣٨٠ ﴾ السلم كالبيع ينعقد بالإيجاب والقبول يعني اذا قال  
المستري للائع أسلمتك الف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر ان يعقد  
السلم

﴿ ماده ٣٨١ ﴾ السلم انما يكون صحيحا في الاشياء التي تقبل التعيين بالقدر  
والوصف كالجوذة والخسة

﴿ ماده ٣٨٢ ﴾ المكبلات والموزونات والمذروعات تتعين مقاديرها بالكيل  
والوزن والدرع

﴿ ماده ٣٨٣ ﴾ العدديات المتقاربة كما تتعين مقاديرها بالعد تتعين بالكيل  
والوزن ايضا

﴿ ماده ٣٨٤ ﴾ ما كان من العدديات كاللبن والآجر يلزم ان يكون قابله  
ايضا معينا

﴿ ماده ٣٨٥ ﴾ الكرياس والجوخ وامثالهما من المذروعات يلزم تعيين طولها  
وعرضها ورقتها ومن اي شيء ينسج ومن نسج اي محل هي

﴿ ماده ٣٨٦ ﴾ يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلا انه حنطة او ارز او تمر  
ونوعه ككونه يسقي من ماء المطر ( وهو الذي نسميه في عرفنا بعلا ) او ماء النهر



### ﴿ المجلة ﴾

والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقيا) وصفته كالجيد والحديد وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه

﴿ مادة ٣٨٧ ﴾ يستمر لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فإذا تفرق العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم انفسخ العقد

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان الاستصناع ﴾

﴿ مادة ٣٨٨ ﴾ اذا قال شخص لآخر من اهل الصنائع اصنع لى الشئ الفلانى بكذا قرشا وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعا مثلا لو ارى المشتري رجله نخفاف وقال له اصنع لى زوجى خف من نوع السخيتان الفلانى بكذا قرشا وقبل الصانع او تقول مع نجار على ان يصنع له زورقا او سفينة و بين له طولها وعرضها و اوصافها اللازمة وقبل النجار انعقد الاستصناع كذلك لو تقول مع صاحب معمل ان يصنع له كذا بندقية كل واحدة بكذا قرشا و بين الطول والحجم وسائر اوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع

﴿ مادة ٣٨٩ ﴾ كل شئ تعمل استصناعه يصح فيه الاستصناع على الاطلاق واما ما لم يتعامل باستصناعه اذا بين فيه المدة صار سلا وتعتبر فيه حينئذ شروط السلم واذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع ايضا

﴿ مادة ٣٩٠ ﴾ يلزم فى الاستصناع وصف المصنوع وتعريفه على الوجه الموافق للمطلوب

﴿ مادة ٣٩١ ﴾ لا يلزم فى الاستصناع دفع الثمن حالا اى وقت العقد

﴿ مادة ٣٩٢ ﴾ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المبينة كان المستصنع مخيرا

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

## ﴿ في احكام بيع المريض ﴾

﴿ ماده ٣٩٣ ﴾ اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته يصبر ذلك موقوفاً على اجازة سائر الورثة فان اجازوا بعد موت المريض يتخذ البيع وان لم يجيزوا لا يتخذ

﴿ ماده ٣٩٤ ﴾ اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجنبى بغير المثل صح بيعه وان باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيع محاباة يعتبر من ثلث ماله فان كان الثلث وافيا بها صح وان كان الثلث لا يفي بها زعم المشتري اكمل ما نقص من ثمن المثل واعطاه للورثة فان اكمل زعم البيع والا كان للورثة فضله مثلاً او كان شخص يملك الادار تساوى الفا وخمسائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجنبى غير وارث له بالف قرش وسلمها له ثم مات فيما ان ثلث ماله يفي بما حاجى به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً مقبلاً وليس للورثة فضله حينئذ واذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيما ان ثلث ماله الذى هو خمسمائة قرش يعدل نصف ما حاجى به وهو الف قرش حينئذ للورثة ان يطلبوا من المشتري ما حاجى به مورثهم وهو خمسمائة قرش فان اداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار

﴿ ماده ٣٩٥ ﴾ اذا باع شخص في مرض موته ماله باقل من ثمن المثل ثم مات مديوناً وتركته مستغرقة كان لاصحاب الديون ان يكلفوا المشتري بإبلاغ قيمة ما اشتراه الى ثمن المثل واكمله وادائه للتركة فان لم يفعل فسحوا البيع

## ﴿ الفصل السادس ﴾

## ﴿ في حق بيع الوفاء ﴾

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٩٦ ﴾ كما ان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري ان يرد المبيع ويسترد الثمن

﴿ مادة ٣٩٧ ﴾ ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر

﴿ مادة ٣٩٨ ﴾ اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلا لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على ان الكرم المبيع بيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الايفاء بذلك على الوجه المشروح

﴿ مادة ٣٩٩ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقبلته

﴿ مادة ٤٠٠ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي واخذه من البائع

﴿ مادة ٤٠١ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان هلاكه بالتعدي واما ان كان بلا تعد فلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة

﴿ مادة ٤٠٢ ﴾ اذا مات احد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث

﴿ مادة ٤٠٣ ﴾ ليس لسائر الغرماء التعرض للمبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه

في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦

من اعضاء ديوان	من اعضاء شورى	ناظر ديوان الاحكام
الاحكام العدليه	الدولة سيف الدين	العدليه احمد جودت
احمد خلوصى		

من اعضاء الجمعية	من اعضاء شورى	من اعضاء ديوان
علاء الدين	الدولة محمد امين	الاحكام العدليه

احمد حلى

## — الكتاب الثاني —

### ❦ في الاجارات ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ❦

❦ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالاجارة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— بعد صورة الخط الهماوني —

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الثاني ﴾

﴿ في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة ﴾

﴿ ماده ٤٠٤ ﴾ الاجرة والكرء بمعنى بدل النفعة والايجار هو الاعطاء بالكرء والاستيجار الاخذ بالكرء

﴿ ماده ٤٠٥ ﴾ الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار ايضا وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع النفعة المعلومه في مقابلة عوض معلوم

﴿ ماده ٤٠٦ ﴾ الاجارة اللازمة هي الاجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار انشراط وخيار ازوئة و ليس لاحد الطرفين فسخها بلا عذر

﴿ ماده ٤٠٧ ﴾ الاجارة المنجزة ايجار معتبر من وقت العقد

﴿ ماده ٤٠٨ ﴾ الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبل مثلا لو استوئجرت دار بكذا نفود لكذا مدة اعتبارا من اول الشهر القلاني الآتي تنعقد حال كونها اجارة مضافة

### في المجلة

في مادة ٤٠٩ § الآجر هو الذي اعطى الأجر بالاجارة ويقال له ايضا المكاري بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم

في مادة ٤١٠ § المستأجر بكسر الجيم هو الذي استأجر

في مادة ٤١١ § الأجر هو الشيء الذي اعطى بالكراء ويقال له المؤجر والمستأجر بفتح الجيم ايضا

في مادة ٤١٢ § المستأجر فيه هو المال الذي سلمه المستأجر للاجير لاجل ايفاء العمل الذي التزمه بعقد الاجارة كالثياب التي اعطيت للخياط على ان يخطيها والمجولة التي اعطيت للعمال لينقلها

في مادة ٤١٣ § الاجير هو الذي آجر نفسه

في مادة ٤١٤ § اجرة المثل هي الاجرة التي قدرتها اهل الخبرة ممن لا غرض لهم

في مادة ٤١٥ § الاجر المسمى هو الاجرة التي ذكرت وتعينت حين العقد

في مادة ٤١٦ § الضمان هو اعطاء مثل الشيء ان كان من المثليات وقيمه ان كان من القيميات

في مادة ٤١٧ § المعد للاستغلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بالكرام كالحاوت او الدار او الخان الذي ابيع او انشئ في الاصل لان يعطى بالكرام واشياء اخر كالعقار وكروسات الكرام ودواب المكارين وايجار الشيء ثلاثة سنين على التوالي دليل على كونه بمجلات للاستغلال ويكون الشيء معدا للاستغلال باعلام واخبار من انشاء بنفسه الناس بكونه معدا للاستغلال

في مادة ٤١٨ § المسترضع هو الذي التزم ظنرا بالاجرة

في مادة ٤١٩ § المهابة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاء القرار على ارتفاع احد الشريكين سنة والاخر اخرى في الدار المشتركة مناوبة مثلا

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الأول ﴾

## ﴿ في بيان الضوابط العمومية ﴾

﴿ مادة ٢٢٠ ﴾ العقود عليه في الاجارة هي المنفعة

﴿ مادة ٤٢١ ﴾ الاجارة باعتبار العقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان ويقال لشيء المؤجر عين المأجور وعين المستأجر ايضا وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول اجارة العقار كاجارة الدور والاراضي القسم الثاني اجارة العروض كاجارة الملابس والاولى القسم الثالث اجارة الدواب النوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور اجير كاستئجار الخدمة والعملة واستئجار ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث انه مثلا كما ان استئجار ثياب قاشها من الخياط استئجاره كذلك اعطاء قاش الخياط ليخيطها ثيابا اجارة على العمل

﴿ مادة ٤٢٢ ﴾ الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي استؤجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالحادم الموظف القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بمقيد بشرط ان لا يعمل لغير المستأجر كالحمال والدلال والخياط والساعاتي والصباغ واصحاب كرويات الكراء واصحاب الزوارق الذين هم بكارون في الشرائع والحوال مثلا فان كلا من هؤلاء اجير مشترك لا يختص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استؤجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيرا خاصا في مدة ذلك الوقت وكذلك لو استؤجر جمال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط ان يكون مخصوصا بالمستأجر وان لا يعمل لغيره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك المحل

﴿ مادة ٤٢٣ ﴾ كما جاز ان يكون مستأجر اجير الخاص شخصا واحدا كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد مستأجري اجير الخاص بناء عليه لو استأجرت اهل قرية راعيا على ان يكون

### ﴿ ملحقه ﴾

يكون مخصوصا بهم بعقد واحد يكون الراعى اجيرا خاصا ولـكن لو جوزوا ان يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الراعى اجيرا مشتركاً

﴿ ماده ٤٢٤ ﴾ الاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل

﴿ ماده ٤٢٥ ﴾ الاجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضرا للعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولـكن ليس له ان يمتنع من العمل واذا امتنع لا يستحق الاجرة

﴿ ماده ٤٢٦ ﴾ من استحق منفعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفي قيمتها او مثلها او ما دونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلا لو استأجر الحداد حائوتا على ان يعمل فيه له ان يعمل فيه صنعة مساوية في المضرة لصنعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوتا للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد

﴿ ماده ٤٢٧ ﴾ كل ما اختلف باختلاف المستعملين يعتبر فيه التقييد

مثلا لو استكرى احد لركوبه دابة لـس له ان يركبها غيره

﴿ ماده ٤٢٨ ﴾ كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقييد فيه لغو مثلا لو استأجر احد دارا على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها

﴿ ماده ٤٢٩ ﴾ للمالك ان يوجر حصته السائعة من الدار المشتركة لشريكه ان كانت قابله للقسمه اولم تكن وليس له ان يوجرها لغيره ولـكن بعد المهابة له ان يوجر نوبته للغير

﴿ ماده ٤٣٠ ﴾ الشروع الطارىء لا يفسد عقد الاجارة مثلا لو آجر احد داره ثم ظهر كـتصفها مستحقا تبقى الاجارة في نصفها الآخر السائع

﴿ ماده ٤٣١ ﴾ يسوغ للشريكين ان يوجرا مالهما المشترك لآخر معا

﴿ ماده ٤٣٢ ﴾ يجوز ايجار شئ واحد لشخصين وكل منهما لو اعطي من الاجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصه الآخر ما لم يكن احدهم كفيلا للآخر



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مسائل ركن الاجارة ﴾

﴿ مادة ٤٣٣ ﴾ تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع

﴿ مادة ٤٣٤ ﴾ الايجاب والقبول في الاجارة هو عبارة عن الكلمات التي تستعمل لعقد الاجارة كآجرت وكريت واستأجرت وقبلت

﴿ مادة ٤٣٥ ﴾ الاجارة كالبيع ايضا تنعقد بصيغة الماضي ولا تنعقد بصيغة المستقبل مثلا لو قال احد سأوجر وقال الآخر استأجرت او قال احد آجر وقال الآخر أجرت فعلى كلا الصورتين لا تنعقد الاجارة

﴿ مادة ٤٣٦ ﴾ كما ان الاجارة تنعقد بالمشافهة كذلك تنعقد بالمكاتبة وبإشارة الآخرس المعروفة

﴿ مادة ٤٣٧ ﴾ وتنعقد الاجارة بالتعاطي ايضا كالركوب في باخرة المسافرين وزوارق الشرائع ودواب الكراء من دون مقابلة فان كانت الاجرة معلومة اعطيت والا فاجرة المثل

﴿ مادة ٤٣٨ ﴾ السكوت في الاجارة بعد قبولا ورضاء مثلا لو استأجر رجل حائوتا في النهر بخمسين قرشا وبعد ان سكن فيه مدة اشهر اتى الآجر وقال ان رضيت بستين فاسكن والا فخرج ورده المستأجر وقال لم ارض واستمر ساكنا يلزمه خمسون قرشا كما في السابق وان لم يقل شيئا ولم يخرج من الحائوت واستمر ساكنا يلزمه ستين قرشا كذلك لو قال صاحب الحائوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وابقى المالك المستأجر وبقى هو ساكنا يلزمه ثمانون ولو احر الطرفان في كلامها واستمر المستأجر ساكنا تلزمه اجرة المثل

### ❖ للمجلة ❖

❖ ماده ٤٣٩ ❖ لو تقاولا بعد العقد بتبديل البدل او تزيدته او تنزله يعتبر العقد الثاني

❖ ماده ٤٤٠ ❖ الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد العاقدين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها

❖ ماده ٤٤١ ❖ الاجارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ للآجر فسخها بمجرد ضم الخارج على الاجرة لكن لو آجر الوصي او المتولى عقار اليتيم او الوقف بانقص من اجر المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجر المثل

❖ ماده ٤٤٢ ❖ لولمك المستأجر عين المأجور يارب او هبة يزول حكم الاجارة

❖ ماده ٤٤٣ ❖ لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنفسخ الاجارة مثلا لو استأجر طباطبا للعرس ومات احد الزوجين تنفسخ الاجارة وكذلك من كان في سنه الم وقاوم الطبيب على اخراجه بخمسين قرشا ثم زال الالم بنفسه تنفسخ الاجارة وكذلك تنفسخ الاجارة بوفاة الصبي او الطئر ولا تنفسخ بوفاة المسترضع

### ❖ الفصل الثاني ❖

#### ❖ في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها ❖

❖ ماده ٤٤٤ ❖ يشترط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين يعنى كونهما عاقلين مميزين

❖ ماده ٤٤٥ ❖ يشترط موافقة الاجار القبول واتحاد مجلس العقد في الاجارة كما في البيوع

❖ ماده ٤٤٦ ❖ يلزم ان يكون الآجر متصرفا بما يؤجره او وكيل المتصرف او وليه او وصيه

❖ ماده ٤٤٧ ❖ انعقاد ايجار الفضولى موقوف على اجازة المتصرف فان كان المتصرف صغيرا او مجنونا فالولى او الوصى يشترط ان يكون قد اوجر باجر مثله

### ﴿ المجلة ﴾

لكن يشترط في صحة الاجازة قيام وبقاء اربعة اشياء العاقدين والمال المعقود عليه  
وبدل الاجازة ان كان من العروض واذا انعدم احد هؤلاء فلا تصح الاجازة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في شروط صحة الاجارة ﴾

- ﴿ ماده ٤٤٨ ﴾ يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدين
- ﴿ ماده ٤٤٩ ﴾ يلزم تعيين المأجور بناء عليه لا يصح ايجار احد الحانوتين  
من دون تعيين او تخير
- ﴿ ماده ٤٥٠ ﴾ يشترط ان تكون الاجرة معلومة
- ﴿ ماده ٤٥١ ﴾ يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعا  
للمنازعة
- ﴿ ماده ٤٥٢ ﴾ المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار  
والحوائث والظئر
- ﴿ ماده ٤٥٣ ﴾ يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب او للحمل  
او اركاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة او مدة الاجارة
- ﴿ ماده ٤٥٤ ﴾ يلزم في استئجار الاراضى بيان كونها لاي شئ استؤجرت  
مع تعيين المدة فان كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها او تخير المستأجر بان يزرع  
ما شاء على التعميم
- ﴿ ماده ٤٥٥ ﴾ تكون المنفعة معلومة في استئجار اهل الصنعة ببيان العمل يعنى  
بتعيين ما يعمل الاجبر او تعيين كيفية عمله فاذا اريد صبغ النياب يلزم اراءتها للصباغ  
او بيان لونها او اعلام رقتها مثلا
- ﴿ ماده ٤٥٦ ﴾ تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وبتعيين المحل الذى  
ينقل اليه مثلا لو قيل للحمال انقل هذا الجمل الى المحل الفلانى تكون المنفعة معلومة  
لكون الجمل مشاهدا والمسافة معلومة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٤٥٧ ﴾ يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح  
ايجار الدابة القارة

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في فساد الاجارة وبطلانها ﴾

﴿ ماده ١٥٨ ﴾ تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً ايجار المجنون  
والصبي غير المميز فاستجارهما باطل لكن لا تنسخ الاجارة بمجنون الاّ جر بعد  
انقضاءها

﴿ ماده ٤٥٩ ﴾ لا تلزم الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال لكن يلزم اجر  
المثل ان كان مال الوقف او اليتيم والمجنون في حكم اليتيم .

﴿ ماده ٤٦٠ ﴾ تفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد  
احد شروط الصحة

﴿ ماده ٤٦١ ﴾ الاجارة الفاسدة نافذة لكن الاّ جر يملك في الاجارة اجر المثل  
ولا يملك الاّ جر المسمى

﴿ ماده ٤٦٢ ﴾ فساد الاجارة ينشأ بعضه عن كون البذل مجهولاً وبعضه  
عن فقدان شرائط الصحة الاخر ففي الصورة الاولى يلزم اجر المثل بانفا ما بلغ  
وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاّ جر المسمى

### ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بالاجرة ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

#### ﴿ في بدل الاجارة ﴾

### ❖ المجلة ❖

❖ ماده ٤٦٣ ❖ ما صلح ان يكون بدلا في البيع يصلح ان يكون بدلا في الاجارة ويجوز ان يكون بدلا في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ممنا مثلا يجوز ان يستأجر بستان في مقابلة دابه او سكني دار

❖ ماده ٤٦٤ ❖ بدل الاجارة يكون معلوما بتعيين مقداره ان كان نقدا كمن البيع

❖ ماده ٤٦٥ ❖ يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصفه ان كان من العروض او المكيلات او الموزونات او العدديات المتقاربة ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل والمؤنة في الحمل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم فالأجور ان كان عقارا يسلم في الحمل الذي هو فيه وان كان عملا ففي محل عمل الاجير وان كان حولة ففي مكان لزوم الاجرة واما في الاشياء التي ليست محتاجة الى الحمل والمؤنة ففي الحمل الذي يختار للتسليم

### ❖ الفصل الثاني ❖

❖ في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجارة وكيفية استحقاق الأجر الاجارة ❖

❖ ماده ٤٦٦ ❖ لا نلزم الاجارة بالعقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد انعقادها حالا

❖ ماده ٤٦٧ ❖ نلزم الاجارة بالتأجيل يعني او سلم المستأجر الاجارة نقدا ملكها الآجر وليس للمستأجر استردادها

❖ ماده ٤٦٨ ❖ نلزم الاجارة بشرط التأجيل يعني لو شرط اعطاء بدل الاجارة نقدا يلزم المستأجر تسليمه ان كان عقد الاجارة واردا على منافع الاصيلان او على العمل ففي الصورة الاولى الآجر ان يتمتع عن تسليم المأجور وفي الصورة الثانية للاجير ان يتمتع عن العمل الى ان يستوفيا الاجارة وعلى كلا صورتين لهما مطالبة الاجارة نقدا فان امتنع المستأجر عن الايفاء فلهما فسخ الاجارة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٤٦٩ ﴾ تلزم الاجرة باستيفاء المنفعة مثلا لو استأجر احد دابة صلى ان يركبها الى محل ثم ركبها ووصل الى ذلك المحل فاستحق آجرها الاجرة  
 ﴿ ماده ٤٧٠ ﴾ تلزم الاجرة ايضا في الاجارة الصحيحة بالاقتدار على استيفاء  
 المنفعة مثلا لو استأجر احد دارا باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة  
 وان لم يسكنها

﴿ ماده ٤٧١ ﴾ لم يكن الاقتدار على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة  
 ولا تلزم الاجرة ان لم يحصل الانتفاع حقيقة

﴿ ماده ٤٧٢ ﴾ ومن استعمل مال غيره من دون عقد فان كان معدا  
 للاستغلال تلزمه اجرة المثل والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال  
 الاجرة وان لم يكن معدا للاستغلال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا  
 المال يكون راضيا بأعطاء الاجرة

﴿ ماده ٤٧٣ ﴾ يعتبر ويراعى كل ما استرطه العاقدان في تعجيل الاجرة  
 وأجلها

﴿ ماده ٤٧٤ ﴾ اذا شرط بأجل البدل يلزم على الآجر اولا تسليم المأجور  
 وعلى الاجير ايفاء العمل والاجرة لا يلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت

﴿ ماده ٤٧٥ ﴾ يلزم الآجر اولا تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل في  
 الاجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يعني  
 ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان او على العمل

﴿ ماده ٤٧٦ ﴾ ان كانت الاجرة موقونة بوقت معين كالشهرية او السنوية  
 مثلا يلزم ايضوها عند انقضاء ذلك الوقت

﴿ ماده ٤٧٧ ﴾ تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعني تلزم الاجرة  
 اعتبارا من وقت التسليم فعلى هذا ليس للآجر مطالبة اجرة مدة مضت قبل  
 التسليم وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الآجر شيئا من الاجرة

﴿ ماده ٤٧٨ ﴾ لو فات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلا

### ﴿ المجلة ﴾

لو احتاج الحمام الى التعبير وتعطل في اثناء تعبيره تسقط حصته تلك المدة من الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرحي وتعطلت تسقط الاجرة اعتبارا من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرحي يلزمه اعطاء ما اصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة

﴿ ماده ٤٧٩ ﴾ من استأجر حانوتا وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له ان يمنع عن اعطاء كراء تلك المدة بقوله ان الصنعة ما راجت والدكان يفي مسدودا

﴿ ماده ٤٨٠ ﴾ لو استأجر زورقا على مدة وانقضت في اثناء الطريق تمند الاجارة الى اللوصول الى الساحل ويعطى المستأجر اجر مثل المدة الفاضلة

﴿ ماد. ٤٩١ ﴾ لو اعطى احد داره آخر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رمها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصارف التعمير طائفة للمرمة وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشئ من الاجرة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ فيما يصح للاجير ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح ﴾

﴿ ماده ٤٨٢ ﴾ يصح للاجير الذي لعمله اثر كالخياط والصباغ والقصار ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلفه ليس له ان يستوفى الاجرة

﴿ ماده ٤٨٣ ﴾ ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا مخير ان شاء ضمنه محمولا واعطى اجرته وان شاء ضمنه ضمير محمول ولم يعط اجرته

﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة ﴾

﴿ ماده ٤٨٤ ﴾ للمالك ان يؤجر ماله وملـكـه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كايوم او طوله كالسنة

﴿ ماده ٤٨٥ ﴾ ابتداء مدة الاجارة هي التسمية عند العقد يعنى تعتبر من الوقت الذى يذكر ويسمى عند العقد

﴿ ماده ٤٨٦ ﴾ وان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد فتعتبر من وقت العقد

﴿ ماده ٤٨٧ ﴾ كما يجوز ايجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر اجرته بكذا دراهم كذلك يصح ايجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهريته ايضا

﴿ ماده ٤٨٨ ﴾ لو اشترط في اول الشهر على ان تكون الاجارة شهرية تعتقد كذلك لشهر كانت الاجارة اولازيد وبهذه الصورة او نقصت ايام الشهر عن ثلاثين يلزم اعطاء اجرة شهر تام ايضا

﴿ ماده ٤٨٩ ﴾ او اشترط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوما

﴿ ماده ٤٩٠ ﴾ لو اشترط على ان تكون الاجارة لكذا شهر وكان قد مضى من الشهر بعض يتم الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوما من الشهر الاخير وتوفى اجرة باقى الايام بحسب البومية

﴿ ماده ٤٩١ ﴾ كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلثين يوما اذا اشترط على ان يكون اجرة كل شهر بكذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر عند مضى بعض من الشهر كذلك تعتبر الشهور الاخر التي ستأتى ثلاثين وثلاثين على هذا الوجه

﴿ ماده ٤٩٢ ﴾ لو عقدت الاجارة في اول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهرا



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٤٩٣ ﴾ لو عقدت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يعتبر منها شهر اياما وباقي الشهور الاحد عشر غرة

﴿ مادة ٤٩٤ ﴾ لو استؤجر عقار شهرته تكدا دراهم من دون بيان عدد الاشهر يصح العقد لكن عند ختام الشهر الاول لكل من الاجر والمستأجر فسخ الاجارة في اليوم الاول وليلته من الشهر الثاني الدس يلبه واما بعد مضي اليوم الاول وليلته ليس لهما ذلك وان قال احد العاقدين في اثناء الشهر فسخت الاجارة ففسخت الاجارة بنفسه في نهاية الشهر وان قال في اثناء الشهر ففسخت الاجارة اعتبارا من ابتداء الشهر الآتي بنفسه عند حلوله وان كان قد قبضت اجرة شهرين او ازيد فليس لاحدهما فسخ اجارة الشهر المقبوض اجرة

﴿ مادة ٤٩٥ ﴾ لو استأجر احد اجيرا على ان يعمل يوما يعمل من طلوع الشمس الى العصر او الى الغروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل

﴿ مادة ٤٩٦ ﴾ لو استؤجر نجار على ان يعمل عشرة ايام تعتبر الايام التي على العقد وان كان قد استؤجر في الصيف على ان يعمل عشرة ايام لم تصح الاجارة مالم يعين انه يعمل اعتبارا من اى شهر و اى يوم

### ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في الخيارات ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان خيار الشرط ﴾

﴿ مادة ٤٩٧ ﴾ يجرى خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الاتجار والاستئجار على ان يكون احد الطرفين او كلاهما مخيرا كذا ايام

﴿ مادة ٤٩٨ ﴾ المخير ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان مخيرا في مدة خياره

﴿ مادة ٤٩٩ ﴾ كما ان الفسخ والاجازة صلى ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣

## ﴿ المجلة ﴾

و ٣٠٤ يكونان قولاً كذلك ايضا يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآجر مخيراً  
وتصرف في المأجور بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلي وتصرف المستأجر المخير  
في المأجور كتصرف المستأجرين اجازة فعلية

﴿ مادة ٥٠٠ ﴾ لو انقضت مدة الخيار قل فسخ المخير وانفاذه الاجارة يسقط  
الخيار وتلزم الاجارة

﴿ مادة ٥٠١ ﴾ مدة الخيار تعتبر من وقت العقد

﴿ مادة ٥٠٢ ﴾ اشتاء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار

﴿ مادة ٥٠٣ ﴾ لو استؤجرت ارض على ان نكون كذا ذراع او دون  
( الدونم عبارة عن كذا ذراع تربعا ) وخرجت زائدة او ناقصة تصح الاجارة  
ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر مخير حال نقصانها له ان يفسخ الاجارة ان شاء

﴿ مادة ٥٠٤ ﴾ لو استؤجرت ارض على ان يكون كل دونم منها بكذا دراهم  
يلزم اعطاء الاجرة بحساب الدونم

﴿ مادة ٥٠٥ ﴾ يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرتة وشرط إيقاؤه في  
الوقت الفلاني ويكون الشرط معتبراً مثلاً لو اعطى احد الى الخياط ثياباً على ان  
يفصلها ويخيطها هذا اليوم او لو استكرى احد ذلولاً بشرط ان يوصله في عشرة  
ايام الى مكة تجوز الاجارة والآجران او في الشرط استحق الاجر المسمى والا  
استحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

﴿ مادة ٥٠٦ ﴾ يصح ترديد الاجرة على صورتين او ثلاث في العمل والعامل  
والحمل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي  
تظهر فعلاً مثلاً لو قيل للخياط ان خطت دقيقاً لك كذا وان خطت خشناً فلك  
كذا فأي الصورتين عمل له اجرتها او لو استؤجر حانوت بشرط ان اجري فيه عمل  
العطارة فاجرتة بكذا وان اجري فيه عمل الحدادة فكذا فأي العاملين اجري فيه يعطى  
اجرتة التي شرطت وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت حنطة فاجرتها بكذا  
وان حملت حديداً فبكذا فايهما حل يعطى اجرتة التي عينت او لو قيل

### ﴿ المجلة ﴾

للمكاري استكرت منك هذه الدابة الى « جوري » بكذا والى « ادرنه » بكذا والى « قلبه » بكذا قال ايها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الآجر آجرت هذه الحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي سكنها وكذلك لو ساوم احد الحيايط على ان يخط له جنة بشرط ان خاطها اليوم فله كذا وان خاطها بكرة فله كذا تعتبر الشروط

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في خيار الرؤية ﴾

﴿ ماده ٥٠٧ ﴾ للمستأجر خيار الرؤية

﴿ ماده ٥٠٨ ﴾ رؤيه المأجور كرؤية المانع

﴿ ماده ٥٠٩ ﴾ لو استأجر احد عقارا من دون ان يراه ~~يكون~~ مخيرا عند رؤيته

﴿ ماده ٥١٠ ﴾ من استأجر دارا كان قد رآها من قبل ليس له خيار الرؤية الا لو تغيرت هيئتها الاولى بانهدم محل يكون مضرا للسكنى فحينئذ يكون مخيرا

﴿ ماده ٥١١ ﴾ كل عمل يختلف ذاتا باختلاف المحل فلا جبر فيه خيار الرؤية مثلا لو ساوم احد الحيايط على ان يخط له جنة فالحيايط بالخيار عند رؤية الجوخ او الشال الذي يخطه

﴿ ماده ٥١٢ ﴾ كل عمل لم يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلا لو استأجر اجبر على ان يخرج حب خمس اواق قطن بعشرة دراهم ولم ير الاجير القطن فليس للاجبر فيه خيار الرؤية

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في خيار العيب ﴾

مادة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥١٣ ﴾ في الاجارة ايضا خيار العيب كما في البيع  
 ﴿ مادة ٥١٤ ﴾ العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سببا لفوات  
 النافع المقصودة بالكلية او اخلالها كفوات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية باتهادمها  
 ومن الرحي بانقطاع مأهها او كاخلالها بهبوط سطح الدار او باتهادم محل مضر  
 للسكنى او بانجراح طهر الدابة فهو لاء من العيوب الموجبة للخيار في الاجارة واما  
 النواقص لنى لاتخل بالنافع كاتهادم بعض محال الحجرات بحيث لم يدخل الدار برد  
 ولا مطر وكانقطاع عرف الدابة وذيلها فليست موجبة للخيار في الاجارة  
 ﴿ مادة ٥١٥ ﴾ لو حدث في المأجور عيب قل استيفاء المنفعة فانه كالوجود  
 في وقت العقد

﴿ مادة ٥١٦ ﴾ لو حدث في المأجور عيب فالمتأجر بالخيار ان شاء استوفى  
 المنفعة مع العيب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة  
 ﴿ مادة ٥١٧ ﴾ ان ازال الأجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة  
 لا يبق للمستأجر حق الفسخ وان اراد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس للأجر  
 منعه ايضا

﴿ مادة ٥١٨ ﴾ ان اراد المستأجر فسخ الاجارة قبل رفع العيب الحادث الذى  
 اخل بالنافع فله فسخها الى حضور الأجر والافليس له فسخها في غيابه وان  
 فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يعتبر فسخه وكراه المأجور يستمر كما كان واما  
 او فانت النافع المقصودة بالكلية فله فسخها في غاب الأجر ايضا ولا تلزمه  
 الاجرة ان فسخ اولم يفسخ كما بين في مادة ٤٦٩ مثلا لو اتهدم محل ينخل بالنافع  
 من الدار المأجورة فلستأجر فسخ الاجارة لكر يلزم عليه ان يفسخها في حضور  
 الأجر والا فلو خرج من الدار من دون ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كانه ماخرج  
 واما لو اتهدمت الدار بالكلية فن دون احتياج الى حضور الاجر للمستأجر فسخها  
 وعلى هذا الحال لا تلزم الاجرة

﴿ مادة ٥١٩ ﴾ لو اتهدم حائط الدار او احدى حجرها ولم يفسخ المستأجر الاجارة  
 وسكن في باقها لم يسقط شئ من الاجرة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥٢٠ ﴾ لو استأجر أحد دارين بكذا دراهم وانهدمت احدهما فله ان يترك الاثنى عشر ما

﴿ مادة ٥٢١ ﴾ المستأجر بالخيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجرة وظهرت ناقصة ان شاء فمخ الاجارة وان شاء قبلها بالاجر المسمى ولكن ليس له ايفاء الاجارة وتنقيص مقدار من الاجرة

## ﴿ الباب السادس ﴾

﴿ في بيان انواع المأجور واحكامه ويشتمل على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مسائل تتعلق باجارة العقار ﴾

﴿ مادة ٥٢٢ ﴾ يجوز استئجار دار او حائوت بدون بيان انها لسكنى احد  
﴿ مادة ٥٢٣ ﴾ من أجرة داره او حائوته وكانت فيه امتعته واشياؤه تصح الاجارة ويكون مجبورا على تخلية من امتعته واشياؤه وتسليمه  
﴿ مادة ٥٢٤ ﴾ من استأجر ارضا ولم يعين ما يزرعه فيها ولم يعم على ان يزرع ما شاء فأجارته فاسدة ولكن لو عين قبل الفسخ ورضى الأجر تنقلب الى الصحة

﴿ مادة ٥٢٥ ﴾ من استأجر ارضا على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكررا في ظرف السنة صيفيا وشتائيا

﴿ مادة ٥٢٦ ﴾ لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فلمستأجر ان يبق الزرع في الارض الى ادراكه ويعطى اجرة المثل

﴿ مادة ٥٢٧ ﴾ يصح استئجار الدار والحائوت مع عدم بيان كونه لاي شئ واما كيفية استعماله فيصرف الى العرف والعادة

﴿ مادة ٥٢٨ ﴾ كما انه يصح لمن استأجر دارا مع عدم بيان كونها لاي شئ ان يسكنها

### ﴿ المجلة ﴾

يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره ايضا وله ان يضع فيها اشياء وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهر والضرر للبناء ولكن ليس له ان يفعل ما يورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فمرف البلد وعاتتها معتبر ومرعى وحكم الخانوت على هذا الوجه

﴿ ماده ٥٢٩ ﴾ اعمال الاشياء التي تخل بالمنفعة المقصودة عائدة الى الآجر مثلا تطهير الرعى على صاحبها كذلك تعمير الدار وطرق الماء واصلاح متافذه وانشاء الاشياء التي تخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها عن اعمال هؤلاء فللمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون حين استيجاره اياها كانت على هذا الحال وكان قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضى بالعيب فليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء المستأجر منه كانت من قبيل التبرع فليس له طلب ذلك المصرف من الآجر

﴿ ماده ٥٣٠ ﴾ التعميرات التي انشأها المستأجر باذن الآجر ان كانت عائدة لاصلاح المأجور وصيانته عن طريق اخلال كسطيم الكرميت اى القرميد ( وهو نوع آجر يوضع على السطوح لحفاظتها من المطر ) فالمستأجر يأخذ مصرف مثل هذه التعميرات من الآجر وان لم يخرج بينهما شرط على اخذها وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فقط كتعمير المطابخ فليس للمستأجر اخذ مصرفها ما لم يذكر شرط اخذها بينهما

﴿ ماده ٥٣١ ﴾ لو احدى المستأجر بناء في العقار المأجور او غرس شجرة فالآجر مخير عند انقضاء مدة الاجارة ان شاع قلع البناء والشجرة وان شاء ابقاها واصطى قيمتهما كثيرة كانت او قليلة

﴿ ماده ٥٣٢ ﴾ ازالة التراب والزبل الذى يتراكم في مدة الاجارة والتطهير عنهما على المستأجر

﴿ ماده ٥٣٣ ﴾ ان كان المستأجر يخرّب المأجور ولم يقتدر الآجر على منعه راجع الحاكم وفتح الاجارة

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الثاني ﴾  
 ﴿ في اجارة العروض ﴾

- ﴿ ماده ٥٣٤ ﴾ يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والحيايم وامثالها من المتقولات لمدة معلومة في مقابلة بدل معلوم
- ﴿ ماده ٥٣٥ ﴾ لو استأجر احد ثيابا على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب ولبسها في بيته او لم يلبسها يازمه اعطاء اجرتها
- ﴿ ماده ٥٣٦ ﴾ من استأجر ثيابا على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره
- ﴿ ماده ٥٣٧ ﴾ الحلى كاللباس

﴿ الفصل الثالث ﴾  
 ﴿ في اجارة الدواب ﴾

- ﴿ ماده ٥٣٨ ﴾ كما يصح استكراء دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على المكاري الايصال الى محل معين
- ﴿ ماده ٥٣٩ ﴾ لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين وتعبت في الطريق فالمستأجر يكون مخيرا ان شاء انتطرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا الحال يلزم المستأجر ان يعطى حصة ما اصاب تلك المسافة من الاجر المسمى للآجر
- ﴿ ماده ٥٤٠ ﴾ لو اشترط ايصال حمل معين الى محل معين وتعبت الدابة في الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك المحل
- ﴿ ماده ٥٤١ ﴾ لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان عينت بعد العقد وقبل المستأجر يجوز وايضا او استؤجرت دابة من نوع على ما هو المعتاد بلا تعيين يجوز ويصرف على المتعارف المطلق مثلا لو استؤجرت دابة من المكاري الى

### ﴿ المجلة ﴾

محل معلوم على ما هو المعتاد يلزم المكاري ايصال المستأجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المعتاد

﴿ ماده ٥٠٢ ﴾ لا يكفي في الاجارة تعيين اسم الحطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم الحطة علما متعارفا لبلدة مثلا لو استؤجرت دابة الى بوسنه او الى العراق لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة او القصة او القرية التي يذهب اليها ولكن لفظ الشام مع كونه اسم قطعة قد تعورف اطلاقه على بلدة دمشق فلهذا لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

﴿ ماده ٥٤٣ ﴾ لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فايهما قصدت يلزم اجرة المثل مثلا لو استؤجرت دابة من اسلامبول الى « حكيمجه » ولم يصرح هل الى كبيرها او صغيرها فايهما قصدت يلزم اجر المثل بنسبة مساهمتها

﴿ ماده ٥٤٤ ﴾ لو استؤجرت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره  
﴿ ماده ٥٤٥ ﴾ من استؤجر دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكاري فاذا تجاوز فالدابة في ضمان المستأجر الى ان يسلمها سالمة وان تلفت في ذهابه او ايباه يلزم الضمان

﴿ ماده ٥٤٦ ﴾ لو استؤجرت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن مثلا لو ذهب الى « اسلميه » بالدابة التي استكراها على انه يذهب بها « الى تكفور طاغ » وعطبت يلزم الضمان

﴿ ماده ٥٤٧ ﴾ لو استؤجر حيوان الى محل معين وكانت طريقه متعدده فلهستأجر ان يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق اصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وان كان مساويا او اسهل فلا

﴿ ماده ٥٤٨ ﴾ ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي استأجرها وان استعملها وتلفت في يده يضمن



### ❖ المجلد ❖

❖ مادة ٥٤٩ ❖ كما يصح استكراء دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكراء دابة على ان يركبها المستأجر من شاء على التعميم ايضا

❖ مادة ٥٥٠ ❖ الدابة التي استكرت للركوب لا تحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان وبهذا الحال لا تلزم الاجرة انظر الى مادة ٨٦

❖ مادة ٥٥١ ❖ الدابة التي استكرت على ان يركبها فلان لا يصح اركابها غيره

❖ مادة ٥٥٢ ❖ من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبها بنفسه وان شاء اركبها غيره ولكن ان ركبها هو او غيره بعد تعيين المراد وتخصصه بركوب احد لا يصح اركاب الغير

❖ مادة ٥٥٣ ❖ لو استكرى احد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم على ان يركبها من شاء تفسد الاجارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب الى الصحة وعلى هذه الصورة ايضا لا يركب غير من تعيين على تلك الدابة ❖ مادة ٥٥٤ ❖ لو استكرت دابة للحمل يعتبر في السمير والحبل والعدل عرف البلدة

❖ مادة ٥٥٥ ❖ لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التعيين بإشارة بحمل مقداره على العرف والعادة

❖ مادة ٥٥٦ ❖ ليس للمستأجر ضرب دابة الكراه من دون اذن صاحبها ولو ضربها وتلفت بسببه يضمن

❖ مادة ٥٥٧ ❖ لو اذن صاحب دابة الكراه بضربها فليس للمستأجر الا الضرب على الموضع المعتاد وان ضربها على غير الموضع المعتاد مثلاً لو كان المعتاد ضربها على عرفها وضربها على رأسها وتلفت يلزم الضمان

❖ مادة ٥٥٨ ❖ يصح الركوب على دابة استكرت للحمل

❖ مادة ٥٥٩ ❖ لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر مماثلة او اوهون منه في المضرة ايضا ولكن لا يصح تحميل شئ ازيد

### ﴿ المجلة ﴾

في المصرة مثلا من استكرى دابة على ان يحملها خمسة اكيال حنطة كما يصح له ان يحملها من ماله او مال غيره اى نوع كان خمسة اكيال حنطة كذلك يجوز له ان يحملها خمسة اكيال شعير ولكن لا يجوز تحميل خمسة اكيال حنطة دابة استكرمت على ان تعمل خمسة اكيال شعير كما لا يصح تحمل مائة اوقية حديد دابة استكرمت على ان تحمل مائة اوقية قطن

﴿ ماده ٥٦٠ ﴾ وضع الحمل عن الدابة على المكاري

﴿ ماده ٥٦١ ﴾ نفقة المأجور على الاجر مثلا علف الدابة التي استكرمت واسقاؤها على صاحبها ولكن لو اعطى المستأجر علف الدابة بدون اذن صاحبها تبرأ ليس له اخذ ثمنه من صاحبها بعد

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في اجارة الآدمي ﴾

﴿ ماده ٥٦٢ ﴾ يجوز اجارة الآدمي للخدمة او لاجراء صنعة ببيان مدة او بتعيين العمل بصورة اخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني

﴿ ماده ٥٦٣ ﴾ لو خدم احد آخر على طلبه من دون مقاوله اجرة فله اجر المثل ان كان ممن يتخدم بالاجرة والا فلا

﴿ ماده ٥٦٤ ﴾ لو قال احد لاخر اعمل هذا العمل وسأكرمك فان اوفى ذلك تلك الخدمة استحق اجر المثل

﴿ ماده ٥٦٥ ﴾ لو استخدمت العمالة من دون نسيئة اجرة تعطى اجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه

﴿ ماده ٥٦٦ ﴾ لو عقدت الاجارة على ان يعطى للاجير شيء من القيمات لاعلى التعيين يلزم اجر المثل مثلا لو قال احد لاجد ان خدمتني كذا اياما اعطيتك

### ❖ المجلة ❖

بقرتين لا يلزم البقر ويلزم اجر المثل ولكن يجوز استئجار الطر على ان يعمل لها البسة كما جرت العادة وان لم توصف الابدية ولم تعرف يلزم من الدرجة الوسطى

❖ ماده ٥٦٧ ❖ العطية التي اعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة

❖ ماده ٥٦٨ ❖ لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صنعة فان ذكرت مدة انعقدت الاجارة على المدة حتى ان الاستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضرا ومهيئا للتعليم قرأ التليذ او لم يقرأ وان لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى هاه الصورة ان قرأ التليذ فلا استاذ يستحق الاجرة والا فلا

❖ ماده ٥٦٩ ❖ من اعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط احدهما للاخر اجرة فبعد تعلم المصبي لو طالب احدهما من الاخر اجرة يعمل يعرف البلدة وعادتها

❖ ماده ٥٧٠ ❖ لو استأجر اهل قرية معلما او اماما او مؤذنا واوفوا خدمتهم يأخذون اجرتهم من اهل تلك القرية

❖ ماده ٥٧١ ❖ الاجير الذي استؤجر على ان يعمل بنفسه لبس له ان يستعمل غيره مثلا لو اعطى احد جبة لخياط على ان يخيطها بنفسه بكذا دراهم فليس للخياط ان يخيطها بغيره وان خاطها بغيره وتلفت فهو ضامن

❖ ماده ٥٧٢ ❖ لو اطلق العقد حين الاستئجار فلا جبر ان يستعمل غيره

❖ ماده ٥٧٣ ❖ اطلاق قول المستأجر للاجير اعمل هذا الشغل

مثلا لو قال احد للخياط خط هذه الجبة بكذا دراهم من دون تعييد بقوله خطها بنفسك او بالذات وخاطها الخياط بخليفته او خياط اخر يستحق الاجر المسمى وان تلفت الجبة بلا تعد لا يضمن

❖ ماده ٥٧٤ ❖ كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه عرف البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الخيط على الخياط

❖ ماده ٥٧٥ ❖ يلزم الجمال ادخال الجمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه

### ﴿ المجلة ﴾

في محله      • لا ليس على المأجر اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع الذخيرة في  
الانبار

﴿ مادة ٥٧٦ ﴾      لا يلزم المستأجر اطعام الاجير      الا ان يكون عرف البلدة  
﴿ مادة ٥٧٧ ﴾      ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك ياعه صاحب المال  
فليس للدلال اخذ الاجرة وان ياعه دلال آخر فليس للاول شيء وتام الاجرة للثاني  
﴿ مادة ٥٧٨ ﴾      لو اعطى احد ماله للدلال وقال يعه بكدا دراهم فان ياعه  
الدلال بازيد من ذلك فالفاضل ايضا لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة  
﴿ مادة ٥٧٩ ﴾      لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرة وضبط المبيع او  
رد بعيب لا تسترد اجرة الدلان

﴿ مادة ٥٨٠ ﴾      من استأجر حصادين ليحصدوا زرعته الذي في ارضه وبعد  
حصادهم مقداراً منه لو تلف الباقي منقول المأجور او بقضائه آخر فلهم ان يأخذوا  
من الاجر المسمى مقدار حصّة ما حصده وليس لهم اخذ اجر الباقي  
﴿ مادة ٥٨١ ﴾      كما ان للطير فسخ الاجارة لو قرضت كذلك للمسترض فسخها  
اذا قرضت او حلت ولم يأخذ الصبي ثديها او استفرغ لبنها

### ﴿ الباب السابع ﴾

﴿ في ونليفة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ﴾

#### ﴿ ثلاثة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

#### ﴿ في تسليم المأجور ﴾

﴿ مادة ٥٨٢ ﴾      تسليم المأجور هو عبارة عن اجازة الآجر ورخصته للمستأجر  
بان ينتفع به بلا مانع

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٥٨٣ ﴾ اذا انعقدت الاجارة الصحيحة على المدة او المسافة يلزم تسليم المأجور للمستأجر على ان يبقى في يده متصلا ومستمرا الى انقضاء المدة او ختام المسافة مثلا او استأجر احد ككروسة لكدا مدة او على ان يذهب الى المحل الفلاني فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره

﴿ ماده ٥٨٤ ﴾ لو أجز احد ملكه وكان فيه ماله لا تلزم الاجرة ما لم يسلمه فارضا الا ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضا

﴿ ماده ٥٨٥ ﴾ لو سلم الأجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء يسقط من بدل الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر مخير في باقي الدار وان اخلى الأجر الدار وسلمها قبل الفسخ تلزم الاجارة بمعنى لا يبقى للمستأجر حق الفسخ

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في تصرف العاقدین في المأجور بعد العقد ﴾

﴿ ماده ٥٨٦ ﴾ للمستأجر ايجار المأجور لآخر قبل القبض ان كان عقارا وان كان منقولا فلا

﴿ ماده ٥٨٧ ﴾ للمستأجر ايجار ما لم يتفاوت استعماله واتفاهه باحتلاف الناس لآخر

﴿ ماده ٥٨٨ ﴾ ان أجز المستأجر باجارة فأسدة المأجور لآخر باجارة صحيحة يجوز

﴿ ماده ٥٨٩ ﴾ لو أجز احد ماله على مدة معلومة لآخر باجارة لازمة ثم أجز ايضا تلك المدة تكرر لغيره لا تنعقد الاجارة الثانية ولا تعتبر

﴿ ماده ٥٩٠ ﴾ لو باع الأجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذا بين البائع والمشتري وان لم يكن نافذا في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة الاجارة

## ﴿ المجلة ﴾

الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان يطالب المشتري تسليم المبيع من البائع قبل انقضاء مدة الاجارة ويفسخ القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان اجاز المستأجر البيع يكون نافذا في حق كل منهم ولو كان لا يأخذ المأجور من يده ما لم يصل اليه مقدار ما لم يستوفه من بدل الاجارة التي كان اعطاها نقداً ولو سلم المستأجر المأجور قبل استيفائه ذلك سقط حق حبيسه

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان مواد تتعلق برد المأجور واعادته ﴾

- ﴿ ماده ٥٩١ ﴾ يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة  
 ﴿ ماده ٥٩٢ ﴾ ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة  
 ﴿ ماده ٥٩٣ ﴾ لو انقضت الاجارة واراد الآجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه ايضا  
 ﴿ ماده ٥٩٤ ﴾ لا يلزم المستأجر رد المأجور واعادته ويلزم الآجر ان يأخذه عند انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الدهاب اليها وتسليمها كذلك لو استؤجرت دابة الى المحل الفلاني يلزم صاحبها ان يوجد هناك ويستلمها وان ما وجد هناك ولا استلمها وتلفت في يد المستأجر بدون تعديده وتقصيره لا بضمن  
 ﴿ ماده ٥٩٥ ﴾ ان احتاج رد المأجور واعادته الى الحمل والمؤنة فاجرة نقلته على الآجر

## ﴿ الباب الثامن ﴾

﴿ في بيان الضمانات ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في ضمان المنفعة ﴾

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥٩٦ ﴾ لو استعمل أحد مالا بدون إذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب لا يلزمه أداء مئافعة ولكن ان كان مال وقف او مال يتيم فعلى كل حال يلزم اجر المثل وان كان معدا للاستغلال فعلى ان لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة يعنى اجر المثل مثلا لو سكن احد في دار آخر مدة بدون عقد اجارة لا تلزمه الاجرة لكن ان كانت تلك الدار وقفا او مال يتيم فعلى كل حال يعنى ان كان ثم تأويل ملك وعقد او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التى سكنها وكذلك ان كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم اجر المثل وكذا لو استعمل احد دابة الكراء بدون اذنه صاحبها يلزم اجر المثل

﴿ مادة ٥٩٧ ﴾ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معدا للاستغلال مثلا لو تصرف مدة احد شركاء في لئال المشترك بدون اذن شريكه مستقلا فليس للشريك الآخر اخذ اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكه ﴿ مادة ٥٩٨ ﴾ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل عقد وان كان معدا للاستغلال مثلا لو باع احد لآخر حائوتا ملكه مشتركا بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري مدة ثم لم يجز ابيع الشرك وضط حصته ليس له ان يطالب باجرة حصته وان كان معدا للاستغلال لان المشتري استعمله بتأويل العقد يعنى حيث انه تصرف فيه بعقد البيع فلا يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد لآخر رضى على انها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري او ظهر لها مستحق واخذها من المشتري بعد الاثبات والحكم ليس له ان يأخذ اجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا ايضا تأويل عقد

﴿ مادة ٥٩٩ ﴾ لو استخدم احد صغيرا بدون اذن وليه فاذا بلغ يأخذ اجر مثل خدمته ولو توفى الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل

### ﴿ الفصل الثاني ﴾ ﴿ في ضمان المستأجر ﴾

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٦٠٠ ﴾ الأجر امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحا  
اولم يكن

﴿ ماده ٦٠١ ﴾ لا يلزم الضمان اذا تلف الأجر في يد المستأجر ما لم يكن  
بتقصيره او تعديه او مخالفته لأذونيته

﴿ ماده ٦٠٢ ﴾ يلزم الضمان على المستأجر لو تلف الأجر او طرأ على قيمته  
نقصان بتعديه مثلا لو ضرب المستأجر دابة الكراء وقتلها او لو تلفت الدابة  
بلذكه على العنف والسدة يضمن قيمتها

﴿ ماده ٦٠٣ ﴾ حرصه المستأجر على خلاف المعتاد تعد ويضمن الضرر  
والخسار الذي يتولد منها مثلا لو استعمل الالبسة التي استكراها على خلاف  
عادة الناس وبلت يضمن كذلك لو احترقت الدار الأجرة بظهور حريق فيها  
بسبب اشعال المستأجر النار ازيد من العادة وسائر النسي يضمن

﴿ ماده ٦٠٤ ﴾ لو تلف الأجر بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ  
على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلا لو ترك المستأجر دابة الكراء خالية الرأس  
وضاعت يضمن

﴿ ماده ٦٠٥ ﴾ مخالفه المستأجر لأذونيته بالتجاوز الى ما فوق المشروط  
يوجب الضمان واما مخالفته بالعدول الى مادون المشروط او مثله لا يوجبه مثلا  
لو حل المستأجر نحسين اقة حديدا على دابة استكراها لان يحملها نحسين اقة  
سمتا وعلبت يضمن واما لو حلها حولة مساويه للدهن في المضرة او اخف  
وعلبت لا يضمن

﴿ ماده ٦٠٦ ﴾ يبقى الأجر كالوديعة امانه في يد المستأجر عند انقضاء  
الاجارة كما كان وعلى هذا لو استعمل المستأجر الأجر بعد انقضاء مدة الاجارة وتلف  
يضمن كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستأجر ولم يعطه اياه  
ثم بعد الامساك تلف يضمن



﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الثالث ﴾  
 ﴿ في ضمان الاجير ﴾

- ﴿ مادة ٦٠٧ ﴾ لو تلف المستأجر فيه بتعدى الاجير وتقصيره يضمن  
 ﴿ مادة ٦٠٨ ﴾ تعدى الاجير هو ان يعمل عملا او يتحرك حركة مخالفة لما امر الآجر صراحة كان اودلالة مثلا بعد قول احد للراعى هو اجير  
 خاص ارفع هذه الدواب فى المحل اقلان ولا تذهب بهن الى محل آخر فان لم يرصهن  
 الراعى فى ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورماهن يكون متعديا فان عطبت  
 الدواب عند رصهن هناك يلزم الضمان على الراعى كذلك لو اعطى احد قماشاً الى  
 خياط وقال ان خرج قباء فصله وقال الخياط يخرج وفصله فان لم يخرج قباء له ان  
 يضمن الخياط القماش  
 ﴿ مادة ٦٠٩ ﴾ تقصير الاجير هو قصوره فى محافظة المستأجر فيه بلا عذر  
 مثلا لو فرت شاة ولم يذهب الراعى لقبضها تكاسلا واهمالا يضمن حيث  
 انه يكون مقصرا وان كان عدم ذهابه قد نسا عن غلبة احتمال ضياع الشاة  
 الباقيات عند ذهابه يكون معدورا ولا يلزم الضمان  
 ﴿ مادة ٦١٠ ﴾ الاجير الخاص امين حتى انه لا يضمن المال الذى تلف  
 فى يده بغير صنعه وكذا لا يضمن المال الذى تلف بعمله بلا تعد ايضا  
 ﴿ مادة ٦١١ ﴾ الاجير المشترك يضمن الضرر والخسار الذى تولد عن  
 فعله وصنعه ان كان بتعديه وتقصيره او لم يكن



— الكتاب الثالث —

﴿ في الكفالة ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ﴾

﴿ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ الدائرة بالكفالة ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثالث

في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة أبواب

من المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية الدائرة بالكفالة

مادة ٦١٢ في الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم احد ذاته الى ذات آخر ويلتزم ايضا المطالب الذي لزم في حق ذلك

مادة ٦١٣ الكفالة بالنفس هي الكفالة بتخص احد

مادة ٦١٤ الكفالة بالمال هي الكفالة بإداء مال

مادة ٦١٥ الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

مادة ٦١٦ الكفالة بالدرك هي الكفالة بتسليم ثمن المبيع وإدائه ان آن ضبط بالاستحقاق او الكفالة بنفس البائع

مادة ٦١٧ الكفالة بالمنجزة هي الكفالة التي ما علفت بزمان ولا اضيفت الى مستقبل

مادة

### ﴿ المحلة ﴾

﴿ مادة ٦١٨ ﴾ الكفيل هو الذى صمّمته الى ذمة الآخر يعنى هو الذى تعهد بما تعهد الآخر ويقال للآخر الاصيل والمكفول عنه

﴿ مادة ٦١٩ ﴾ المكفول له هو الطالب والدائن فى خصوص الكفالة

﴿ مادة ٦٢٠ ﴾ المكفول به هو الشئ الذى تعهد الكفيل بإدائه وتسلميه وفى الكفالة بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواء

### ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى عقدة الكفالة ويحتوى على فصلين ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ فى ركن الكفالة ﴾

﴿ مادة ٦٢١ ﴾ "تعقد الكفالة" وتنفذ بإيجاب الكفيل فقط ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك وتبقى الكفالة ما لم يردها المكفول له وبهذه الصورة لو كفّل احد طلب المكفول له من احد فى غيابه ومات قبل وصول خبر الكفالة اليه يطالب الكفيل بكفالاته هذه ويؤاخذ بها

﴿ مادة ٦٢٢ ﴾ ايجاب الكفيل يعنى الفاظ الكفالة هى الكلمات التى تدل على التعهد والالتزام فى العرف والعادة مثلا لو قال كفّلت او انا كفيل او ضامن "تعقد الكفالة"

﴿ مادة ٦٢٣ ﴾ تكون الكفالة بالوعد المعلق ايضا انظر الى مادة ٨٤ مثلا لو قال ان لم يعطك فلان طلبك فانا اعطتك تكون كفالة ولو طالب الدائن المدبون بحقه ولم يعطه يطالب الكفيل

﴿ مادة ٦٢٤ ﴾ لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلانى "تعقد" فنجزا حال كونها كفالة موقّعة

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٦٢٥ ﴾ كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقيد التججيل والتأجيل  
يعنى تنعقد حال كونها مقيدة بالحال او بالوقت الفلانى  
﴿ مادة ٦٢٦ ﴾ يصح ان يكون كفيل للكفيل  
﴿ مادة ٦٢٧ ﴾ يجوز تعدد الكفلاء

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

## ﴿ فى بيان شرائط الكفالة ﴾

- ﴿ مادة ٦٢٨ ﴾ يشترط فى انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلا وبالغا بناء  
عليه لانصح كفالة المجنون والمعتوه والصبي ولو كفل حال صبوته وافر بها بعد  
البلوغ لم يؤخذ بها  
﴿ مادة ٦٢٩ ﴾ يشترط كون المكفول عنه عاقلا وبالغا بناء عليه لانصح  
الكفالة عن دين المجنون والصبي  
﴿ مادة ٦٣٠ ﴾ ان كان المكفول به نفسا يشترط ان يكون معلوما وان  
كان مالا لا يشترط ان يكون معلوما بناء عليه لو قال انا كفيل عن دين فلان  
الذى هو على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوما  
﴿ مادة ٦٣١ ﴾ يشترط فى الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضمونا على  
الاصيل يعنى ان ايقاه يلزم الاصيل بناء عليه تصح الكفالة بتم المبيع وبذل الاجارة  
وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المفصوف وعند المطالبه يكون  
الكفيل مجبورا على ايقائه عينا او بدلا وكذلك تصح الكفالة بالمال المقوض على  
طريق سوم الشراء ان كان قد سمي ثمنه ولكن لا تصح الكفالة بعين المبيع قبل  
القبض لانه لو تلف عين المبيع فى يد البائع يفسخ البيع ولا يكون مضمونا على  
البائع الا انه يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال  
المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل ولكن بعد  
اضافة

## ﴿ المجلة ﴾

اضاعة المكفول من هؤلاء واستهلا ~~كفيل~~ قال انا كفيل تصح الكفالة وايضا تصح الكفالة بتسليم هؤلاء وتسليم المبيع وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون محورا على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوفاة المكفول به كذلك لو تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شئ

﴿ ماده ٦٣٢ ﴾ لا تجرى النيابة في العقوبات بناء عليه لا تصح الكفالة بالقصاص وسائر العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالارش والدية اللذين يلزمان الجرح والقاتل

﴿ ماده ٦٣٣ ﴾ لا يشترط يسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن المفلس ايضا

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان احكام الكفالة ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة ﴾

﴿ ماده ٦٣٤ ﴾ حكم الكفالة هو المطالبة يعي للمكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل

﴿ ماده ٦٣٥ ﴾ يطالب الكفيل في الكفالة المنجزة حالا ان كان الدين مجهلا في حق الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلا مثلا لو قال احد انا كفيل من دين فلان فلادائ ان يطالب الكفيل في الحال ان كان مجهلا وعند ختام مدته ان كان مؤجلا

﴿ ماده ٦٣٦ ﴾ اما في الكفالة التي انعقدت مضافة الى زمان مستقبل او معلقة بشرط فلا يطالب الكفيل ما لم يحل الزمان او يتحقق الشرط مثلا لو قال ان لم يعطك فلان طلبك فانا كفيل بادائه تنعقد الكفالة مشروطة وعند المطالبة ان لم

### ❦ المجلة ❦

يوطه ذلك الرجل دينه بضالب الكفيل والا لا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصح الكفالة وان ثبتت سرقة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفل بشرط ان يهمل كذا اماما اعتبارا من الوقت الذى يطالب المكفول له ومهل من وقت المطالبة مقدار تلك الايام فلمكفول له ان يطالب الكفيل بعد مرور الايام المذكورة اى وقت شاء وليس للكفيل استدعاء مهلة اخرى بقدر تلك الايام وكذا لو قال انا كفيل بطلتك الذى ثبت فى ذمة فلان او بالبلغ الذى ستقرضه فلانا او بالشئ الذى يفصسه فلان ويثن المال الذى ستيهه لفلان فلا يطالب الكفيل الا بعد تحقق هذه الاحوال يعنى لا يطالب الكفيل الا بعد ثبوت الطلب و الاقراض وتحقيق الغصب ووقوع البيع والتسليم وكذا لو قال انا كفيل باحضار فلان فى اليوم الغلاتى لا يطالب الكفيل باحضار المكفول به قبل حلول ذلك اليوم

❦ ماده ٦٣٧ ❦ يلزم عند تحقق ان شرط تحقق الوصف والقيد ايضا مثلا لو قال كلما حكم على فلان فانا كفيل بادائه واقر ذلك بكذا دراهم لا يلزم اداء الكفيل ذلك ما لم يلحقه حكم الحاكم

❦ ماده ٦٣٨ ❦ فى الكفالة بالدرك لو ظهر للمبيع مستحق لا يؤخذ الكفيل ما لم يحكم بعد المحاكمة على البائع برد الثمن  
❦ ماده ٦٣٩ ❦ لا يطالب الكفيل فى الكفالة الموقنة الا فى طرف مدة الكفالة مثلا لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا فى طرف هذا الشهر وبعد مروره ببراء من الكفالة

❦ ماده ٦٤٠ ❦ ايس للكفيل ان يخرج من الكفالة بعد انعقادها ولكن له ذلك قبل ترتيب الدين فى ذمة المديون فى الكفالة المعلقة والمضافة مثلا كما انه ليس لمن كفل احدا عن نفسه ودينه فجرا ان يخرج من الكفالة كذلك لو قال كلما ثبت لك دين فى ذمة فلان فانا كفيله ليس له الرجوع منها لانه وان كان ثبوت الدين مؤخرا عن الكفالة لكن ترتيبه فى ذمة المديون مقدم من عقد الكفالة واما لو قال انا كفيل بكل ما يتيهه لفلان او يثن المال الذى ستيهه يضمن للمكفول له ثمن المال الذى

### ﴿ المجلة ﴾

يبيده الى ذلك وله ان يخرج من الكفالة قبل البيع مثلا بعد قول الكفيل انا تركت الكفالة او لا تبع الى ذلك الرجل مالا لو باع المكفول له شيئا الى ذلك لا يكون الكفيل ضامنا بئنه

﴿ ماده ٦٤١ ﴾ من كان كفيلا برد المال المغصوب او المستعار وتسليمهما لو سلمهما الى صاحبهما يرجع باجرة نقلتيهما على الغاصب والمستعير

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان حكم الكفالة بالنفس ﴾

﴿ ماده ٦٤٢ ﴾ حكم الكفالة بالنفس هو صارة عن احضار المكفول به اى لاي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له ذلك الوقت فان احضره فيها والا يجبر على احضاره

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان احكام الكفالة بالمال ﴾

﴿ ماده ٦٤٣ ﴾ الكفيل ضامن

﴿ ماده ٦٤٤ ﴾ الطالب مخير في مطالبته ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل ومطالبته من احدهما لا يسقط حق مطالبته من الآخر وبعد مطالبته من احدهما له ان يطالب الآخر ومنهما معا

﴿ ماده ٦٤٥ ﴾ او كفل احد المبالغ التي لزمت ذمة الكفيل بالمال حسب كفالته فلذائن ان يطالب من شاء منهما

﴿ ماده ٦٤٦ ﴾ المدينون من جهة الاشتراك او كان احدهم كفيلا للآخر يطالب كل منهم بمجموع الدين



### المجلة

﴿ مادة ٦٤٧ ﴾ لو كان لدين كفلاء متعددة فإن كان كل منهم قد كفّل على حدة يطالب كل منهم بمجموع الدين وإن كانوا قد كفّلوا معا يطالب كل منهم بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلى هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين مثلاً لو كفّل احد آخر بالف ثم كفّل ذلك المبلغ غيره أيضاً فللأثنى ان يطالب من شاء منهما وأما لو كفّلوا معا يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور إلا ان يكون قد كفّل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال يطالب كل منهما بالالف

﴿ مادة ٦٤٨ ﴾ لو استقرت في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الحوالة

﴿ مادة ٦٤٩ ﴾ الحوالة بشرط عدم براءة المجل كفالته بناء عليه لو قال احد للمديون احنى يدينى الذى فى ذمتك على فلان بشرط ان تكون انت ضامناً ايضاً وحوله على هذا الوجه فإلّا طاب ان يأخذ طلبه ممن ساء

﴿ مادة ٦٥٠ ﴾ لو كفّل احد دين احد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز ويحبر الكفيل على أنه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شيء ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً

﴿ مادة ٦٥١ ﴾ لو كفّل احد آخر عن نفسه على ان يحضره في الوقت الفلانى وان لم يحضره في الوقت المذكور فعليه اداء دينه فاذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه اداء ذلك الدين واذا توفى الوكيل فان سلمت الورثة المكفول به الى الوقت المعين او المكفول به ان سلم نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المسال وان لم يسلم الورثة المكفول به او هو لم يسلم نفسه يلزم اداء المال من تركة الكفيل ولو حضر الكفيل المكفول به واخفى المكفول له او تغيب فليراجع الكفيل الحاكم لينصب وكيلاً عوضاً عنه ويستلمه

﴿ مادة ٦٥٢ ﴾ ان كان الدين مجزئاً على الاصيل في الكفالة المطلقة ففي حق الكفيل ايضاً يثبت مجزئاً وان كان مؤجلاً على الاصيل ففي حق الكفيل ايضاً يثبت مؤجلاً

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٥٣ ﴾ بطلب الكفيل في الكفالة المقيمة بالوصف الذي قيدت به من التجيل والتأجيل

﴿ مادة ٦٥٤ ﴾ كما تصح الكفالة مؤجلة بالمدة المعلومة التي اجل بها الدين كذلك تصح مؤجلة بمدة ازيد من تلك المدة ايضا

﴿ مادة ٦٥٥ ﴾ لو اجل الدائن طلبه في حق الاصيل يكون مؤجلا في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضا والتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني ايضا واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل

﴿ مادة ٦٥٦ ﴾ المدينون مؤجلا لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن الحاكم وطلب كفلا يكون مجورا على اعطاء كفيل

﴿ مادة ٦٥٧ ﴾ لو قال احد لاخر اكفني من ديني الذي هو لفلان فبعد ان كدل وادى عوضا بدل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على الاصيل يرجع بالشئ الذي كفله ولا اعتبار للمؤدى واما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع ببدل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلا لو كفل بالمسكوكات انخالصة وادى مغشوشة يأخذ من الاصيل مسكوكات خالصة وبالعكس لو كفل بالمسكوكات المغشوشة وادى خالصة يأخذ من الاصيل مغشوشة كذلك لو كفل مقدارا من الدراهم واداهها صلحا باعطاء بعض اشياء يأخذ من الاصيل المقدار الذي كفله من الدراهم ولكن لو كفل الفا وادى خمسمائة صلحا يأخذ من الاصيل خمسمائة

﴿ مادة ٦٥٨ ﴾ لو اغفل احد آخر في ضمن عقد المعاوضة يضمن ضرره مثلا لو باع احد لاخر حرصه وبعد انشاء بناء فيها لو ظهر لها مستحق وضبطها فلم تستر ان يأخذ قيمة البناء حين التسليم ما عدا اخذ قيمة العرصه كذلك لو قال أحد لاهل السوق هذا الصغير ولدى بيعوه بضاعة فاني اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه بمن البضاعة التي باعوها للصبي

\* \*

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في البراءة من الكفالة وبحثري على ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ ان بعض الضحايا له ودية ﴾

﴿ مادة ٦٥٦ ﴾ لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة

﴿ مادة ٦٦٠ ﴾ لو قال المكفول له ابرأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شيء يبرأ الكفيل

﴿ مادة ٦٦١ ﴾ لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل

﴿ مادة ٦٦٢ ﴾ براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في البراءة من الكفالة بالنفس ﴾

﴿ مادة ٦٦٣ ﴾ لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه المخاصمة كالبلد او القصة الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة ان قبل المكفول له او لم يقل واكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

﴿ مادة ٦٦٤ ﴾ يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة

﴿ مادة ٦٦٥ ﴾ لو كفل على ان يسلمه في اليوم الفلاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من الكفالة وان لم يقبل المكفول له

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٦٦٦ ﴾ لو مات المكفول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفل كذلك لو توفي الكفل كما يبرأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله ان كان له كفلا ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاته المكفول له وبطال وارثه

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في البراءة من الكفالة بالمال ﴾

﴿ ماده ٦٦٧ ﴾ لو توفي الدائن وكانت الوراثه منحصرة في المدينون يبرأ الكفيل من الكفالة وان كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصه المدينون فقط ولا يبرأ من حصه الوارث الاخر

﴿ ماده ٦٦٨ ﴾ لو صالح الكفيل او الاصيل الدائن على مقدار من الدين يبرأ ان اشتترطت براءتها او براءة الاصيل فقط او لم يشترط شيء وان اشتترطت براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب مخيرا ان شاء اخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل

﴿ ماده ٦٦٩ ﴾ لو احال الكفيل المكفول له على احد وقبل المكفول له والمحال عليه يبرأ الكفيل والمكفول عنه ايضا

﴿ ماده ٦٧٠ ﴾ لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال المكفول به من تركته

﴿ ماده ٦٧١ ﴾ الكفيل بمن المبيع اذا انفسخ البيع او ضبط المبيع بالاستحقاق اورد بعيب يبرأ من الكفالة

﴿ ماده ٦٧٢ ﴾ لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنهى كفالاته عند انقضاء مدة الاجارة فان ائتمنت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا نكون تلك الكفله ساملة لهذا العقد

تحريرا في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧



٥٥٥ الكتاب الرابع

٥٥٥ في الحوالة

٥٥٥ وبشتمل على مقدمة وباين

٥٥٥ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية

٥٥٥ المتعلقة بالحوالة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايونى -

يُعمل بموجبه ﴿

---

في الكتاب الرابع ﴿

---

في الحوالة ويحتوى على مقدمة وباين ﴿

---

من المقدمة بم

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة ﴿

---

﴿ مادة ٦٧٣ ﴿ الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

﴿ مادة ٦٧٤ ﴿ المحيل هو المدينون الذى احال

﴿ مادة ٦١٥ ﴿ المحال له هو الدائن

﴿ مادة ٦٧٦ ﴿ انحال عليه هو الذى قبل على نفسه الحوالة

﴿ مادة ٦٧٧ ﴿ المحال به هو المال الذى احيل

﴿ مادة ٦٧٨ ﴿ الحوالة المقيدة هى الحوالة التى قيدت بان تعطى من مال

المحيل الذى هو فى ذمة المحال عليه او فى يده

﴿ مادة ٦٧٩ ﴿ الحوالة المطلقة هى التى لم تقيد بان تعطى من مال المحيل

الذى هو عند المحال عليه

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان عقد الحوالة وتقسيم الى فصلين ﴾

﴿ المصل الاول ﴾

﴿ في بيان ركن الحوالة ﴾

﴿ ماده ٦٨٠ ﴾ اوقال المحيل لدائنه حوائك على فلان وقبل الدائن تنعقد الحوالة

﴿ ماده ٦٨١ ﴾ يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه فقط مثلا اوقال احد لآخر خذ عليك حوالة طلي الذي هو على فلان وقبل ذلك اوقال اويل على حوالة طلبك الذي هو على فلان وقبل تصحح الحوالة حتى انه لو ندم المحال عليه بعد ذلك لا تنفذ دوائته

﴿ ماده ٦٨٢ ﴾ الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال له لا تصح ولا تتم الا بعد اعلام المحال عليه وقوله مثلا لو احوال احد دائنه على آخر الذي هو في ديار اخرى فبعد اعلام المحال عليه ان قبلها تتم الحوالة

﴿ ماده ٦٨٣ ﴾ الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال عليه تنعقد موقوفة على قبول المحال له مثلا لو قال احد لآخر خذ عليك حوالة ديني الذي هو لفلان وقبل ذلك تنعقد موقوفة فاذا قبلها المحال له تنفذ

﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان شروط الحوالة ﴾

﴿ ماده ٦٨٤ ﴾ يستتر في انعقاد الحوالة كون المحيل والمحال له عاقلين وكون المحال عليه عاقلا بالغنا بناء عليه كما ان يكون حوالة الصبي غير المميز ديننا على احد او قبول حوالة من احد باطل كذلك قبوله الحوالة على نفسه باطل ميمرا كان او لا مأذونا كان او محجورا



### المجلد

﴿ مادة ٦٨٥ ﴾ يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل والمحال له بالغين بناء عليه حوالة الصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفه على اجازة وليه فان اجازها تنفذ وبصورة قبوله الحوالة على نفسه يشترط كون المحال عليه املا" يعنى اغنى من المحيل وان اذن الولي

﴿ مادة ٦٨٦ ﴾ لا يشترط ان يكون المحال عليه مديونا للمحيل وان لم يكن للمحيل عند المحال عليه دين تصح حوالته

﴿ مادة ٦٨٧ ﴾ كل دين لم تصح به الكفالة لا تصح حوالته ايضا

﴿ مادة ٦٨٨ ﴾ كل دين تصح به الكفالة تصح حوالته ايضا ولكن يلزم ان يكون المحال به معلوما بناء عليه لا تصح حوالة الدين المجهول مثلا لو قال قبلت دينك الذى يثبت على فلان لا تصح الحوالة

﴿ مادة ٦٨٩ ﴾ كما تصح حوالة الديون المترتبة فى الذمة اصالة كذلك تصح حوالة الديون التى ترتب فى الذمة من جهة الكفالة والحوالة

### باب اثني

#### فى بيان احكام الحوالة

﴿ مادة ٦٩٠ ﴾ حكم الحوالة هو كون المحل وكفله ان كان له كفيل بريئين من الدين والكفالة وينت حق طلب ذاك الدين من المحال عليه للمحال له وان احوال المرتبى احدا على الراهن لا يبقى له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه

﴿ مادة ٦٩١ ﴾ لو احوال المحيل حوالته مطلقة فان لم يكن له عند المحال عليه طلب يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان كان له طلب يقاومه بدينه

﴿ مادة ٦٩٢ ﴾ ينتفع حق مطالبة المحيل المحال به فى الحوالة المقيدة وليس للمحال عليه ان يعطى المحال به للمحيل وان اعطاه يضمن وبعد الضمان يرجع على المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد من تركته فليس لاسر الدائنين المداخلة فى المحال به

## في الحوالة

❦ ماده ٦٩٣ ❦ لا تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من ثمن البيع الذي هو في ذمة المشتري ديناً للبائع اذا هلك البيع قبل التسليم وسقط الثمن اورد بختيار شرط او روية او عيب او اقالة ويرجع المحال عليه بعد الاداء على المحيل يعنى يأخذ ما اداه من المحيل اما لو خرج مستحقاً وضبط المبيع وتبين ان المحال عليه يرى من ذلك الدين تبطل الحوالة

❦ ماده ٦٩٤ ❦ تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من مال المحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة لو ظهر مستحق لذلك المال وضبطه ويرجع الدين على المحيل

❦ ماده ٦٩٥ ❦ تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من مبلغ المحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة ان تلف ولم يكن مضموناً ويرجع الدين على المحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو احوال احد دائته على آخر على ان يعطيه مبالغاً من دراهمه التي هي عنده امانة ثم تلفت الدراهم قبل اعطاء الحوالة بلا تعد تبطل الحوالة ويرجع طلب الدائن على المحيل واما لو كانت الامانة مالا مفصوياً او مضمونة باتلافه فلا تبطل الحوالة

❦ ماده ٦٩٦ ❦ لو احوال احد دائته على آخر بان يبيع ماله المعين ويعطى ما حول دائته من ذلك وقبل الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك المال واداء الحوالة من ثمنه

❦ ماده ٦٩٧ ❦ يلزم المحال عليه تأدية الحوالة حالاً في الحوالة النبهمة التي لم يذكر تعجيلها ولا تأجيلها ان كان الدين مجهولاً على المحيل وعند حلول وهدتها ان كان مؤجلاً على المحيل لانها تكون حوالة مؤجلة

❦ ماده ٦٩٨ ❦ ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا بالمحال به يعنى يرجع بجنس ما احوال عليه من الدراهم والافليس له الرجوع بالتودي مثلاً لو احوال عليه بفضة واعطى ذهباً يأخذ فضة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو اداها باموال واشياء اخر فليس له الاخذ ما احوال عليه

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٩٩ ﴾ كما يكون المحال عليه بريثاً من الدين بإبراء المحال به  
 أو بعوائنه أياها على آخر أو بإبراء المحال له أياً كذلك يبرأ من الدين أو وهبه المحال  
 به أو تصدق به عليه وقبل ذلك

﴿ مادة ٧٠٠ ﴾ لو توفي المحال له وكان وارثه المحال عليه لا يبقى حكم الموالة  
 الكتاب



## ❦ الكتاب الخامس ❦

### ❦ في الرهن ❦

❦ وبشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ❦

❦ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالرهن ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— بعد صورة الخط الهمايوني —

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

— — — — —  
﴿ الكتاب الخامس ﴾

— — — — —  
﴿ في الرهن ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ﴾

— — — — —  
﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن ﴾

— — — — —  
﴿ مادة ٧٠١ ﴾ الرهن حبس مال وتوقيفه في مقابل حق يمكن استيفاءه منه ويسمى ذلك المال رهونا ورهنا

﴿ مادة ٧٠٢ ﴾ الارتهان اخذ الرهن

﴿ مادة ٧٠٣ ﴾ الراهن هو الذي اعطى الرهن

﴿ مادة ٧٠٤ ﴾ المرتهن هو آخذ الرهن

﴿ مادة ٧٠٥ ﴾ العدل هو الذي اتهمه الراهن والمرتهن وسلاه واودعاه الرهن

— — — — —  
﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بمقدار الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول ﴾

الفصل

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في امسائل المتعلقة بركن الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٠٦ ﴾ يتعقد الرهن بايجاب الراهن والمرتهن وقبولهما ولكن لا يتم الرهن ولا يلزم مالم يكن ثم قبض الرهن بناء عليه للراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم

﴿ مادة ٧٠٧ ﴾ ايجاب الرهن وقبوله هو قول الراهن رهنتك هذا الشيء في مقابل ديني اولفظ آخر في هذا المال وقول المرتهن قبلت اورضيت اولفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط ايراد لفظ الرهن مثلا لو اشترى احد شيئا واصطلى للبائع مالا وقال له ابق هذا المال عندك الى ان اعطيك ثمن المبيع يكون قدر رهن ذلك المال

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

## ﴿ في بيان شروط ائتمام الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٠٨ ﴾ يشترط ان يكون الراهن والمرتهن حافلين ولا يشترط ان يكونا بالغين

﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يشترط ان يكون المرهون صالحا للبيع بناء عليه يلزم ان يكون موجودا ومالا متقوما ومقدور التسليم في وقت الرهن

﴿ مادة ٧١٠ ﴾ يشترط ان يكون مقابل الرهن مالا مضمونا بناء عليه يجوز اخذ الرهن لاجل مال مغصوب ولا يصح اخذ الرهن لاجل مال الامانة

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن ﴾

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ٧١١ ❖ كما ان المشتلات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن ايضا كذلك لو رهن عرصه تدخل في الرهن اشجارها وانماها وسائر مفروساتها ومنروعاتها وان لم تذكر صراحة

❖ مادة ٧١٢ ❖ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلا لو رهن احد ساعة في مقابلة كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك لو اتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد المرتهن الساعة واخذ السيف يكون السيف مرهونا في مقابل ذلك المبلغ

❖ مادة ٧١٣ ❖ يجوز ان يزيد الرهن في المرهون بعد العقد بمعنى يصح ضم علاوة مال بان يكون ايضا رهنا على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقيا وهذا الزائد يلحق باصل العقد بمعنى كأن العقد كان قد ورد على هذين المالين وبمجموع هذين المالين يكون مرهونا بالدين القائم حين الزيادة

❖ مادة ٧١٤ ❖ اذ رهن مال في مقابل دين تصح زيادة الدين في مقابل ذلك الرهن ايضا مثلا لو رهن احد في مقابل الف قرش ساعة ثمنها القان ثم اخذ ايضا في مقابل ذلك الرهن من الدائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابل الف وخمسمائة

❖ مادة ٧١٥ ❖ الزائد الذي يتولد من المرهون يكون مرهونا مع الاصل

### ❖ الباب الثاني ❖

❖ في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن ❖

❖ مادة ٧١٦ ❖ المرتهن له ان يفسخ الرهن وحده

❖ مادة ٧١٧ ❖ ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن

❖ مادة ٧١٨ ❖ اذا اتفق الراهن والمرتهن لهما فسخ الرهن والمرتهن حبس

الرهن وامساكه الى ان يستوفي طلبه من الراهن بعد الفسخ

❖ مادة ٧١٩ ❖ يجوز ان يعطى المكفول عنه الكفيل رهنا

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ٧٢٠ ❦ يجوز ان يأخذ الدائنين من المدينون رهنا ان كانا مشتركين في الدين اولا وهذا الرهن يكون مرهونا في مقابل مجموع الدينين  
❦ مادة ٧٢١ ❦ يجوز لاحد ان يأخذ رهنا واحدا في مقابل دينه الذي على اثنين وهذا ايضا يكون مرهونا في مقابل مجموع الدينين

### ❦ الباب الثالث ❦

❦ في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين ❦

#### ❦ الفصل الاول ❦

❦ في بيان مؤنة المرهون ومصارفه ❦

❦ مادة ٧٢٢ ❦ على المرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه او بمن هو امينه كماله وشريكه وخادمه

❦ مادة ٧٢٣ ❦ المصارف التي تلزم لمحاوطة الرهن كاجرة المحل والناظر على المرتهن

❦ مادة ٧٢٤ ❦ الرهن ان كان حيوانا فحلفه واجرة راعيه على الراهن وان كان عقارا فتعبيره وسقيه وتلقيحه وتطهير خرقة وسائر مصارفه التي هي لاصلاح منافعه وبقاؤه حائلة الى الراهن ايضا

❦ مادة ٧٢٥ ❦ لو اوفى الراهن المصرف الذي هو لازم على المرتهن بدون اذنه وبالعكس يكون متبرعا وليس له مطالبة بعد

#### ❦ الفصل الثاني ❦

❦ في الرهن المستعار ❦

❦ مادة ٧٢٦ ❦ يجوز ان يستعير احد مال آخر ويرهنه بأذنه ويقال لهذا الرهن المستعار



### في المجلة

في مادة ٧٢٧ في ان كان اذن صاحب المال مطلقا فله استعير ان يرهنه باى وجه شاء

في مادة ٧٢٨ في اذا كان اذن صاحب المال مقيدا بان يرهنه في مقابل كذا دراهم او في مقابل مال جنسه كذا او عند فلان او في البلدة اغلانية فليس للمستعير ان يرهنه الا على وفق قيده وشرطه

### في الباب الرابع

في بيان احكام الرهن ويتسم الى اربعة فصول

#### في الفصل الاول

في بيان احكام الرهن العمومية

في مادة ٧٢٩ في حكم الرهن هو ان يكون للمرتهن حق حبسه الى حين فكه وان يكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي الراهن  
في مادة ٧٣٠ في لا يكون الرهن مانعا عن مطالبة الدين والمرتهن صلاحية مطالبة بعد قبض الرهن ايضا

في مادة ٧٣١ في اذا اوفى مقدار من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابله والمرتهن صلاحية حبس مجموع ارهر وامساكه الى ان يستوفى تمام الدين ولكن لو كان المرهون شبيثين وكان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مقدار ما تعين لاحدهما فللراهن تغليب ذلك فقط

في مادة ٧٣٢ في لصاحب الرهن المستعار ان يؤخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه اياه واذا كان المستعير عاجزا عن اداء الدين لفقره فله غير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن

في مادة ٧٣٣ في يبطل الرهن بوقاة الراهن والمرتهن

مادة

﴿ مادة ٧٣٤ ﴾ إذا توفي الراهن فان كان وارثه ~~صغيرا~~ يلزمه تأدية الدين من التركة وتخليص الرهن وان كان صغيرا او كبيرا غائبا بغيبة بعيدة فالوصى بأذن المرتهن يبيع الرهن ويوفى الدين من ثمنه

﴿ مادة ٧٣٥ ﴾ ليس للمعير ان يأخذ ماله من المرتهن ما لم يؤد الدين الذي هو في مقابل الرهن المستعار ان كان الراهن المستعير حيا او كان قد مات قبل فك الرهن

﴿ مادة ٧٣٦ ﴾ لو توفي الراهن المستعير حال كونه مقلسا مديونا بقي الرهن المستعار في يد المرتهن على حاله مرهونا ولكن لا يباع بدون رضی المعير وإذا اراد المعير بيع الرهن وايفاء الدين فان كان ثمنه يوفى الدين فيباع من دون نظر الى رضی المرتهن وان كان ثمنه لا يوفى الدين فلا يباع من دون رضی المرتهن

﴿ مادة ٧٣٧ ﴾ لو توفي المعير ودبته ازيد من تركته يأمر الراهن بتأدية ديبته وتخليصه الرهن المستعار وان كان عاجزا عن تأدية الدين بسبب فقره يبقى ذلك الرهن المستعار عند المرتهن مرهونا على حاله ولكن لورثة المعير اداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرما المعير يبيع الرهن فان كان ثمنه يوفى الدين يباع من دون نظر الى رضی المرتهن وان كان لا يوفى فلا يباع بدون رضاه

﴿ مادة ٧٣٨ ﴾ إذا توفي المرتهن فالرهن يبقى مرهونا عند ورثته

﴿ مادة ٧٣٩ ﴾ إذا أعطى احد لاثنين رهنا في مقابل طلبهما واوفى احدهما فليس له استرداد نصف الرهن وليس له ايضا صلاحية تخليص الرهن ما لم يوف طلبهما تمامًا

﴿ مادة ٧٤٠ ﴾ من اخذ من مديونية رهنا فله ان يمسك الرهن الى ان يستوفى تمام طلبه

﴿ مادة ٧٤١ ﴾ إذا اتلف الراهن الرهن او عابه بمضن وكذلك المرتهن اذا اتلفه او عابه يسقط من الدين مقدار قيمته

﴿ مادة ٧٤٢ ﴾ إذا اتلف الرهن الخارج فعليه قيمته يوم اتلافه وتكون تلك القيمة رهنا عند المرتهن

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٤٣ ﴾ يبطل رهن الخارج الرهن بدون اذن الراهن والمرتهن عند  
غيره

﴿ مادة ٧٤٤ ﴾ اذا رهن الراهن الرهن بأذن المرتهن عند غيره يصح الرهن  
الثاني ويبطل الرهن الاول

﴿ مادة ٧٤٥ ﴾ اذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند الغير يبطل الرهن  
الاول ويصح الرهن الثاني ويكون من قيل الرهن المستعار

﴿ مادة ٧٤٦ ﴾ لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون مخيرا ان شاء  
فسخ البيع وان شاء نفذه بالاجازة

﴿ مادة ٧٤٧ ﴾ لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا ينفذ البيع ولا  
يطرى خلا على حق حبس المرتهن ولكن اذا اوفى الدين يكون ذلك البيع نافذا  
وكذا اذا اجاز المرتهن البيع يكون نافذا ويخرج الرهن من الرهنية ويبقى الدين على حاله  
ويكون ثمن المبيع رهنا في مقام المبيع وان لم يجز المرتهن البيع فالنسيئة يكون مخيرا  
ان شاء انتظر الى ان ينفك الرهن وان شاء راجع الحاكم وفسخ البيع

﴿ مادة ٧٤٨ ﴾ لكل من الراهن والمرتهن اعادة الرهن باذن صاحبه ولكل  
منهم اعادته الى الرهنية بعد ذلك

﴿ مادة ٧٤٩ ﴾ للمرتهن ان يعبر الرهن للراهن وبهذه الصورة لو توفى  
الراهن فالمرتهن يكون احق بالرهن من سائر غرماء الراهن

﴿ مادة ٧٥٠ ﴾ ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن ولكن  
للمرتهن

### ﴿ المجلة ﴾

للمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمره ولبنه اذا لذته الراهن و اباح له ذلك ولا يسقط  
من الدين شيء في مقابل هؤلاء

﴿ ماده ٧٥١ ﴾ اذا اراد المرتهن الذهاب الى بلد آخر فله ان يأخذ الرهن  
معه اذا كان الطريق آمنا

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان احكام الرهن الذى هو فى يد العدل ﴾

﴿ ماده ٧٥٢ ﴾ يد العدل كيد المرتهن يعنى لو اشترط الراهن والمرتهن  
ايداع الرهن عند من اتهمه ورضى الامين ويقبضه يتم الرهن ويلزم ويقوم ذلك  
الامين مقام المرتهن

﴿ ماده ٧٥٣ ﴾ لو اشترط حين العقد قبض المرتهن الرهن ثم لو وضعه الراهن  
و المرتهن بالاتفاق فى يد عدل يجوز

﴿ ماده ٧٥٤ ﴾ اذا كان الدين باقيا فليس للعدل ان يعطى الرهن الى الغير  
ما لم يكن لاحد الراهن او المرتهن رضى واذا اعطاه فله صلاحية استرداده واذا تلف  
قبل الاسترداد فالعدل يضمن قيمته

﴿ ماده ٧٥٥ ﴾ اذا توفى العدل يودع الرهن عند عدل غيره بترضى الطرفين  
وان لم يحصل بينهما الاتفاق فالحاكم يضعه فى يد عدل

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ فى بيع الرهن ﴾

﴿ ماده ٧٥٦ ﴾ ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضى  
صاحبه

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٧٥٧ ﴾ . اذا حل وقت اداء الدين وامتنع الراهن عن ادائه فالحاكم يأمره ببيع الرهن واداء الدين فان ابى وطاند باعه الحاكم وأدى الدين

﴿ ماده ٧٥٨ ﴾ اذا كان الراهن غائباً ولم تعلم حياته ولا مماته فالمرتهن يراجع الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفى الدين

﴿ ماده ٧٥٩ ﴾ اذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يبيعه وابقاء ثمنه رهناً في يده باذن الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضامناً كذلك لو ادرك ثمر البستان المرهون وخضرته وخيف تلفه فليس للمرتهن بيعه الا باذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

﴿ ٧٦٠ ﴾ اذا حل وقت اداء الدين يصح توكيل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما ببيع الرهن وليس للراهن عزل ذلك الوكيل من تلك الوكالة ولا يتعزل بوفاة احد الراهن والمرتهن ايضا

﴿ ماده ٧٦١ ﴾ الوكيل يبيع الرهن ببيع الرهن اذا حل وقت اداء الدين ويسلم ثمنه الى المرتهن فان ابى الوكيل يجبر الراهن على بيعه واذا ابى وطاند الراهن ايضا باعه الحاكم واذا كان الراهن او ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن فان طاند باعه الحاكم

تحريراً في ١٤ محرم ١٢٨٨

## ❦ الكتاب السادس ❦

### ❦ في الامانات ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ❦

❦ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالامانات ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهماوي

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب السادس ﴾

﴿ في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات ﴾

﴿ ماده ٧٦٢ ﴾ الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بعقد الاستحفاظ كالوديعة او كان امانة ضمن عقد كالأجور والمستعار او دخل بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو القت الريح في دار احد مال جاره فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط

﴿ ماده ٧٦٣ ﴾ الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ

﴿ ماده ٧٦٤ ﴾ الابداع هو احوالة المالك محافظة ماله لاخر ويسمى المستحفظ مودعا ( بكسر الدال ) والذي يقبل الوديعة وديعا ومستودعا ( بكسر الدال )

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٧٦٥ ﴾ العارية هي المال الذي تملك تنفعة لآخر مجاناً بلا بدل ويسمى معاراً ومستعاراً ايضاً

﴿ مادة ٧٦٦ ﴾ الاعارة اعطاء الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معيراً

﴿ مادة ٧٦٧ ﴾ الاستعارة اخذ العارية ويقال للاخذ مستعيراً

## ﴿ الباب الاول ﴾

## ﴿ في بيان احكام حومية تتعلق بالامانات ﴾

﴿ مادة ٧٦٨ ﴾ الامانة لا تكون مضمونة - يعني اذا هلك او ضاقت بلا صتمع الامين ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان

﴿ مادة ٧٦٩ ﴾ اذا وجد شخص في الطريق او في محل آخر شيئاً فاخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الغاصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال او ضاع ولو بلا صنع او تقصير منه يصير ضامناً واما لو اخذه على ان يرد له ملكه فان كان مالكه معلوماً كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى مالكه وان لم يكن مالكه معلوماً فهو لقطة ويكون في يده ملقطة اي اخذه امانة ايضاً

﴿ مادة ٧٧٠ ﴾ يلزم الملقط ان يعلن انه وجد لقطة ويحفظ المسال في يده امانة الى ان يوجد صاحبه واذا طهر احد واثبت ان تلك اللقطة ماله لزمه تسليمها

﴿ مادة ٧٧١ ﴾ اذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان اخذه اياه بدون اذن المالك ضمن بكل حال وان كان اخذ ذلك المال باذن صاحبه لا يضمن لانه امانته في يده الا اذا كان اخذه على سوم الشراء وسمى الثمن فهلك المال لزمه الضمان مثلاً اذا اخذ شخص اياه بلور من دكان البائع بدون اذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته واما اذا اخذه باذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد اثناء النظر



## ﴿ المجلة ﴾

وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاتاء على آنية اخرى فانكسرت تلك الآنية ايضا لزمه ضمانها فقط واما الاتاء الاول فلا يلزمه ضمانه لانه امانة في يده واما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاتاء فقال له صاحب الدكان بكذا غرشنا خذ فاحذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن عنه وكذا لو وقع كاس التفاحي من يد احد فانكسر وهو يشرب لا يلزمه الضمان لانه امانة من قبل العارية واما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

﴿ مادة ٧٧٢ ﴾ الاذن دلالة كالاذن صراحة واما اذا وجد النهي صراحة فلا عبرة بالاذن دلالة مثلا اذا دخل شخص دار آخر باذنه فوجد اياه معدا للشرب فهو مأذون دلالة بالشرب به فاذا اخذ ذلك الاتاء ليشررب به فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه واما اذا ناهى صاحب الدار عن الشرب به ثم اخذه ليشررب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في الودیعة ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بمقد الايداع وشروطه ﴾

﴿ مادة ٧٧٣ ﴾ ينقذ الايداع بالايجاب والقبول صراحة او دلالة مثلا اذا قال صاحب الوديعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فقال المستودع قبلت انقذ الايداع صراحة وكذا لو دخل شخص خانا فقال لصاحب الخان اين اربط دابتي فراه محلا فربط الدابة فيه انقذ الايداع دلالة وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فرآه صاحب الدكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان وديعة واما لو قال له صاحب الدكان لا اقبل ورد الايداع فلا ينقذ حينئذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند

جاعة

## ﴿ المجلة ﴾

جماعة على سبيل الوديعة وانصرف وهم يرونه وبفوا ساكتين صار ذلك المال وديعة عند جميعهم فاذا قاموا واحدا بعد واحد وانصرفوا من ذلك المثل فبما انه يتعين حينئذ الحفظ على من بقى منهم آخر ايصير المال وديعة عند الاخير فقط

﴿ ماده ٧٧٤ ﴾ لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الابداع متى شاء

﴿ ماده ٧٧٥ ﴾ يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحة للقبض بناء عليه لا يصح ايداع الطير في الهواء

﴿ ماده ٧٧٦ ﴾ يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين واما كونهما باغين فليس بشرط بناء عليه لا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولهما الوديعة واما الصبي المميز الماذون فيصح ايداعه وقبوله الوديعة

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في احكام الوديعة وضمانيها ﴾

﴿ ماده ٧٧٧ ﴾ الوديعة امانة في يد الوديع بناء عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون صئعه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان فقط اذا كان الابداع باجرة على حفظ الوديعة فهلكت او ضاعت بسبب يمكن التهرز منه لزم المستودع ضمانها مثلا لو وقعت الساعة المودعة من يد الوديع بلا صئعه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل او وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا اودع رجل ماله عند آخر واعطاه اجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التهرز منه كالسرقة يلزم المستودع الضمان

﴿ ماده ٧٧٨ ﴾ اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة قتلت لزم الخادم الضمان

﴿ ماده ٧٧٩ ﴾ فعل ما لا يرضى به المودع في حق الوديعة يعد من للفعل

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ٧٨٠ ❦ الوديعة يحفظها المستودع بنفسه او يستحفظها امينه كما لنفسه فاذا هلكت في يده او عند امينه بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على امينه

❦ ماده ٧٨١ ❦ للمستودع ان يحفظ الوديعة في المحل الذي يحفظ فيه ماله  
❦ ماده ٧٨٢ ❦ يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها بناء عليه وضع مثل النقود والمجوهرات في اصطليل الدواب او التبن تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الوديعة او هلكت لزم الضمان

❦ ماده ٧٨٣ ❦ اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة للقسمة يحفظها احدهم باذن الباقيين او يحفظونها متاربة وبهاتين الصورتين اذا هلكت الوديعة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على احد منهم وان كانت الوديعة قابلة للقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحدهم ان يسلم حصته لمستودع آخر بدون اذن المودع واذا سلمها فهلكت في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمها ايها الضمان حصته منها

❦ ماده ٧٨٤ ❦ الشرط الواقع في عقد الابداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيدا يكون معتبرا والا فهو لغو مثلا اذا كان قد شرط وقت انعقد ان يحفظ المستودع الوديعة في داره فنقلها المستودع الى محل آخر بسبب وقوع حريق في داره لا يعتبر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا نقلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا امر المودع المستودع بحفظ الوديعة ونهاه عن ان يسلمها لزوجته او ابنته او خادمه او لمن يأمنه على حفظ مال نفسه فاذا كان ثم امر بحجب على تسليم الوديعة لاحد هؤلاء كان ذلك اللفظ غير معتبر وبهذه الصورة ايضا اذا هلكت الوديعة بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان واذا سلمها بلا مجبورية فهلكت لزمه الضمان

كذلك اذا شرط ان تحفظ في حجرة معينة فيحفظها المستودع في حجرة غيرها فان كانت حجر تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبرا وحينئذ اذا هلكت الوديعة فلا ضمان واما اذا كان بين الحجر تفاوت كان كانت احدى الحجر

### ﴿ المجلة ﴾

الحجر بنيت بالأحجار والآخرى بالأخشاب يعتبر الشرط ويكون المستودع تجورا على حفظها في الحجر التي تعين وقت العقد وإذا وضعها في حجرة دون تلك الحجر في الحفظ فهلك بصير ضامنا

﴿ ماده ٧٨٥ ﴾ إذا كان صاحب الوديعة ضامنا غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها او حياته وانما اذا كانت الوديعة مما يفسد بالكثيبه المستودع باذن الحاكم ويحفظ عندها امانة عنده لكن اذا لم يبعها ففسدت بالكث لا يضمن

﴿ ماده ٧٨٦ ﴾ الوديعة التي تحتاج الى النفقة كالخيل والبقر نفقتها على صاحبها وإذا كان صاحبها ضامنا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حينئذ يأمر باجراء الانفع والاصح في حق صاحب الوديعة فان كان يمكن ايجار الوديعة بوجرها المستودع برأى الحاكم وينفق عليها من اجرتها او يبيعها بمن مثلها وإذا لم يمكن ايجارها يبيعها فورا بمن ائتمل او ينفق عليها المستودع من ماله ثلاثة ايام ثم يبيعها بمن مثلها ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها وإذا انفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما انفق عليه

﴿ ماده ٧٨٧ ﴾ اذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بسبب تعدى المستودع او تقصيره لزمه الضمان مثلا اذا صرف المستودع نقود الوديعة في امور نفسه واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة اذا صرف النقود التي هي امانة عنده على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس المعد لها فهلك او ضاعت بدون تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الوديع بدون اذن المودع فهلك وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها بسبب سرعة السير فوق الوجه المعتاد او بسبب آخر او بلا سبب وكذا يضمنها اذا سرقت وكذا اذا وقع حريق ولم ينقل الوديعة الى محل آخر مع قدرته على ذلك فاحتقرت ضمنها

﴿ ماده ٧٨٨ ﴾ خا ط الوديعة بما لا يمكن تمييزها وتقر بقها عنه بدون اذن المودع يعد تعديا بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الوديعة

## ﴿ المجلة ﴾

بدنانير له او دنانير وديعة عنده لا آخر ممثلة بلا اذن فضاغت او سرفت لرمه الضمان وكذا لو خلطها غير المستودع على الوجه المشروح ضمن الخالط

﴿ ماده ٧٨٩ ﴾ اذا خلط المستودع الوديعة باذن صاحبها على الوجه الذى ذكر فى المادة السابقة او اختلطت مع مال آخر بدون صنته بحيث لا يمكن تفرق احد المالين عن الآخر مثلا اذا تمزى الكيس الذى فيه دنانير الوديعة داخل صندوق فيه دنانير آخر للمستودع بمائة لها فاختلط المالا ان اشترك صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنانير كل منهما على قدر حصته وبهذه الصورة اذا هلك او ضاغت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان

﴿ ماده ٧٩٠ ﴾ ليس للمستودع ايداع الوديعة عند آخر بدون اذن واذا اودعها فهلكت صار ضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثانى بتقصير او تعد منه فالودع مخبر ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثانى فاذا ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثانى بما ضمنه

﴿ ماده ٧٩١ ﴾ اذا اودع المستودع الاول الوديعة عند آخر باذن المودع خرج المستودع الاول من العهدة وصار الثانى مستودعا

﴿ ماده ٧٩٢ ﴾ كما انه يسوغ للمستودع استعمال الوديعة باذن صاحبها فله ان يوجرها او يعبرها لا آخر وان رهنها ايضا واما لو آجرها او اعارها لا آخر او رهنها بدون اذن صاحبها فهلكت او نقصت قيمتها فى يد المستأجر او المستعير او المرتبى ضمن

﴿ ماده ٧٩٣ ﴾ اذا اقرض المستودع دراهم الوديعة لا آخر بلا اذن ولم يجز صاحبها ضمنها المستودع وكذا لو ادى المستودع دين المودع الذى بذمته لا آخر من الدراهم المودعة التى بيده فلم يرض المودع ضمن ايضا

﴿ ماده ٧٩٤ ﴾ يلزم رد الوديعة لصاحبها اذا طلبها ومؤنة الرد والتسليم اى مصارفهما وكلفتها مائة على المودع واذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع وهلك او ضاغت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت الطلب

## ﴿البقرة﴾

الطلب ناشئا عن عذر كأن تكون حيثئذ في محل بعيد ثم هلكت أو ضاعت لا يلزم الضمان

﴿مادة ٧٩٥﴾ يرد المستودع الوديعة ويسلمها بذاته أو على يد أمينه وإذا أرسلها وردها بواسطة أمينه فهلكت أو ضاعت قبل وصولها للمستودع فلا تعد ولا تقصير فلا ضمان

﴿مادة ٧٩٦﴾ إذا أودع رجلان مالا مشتركا لهما عند شخص ثم جاء أحد الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فإن كانت الوديعة من الثلثيات أعطاه المستودع حصته وإن كانت من القيمات لا يعطيه إياها

﴿مادة ٧٩٧﴾ يعتبر مكان الإيداع في تسليم الوديعة مثلا لو أودع مال في استنبول يسلم في استنبول أيضا ولا يجبر المستودع على تسليمه في أدرنه

﴿مادة ٧٩٨﴾ منافع الوديعة لصاحبها مثلا تاج حيوان الوديعة أي فلوله ولبنه وشعره لصاحب الحيوان

﴿مادة ٧٩٩﴾ إذا كان صاحب الوديعة فائضا بفرض الحاكم من الدراهم المودعة نفقة لمن يلزم صاحب الوديعة الاتفاق عليه بطلبه فصرف المستودع تلك النفقة المفروضة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان وأما إذا صرف بدون أمر الحاكم ضمن

﴿مادة ٨٠٠﴾ إذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى أفاقته ولا صحوه منه وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المذكور بعينه كان للمستودع أن يعطى كفيلا مليا ويضمنها من مال المجنون ثم إذا أفاق المجنون قاضي رد الوديعة لأصحابها أو هلاكها فلا تعد ولا تقصير يصدق بعينه ويسترد ما أخذ من ماله بدل الوديعة

﴿مادة ٨٠١﴾ إذا مات المستودع وجدت الوديعة عينا في تركته تكون أمانة في يد وارثه فيردها لأصحابها وأما إذا لم توجد عينا في تركته فإن أثبت الوارث أن المستودع قد بين حال الوديعة في حياته كأن قال رددت الوديعة

## ﴿ المجلة ﴾

لصاحبها او قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة وفسر ما ببيان او صافها ثم قال انها هلكت او ضاعت بعد وفاة المستودع صدق بيمينه ولا ضمان حينئذ واذا مات المستودع بدون ان يبين حال الوديعة يكون مجهلا توخذ الوديعة من تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة فقط بدون ان يفسرها ويصفها لا يعتبر قوله انها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم يثبت انها ضاعت يلزم الضمان من التركة

﴿ ماده ٨٠٢ ﴾ اذا مات المودع تسلم الوديعة لوارثه لكن اذا كانت التركة مستغرقة بالدين يرفع الامر الى الحاكم فان سلمها المستودع الى الوارث بدون اذن الحاكم فهلكت ضمن المستودع

﴿ ماده ٨٠٣ ﴾ الوديعة اذا لزم ضمانها فان كانت من المثليات تضمن بمثلها وان كانت من القيميات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان

## ﴿ الباب الثالث ﴾

## ﴿ في العارية وتشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في المسائل المتعلقة بعقد وشرط الاعارة ﴾

﴿ ماده ٨٠٤ ﴾ الاعارة تنعقد بالايجاب والقبول والتعاطي مثلا لو قال شخص لاخر اعرتك مالي هذا او قال اعطيتك اياه عارية فقال الآخر قبلت او قبضه ولم يقل شيئا او قال رجل لانسان اعطني هذا المال عارية فاعطاه اياه انعقدت الاعارة

﴿ ماده ٨٠٥ ﴾ سكوت المعبّر لا يعد قبولا فلو طلب شخص من آخر اعارة شيء فسكت صاحب ذلك الشيء ثم اخذه المستعير كان فاعاصبا

﴿ ماده ٨٠٦ ﴾ للمعير ان يرجع عن الاعارة متى شاء

### • المجلة •

- ﴿ مادة ٨٠٧ ﴾ تنسخ الاعارة بموت الميعر والمستعير .
- ﴿ مادة ٨٠٨ ﴾ يشترط ان يكون الشيء المستعار صالحا للانتفاع به بناء عليه لا تصح اعارة الحيوان النادر الغار ولا استعارته
- ﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يشترط كون الميعر والمستعير عاقلين مميزين ولا يشترط كونهما بالغين بناء عليه لا يجوز اعارة المجنون ولا الصبي غير المميز واما الصبي الماذون فتجوز اعارته واستعارته
- ﴿ مادة ٨١٠ ﴾ القبض شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض
- ﴿ مادة ٨١١ ﴾ يلزم تعيين المستعار وبناء عليه اذا اعار شخص احدى دابتين بدون تعيين ولا تخير لا تصح الاعارة بل يلزم ان يعين الميعر منهما الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قال الميعر المستعير خذ ايها شئت عارية وخيره صحت العارية

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان احكام العارية وضماناتها ﴾

- ﴿ مادة ٨١٢ ﴾ المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل بناء عليه ليس للميعر ان يطلب من المستعير اجرة بعد الاستعمال
- ﴿ مادة ٨١٣ ﴾ العارية امانة في يد المستعير فاذا هلكت او ضاعت او نقصت قيمتها بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا اذا سقطت المرأة المعارة من يد المستعير قضاء بلا عمد او زلفت رجل المستعير فأنصدمت على امرأة فانكسرت لا يلزمه الضمان وكذا لو وقع على البساط المعارشي فتلوث به ونقصت قيمته فلا ضمان .

- ﴿ مادة ٨١٤ ﴾ اذا حصل من المستعير تعد او تقصير بحق العارية ثم هلكت او نقصت قيمتها فباى سبب كان الهلاك او النقص يلزم المستعير الضمان مثلا اذا



### ﴿ المجلة ﴾

ذهب المستعير بالدابة المعارة الى محل مسافته يومان في يوم واحد فتلفت تلك الدابة او هزلت ونقصت قيمتها ازم الضمان وكذا لو استعار دابة ليذهب بها الى محل معين فتجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة حثف انفسها ازم الضمان وكذلك اذا استعار انسان حليا فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من يحفظه فمسرقت الحلى فان كان الصبي قادرا على حفظ الاشياء التي عليه لا يلزم الضمان وان لم يكن قادرا ازم المستعير الضمان

﴿ مادة ٨١٥ ﴾ نفقة المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة المعارة بدون علف فهلكت ضمن

﴿ مادة ٨١٦ ﴾ اذا كانت الاجارة مطلقة اى لم يقيد بها الميعر بزمان او مكان او بنوع من انواع الانتفاع كان للمستعير استعمال العارية في اى مكان وزمان شاء على الوجه الذى يريده لكن يقيد ذلك بالعرف والعادة مثلا اذا اعار رجل دابة على الوجه المذكور اجارة مطلقة فالمستعير له ان يركبها الى حيث شاء في الوقت الذى يريده وانما ليس له ان يذهب بها الى المحل الذى مسافة الذهاب اليه ساعتان في ساعة واحدة كذلك اذا استعار شخص حجرة في خان كان له ان يسكنها وان يضع فيها امتعة واما استعمالها بما يخالف العادة كأن يشتغل فيها بصناعة الحداد فليس له ذلك

﴿ مادة ٨١٧ ﴾ اذا كانت الاجارة مقيدة بزمان او مكان يعتبر ذلك القيد فليس للمستعير مخالفة مثلا اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها اربع ساعات وكذا اذا استعار فرسا ليركبها الى محل فليس له ان يركبها الى محل غيره

﴿ مادة ٨١٨ ﴾ اذا قيدت الاجارة بنوع من انواع الانتفاع فليس للمستعير ان يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذى قيدت به او بنوع اخف منه مثلا لو استعار دابة ليحملها حنطة فليس له ان يحمل عليها حديدا او احجارا وانما له ان يحملها شيئا

### ﴿ المجلة ﴾

شيئا مساويا للحنطة او اخف منها وكذا لو استعار ذابة للركوب فليس له ان يستعملها  
حالا واما الدابة المستعارة للعمل فانها تركب

﴿ مادة ٨١٩ ﴾ اذا كان المعير اطلق الاشارة بحيث لم يعين المتفع كان المستعير  
ان يستعمل العارية على اطلاقها يعنى ان شاء استعمالها بنفسه وان شاء  
اعارها لغيره ليستعملها سواء كانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالخبرة  
وسواء كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب مثلا لو قال رجل  
لاخر اعركك خبرتي فالمستعير له ان يسكنها بنفسه وان يسكنها غيره وكذا  
لو قال اعركك هذا الفرس كان للمستعير ان يركبه بنفسه وان يركبه غيره

﴿ مادة ٨٢٠ ﴾ يعتبر تعيين المتفع في اعادة الاشياء التي تختلف باختلاف  
المستعملين ولا يعتبر في اعادة الاشياء التي لا تختلف به الا انه ان كان المعير نهى  
المستعير عن ان يعطيه لغيره فليس للمعير ان يعيره لآخر ليستعمله مثلا لو قال للمعير  
للمستعير اعركك هذا الفرس لتركبه انت فليس له ان يركبه خادمه واما لو قال  
له اعركك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره  
لكن اذا قال له ايضا لا تسكن فيه غيرك فليس له حينئذ ان يسكن فيه غيره

﴿ مادة ٨٢١ ﴾ ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق  
الى ذلك المحل متعددة كان للمستعير ان يذهب من اى طريق شاء من الطرق التي  
اعتاد الناس الذهاب فيها واما لو ذهب في طريق ليس معتادا السلوك فيه  
فهلك الفرس لزم الضمان وكذلك لو ذهب من طريق غير الذى عينه المعير  
فهلك الفرس فان كان الطريق الذى سلكه المستعير اطول من الطريق الذى عينه  
المعير او غير امين او خلاف المعتاد لزمه الضمان

﴿ مادة ٨٢٢ ﴾ اذا طلب شخص من امرأة اعارة شيء هو ملك زوجها فاعارته  
ايه بلا اذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشيء مما هو داخل البيت وفي يد الزوجه  
عاده لا يضمن للمستعير ولا الزوجه ايضا وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التي  
تكون في يد النساء كالفرس فالزوج مخير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه  
للمستعير

### في المجلة

﴿ مادة ٨٢٣ ﴾ ليس للمستعير أن يؤجر العارية ولا أن يرهنها بدون إذن المير وإذا استعار مالا يرهنه على دين عليه في بلد فليس له أن يرهنه على دين عليه في بلد آخر فإذا رهنه فهلك زعم الضمان

﴿ مادة ٨٢٤ ﴾ للمستعير أن يودع العارية عند آخر فإذا هلك في يد المستودع بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا إذا استعار دابة على أن يذهب بها إلى محل كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحل فتعت الدابة وعجزت عن المشي فلودعها عند شخص ثم هلكت حلت فيها فلا ضمان

﴿ مادة ٨٢٥ ﴾ متى طالب المير العارية لزم المستعير ردها إليه فورا وإذا وقفها وأخرها بلا عدد فتلقت العارية أو نقصت قيمتها ضمن

﴿ مادة ٨٢٦ ﴾ العارية الموقته نصا أو دلالة يلزم ردها للمير في ختام المدة لكن الكثر المعتاد معقو مثلا لو استعارت امرأة حليا على أن تستعمله إلى عصر اليوم فلا يلزم رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك لو استعارت حليا على أن تلبسه في عرس فلان لزم إعادته في ختام ذلك العرس لكن يعني عن مرور مدة لا بد فيها للرد والإعادة حادة

﴿ مادة ٨٢٧ ﴾ إذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فنتى انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير أمانة كالوديعة وحشد ليس له أن يستعملها ولا أن يسكها زيادة عن المعتاد وإذا استعملها أو أسكها فهلكت ضمن ﴿ مادة ٨٢٨ ﴾ المستعير يرد العارية إلى المير بنفسه أو على يد أمينه فإذا ردها على يد غير أمينه فهلكت صار ضمانا

﴿ مادة ٨٢٩ ﴾ العارية إذا كانت من الأشياء النفيسة كالجواهرات يلزم في ردها أن تسلم ليد المير نفسه وأما ما سوى ذلك من الأشياء فأبصالها إلى المحل الذي يعد في العرف والعادة تسليما أو إعطاؤها إلى خادم المير و تسليم مثلا الدابة المعارة تسليمها أبصالها إلى اصطبل المير أو تسليمها إلى سائره

﴿ مادة ٨٣٠ ﴾ مصارف رد العارية ومؤنة نقلها على المستعير

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٨٣١ ﴾ استعارة الارض لغرس الاشجار والنبه عليها صحبة لكن للمير ان يرجع بالاعارة متى شاء فاذا رجع لزم المستعير قلع الاشجار ورفع الشاء ثم اذا كانت موقته فرجع المير عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير قلع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القلع وانتهاء مدة الاعارة مثلا اذا كانت قيمة الشاء والاشجار مقلوعة حين الرجوع عن الاعارة اثني عشر دينارا وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت الاعارة عشرون دينارا وطلب المير قلعها لزمه ان يعطى للمستعير ثمانية دنانير

﴿ ماده ٨٣٢ ﴾ اذا كانت اماره الارض للزرع سواء كانت موقته او غير موقته ايسر للمتعير ان يرجع بالاعارة ويسترد الارض قبل وقت الحصاد

في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٨٨

❧ الكتاب السابع ❧ -

❧ في الهبة ❧

❧ ويشتمل على مقدمة وباين ❧

❧ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالهبة ❧

•

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهماوي ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب السابع ﴾

---

﴿ في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

---

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة ﴾

---

- ﴿ مادة ٨٣٣ ﴾ الهبة هي تمليك مالي لاخر بلا عوض ويقال لفاعله واهب  
ولذلك المال موهوب ولمن قبله موهوب له والانهاب بمعنى قبول الهبة ايضا  
﴿ مادة ٨٣٤ ﴾ الهدية هي المال الذي ارسل لاحد اكراماً له  
﴿ مادة ٨٣٥ ﴾ الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب  
﴿ مادة ٨٣٦ ﴾ الاباحة هي عبارة عن اعطاء الرخصة والاذن لـ بان  
يأكل او يتناول شيئاً بلا عوض
- 

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ المجلة ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بمقد الهبة ويشتمل على فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها ﴾

﴿ مادة ٨٣٧ ﴾ تنعقد الهبة بالايجاب والقبول وتم بالقبض

﴿ مادة ٨٣٨ ﴾ الايجاب في الهبة هو الالفاظ المستعملة في معنى تملك المال مجانا كالكرم وهبت واهديت والتعبيرات التي تدل على التملك مجانا ايجاب للهبة ايضا كاصطاء الزوج زوجته قرطا او حليا وقوله لها خذي هذا وعلقه

﴿ مادة ٨٣٩ ﴾ تنعقد الهبة بالتعاطي ايضا

﴿ مادة ٨٤٠ ﴾ الارسال والقبض في الهبة والصدقة يقوم مقام الايجاب والقبول لفظا

﴿ مادة ٨٤١ ﴾ القبض في الهبة كالتقبول في البيع بناء عليه تتم الهبة اذا قبض الموهوب له في مجلس الهبة المال الموهوب بدون ان يقول قبلت او اتهمت صد ايجاب الواهب اى قوله وهبتك هذا المال

﴿ مادة ٨٤٢ ﴾ يلزم اذن الواهب صراحة او دلالة في القبض

﴿ مادة ٨٤٣ ﴾ ايجاب الواهب دلالة اذن بالقبض واما اذنه صراحة فهو قوله خذ هذا المال فاني وهبتك اياه ان كان المال حاضرا في مجلس الهبة وان كان غائبا فتقوله وهبتك المال الغلاني اذهب وخذ امر صريح

﴿ مادة ٨٤٤ ﴾ اذا اذن الواهب صراحة بالقبض يصح قبض الموهوب له المال الموهوب في مجلس الهبة وبعد الافتراق واما اذنه بالقبض دلالة فقيده بمجلس الهبة ولا يعتبر بعد الافتراق مثلا لو قال وهبتك هذا وقبضه الموهوب له في ذلك المجلس يصح واما لو قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في المحل الغلاني ولم يقل اذهب وخذ فاذا ذهب الموهوب له وقبضه لا يصح

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٨٤٥ ﴾ للمستري ان يجب المبيع قبل قبضه من البائع
- ﴿ مادة ٨٤٦ ﴾ من وهب ماله الذى هو فى يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى القبض والتسليم مرة اخرى
- ﴿ مادة ٨٤٧ ﴾ اذا وهب احد طلبه للمديون وبراء منه ولم يرد المديون تصح الهبة ويسقط عنه الدين فى الحال
- ﴿ مادة ٨٤٨ ﴾ من وهب طلبه الذى هو فى ذمة احد لآخر واذنه صراحة بالقبض بقوله وان ذهب اقبضه فاذا ذهب الموهوب له وقبضه تتم الهبة
- ﴿ مادة ٨٤٩ ﴾ اذا توفى الواهب او الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة
- ﴿ مادة ٨٥٠ ﴾ اذا وهب احد لابنه الكبير العاقل البالغ شيئاً يلزم التسليم
- ﴿ مادة ٨٥١ ﴾ يملك الصغير المال الذى وهب اياه وصيه او مربيه يعنى من هو فى حجره وتربيته الذى فى يده او الذى كان وديعة عند غيره بمجرد الايجاب اى بمجرد قول الواهب وهبت ولا يحتاج الى القبض
- ﴿ مادة ٨٥٢ ﴾ اذا وهب احد شيئاً لطفل تتم الهبة بقبض وليه او مربيه
- ﴿ مادة ٨٥٣ ﴾ اذا وهب شئ للصبي المميز تتم الهبة بقبضه اياها وان كان له ولي
- ﴿ مادة ٨٥٤ ﴾ الهبة المضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشئ الغلابى فى رأس الشهر الآتى لا تصح الهبة
- ﴿ مادة ٨٥٥ ﴾ تصح الهبة بشرط عوض وبعتبر الشرط مثلاً لو وهب احد لآخر شيئاً بشرط ان يعطيه كذا عوضاً او يؤدى دينه المعلوم المقدار تازم الهبة اذا راعى الموهوب له الشرط والا فللواهب الرجوع عن الهبة كذلك لو وهب احد وسلم ملكه العقارى لآخر بشرط ان يربه الى الممات ثم ندم ليس له الرجوع عن الهبة واسترداد ذلك العقار مادام الموهوب له راضياً بتعيشه على وفق ذلك الشرط



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شرائط الهبة ﴾

﴿ مادة ٨٥٦ ﴾ يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصح هبة عنب بستان سيدرك او ولد فرس سيولد

﴿ مادة ٨٥٧ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب احد مال غيره لا تصح ولكن بعد الهبة لو اجازها صاحب المال تصح

﴿ مادة ٨٥٨ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب معلوما ومعينا بناء عليه لو وهب احد من المال شيئا او من الفرسين احدهما لا على التعيين لا تصح ولو قال ايما اردت من هاتين الفرسين فهمى لك فان عين الموهوب له في مجلس الهبة احدهما تصح والا فلا فائدة في تعيينه بعد المفارقة من مجلس الهبة

﴿ مادة ٨٥٩ ﴾ يشترط ان يكون الواهب عاقلا بالغا بناء عليه لا تصح هبة الصغير والمجنون والمعتوه واما الهبة لهؤلاء وصحيحة

﴿ مادة ٨٦٠ ﴾ يلزم في الهبة رضا الواهب بناء عليه لا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والاكراه

## ﴿ الباب الثالث ﴾

## ﴿ في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين ﴾

﴿ مادة ٨٦١ ﴾ يملك الموهوب له الموهوب بالقبض

﴿ مادة ٨٦٢ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضاه الموهوب له

﴿ مادة ٨٦٣ ﴾ نهى الواهب الموهوب له عن القبض بعده الايجاب رجوع

مادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٨٦٤ ﴾ الواهب ان يرجع عن الهبة والهدية بعد القبض برضى الموهوب له وان لم يرض الموهوب له راجع الواهب الحاكم والمحكم فسخ الهبة ان لم يكن ثم مانع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

﴿ مادة ٨٦٥ ﴾ لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضى الموهوب له يكون غاصبا وبهذه الصورة لو تلف او ضاع في يده يكون ضائعا

﴿ مادة ٨٦٦ ﴾ من وهب لاصوله وفروعه او لاخته او لاولادها ما اولعهم وعمته شيئا فليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٧ ﴾ لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئا حال كون الزوجة قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٨ ﴾ اذا اعطى للهبة عوض قبضه الواهب فهو مانع للرجوع بناء عليه او اعطى للواهب شيئا على ان يكون عوضا لهبته وقبضه فليس له الرجوع ان كان من جانب الموهوب له او من الغير

﴿ مادة ٨٦٩ ﴾ اذا كان الموهوب ارضا وحدث الموهوب فيه بناء او قرس شجرة او حصل للموهوب زيادة متصلة ككونه حيوانا وصلى بترية الموهوب له او تبدل اسمه بتغير الموهوب له ككونه حنطة وجعله دقيقا فليس للواهب الرجوع عن الهبة ولا يصح ذلك واما الزيادة المنفصلة فلا تكون مانعة للرجوع بناء عليه لو حلت الجارية التي وهبها لغيره فليس له الرجوع وله الرجوع بعد الولادة وبهذه الصورة يكون ولدها للموهوب له

﴿ مادة ٨٧٠ ﴾ اذا باع الموهوب له الموهوب او اخرجه من ملكه بالهبة والتسليم لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

﴿ مادة ٨٧١ ﴾ اذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل

﴿ مادة ٨٧٢ ﴾ وفاة كل من الواهب والموهوب له مانع للرجوع بناء عليه كما انه ليس للواهب الرجوع عن الهبة اذا توفي الموهوب له كذلك ليس للورثة استرداد الموهوب اذا توفي الواهب

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٨٧٣ ﴾ اذا وهب الدائن طلبه للمدينون فليس له الرجوع انظر الى مادة ٥١ ومادة ٨٤٨

﴿ مادة ٨٧٤ ﴾ لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض

﴿ مادة ٨٧٥ ﴾ اذا اباح احد لآخر شيئا من ممتلكاته فليس له التصرف فيه بوجه من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الاكل والتناول من ذلك الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته مثلا اذا اكل احد من بستان آخر يباحته مقدارا من العنب فليس لصاحب البستان مطالبة قيمته بعد ذلك

﴿ مادة ٨٧٦ ﴾ الهدايا التي ترد في عرسى الختان والزفاف هي لمن ترد باسمه من المختون والعروس والوالد والوالدة وان لم يذكر انها وردت لمن ولم يكن السؤال والتحقيق عنها فعلى ذلك يراعى عرف البلدة وعاداتها

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في هبة المريض ﴾

﴿ مادة ٨٧٧ ﴾ اذا وهب من لا وارث له جميع امواله لاحد في مرض موته وسلمها يصح وبعد وفاته ليس لامين بيت المال المداخلة في تركته

﴿ مادة ٨٧٨ ﴾ اذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبعد الوفاة ليس لامين بيت المال المداخلة في تركته

﴿ مادة ٨٧٩ ﴾ اذا وهب احد في مرض موته شيئا لاحد ورثته وبعد وفاته لم تجز الورثة الباقيون تلك الهبة لا تصح واما لو وهب وسلم لغير الورثة فان كان ثلث ماله مساعدا لتمام الوهب تصح وان لم يكن مساعدا ولم تجز الورثة الهبة تصح في المقدار المساعد ويكون الوهب له مجبورا برد الباقي

﴿ مادة ٨٨٠ ﴾ اذا وهب المستغرق تركته بالمدينون امواله لوارثه او لغيره وسلمها ثم توفي فلازماء ان يدخلوا امواله في قسمة بينهم ان لم يمضوا الهبة

تحريرا في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩

## ❧ الكتاب الثامن ❧

❧ في النصب والاتلاف ❧

❧ ويشتمل على مقدمة وباين ❧

❧ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالنصب والاتلاف ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهماوي ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الثامن ﴾

﴿ في النصب والاتلاف ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالنصب والاتلاف ﴾

﴿ مادة ٨٨١ ﴾ النصب هو اخذ وضبط مال احد بدون اذنه ويقال للاخذ فاصب وللمال المضبوط مفسوب ولصاحبه مفسوب منه

﴿ مادة ٨٨٢ ﴾ قيمة الشيء قائما هي قيمة الابنية او الاشجار حال كونها قائمة في محلها وهو ان تقوم الارض تارة مع الابنية او الاشجار وتارة تقوم على ان تكون خالية عنهما فالتفاضل والتفاوت الذي يحصل بين القيمتين هو قيمة الابنية او الاشجار قائمة

﴿ مادة ٨٨٣ ﴾ قيمة الشيء مبنيها هي قيمة البناء قائما

﴿ مادة ٨٨٤ ﴾ قيمة الشيء مقلوما هي قيمة انقراض الابنية بعد القلع او قيمة الاشجار المقلوعة

### في المجلة

﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ قيمة الشيء حال كونه مستحقاً للقطع هي القيمة الباقية بعد تنزيل اجرة القطع من قيمة المقلوع

﴿ مادة ٨٨٦ ﴾ نقصان الارض هو الفرق والتفاوت الذي يحصل بين اجرة الارض قبل الزراعة واجرتها بعدها

﴿ مادة ٨٨٧ ﴾ الائلاف مباشرة هو ائلاف الشيء بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر

﴿ مادة ٨٨٨ ﴾ الائلاف تسبياً هو التسبب لتلف شيء يعني احداث امر في شيء يقضى الى تلف شيء آخر على جرى العادة ويقال لفاعله متسبب كما ان من قطع جبل قنديل معلق يكون سبباً مفضياً لسقوطه في الارض وانكساره ويكون حينئذ قد تلف الجبل مباشرة وكسر القنديل تسبياً وكذلك اذا شق احد طرفاً فيه سمن وتلف ذلك السمن يكون قد ائلف الطرف مباشرة والسمن تسبياً

﴿ مادة ٨٨٩ ﴾ التقدم هو التنبه والتوصية اولا بدفع وازالة مضرة مظنونة

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في النصب ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان احكام النصب ﴾

﴿ مادة ٨٩٠ ﴾ يلزم رد المال المنصوب عينا وتسليمه الى صاحبه في مكان النصب ان كان موجودا وان صادف صاحب المال الغاصب في بلدة اخرى وكان المال المنصوب معه فان شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده في مكان النصب فصارف نقلته ومؤنة رده على الغاصب

﴿ مادة ٨٩١ ﴾ كما انه يلزم ان يكون الغاصب ضامنا اذا استهلك المال

## ﴿ المجلة ﴾

المغصوب كذلك اذا تلف او ضاع بتعديه او بدون تعديه يكون ضامنا ايضا فان كان من القيمات يلزم الفاسب قيمته في زمان الغصب ومكانه وان كان من المثليات يلزمه اعطاء مثله

﴿ ماده ٨٩٢ ﴾ اذا سلم الفاسب عين المغصوب في مكان الغصب يبرأ من الضمان

﴿ ماده ٨٩٣ ﴾ اذا وضع الفاسب عين المغصوب قدام صاحبه بصورة يقدر على اخذه يكون قدر رد المغصوب وان لم يوجد قبض في الحقيقة واما لو تلف المغصوب ووضع الفاسب قيمته قدم صاحبه بتلك الصورة فلا يبرأ مالم يوجد قبض في الحقيقة

﴿ ماده ٨٩٤ ﴾ لو سلم الفاسب عين المغصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق في عدم قبوله ولا يبرأ الفاسب من الضمان بهذه الصورة

﴿ ماده ٨٩٥ ﴾ اذا اعطى الفاسب قيمة المال المغصوب الذي تلف الى صاحبه ولم يقبله راجع الحاكم وامره باقبول

﴿ ماده ٨٩٦ ﴾ اذا كان المغصوب منه صيبا ورد الفاسب اليه المغصوب فان كان مبرأ واهلا لحفظ المال يصح الرد والا فلا

﴿ ماده ٨٩٧ ﴾ اذا كان المغصوب غرا وتغير بحال كالبيوسه فصاحبه بالخيار ان شاء استرد المغصوب عينا وان شاء ضمنه

﴿ ماده ٨٩٨ ﴾ اذا غير الفاسب بعض اوصاف المغصوب "زيادة شيء عليه من ماله فالمغصوب منه مخير ان شاء اعطى قيمة الزيادة واسترد المغصوب عينا وان شاء ضمنه مثلا لو كان المغصوب ثوبا وكان قد صبغه الفاسب فالمغصوب منه مخير ان شاء ضمن الثوب وان شاء اعطى قيمة الصغ واسترد الثوب عينا

﴿ ماده ٨٩٩ ﴾ اذا غير الفاسب المال المغصوب بصورة يتبدل اسمه يكون ضامنا ويبقى المال المغصوب له مثلا لو كان المال المغصوب حنطة وجعلها الفاسب بالطحن

دقيقا

### ﴿ المجلة ﴾

دقيقاً يضمن قيمة الخنطة ويكون الدقيق له كما ان من غصب خنطة غيره وزرعها في ارضه يكون ضامناً للخنطة ويكون المحصول له

﴿ مادة ٩٠٠ ﴾ اذا تناقص سعر المغصوب وقيمته بعد الغصب فليس لصاحبه ان لا يقبله ويطالب قيمته التي في زمان الغصب ولكن اذا طرأ على قيمة المغصوب نقصان بسبب استعمال الغاصب يلزم الضمان مثلاً اذا ضعف الحيوان الذي غصب ورده الغاصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك اذا شقق احد الثياب التي غصبها وطراً بذلك على قيمتها نقصان فان كان النقصان يسيراً يعني لم يكن بالغاً لربع قيمة المغصوب فعلى الغاصب ضمان نقصان قيمته وان كان فاحشاً اعني ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته او ازيد فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه نقصان القيمة وان شاء تركه للغاصب واخذ منه تمام قيمته

﴿ مادة ٩٠١ ﴾ الخمال الذي هو مساو للغصب في ازالة التصرف حكماً يعد من قبيل الغصب كما ان المستودع اذا انكر الوديعة يكون في حكم الغاصب وبعد الانكار اذا تلفت الوديعة في يده بلا تعد يكون ضامناً

﴿ مادة ٩٠٢ ﴾ لو خرج ملك احد من يده بافهام جبل بما عليه من الروضة على الروضة التي تحته من غير قصد يتبع الاقل في القيمة الاكثر يعني صاحب الارض التي قيمتها اكثر يضمن لصاحب الاقل ويملك تلك الارض مثلاً لو كان قبل الانهدام قيمة الروضة الفوقانية خمسمائة وقيمة التحتانية الف يضمن صاحب الثانية لصاحب الاولى قيمتها ويملكها كما اذا سقط من يد احد اولو قيمته خمسون والتقطته دجاجة آخر قيمتها خمسة فصاحب الاول يعطى الخمسة ويأخذ الدجاجة انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩

﴿ مادة ٩٠٣ ﴾ زوائد المغصوب لصاحبه واذا استهلكها الغاصب يضمنها مثلاً اذا استهلك الغاصب ابن الحيوان المغصوب الذي حصل جال كونه في



### ﴿ المجلة ﴾

يده او ثمر البستان المغصوب الذى حصل حال كونه فى يد الغاصب يضمهما حيث  
انهما مالا المغصوب منه كذلك لو اغتصب احد بيت نخل العسل مع نخله واستردها  
المغصوب منه يأخذ ايضا العسل الذى حصل عند الغاصب فى زمان للغصب  
﴿ مادة ٩٠٤ ﴾ عسل النحل التى اتخذت فى روضة احد مأوى هو لصاحب  
الروضة واذا اخذ واستهلكها غيره يضمن

### ﴿ الفصل الثانى ﴾

#### ﴿ فى بيان المسائل المتعلقة بنصب العقار ﴾

﴿ مادة ٩٠٥ ﴾ المغصوب ان كان عقارا يلزم الغاصب رده الى صاحبه من  
دون ان يغيره وينقصه واذا طرأ على قيمة ذلك اعقار نقصان بصنع الغاصب وفعله  
يضمن قيمته مثلا لو هدم احد محلا من الدار التى غصبها او اتهدم بسبب سكنه  
وطرأ على قيمتها نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار  
شعلها الغاصب يضمن قيمتها مبنية

﴿ مادة ٩٠٦ ﴾ ان كان المغصوب ارضا وكان الغاصب انشأ عليها بناء  
او غرس فيها اشجارا يؤمر الغاصب بقلعها وان كان القلع مضرا للارض  
فالمغصوب منه ان يعطى قيمته مستحق القلع وبضبط الارض ولكن لو كانت قيمة  
الاشجار او البناء ازيد من قيمة الارض وكان انشأ او غرس بزعم سبب شرعى فعلى  
ذلك صاحب البناء او الاشجار يعطى قيمة الارض ويملكها مثلا لو انشأ احد  
على العرصة الموروثة له من والده بناء بمصرف ازيد من قيمة العرصة ثم خرج لها  
مستحق فالباقي يعطى قيمة العرصة وبضبطها

﴿ مادة ٩٠٧ ﴾ لو غصب احد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها  
يضمنه نقصان الارض الذى ترتب بزراعته . كذلك لو زرع احد مستقلا  
العرصة

### ﴿ المجلة ﴾

العرصة التي يملكها مشتركا مع آخر بلا اذنه فبعد اخذ حصته من العرصة يضمه نقصان حصته من الارض الذي ترتب بزيادته

﴿ مادة ٩٠٨ ﴾ اذا فطس احد ارض احد آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس لذلك مطالبة اجرة في مقابل عمل الفطس .

﴿ مادة ٩٠٩ ﴾ لو شغل احد عرصة آخر بوضع شيء فيها يجبر على رفع ذلك الشيء وتخليه العرصة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان حكم غاصب الغاصب ﴾

﴿ مادة ٩١٠ ﴾ غاصب الغاصب في حكم عين الغاصب بناء عليه اذا غصب من الغاصب المال المغصوب شخص آخر وانتلفه او تلف في يده فالغصوب منه مخير ان شاء ضمنه الغاصب الاول وان شاء الثاني وله ان يضمن مقدارا منه الاول والمقدار الآخر الثاني ويتقدير تضمينه الغاصب الاول فهو يرجع الى الثاني واما اذا ضمنه الثاني فليس للثاني ان يرجع الى الاول

﴿ مادة ٩١١ ﴾ اذا رد غاصب الغاصب المال المغصوب الى الغاصب الاول يبرأ وحده واذا رده الى المغصوب منه يبرأ هو والاول

### ﴿ الباب الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان الاتلاف ويحتوى على اربعة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

#### ﴿ في مباشرة الاتلاف ﴾

﴿ مادة ٩١٢ ﴾ اذا اتلف احد مال غيره الذي في يده او في يد امينه قصدا

### في الحيلة

او من غير قصد يضمن واما اذا اتلف احد المال المقتصوب الذي هو في يد الغاصب فالمقتصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع الى المثلث وان شاء ضمنه المثلث وهذه الصورة ليس للمثلث الرجوع على الغاصب

﴿ مادة ٩١٣ ﴾ اذا زلق احد وسقط على مال آخر واتلفه يضمن

﴿ مادة ٩١٤ ﴾ لو اتلف احد مال غيره على زعمه انه ماله يضمن

﴿ مادة ٩١٥ ﴾ لو سبب احد ثياب غيره وشقهها يضمن تمام قيمتها واما لو تسبب بها وانشقت بجر صاحبها يضمن نصف القيمة كذلك لو جلس احد على اذيال ثياب ونهض صاحبها غير عالم بجلوس الآخر وانشقت يضمن ذلك نصف القيمة

﴿ مادة ٩١٦ ﴾ اذا اتلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وان لم يكن له مال ينتظر الى حال بساره ولا يضمن وليه

﴿ مادة ٩١٧ ﴾ لو اطرأ احد على مال غيره نقصا من جهة القيمة يضمن نقصان القيمة

﴿ مادة ٩١٨ ﴾ اذا هدم احد عقار غيره كالحائوت والخان فصاحبه بالخيار ان شاء ترك انقاضه للهادم وضمنه قيمته مبنيا وان شاء حط من قيمته مبنيا قيمة الانقاض وضمنه القيمة الباقية واخذ هو الانقاض ولكن اذا بنى الغاصب كالاول يبرأ من الضمان

﴿ مادة ٩١٩ ﴾ لو هدم احد دارا بلا اذن صاحبها لاجل وقوع حريق في المحلة وانقطع هناك الحريق فان كان الهادم هدها بامر اولى الامر لا يلزم الضمان وان كان هدها بنفسه يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٢٠ ﴾ لو قطع احد الاشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها مخير ان شاء اخذ قيمة الاشجار قائمة وترك الاشجار المقطوعة للقاطع وان شاء حط من قيمتها قائمة بقيمتها مقطوعة واخذ المبلغ الباقي والاشجار المقطوعة مثلا لو كان قيمة الروضة حال كون الاشجار قائمة عشرة آلاف وبلا اشجار خمسة آلاف وقيمة الاشجار

## ﴿ المجلة ﴾

الاشجار الفين فصاحبها بالخيار ان شاء ترك الاشجار المقطوعة للمقاطع واخذ خمسة آلاف وان شاء اخذ ثلاثة آلاف والاشجار المقطوعة

﴿ مادة ٩٢١ ﴾ ليس للظلول صلاحية ان ينظم آخر بما انه ظلم مثلا لو اتلف زيد مال عمر مقابلة بما انه اتلف ماله يكونان ضامتين وكذا لو اتلف زيد مال عمرو الذي هو من قبيلة طى بما ان ~~بصكرا~~ الذي هو من تلك القبيلة اتلف ماله يضمن كل منهما المال الذي اتلفه وكذا ليس لمن اخذ دراهم زيوفا من اخذ صلاحية صرفها لآخر

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان الاتلاف تسيا ﴾

﴿ مادة ٩٢٢ ﴾ لو اتلف احد مال الآخر او نقص قيمته تسيا يعني لو كان فعله سبيا مفضيا لتلف مال او نقصان قيمته يكون ضامنا مثلا اذا تمسك احد بذياب آخر وحال محاذيتهما سقط مما عليه شيء وتلف او تعيب يكون التمسك ضامنا وكذا لو سد احد ماء ارض لآخر او ماء روضته ويست مزروحاته ومفروساته وتلفت او افاض الماء زبابة وغرقت المزروعات وتلفت يكون ضامنا وكذا لو قحم احد باب اصطبل لآخر وفرت حيواناته وضاعت او قحم باب قفصه وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامنا

﴿ مادة ٩٢٣ ﴾ لو خافت دابة احد من الآخر وفرت وضاعت لا يلزم الضمان واما اذا كان خوفها قصدا يضمن وكذا اذا خافت الدابة من صوت البندقية التي رماها الصياد وانحلت وفي اثناء فرارها لو سقطت وانكسر احد اعضائها او تلفت لا يلزم الضمان واما اذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد تخويفها يضمن انظر الى مادة ٩٣

﴿ مادة ٩٢٤ ﴾ يشترط التعدي في كون التسبب موجبا للضمان على ما ذكر آنفا يعني ضمان التسبب في الضرر مشروط بفعله فعلا مفضيا الى ذلك الضرر

## ﴿ المجلة ﴾

بغير حق مثلا لو حفر احد في الطريق العام بثرا بلا اذن اول الامر وسقطت فيه دابة لا آخر وتلفت بضمن واما لو سقطت الدابة في بئر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا بضمن

﴿ ماده ٩٢٥ ﴾ لو فعل احد فعلا يكون سببا لتلف شيء واحد في ذلك الوقت فعلا اختياريا يعني لو اتلف آخر ذلك الشيء مباشرة بكون ذلك الفاعل المبشر صاحب الفعل الاختيارى ضامنا انظر الى ماده ٩٠

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في الاشياء التي تحدث في الطريق العام ﴾

﴿ ماده ٩٢٦ ﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني مفيد بشرط ان لا يضر غيره بالحالات التي يمكن التحرز منها بناء عليه اذا سقط الذي على الجمال وتلف مال احد يكون الجمال ضامنا وكذا اذا احترقت ثياب احد كان مارا في الطريق الشرارة التي طارت من دكان الحداد حين صربه الحديد بضمن الحداد ثياب ذلك المار

﴿ ماده ٩٢٧ ﴾ ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه واحداثه بلا اذن اول الامر واذا فعل بضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك الفعل بناء عليه لو جمع احد ووضع على الطريق العام الحجارة وادوات العمارة وعثر به حيوان آخر وتلف بضمن كذلك او كب احد على الطريق العام شيئا يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف بضمن

﴿ ماده ٩٢٨ ﴾ لو سقط حائط احد واورث غيره ضررا لا يلزم الضمان ولكن لو كان الحائط مانعا للانهدام اولا وكان قد نبه عليه احد وتقدم بقوله اهدم حائطك وكان مضى وقت يمكن هدم الحائط فيه يلزم الضمان ولكن بشرط ان يكون التنبيه من صاحب حق التقدم والتنبيه اي اذا كان الحائط سقط على دار الجيران

### ﴿ المجاز ﴾

الجبران يلزم ان يكون الذى تقدم من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم احد من الخارج وتنبه واذا كان قد سقط على الطريق الخاص يلزم ان يكون الذى تقدم من له حق المرور فى ذلك الطريق وان كان قد سقط فى الطريق العام فلكل احد حق التقدم

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ فى جناية الحيوان ﴾

﴿ ماده ٩٢٩ ﴾ الضرر الذى نشأ من تلقاء الحيوان لا يضمنه صاحبه ( انظر الى ماده ٩٤ ولكن لو استهلك حيوان مال احد وراه صاحبه ولم يمتعه يضمن ويضمن صاحب الثور النطوح والكلب العقور ما اتلقاه اذا تقدم احد من اهل محله او قرته بقوله حافظ على حيواتك ولم يحافظ عليه

﴿ ماده ٩٣٠ ﴾ لا يضمن صاحب الدابة التى اضرت يديها او ذيلها او رجلها سال كونها فى ملكه راكبا كان او لم يكن

﴿ ماده ٩٣١ ﴾ اذا ادخل احد دابته فى ملك غيره باذنه لا يضمن جنايتها فى الصور التى ذكرت فى المادة انفا حيث انها تعد كالكاشفة فى ملكه وان كان ادخلها بدون اذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يعنى حال كونه راكبا او سائقا او قائدا او موجودا عندها او غير موجود واما لو خلت بنفسها ودخلت فى ملك الغير واضرت فلا يضمن

﴿ ماده ٩٣٢ ﴾ لكل احد حق المرور فى الطريق العام مع حيوانه بنسبه عليه لا يضمن المار راكبا على حيوانه فى الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التهرز عنها مثلا لو انتشر من رجل الدابة فبار او طين ولوث ثياب الآخر او رفت برجلها العقبي او لطمت بذيلها واضرت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذى وقع من مصادمتها او لطمت يدها وذيلها

﴿ ماده ٩٣٣ ﴾ القائد والسائق فى الطريق العام كالراكب يعنى لا يضمنان الا ما يضمنه الراكب من الضرر

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ٩٣٤ ❦ ليس لاحد حق توقيف دابته او ربطها في الطريق العام بناء عليه لو وقف او ربط احد دابته في الطريق العام بضمن جنيتها على كل حال ان كانت الجنابة حصلت من لطمه يدها او ذيلها او غيرها واما المحال التي اعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراء فمستثناة

❦ ماده ٩٣٥ ❦ من ترك حيوانه يحلئ الرأس في الطريق العام يضمن ما اضره ❦ ماده ٩٣٦ ❦ لو داس الحيوان الذي كان راكبه احد على شيء يده او رجله واتلفه بعد الراكب قد اتلف ذلك الشيء مباشرة فيضمن على كل حال يعني ان كان في ملكه او في ملك الغير

❦ ماده ٩٣٧ ❦ لو كانت الدابة جوحا ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت لا يلزم الضمان

❦ ماده ٩٣٨ ❦ لو اتلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي اتي بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا اذنه لا يلزم الضمان واذا اتلفت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

❦ ماده ٩٣٩ ❦ اذا اتلفت دابتا احدين احدهما الأخرى حال كونهما ربطهما صاحبهما في محل لهما حق الرباط فيه فلا يلزم الضمان مثلا لو اتلفت دابة احد المشتركين في دار دابة الآخر عند ما ربطاهما في تلك الدار لا يلزم الضمان

❦ ماده ٩٤٠ ❦ لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لهما فيه حق رباط حيوان واتلفت دابة الرباط اولا دابة الرباط مؤخرا لا يلزم الضمان واذا كان الامر بالعكس يلزم الضمان

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

## ❦ الكتاب التاسع ❦

❦ في الحبر والإكراه والشفعة ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ❦

❦ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالحبر والإكراه والشفعة ❦



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهماوي ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب التاسع ﴾

﴿ في الحجر والاكرام والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحجر والاكرام والشفعة ﴾

﴿ ماده ٩٤١ ﴾ الحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه القولى ويقال لذلك الشخص بعد الحجر محجور

﴿ ماده ٩٤٢ ﴾ الاذن هو فك الحجر واسقاط حق المنع ويقال للشخص الذى اذن مأذون

﴿ ماده ٩٤٣ ﴾ الصغير غير المميز هو الذى لم يفهم البيع والشراء يعنى من لم يعرف ان البيع سالب للملكية والشراء جالب لها ولم يفرق بين الغبن الفاحش الظاهر كالتغرير فى العشرة خسة وبين الغبن اليسير ويقال للذى يميز ذلك صبي مميز

﴿ ماده ٩٤٤ ﴾ المجنون على قسمين احدهما المجنون المطبق وهو الذى جنونه يستوجب جميع اوقاته والثانى هو المجنون غير المطبق وهو الذى يكون فى بعض الاوقات مجنوناً ويفيق فى بعضها

ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٩٤٥ ﴾ المتعوه هو الذى اختل شعوره بان كان فهمه قليلا وكلامه مختلطا وتديره فاسدا

﴿ مادة ٩٤٦ ﴾ السفه هو الذى يصرف ماله فى غير موضعه وينذر فى مصارفه ويضيع امواله ويتلفها بالاسراف والذين لا يزالون يغفلون فى اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلاهتهم وخلو قلوبهم بعدون ايضا من السفهاء

﴿ مادة ٩٤٧ ﴾ الرشيد هو الذى يتقيد بخصوص محافظة ماله ويتوقى من السفه والتبذير

﴿ مادة ٩٤٨ ﴾ الاكراه هو اجبار احد على ان يعمل عملا بغير حق من دون رضاه بالخافه ويقال له المكره (بقبح الزاء) ويقال لمن اجبر بجبر ولذلك العمل مكره عليه ولشئ الموجب للخوف مكره به

﴿ مادة ٩٤٩ ﴾ الاكراه على قسمين القسم الاول هو الاكراه الجبى الذى يـصـكون بالضرب الشديد المؤدى الى اتلاف النفس او قطع عضو والثانى هو الاكراه غير الجبى الذى يوجب الغم والالم فقط بالضرب والحبس

﴿ مادة ٩٥٠ ﴾ الشفعة هى تملك الملك المشتري بمقدار الثمن الذى اشتراه به المشتري

﴿ مادة ٩٥١ ﴾ الشفع هو من كان له حق الشفعة

﴿ مادة ٩٥٢ ﴾ المشفوع هو العقار الذى تعلق به حق الشفعة

﴿ مادة ٩٥٣ ﴾ المشفوع به هو ملك الشفع الذى كان به الشفعة

﴿ مادة ٩٥٤ ﴾ الخليط هو بمعنى المشارك فى حقوق الملك كحصه الماء والطريق

﴿ مادة ٩٥٥ ﴾ الشرب الخاص هو حق شرب الماء الجارى المخصوص بالاشخاص المعدودة واما اخذ الماء من الانهر التى ينتفع بها العموم فليس من قبيل الشرب الخاص

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٩٥٦ ﴾ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لم يتغذ

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالحجر وينقسم الى اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان صنوف المحجورين واحكامهم ﴾

﴿ مادة ٩٥٧ ﴾ الصغير والمجنون والمعتوه محجورون في الاصل

﴿ مادة ٩٥٨ ﴾ للحاكم ان يحجر السفیه

﴿ مادة ٩٥٩ ﴾ للحاكم ان يحجر المديون بطلب الغرماء

﴿ مادة ٩٦٠ ﴾ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وان لم يعتبر تصرفهم القول لكن بضمنون حالا الضرر والخسار اللذين نشأ من فعلهم مثلا يلزم الضمان على الصبي اذا اتلف مال الغير وان كان غير مميز

﴿ مادة ٩٦١ ﴾ اذا حجر السفیه والمديون من طرف الحاكم يلزم بيان سببه للناس والاشهاد و يعلن

﴿ مادة ٩٦٢ ﴾ لا يشترط حضور من اريد حجره من طرف الحاكم ويصح حجره غيابا ايضا ولكن يشترط وصول خبر الحجر الى ذلك المحجور ولا يكون محجورا ما لم يصل اليه خبر انه قد حجر وتكون العقود واقراراته معتبرة الى ذلك الوقت

﴿ مادة ٩٦٣ ﴾ لا يحجر الفاسق بمخرد سبب فتنقه ما لم يبيد عييه سرفي داله

﴿ مادة ٩٦٤ ﴾ يحجر بعض الاشخاص الذين تكون مضرتهم للعموم كالطبيب الجاهل لممكن المراد هنا من الحجر المنع من اجراء العمل لا منع التعريفات القولية

### ﴿المميز﴾

﴿مادة ٩٦٥﴾ ليس للتجار وارباب الحرف ان يتعنوا بصاحبهم الذي يجري التجارة او الصنعة في السوق بقولهم عرض تجارتنا او كتبنا خلل وكسبنا

### ﴿الفصل الثاني﴾

﴿في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمبتوه﴾

﴿مادة ٩٦٦﴾ لا يصح تصرفات الصغير غير المميز القولية وان اذن له وليه

﴿مادة ٩٦٧﴾ يعتبر تصرف الصغير المميز اذا كان في حقه نفع محض وان لم يأذن به الولي ولم يجزه كقبول الهدية والهبة ولا يعتبر تصرفه الذي هو في حقه ضرر محض وان اذنه بذلك وليه واجازه كأن يهب لآخر شيئاً واما العقود الدائرة بين النفع والضرر في الاصل فتفقد موقوفة على اجازة وليه وولي صغير في اعطاء الاجازة وعدمها فان رآها مفيدة في حق الصغير اجازها والا فلا مثلاً اذا باع الصغير المميز مالا بلا اذن يكون نفاذ ذلك البيع موقوفاً على اجازة وليه وان كان قد باعه بازيد من ثمنه لان عقد البيع من العقود المتردة بين النفع والميزر في الاصل

﴿مادة ٩٦٨﴾ الولي ان يسلم الصغير المميز مقداراً من ماله ويأذن له بالتجارة لاجل التجربة فاذا تحقق رشد دفع وسلم اليه باقى امواله

﴿مادة ٩٦٩﴾ العقود المكررة التي تدل على انه قصد منها الربح هي اذن بالاخذ والاعطاء مثلاً لو قال الولي للصغير باع واشتر او قل له بيع واشتر المالك الغلاني فهو اذن بالبيع والشراء واما امر الولي الصبي باجراء عقد واحد فقط كقوله له اذهب الى السوق واشتر الشيء الغلاني او بعه فليس باذن بل انما يعد من قبيل استخدام الصغير توكل على ما هو المتعارف والعناد

﴿مادة ٩٧٠﴾ لا يتقيد ولا يتخصص اذن الولي بزمان ومكان ولا بنوع من البيع والشراء مثلاً لو اذن الولي الصغير المميز يوماً او شهراً يكون مأثوماً

### ﴿ المجنة ﴾

ويبقى مستترا على ذلك الاذن مؤبدا ما لم يحجره الولي وكذا لو قال له بيع واشتر في السوق الغلاتي يكون مأذونا في كل مكان كذلك لو قال له بيع واشتر المال الغلاتي فله ان يبيع ويشتري كل جنس من المال

﴿ مادة ٩٧١ ﴾ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضا مثلا لو رأى الولي الصغير المميز يبيع ويشتري ولم يمنعه وسكت يكون قد اذنه دلالة

﴿ مادة ٩٧٢ ﴾ لو اذن الصغير من قبل وليه يكون في الخصوصات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ وتكون صفوده التي هي كالبيع والشراء معتبرة

﴿ مادة ٩٧٣ ﴾ للولي ان يحجر الصغير بعد ما اذنه ويبطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يحجره على الوجه الذي اذنه به مثلا لو اذن الصغير وليه اذنا عاما ثم بعد ان علم ذلك اهل سوقه لو اراد حجره يشترط ان يكون الحجر ايضا عاما بحيث يكون معلوما عند اكثر اهل ذلك السوق والا فلا يصح حجره في محضر رجلين او ثلاثة في داره

﴿ مادة ٩٧٤ ﴾ ولي الصغير في هذا الباب اولا ابوه ثانيا الوصي الذي اختاره ابوه ونصبه في حال حياته اذا مات ابوه ثالثا الوصي الذي نصبه الوصي المختار في حال حياته اذا مات رابعا جده الصحيح يعني ابو ابى الصغير او ابو ابى ابيه خامسا الوصي الذي اختاره الجد ونصبه في حال حياته سادسا الوصي الذي نصبه هذا الوصي سابعا القاضي او الوصي المنصوب من قبله واما اذا اذنه اخوه وعمه وسائر اقربائه فليسوا اولياء ويجوز ان يكونوا اوصياء

﴿ مادة ٩٧٥ ﴾ للحاكم ان يأذن للصغير المميز عند امتناع الولي الذي هو اقدم منه عن الاذن اذا رأى في تصرفه منفعة وليس لوليه ان يحجره بعد ذلك ﴿ مادة ٩٧٦ ﴾ اذا توفي الولي الذي جعل الصغير مأذونا يبطل اذنه ولكن لا يبطل اذن الحاكم بوفاته ولا بعزله

﴿ مادة ٩٧٧ ﴾ للحاكم ان يحجر الصغير الذي اذنه ونخلقه ذلك ايضا وليس لايه او وليه الذي هو غير ايه ان يحجره عند وفاة الحاكم او عزله  
ماده

### ﴿ المجنة ﴾

- ﴿ مادة ٩٧٨ ﴾ المتو، هو في حكم الصغير المميز
- ﴿ مادة ٩٧٩ ﴾ المجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز
- ﴿ مادة ٩٨٠ ﴾ تصرفات المجنون غير المطبق في حال افاقته كنصرف العاقل
- ﴿ مادة ٩٨١ ﴾ اذا بلغ الصبي لا يستعمل في خصوص اعطاء امواله له ويازم تجرته بالتأني فاذا تحقق الرشد تدفع حينئذ اليه امواله
- ﴿ مادة ٩٨٢ ﴾ اذا بلغ الصبي غير الرشيد لم تدفع اليه امواله ما لم يتحقق رشه ويمنع من التصرف كما في السابق
- ﴿ مادة ٩٨٣ ﴾ اذا سلمت اموال الصبي الذي لم يثبت رشده اليه من قبل وصيه وتلفت او اتلفها الصبي يضمن الوصي
- ﴿ مادة ٩٨٤ ﴾ اذا سلمت اموال الصغير اليه عند بلوغه ثم بعد ذلك تحقق سفهه يحجر من قبل الحاكم
- ﴿ مادة ٩٨٥ ﴾ يثبت حد البلوغ بالاحتلام والاحبال والحيض والحبل
- ﴿ مادة ٩٨٦ ﴾ مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومشتهاه في كليهما خمس عشرة سنة واذا اكمل الرجل اثنتي عشرة ولم يبلغ يقال له المراهق وان اكملت المرأة تسعا ولم تبلغ يقال لها المراهقة الى ان يبلغا
- ﴿ مادة ٩٨٧ ﴾ من ادرك سن البلوغ ولم تظهر فيه آثار البلوغ يعد بالغا حكماً
- ﴿ مادة ٩٨٨ ﴾ الصبي الذي لم يدرك سن البلوغ اذا ادعاه لا تقبل دعواه
- ﴿ مادة ٩٨٩ ﴾ اذا اقر المراهق او المراهقة في حضور الحاكم ببلوغه فان كذبه ظاهر الحال بحسب عدم تحمل جثته لم يصدق اقراره وان كانت جثته تحمل البلوغ وصدقه ظاهر الحال يصدق اقراره وتكون عقوده واقاره معتبرة وبعد مدة لو اراد فسخ تصرفاته القولية الواقعة بعد الاقرار بقوله وادعائه انه لم يكن بالغاً في وقت الاقرار لا يلتفت الى قوله ولا يعتبر

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الثالث ﴾  
 ﴿ في السفينة المحجور ﴾

- ﴿ مادة ٩٩٠ ﴾ السفينة المحجور هو في المعاملات كالصغير المميز ولكن ولي السفينة الحاكم فقط وليس لآبيه وجده وأوصيائه عليه حق ولاية
- ﴿ مادة ٩٩١ ﴾ تصرفات السفينة التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد الحجر لا تصح ولكن تصرفاته قبل الحجر كتصرفات سائر الناس
- ﴿ مادة ٩٩٢ ﴾ ينفق على السفينة المحجور وعلى من زمنته نفقتهم من ماله
- ﴿ مادة ٩٩٣ ﴾ إذا باع السفينة المحجور شيئا من أمواله لا يكون بيعه نافذا ولكن إذا رأى الحاكم فيه منفعة يجيزه
- ﴿ مادة ٩٩٤ ﴾ لا يصح إقرار السفينة المحجور بدين لا آخر مطلقا يعني ليس لأقراره تأثير في حق أمواله الموجودة في وقت الحجر والحادثة بعده
- ﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ حقوق الناس التي هي على المحجور تؤدي من ماله
- ﴿ مادة ٩٩٦ ﴾ إذا استقرض السفينة المحجور دراهم وصرفها في نفقته فإن كان قد صرفها قدر المعروف أداها الحاكم من ماله وإن كان فاضلا فيحاسب الحاكم مقدار نفقته ويؤديه وبطل الفاضل
- ﴿ مادة ٩٩٧ ﴾ إذا اكتسب السفينة المحجور صلاحا يفتك بحره من قبل الحاكم

﴿ الفصل الرابع ﴾  
 ﴿ في المدينين المحجور ﴾

- ﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظهر عند الحاكم مخاطلة المدينين في أداء دينه حال كونه مقتدرا



مقتدرا وطالب الغرماء يبلغ ماله وتأدية دينه فحجر الحاكم ماله ، وإذا امتنع عن بيعه وتأدية الدين باعته الحاكم وأدى دينه فيبدأ بما يئتمه المهلون في حق المدينون بتقديم النقود أولا فإن لم تف بالعروض وإن لم تف العروض أيضا فالاعتار

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المدينون المفلس الذي دينه مساو لماله أو ازيدا إذا خاف غرقاؤه ضياع ماله بالتجارة أو أن يهزمه أو يجمعه باسم غيره وراجعوا الحاكم على حجره عن التصرف في ماله أو إقراره بدين لا يخرج الحاكم وباع أمواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الألبسة ما يحتاج إليه ، وإن كان للمدينون ثياب ثمينة وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى له من ثمنها ثيابا رخيصة وأعطى باقيها للغرماء أيضا وكذلك إن كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنها دارا مناسبة لحال المدينون وأعطى باقيها للغرماء

﴿ مادة ١٠٠٠ ﴾ يتفق على المحجور المفلس وعلى من رسمته نفقته في مدة الحجر من ماله

﴿ مادة ١٠٠١ ﴾ الحجر للدين يؤثر في مال المدينون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ، ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر

﴿ مادة ١٠٠٢ ﴾ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء كالأهبة والصدقة وبيع مال بانقاص من ثمن مثله بناء عليه لا تعتبر تصرفات المدينون المفلس وتبرعاته وسائر حقوقه المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر ، ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو أقر لآخر بدين لا يعتبر إقراره في حق أمواله التي كانت موجودة في وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر ويتبقى مديونا بأدائها ذلك الوقت وإضا بنفذ إقراره على أن يؤدي مما يكتسب بعد الحجر

### ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بالإكراه ﴾

﴿ مادة ١٠٠٣ ﴾ يشترط أن يكون الحجر مقتدرا على إيقاع تهديده بناء عليه من لم يكن مقتدرا على إيقاع تهديده وإجرائه لا يعتبر إكراهه



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٠٠٤ ﴾ يشترط خوف المكره من وقوع المكره به يعني يشترط حصول ظن غالب للمكره بإجرا المجبر المكره به ان لم يفعل المكره عليه

﴿ مادة ١٠٠٥ ﴾ ان فعل المكره المكره عليه في حضور المجبر او من يتعلق به يكون الاكراه معتبرا واما اذا فعله في غياب المجبر او من يتعلق به فلا يعتبر لانه يكون قد فعله طوعا بعد زوال الاكراه مثلا لو اكراه احد آخر على بيع ماله وذهب المكره وبيع ماله في غياب المجبر ومن يتعلق به فلا يعتبر الاكراه ويكون البيع صحيحا ومعتبرا

﴿ مادة ١٠٠٦ ﴾ لا يعتبر البيع الذي وقع باكراه معتبر ولا الشراء ولا الايجار ولا الهبة ولا الفراغ ولا الصلح والاقرار والايراء عن مال ولا تأجيل الدين ولا اسقاط الشفعة ملجئا كان الاكراه او غير ملجئ ولكن لو اجاز المكره ما ذكر بعد زوال الاكراه يعتبر

﴿ مادة ١٠٠٧ ﴾ كما ان الاكراه الملجئ يكون معتبرا في التصرفات القولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات الفعلية واما الاكراه غير الملجئ فيعتبر في التصرفات القولية فقط ولا يعتبر في التصرفات الفعلية بناء عليه لو قال احد لاخر اتلف مال فلان والا فتلك او اقطع احد اعضائك واتلف ذلك يكون الاكراه معتبرا ويلزم الضمان على المجبر فقط واما لو قال اتلف مال فلان والا اضربك او احبسك واتلف ذلك فلا يكون الاكراه معتبرا ويلزم الضمان على المتلف فقط

### ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان الشفعة وينقسم الى اربعة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مراتب الشفعة ﴾

﴿ مادة ١٠٠٨ ﴾ اسباب الشفعة ثلاثة الاول ان يكون مشاركا في نفس البيع

### في الشفعة

المبيع كاشتراك شخصين في عقار شائعا      الثاني ان يكون خليطا في حق المبيع كاشتراك في حق الشرب الخاص والطريق الخاص      مثلا اذا بيعت لحلى الرياض المشتركة في حق شرب الخاص يـصـكـون اصحاب الرياض الاخر عليهم شفعة ملاصقة كانت جبرتهم او لم تكن      واما اذا بيعت احدى الرياض المسقية من نهر ينفع منه العموم او احدى الديار التي لها في الطريق العلم بلب قليس لاصحاب الرياض الاخر التي تسقى من ذلك النهر او لاصحاب الديار الاخر التي لها ابواب في الطريق العام حق شفعة      الثالث ان يكون جارا ملاصقا

في مادة ١٠٠٩      حق الشفعة اولا للمشارك في نفس المبيع ثانيا للخليط في حق المبيع ثالثا للجار الملاصق      وما زال الاول طالبا ليس للاخرين حق شفعة وما زال الثاني طالبا فليس للثالث حق شفعة

في مادة ١٠١٠      اذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع او كان مشاركا وترك شفعته يكون حق الشفعة للخليط في حق المبيع ان كان خليط وان لم يكن خليط او كان واسقط حقه يكون الجار الملاصق شفعيا على هذا الحال      مثلا اذا باع احد ملكه العقارى المستقل او حصته الشائعة في العقار المشترك وترك المشارك حق شفعته يكون حق الشفعة للخليط في حق الشرب الخاص او الطريق الخاص ان كان خليط وان لم يكن او كان واسقط حق شفعته فعلى كلتا الحالتين يـصـكـون حق الشفعة للجار الملاصق

في مادة ١٠١١      اذا كانت الدرجة العليا من البناء ملك احد والسفلى ملك اخر يعد احدهما للآخر جارا ملاصقا

في مادة ١٠١٢      المشارك في حائط الدار هو في حكم المشارك في نفس الدار واما اذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت اخشاب سقفه ممتدة على حائط جاره فيعد جارا ملاصقا ولا يعد شريكا وخليطا بمجرد وضع رؤس اخشاب سقفه على حائط جاره

في مادة ١٠١٣      اذا تعددت الشفعاء يعتبر عدد الرؤس ولا يعتبر مقدار

### ﴿ المجمل ﴾

السهم يعني لا اعتبار لمقدار الحصص مثلا لو كان نصف الدار لاحد وثلاثها  
ومدسها لآخرين وباع صاحب النصف حصته لآخر وطالب الآخران بالشفعة  
يقسم النصف بينهما بالتساوية وليس لصاحب الثلث ان يأخذ بموجب حصته حصه  
زائدة على الآخر

﴿ ماده ١٠١٤ ﴾ اذا اجتمع صنفان من الخلطاء يقدم الاخير على الاعم  
مثلا لو بيعت احدى الرضات التي لها حق شرب في الخرق الذي احده من النهر  
الصغير مع شريها يقدم ويرجع الذين لهم حق الشرب في ذلك الخرق واما لو  
بيعت احدى الرضات التي لها حق شرب في ذلك النهر مع شريها فالشفعة تم  
من له حق شرب في النهر ومن له حق شرب في خرقة كما انه اذا بيعت دار بابها في  
زقاق غير سالك منشعب من زقاق آخر غير سالك لا يكون شفعا الا من باب داره في  
المنشعب واذا بيعت دار بابها في الزقاق المنشعب منه تم الشفعة من له حق  
المرور في الزقاق المنشعب والمنشعب منه

﴿ ماده ١٠١٥ ﴾ اذا باع من له حق شرب خاص روضته فقط ولم يبيع حق  
شريها فليس للخلطاء في حق شربه شفعة وليقس الطريق الخاص على هذا  
﴿ ماده ١٠١٦ ﴾ حق الشرب مقدم على حق الطريق بناء عليه لو بيعت  
روضه خلطها احد في حق الشرب الخاص وآخر في طريقها الخاص يقدم ويرجع  
صاحب حق الشرب على صاحب حق الطريق

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان شرائط الشفعة ﴾

﴿ ماده ١٠١٧ ﴾ يشترط ان يصكون الشفوع به ملكا عقارا بناء عليه  
لا تجري الشفعة في المغنيته وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية  
ماده

### في الشفعة

﴿ مادة ١٠١٨ ﴾ يشترط ان يكون المشفوع به ملكا ايضا . بناء عليه لو بيع ملك عقارى لا يكون متولى عقار الوقف الذى فى اتصاله لو منصرفه شفعيا

﴿ مادة ١٠١٩ ﴾ الاشجار والابنية المملوكة الواقعة فى اوطان الوقف او الاراضى الاميرية هى فى حكم المنقول لا تجرى الشفعة فيها

﴿ مادة ١٠٢٠ ﴾ لو بيعت العرصة المملوكة مع ما عليها من الاشجار والابنية تجرى الشفعة فى الاشجار والابنية ايضا تبعا للارض واما اذا بيعت الاشجار والابنية فقط فلا تجرى فيها الشفعة

﴿ مادة ١٠٢١ ﴾ الشفعة لا تثبت الا بعقد البيع

﴿ مادة ١٠٢٢ ﴾ الهبة بشرط العوض فى حكم البيع بناء عليه لو وهب وسلم احد داره المملوكة لآخر بشرط عوض يكون بطله للملصق شفعيا

﴿ مادة ١٠٢٣ ﴾ لا تجرى الشفعة فى العقار الذى ملك لآخر بلا بدل كتلك احد عقارا بجهة بلا عوض او ميراث او وصية

﴿ مادة ١٠٢٤ ﴾ يشترط ان لا يكون للشفيع رضى فى عقد البيع الواقع صراحة او دلالة مثلا اذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب يسقط حق شفيعه وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا اذا اراد ان يشتري او يستأجر العقار المشفوع من المشتري بعد سماعه بعقد البيع يسقط حق شفيعه وكذلك اذا كان وكيلا للبائع فليس له حق شفعة فى العقار الذى يباعه ( انظر الى مادة ١٠٠ )

﴿ مادة ١٠٢٥ ﴾ يشترط ان يكون البدل مالا معلوم المقدار بناء عليه لا تجرى الشفعة فى العقار الذى ملك بالبدل الذى هو غير مال مثلا لا تجرى الشفعة فى الدار التى ملكت بدل اجرة الحمار لان بدل الدار هنا ليس بمال وانما هى الاجرة التى هى من قبيل المنافع كذلك لا تجرى الشفعة فى الملك العقارى الذى ملك بدلا من المهر

﴿ مادة ١٠٢٦ ﴾ يشترط ان يزول ملك البائع عن الشفيع بناء عليه لا تجرى

## ﴿ المجتهد ﴾

الشفعة في البيع الفاسد ما لم يسقط حق استرداد البائع وفي البيع يشترط الخيار ان كان المخير المشتري واما تجرى الشفعة وان كان المخير البائع فلا تجرى الشفعة ما لم يسقط حق خياره واما خيار العيب وخيار الرؤية فليس باجماعين لثبوت الشفعة

﴿ مادة ١٠٢٧ ﴾ لا تجرى الشفعة في تقسيم العقار مثلا لو قسمت دار مشتركة بين المتشاركين لا يكون الجار الملاصق شفعيا

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في بيان طلب الشفعة ﴾

﴿ مادة ١٠٢٨ ﴾ يلزم في الشفعة ثلاث مطالبات وهي طلب الموائبة وطلب التقرير والاشهاد وطلب الخصومة والتملك

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ يلزم على الشفع ان يقول كلاما يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال كقوله انا شفعي البيع واطلبه بالشفعة ويقال لهذا طلب الموائبة

﴿ مادة ١٠٣٠ ﴾ يلزم على الشفع بعد طلب الموائبة ان يشهد ويطلب التقرير وهو ان يقول في حضور رجلين عند المبيع ان فلانا قد اشترى هذا العقار او عند المشتري انت قد اشتريت العقار الفلاني او عند البائع ان كان العقار موجودا في يده انت قد بعث عقارك وانا شفيعه بهذه الجهة وكنت طلبت الشفعة والآن ايضا اطلبها اشهدا وان كان الشفع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التقرير والاشهاد بهذا الوجه يوكل آخر وان لم يجد وكلا ارسل مكتوبيا

﴿ مادة ١٠٣١ ﴾ يلزم ان يطلب ويدعى الشفع في حضور الحاكم بعد طلب التقرير والاشهاد ويقال لهذا طلب الخصومة والتملك

﴿ مادة ١٠٣٢ ﴾ ان اخر الشفع طلب الموائبة مثلا لو وجد في حال يدل على الاعراض عند استماعه عقد البيع ولم يطلب الشفعة في ذلك المجلس بان اشتغل

بامر

### ﴿ شعبة ﴾

بامر آخر اوبحث عن صدد آخر او قام من المجلس من دون ان يطلب الشععة يسقط حق شفعته

﴿ مادة ١٠٣٣ ﴾ لو اخر الشفع طلب التقرير والاشهاد مدة يمكن لمبرأوها فيها ولو بارسال مكتوب يسقط حق شفعته

﴿ مادة ١٠٣٤ ﴾ لو اخر الشفع طلب الخصومة بعد طلب التقرير والاشهاد شهرا من دون عذر شرعى لكونه فى ديار اخر يسقط حق شفعته

﴿ مادة ١٠٣٥ ﴾ يطلب حق شفعة المحجورين وليهم وان لم يطلب الولي حق شفعة الصغير فلا تقي له صلاحية طلب حق الشفعة بعد البلوغ

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ فى بيان حكم الشععة ﴾

﴿ مادة ١٠٣٦ ﴾ يكون الشفع مالكا للشفوع بتسليمه بالتراضى مع المشتري اوبحكم الحاكم

﴿ مادة ١٠٣٧ ﴾ تلك العقار بالشفعة هو بمنزلة الاشتراء ابتداء بناء عليه الاحكام التى تثبت بالشراء ابتداء ككازد بخيار الرؤية وخيار العيب تثبت فى العقار المأخوذ بالشفعة ايضا

﴿ مادة ١٠٣٨ ﴾ لو مات الشفع قبل ان يكون مالكا للشفوع بتسليمه بالتراضى مع المشتري اوبحكم الحاكم لم ينتقل حق الشفعة الى ورثته

﴿ مادة ١٠٣٩ ﴾ لو بيع الشفوع به بعد طلب الشفع على الوجه المشروح وقبل تملكه الشفوع يسقط حق شفعته

﴿ مادة ١٠٤٠ ﴾ لو بيع ملك عقارى آخر متصل بالملك المشفوع قبل ان يملكه الشفع على الوجه المشروح لا يكون شفيعا لهذا العقار الثانى

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ١٠٤١ ❖ الشفعة لا تقبل الجرى بناء على ذلك ليس الشفع حق في اشتراء مقدار من العقار المشفوع وترك باقية

❖ مادة ١٠٤٢ ❖ ليس لبعض الشفعاء ان يهبوا حصتهم لبعض وان فعل احدهم ذلك اسقط حق شفعة

❖ مادة ١٠٤٣ ❖ ان اسقط احد الشفعاء حقه قبل حاكم الحاكم فالشفع الآخر ان يأخذ تمام العقار المشفوع وان اسقطه بعد حكم الحاكم فليس للآخر ان يأخذ حقه

❖ مادة ١٠٤٤ ❖ لو زاد المشتري على البناء المشفوع شيئاً من ماله كصنعه فشفعه مخير ان شاء تركه وان شاء تملكه باعطائه ثمن البناء وقيمة الزيادة وان كان المشتري قد احدث على العقار المشفوع بناء او غرس فيه اشجاراً فالشفع بالخيار ان شاء تركه وان شاء تملك المشفوع باعطائه ثمنه وقيمة الابنية والاشجار اوليس له ان يجبر المشتري على قلع الابنية او الاشجار

❦ الكتاب المشر ❦ -

❦ في انواع الشركات ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ❦

❦ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بانواع الشركات ❦



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهماوي

ليعمل بموجبه

الكتاب العاشر

في انواع الشركات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

المقدمة

في بيان بعض اصطلاحات فقهية

ماده ١٠٤٥ في الشركة في الاصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشئ  
وامتيازهم به لكن تستعمل ايضا عرفا واصطلاحا في معنى عقد الشركة الذي هو  
سبب لهذا الاختصاص فتقسم الشركة بناء على هذا الى قسمين

الاول شركة الملك

ونحصل بسبب من اسباب التملك كالاشتراء والانتحاب

الثاني شركة العقد

وتحصل بالايجاب والقبول بين الشركاء وتأتي تفصيلات القسمين في بابهما  
المختص وسوى هذين القسمين شركة الاباحة وهي كون العامة مشتركين  
في صلاحية التملك بالاخذ والاحراز للاشياء المباحة التي ليست في الاصل ملكا لاحد  
ماده كالملة

## ﴿ تجارة ﴾

﴿ مادة ١٠٤٦ ﴾ القسمة عبارة عن التقسيم تعرضها وتفصيلها يأتي في بابها المخصوص

﴿ مادة ١٠٤٧ ﴾ الحائط عبارة عن الجدار والطينة والجب ( وهو ما يعمل من الاقصان ) جمعه حيطان

﴿ مادة ١٠٤٨ ﴾ المارة كالعامة عبارة عن المارين والعابرين في الطريق العام  
﴿ مادة ١٠٤٩ ﴾ القناة بفتح القاف مجرى الماء تحت الارض قسطلا او ساقا  
تجمع على قنوات

﴿ مادة ١٠٥٠ ﴾ المسناة بيم مضمومة وسين مفتوحة ونون مشددة الحد  
والسد يبنى في وجه الماء وحافات قوّهات الماء جمعها مسنيات

﴿ مادة ١٠٥١ ﴾ الاحياء عبارة عن الاعمار وجعل الاراضى صالحة للزراعة  
﴿ مادة ١٠٥٢ ﴾ التصغير وضع الاحجار وغيرها في اطراف الاراضى من  
واحد لاجل ان لا يضيع آخر يده عليها

﴿ مادة ١٠٥٣ ﴾ الاتفاق عبارة عن صرف المال وخرجه  
﴿ مادة ١٠٥٤ ﴾ النفقة الدراهم والزاد والذخيرة التي تصرف في الحاجج  
والتعيش

﴿ مادة ١٠٥٥ ﴾ التقبل تعهد العمل والتزامه  
﴿ مادة ١٠٥٦ ﴾ المفاوضات ما قدا شركة المفاوضات  
﴿ مادة ١٠٥٧ ﴾ رأس المال عبارة عن المرمية  
﴿ مادة ١٠٥٨ ﴾ الربح عبارة عن الكسب  
﴿ مادة ١٠٥٩ ﴾ الابضاع اعطاء شخص آخر رأس مال على كون الربح تماما  
مأثله فرأس المال البضاعة والمعطى المبيع والآخذ المستبضع

﴿ المجتمعة ﴾

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان شركة الملك ويشتمل على ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في تعريف شركة الملك وتقسيمها ﴾



﴿ مادة ١٠٦٠ ﴾ شركة الملك هي كون الشيء مشتركاً بين اثنين فأكثر اى مخصوصاً بهما بسبب من اسباب الملك كاشتراء وانها ب وقبول وصية وتوارث او بخلط اموالهم او اختلاطها في صورة لا تقبل التميز والتفريق كأن يشترى اثنان مثلاً مالا او يهبهما واحد او يوصى لهما ويقبلا او يرثاه فبصير ذلك مشتركاً بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك اذا خلط اثنان ذخيرة فبصيرها بيهضها او انخرقت عدولهما بوجه ما فاختلطت ذخيرة الاثنين بيهضها فتصير هذه الذخيرة المخلوطة او المختلطة بين الاثنين مالا مشتركاً

﴿ مادة ١٠٦١ ﴾ فلو كان لرجل دينار و لآخر من جنسه ديناران فاختلط دينار الرجل بهما بحيث لا يقبل التميز ثم ضاع اثنان منها وبقي واحد يكون الباقي بينهما مشتركاً ثلاثة ثلثه لصاحب الدينارين وثلثه لصاحب الدينار

﴿ مادة ١٠٦٢ ﴾ شركة الملك تنقسم الى قسمين اختياري وجبري

﴿ مادة ١٠٦٣ ﴾ الشركة الاختيارية الاشتراك الحاصل بفعل المشاركين كالاشتراك الحاصل في صورة الاشتراء والانها ب وقبول الوصية وبخلط الاموال المحررة قبل

﴿ مادة ١٠٦٤ ﴾ الشركة الجبرية الاشتراك الحاصل بغير فعل المشاركين كالاشتراك الحاصل في صوبتي التوارث واختلاط المالين

﴿ مادة ١٠٦٥ ﴾ اشتراك الوديعين المتعدين في حفظ الوديعة من قبيل الشركة

### ﴿ المجلة ﴾

الشركة الاختيارية اما اذا هبت الريح و القت جبة احد في دار مشتركة فمشاركة  
اصحاب الدار في حفظ هذه الجبة تصير من قبيل الشركة الجبرية

﴿ مادة ١٠٦٦ ﴾ شركة الملك تنقسم ايضا الى قسمين شركة دين  
وشركة دين

﴿ مادة ١٠٦٧ ﴾ شركة العين الاشتراك في المال المعين والموجود كاشتراك  
اثنين شابعا في شاة او في قطع غنم

﴿ مادة ١٠٦٨ ﴾ شركة الدين الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين  
في قدر كذا غروشا في ذمة انسان

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة ﴾

﴿ مادة ١٠٦٩ ﴾ كيفما يتصرف صاحب الملك المستقل في ملكه يتصرف  
ايضا في الملك المشترك اصحابه بالاتفاق كذلك

﴿ مادة ١٠٧٠ ﴾ يسوغ لاصحاب الدار المشتركة ان يسكنوا فيها جميعا لكن  
اذا ادخل احدهم اجنبيا الى تلك الدار فللاخر منعه

﴿ مادة ١٠٧١ ﴾ يجوز لاحد اصحاب الحصص التصرف مستقلا في الملك  
المشترك باذن الاخر لكن لا يجوز له ان يتصرف تصرفا مضرا بالشريك

﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ ليس لاحد الشريكين ان يجبر الاخر بقوله له اشتر حصتي  
او بعني حصتك غير ان المحل المشترك بينهما ان كان قابل القسمة والشريك ليس  
بفائب يقسم وان كان غير قابل القسمة فلهما التهاؤ كما تأتي تفصيلاته في الباب

الثاني

### في المجلد

في مادة ١٠٧٣ في الاموال المشتركة شركة الملك تقسم حاصلاتها بين اصحابها على قدر حصصهم فإذا شرط احد الشريكين في الحيوان المشترك شيئاً زائداً على حصته من لبن ذلك الحيوان او نتاجه فلا يصح

في مادة ١٠٧٤ في الاولاد في الملكية تتبع الامم مثلاً اذا كان لواحد حصان فعلاً على فرس آخر فاقطعوا الحاصل لصاحب الفرس كذلك اذا كان لواحد حمام ذكر و لآخر انثى فالفراخ الحاصلة منهما لصاحب الانثى

في مادة ١٠٧٥ في كل واحد من الشركاء في شركة الملك اجنبي في حصة الآخر ليس واحد وكلاً عن الآخر فلا يجوز تصرف احدهما في حصة الآخر بدون اذنه لكن كل واحد من اصحاب الدار المشتركة يعتبر صاحب ملك مخصوص على وجه الكمال في السكنى وفي الاحوال التابعة لها كالدخول والخروج مثلاً احد الشريكين في البرذون اذا اعاره او آجره بدون اذن الآخر وتلف في يد المستعير او السقّاجر فهذا الآخر ان يضمنه حصته كذلك اذا ركب احدهما البرذون المشترك او حمله بلا اذن يكون ضامناً حصة الآخر وكذا اذا استعمله مدة فصار مهزولاً ونقصت قيمته يكون ضامناً نقصان قيمة حصته اما احد الشريكين اذا سكن مدة في الدار بدون اذن الآخر فهو ساكن في ملك نفسه فبهذه الجهة لا يلزمه اعطاء اجرة لاجل حصة شريكه ولا يلزمه ايضاً ضمان لو احترقت هذه الدار بلا تعد

في مادة ١٠٧٦ في زراعة احد الشركاء في الاراضي المشتركة لا صلاحية للآخر في طلب حصته من الحاصلات على عادة البلدة مثل ثلث او رابع لكن اذا نقصت الارض بزراعتها فله ان يضمن الشريك الزارع قيمة نقصان حصته

في مادة ١٠٧٧ في احد الشريكين اذا آجر لآخر المال المشترك وقبض الاجرة يعطى الآخر حصته منها

في مادة ١٠٧٨ في يسوغ للحاضر ان ينتفع بقدر حصته من الملك المشترك في حال غيبة الشريك الآخر اذا وجد رضاه دلالة على الوجه الآتي بيانه

### في الجبل

﴿ مادة ١٠٧٩ ﴾ انتفاع الحاضر بالملك المشترك بوجه لا يحضر الغائب بعد  
رضى من الغائب

﴿ مادة ١٠٨٠ ﴾ لا يوجد من الغائب رضى دلاله على الانتفاع بالملك المشترك  
المختلف باستعمال المستعمل فلا يجوز لبس الالبسة المشتركة في غياب احد الشريكين  
وكذا لا يجوز ركوب البرذون المشترك في غيبة احد الشريكين اما في الاشياء التي  
لا تختلف باختلاف المستعمل مثل تحمل وحرث فله استعماله بقدر حصته كما  
لوظاب احد الشريكين في الخادم المشترك فللحاضر استعماله في نيته

﴿ مادة ١٠٨١ ﴾ السكنى في الدار لا تختلف باختلاف المستعمل بناء عليه  
اذا غاب احد الشريكين في الدار المشتركة متاصفة فمكن الآخر سنة شهر وترك سنة  
اشهر فانه يجوز له الانتفاع على هذا الوجه لكن اذا كانت عائلته كثيرة نصير من  
قبيل المختلف باختلاف المستعمل وفي ذلك لا يوجد رضى الغائب دلاله

﴿ مادة ١٠٨٢ ﴾ لا يجوز للحاضر ان يسكن في حصة الغائب في الدار  
المشتركة اذا كانت الحصص مفرزة ومقسومة لكن اذا خيف خرابها من عدم  
السكنى فالحاكم يؤثر هذه الحصة المفرزة ويحفظ اجرها للغائب

﴿ مادة ١٠٨٣ ﴾ المهابة اما تضرب ونجرتي بعد الحصومة فاذا سكن  
احد الشريكين في جميع الدار المشتركة مدة مستقلا ولم يدفع اجرة حصة  
الآخر فلا يسوغ لشريكه ان يقول له اما ان تدفع لي اجر حصتي من  
المدة واما ان اسكن انا بقدر ما سكنت واما له القسمة اذا كانت الدار قابلة  
للقسمة ان اراد او تعتبر المهابة من بعد ذلك ان اراد لكن اذا غاب احد  
الشريكين فسكن الحاضر في الدار المشتركة مدة كما مر بيانه آنفاً حضر الغائب  
يسوغ له ان يسكن فيها بقدر تلك المدة

﴿ مادة ١٠٨٤ ﴾ احد الشريكين الحاضر اذا اجر الدار المشتركة فاخذ من

### ❖ المجلة ❖

اجرتها حصة وحفظ حصة الغائب جاز وحين حضور الغائب يأخذ حصته منه

❖ مادة ١٠٨٥ ❖ يجوز لاحد الشريكين في الاراضى المشتركة ان يزرع كامل الارض عند غيبة الشريك الآخر اذا علم ان الزراعة تنفعها ولا توجب نقصانها وعند حضور الغائب يزرع تلك الاراضى بقدر المدة التى زرعها الآخر و اذا علم ان ترك زراعة الاراضى نافع لها ومؤدى الى قوتها وزراعتها توجب نقصانها فحينئذ لا يوجد اذن الغائب دلالة فى زراعتها بناء عليه فاشريك الحاضر يزرع من تلك الاراضى مقدار حصته مثلا اذا كانت مشتركة مناصفة يزرع نصفه وفى السنة الآتية اذا اراد الزراعة كذلك يزرع هذا النصف والا فلا يسوغ له ان يزرع فى سنة هذا الطرف وفى السنة الثانية الطرف الآخر فلو زرع كامل الاراضى فيكون للغائب عند حضوره ان يضمه نقصان حصته من الارض وهذه التفصيلات السابقة فى تقدير عدم مراجعة الحاضر الحاكم فى ذلك اما عند مراجعة الحاضر الحاكم فعلى كل حال لاجل عدم ضياع العشر او الخراج باذن له الحاكم بزراعة كامل الارض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره دعوى نقصان الارض

❖ مادة ١٠٨٦ ❖ اذا غاب احد الشريكين فى البستان المشترك يكون الآخر قائما على ذلك البستان وعند ادراك الثمرة يأخذ حصته منها وله ايضا بيع حصة الغائب وحفظ ثمنها لكن يكون الغائب عند حضوره مخيرا ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن المحفوظ وان شاء لم يجز وضمنه حصته

❖ مادة ١٠٨٧ ❖ حصة احد الشريكين فى حكم الوديعة فى يد الآخر فاذا اودع احدهما المال المشترك بدون اذن قتلف يكون ضامنا حصة شريكه ( انظر الى مادة ٧٩٠ )

❖ مادة ١٠٨٨ ❖ احد الشريكين ان شاء باع حصته من شريكه وان شاء باعها من اجنبى بدون اذن شريكه ( انظر الى مادة ٢١٥ ) لكن فى صور خلط الاموال

### ﴿ المجلة ﴾

الاموال واختلاطها التي بينها في الفصل الاول لا يسوغ لاجد الشريكين في الاموال المخلوطة او المختلطة ان يبيع حصته الى آخر بدون اذن شريكه

﴿ ماده ١٠٨٩ ﴾ بعض الورثة اذا يذر الحبوب المشتركة باذن الباقيين الكبار او وصى الصغار في الاراضى الموروثة تصير جهه الحاصلات مشتركة بينهم ولو يذرا حدهم حبوب نفسه فالحاصلات له خاصة لكن يكون ضامنا لبقية الورثة حصه نقصان الارض على زراعته ( انظر الى ماده ٩٠٧ )

﴿ ماده ١٠٩٠ ﴾ اذا اخذ احد الورثة مبلغا من الدراهم من التركة قبل القسمة بدون اذن الآخرين وعمل فيه وخسر تكون الخسارة مائة عليه كما اذا ربح لا يسوغ لبقية الورثة طلب حصه منه

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان الديون المشتركة ﴾

﴿ ماده ١٠٩١ ﴾ اذا كان لاثنتين او اكثر في ذمة واحد دين ناشئ من سبب واحد فهو دين مشترك شركة ملك بينهم واذا لم يكن سببه متحدا فليس بدين مشترك كما يظهر ويتضح في المواد الآتية

﴿ ماده ١٠٩٢ ﴾ كما ان اعيان التوفى المتروكة مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذى له في ذمة شخص مشترك بينهم على حسب حصصهم

﴿ ماده ١٠٩٣ ﴾ من اتلف مالا مشتركا لاثناس فبلغ الضمان يكون مشتركا بين اصحاب ذلك المال

﴿ ماده ١٠٩٤ ﴾ اذا افرض شخصان مبلغا مشتركا بينهما لاخر صار الدين الذى في ذمة هذا المستفرض مشتركا بينهما اما اذا افرض اثنان الى آخر دراهم



### في المجلة

على طريق الانفراد ~~مكمل~~ على حدة فلا يكون الدين الذي في ذمة المستقرض  
مشاركاً بين الاثنين بل كل واحد دائن على حدة

في مادة ١٠٩٥ ﴿ إذا بيع مال مشترك بصفة واحدة ولم يذكر حين البيع  
حصة كل واحد من الشركاء فالدين الذي في ذمة المشتري من ذلك دين مشترك  
ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء أو تعين نوعها كأن يقال  
مثلاً حصة أحدهما كذا وحصة الآخر كذا دراهم وحصة أحدهما كذا خالصة  
وحصة الآخر كذا مغشوشة مع تفريق الحصص وتميزها صار كل واحد دائناً  
على حدة ولا يكون ثمن البيع مشتركاً بين الناعتين كذلك لو باع أحدهما حصة  
شائعة إلى رجل فباع الآخر حصته إلى هذا الرجل فكل واحد منهما دائن ولا  
اشتراك في ثمن للبيع

في مادة ١٠٩٦ ﴿ إذا باع اثنان مالهما بصفة واحدة إلى رجل مثلاً لواحد  
حصان وللآخر فرس فاعدهما معاً بكذا غروشا يكون المبلغ المذكور ديناً واحداً مشتركاً بين  
البائعين وإن سمي كل واحد منهما ثمناً معلوماً صار كل واحد منهما دائناً على  
حده ولا يكون ثمن الحيوانين ديناً مشتركاً كذلك لو باع اثنان مالهما لآخر كل  
على حدة فثمن البيع لا تكون ديناً مشتركاً بل كل منهما دائن مستقل

في مادة ١٠٩٧ ﴿ إذا أدى اثنان دين رجل بسبب كفالتيهما فإن أدياه من  
مال مشترك بينهما فال المطلوب من المكفول دين مشترك

في مادة ١٠٩٨ ﴿ رجل أمر اثنين بتأدية دينه كذا غروشا فادياه فإن كان  
من مال مشترك بينهما فإبطلتاه من الأمر يكون ديناً مشتركاً وإن كان ما  
أدياه من الدراهم ليس بمشترك ولكن دفعاً ذلك معاً فبمجرد هذا الدفع لا يكون  
مطلوبهما منه ديناً مشتركاً

في مادة ١٠٩٩ ﴿ إذا كان الدين غير مشترك فكل واحد من الدائنين يستوفي  
دينه من المدينين على حدة وما يقبضه كل واحد يحسب من دين نفسه ليس  
للدائن الآخر بأخذ إن منه حصة

### ﴿الجبلة﴾

﴿ماده ١١٠٠﴾ وان كان الدين مشتركاً فكل واحد من الدائنين له طلب حصته من المديون وفي غيبة احد الدائنين عند مراجعة الدائن الآخر الحاكم وطلب حصته من المديون بأمر الحاكم ذلك المديون بإداء حصته

﴿ماده ١١٠١﴾ ما يقبضه كل واحد من الدائنين من الدين المشترك يكون مشتركاً بينهم وللشريك الآخر اخذ حصته منه ولا يسوغ للقابض ان يخص به وحده

﴿ماده ١١٠٢﴾ اذا قبض احد الدائنين من الدين المشترك حصته واستهلكها فله شريكه ان يضمه حصته منها مثلاً مبلغ الف قرش دين مشترك بين اثنين متاصفة فقبض احدهما من المديون خمسمائة واستهلكها فللدائن الآخر ان يضمه مائتين وخمسين وخمسمائة تبقى بين الاثنين مشتركة

﴿ماده ١١٠٣﴾ احد الشريكين في الدين المشترك اذا اشترى بحصته متاعاً من المديون ولم يقبض منه شيئاً فلا يكون الدائن الآخر شريكاً في ذلك المتاع لكن له ان يضمه حصته من ثمن ذلك المتاع وان اتفقا على كونه المتاع مشتركاً بينهما كان كذلك

﴿ماده ١١٠٤﴾ اذا صالح احد الشريكين في الدين المشترك المديون على حقه منه على اثواب يز وفيضها فهو مخير ان شاء اعطى شريكه مقدار ما اصاب حصته من الاثواب وان شاء اعطاه مقدار حصته من الحق الذي تركه

﴿ماده ١١٠٥﴾ احد الدائنين اذا قبض كامل الدين المشترك او بعضه او اشترى بحصته منه مالا او صالح المديون على مال بقدر حصته فالدائن الآخر مخير في جميع الصور ان شاء اجاز معاملته شريكه ويأخذ حصته منه كما سبق ألفاً وان شاء لم يجز ويطلب حصته من المديون وان هلك الدين عند المديون يرجع الدائن على القابض وعدم اجازته قبل لا يكون مانعاً من الرجوع

﴿ماده ١١٠٦﴾ احد الدائنين اذا قبض حصته من الدين المشترك من المديون وتلفت في يده بدون تعد منه لا يضم حصته شريكه من هذا القبوض

### ﴿ المجلة ﴾

لكن يكون قد استوفى حصة نفسه والدين الباقي عند المدين يكون طائدا الى شريكه

﴿ ماده ١١٠٧ ﴾ اذا استأجر احد الشركاء المدينين بمقابلة حصته من الدين المشترك فلآخر ان يضمن شريكه مقدار ما اصاب حصته من الاجرة

﴿ ماده ١١٠٨ ﴾ احد الشريكين الدائنين اذا اخذ من المدين رهنا في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه ان يضمنه مقدار ما اصاب حصته مثلا مقدار الدين المشترك مناصفة الف فاخذ احد الدائنين رهنا لاجل حصته التي هي خمسمائة وهلك في يده فقد سقط نصف الدين فللدائن الآخر ان يضمنه المأتين وخمسين العائنة لحصته

﴿ ماده ١١٠٩ ﴾ احد الدائنين اخذ كفلا من المدين يحمته من الدين المشترك او احواله بها على آخر فللدائن الآخر ان يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل او المحال عليه

﴿ ماده ١١١٠ ﴾ اذا وهب احد الدائنين المدين حصته من الدين المشترك او ابراء ذمته منها فهبته او ابراء صحيح ولا يكون ضمانا حصه شريكه من هذا الخصوص

﴿ ماده ١١١١ ﴾ اذا اتلف احد الدائنين في الدين المشترك مال المدين وتقاصا بحصته ضمانا فلشريكه اخذ حصته منه لكن اذا كان لاحد الدائنين عند المدين دين خاص سابق على الدين المشترك ثم حصلت المقاصة بحصته من الدين المشترك فليس لشريكه ان يضمنه حصته

﴿ ماده ١١١٢ ﴾ ليس لاحد الدائنين ان يؤجل الدين المشترك بلا اذن الآخر

### ﴿ لاحقه ﴾

﴿ ماده ١١١٣ ﴾ اذا باع واحد مالا الى اثنين يطالب كل واحد بحصته على حدة ما لم يكن احد المشترين كفلا للآخر لا يطالب بدينه

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان القسمة ويشتمل على تسعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في تعريف القسمة وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١١١٤ ﴾ القسمة هي تعيين الحصص الثلاثة بمعنى افراز الحصص بعضها من بعض بمقياس ما كالذراع والوزن والكيل  
 ﴿ مادة ١١١٥ ﴾ القسمة تكون على وجهين اما جمع الحصص المتشعبة في كل فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها مثل قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاثة عشرة ويقال لها قسمة الجمع واما تعيين الحصص الثلاثة في العين الواحدة المشتركة في اقسامها مثل قسمة عرصه بين اثنين يقال لها قسمة تفريقه وقسمة فرد

﴿ مادة ١١١٦ ﴾ والقسمة من جهة افراز ومن جهة مبادلة مثلا اذا كان كيل حنطة مشتركا بين اثنين متناصفة فكل حبة منه لكل واحد نصفها فقسمتها قسمين من قبيل قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الآخر يـكـون كل واحد منهما افرز نصف حصته وبادل بالنصف الآخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصه مشتركة بين اثنين حاله تكون كل جزؤ منها لكل واحد نصفه فقسمتها قسمين بين اثنين قسمة تفريق وباعطاء كل واحد منهما قسما يكون كل واحد افرز نصف حصته وبادل شريكه بالنصف الآخر بنصف حصته

﴿ مادة ١١١٧ ﴾ جهة الافراز في المثليات راجعة بناء عليه كل واحد من الشريكين في المثليات له اخذ حصته في غيبة الآخر بدون اذنه لكن لا تتم القسمة ما لم تسلم حصه الغائب اليه ولو تلفت حصه الغائب قبل التسليم تكون الحصه التي قبضها شريكه مشتركة بينهما

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١١١٨ ﴾ جهة المبادلة في القيميات راجحة ونجوز المبادلة بالتراضي او بحكم القاضي فالاعيان المشتركة من غير المثليات لا يجوز لاحد الشريكين اخذ حصته منها في ضية الاخر بدون اذنه

﴿ ماده ١١١٩ ﴾ الكليات والموزونات والعديدات المتقاربة كالجوز والبيض كلها مثليات لكن الاواني المختلفة باختلاف الصنعة والموزونات المتفاوتة قيمة وكذلك الخنطة المختلطة بالشعر وكل جنس مثلي خلط بخلاف جنسه في صورة لا يقبل التفريق والتبيز قيمي والذرعيات ايضا قيمة لكن الجنس الواحد من الجوخ والبطائن من اعمال الفاريقات التي تباع على ان ذراعها بكذا قرشا ولا يوجد التفاوت في افرادها مثلي والحيوانات والعديدات المتفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة مثل البطيخ الاخضر والاصفر قيمة وكتب الخط قيمة وكتب الطبع مثلية

﴿ ماده ١١٢٠ ﴾ ينقسم كل من قسمة الجمع وقسمة التفريق الى نوعين قسمة الرضى وقسمة القضا

﴿ ماده ١١٢١ ﴾ قسمة الرضى القسمة التي تجرى بين المتقاسمين في الملك المشترك بالتراضي او برضى الكل عند القاضي

﴿ ماده ١١٢٢ ﴾ قسمة القضاء تقسيم القاضي الملك المشترك جبرا وحكما بطلب بعض المقسوم لهم

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شرائط القسمة ﴾

﴿ ماده ١١٢٣ ﴾ كون المقسوم عينا شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل القبض مثلا اذا كان للمتوفى ديون في ذمة اشخاص متعددين واقتسمها الورثة على ان ما في ذمة فلان من الدين لفلان الوارث وما في ذمة فلان منه لفلان

### في المصلحة

اقلان الوارث لا يصح وفي هذه الصورة مهما حصله احد الورثة يشاركه فيه الوارث الآخر (انظر الى الفصل الثالث من الباب الاول)

في مادة ١١٢٤ لا تصح القسمة الا بافراز الحصص وتغييرها مثلا اذا قال احد اصحاب الصبرة المشتركة من الخطة للآخر خذ انت ذلك الطرف من الصبرة ولكن هذا الطرف لا يكون قسمة

في مادة ١١٢٥ شرط المقسوم كونه ملك الشركاء حين القسمة فاذا ظهر مستحق للمقسوم بعد القسمة بطلت وكذا اذا ظهر مستحق لجزء شائع منه كنصفه وثلثه بطلت القسمة ويلزم تكرار قسمة كذلك اذا ظهر مستحق لمجموع حصة بطلت القسمة والباقى مشترك بين اصحاب الحصص وان ظهر مستحق لمقدار معين في حصته او لجزء شائع منها فصاحب الحصة مخير ان شاء فسخ القسمة وان شاء لم يفسخ ورجع بمقدار نقصان حصته على صاحب الحصة الاخرى مثلا عرصه مائة وستون ذراعا بعد ان قسمت بين اثنين مناصفه اذا ظهر مستحق لنصف حصة فصاحب الحصة ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع بربع حصته على شريكه يعني يأخذ من حصته محل عشرين ذراعا ولو ظهر مستحق لمقدار معين من كلتا الحصتين فان كان على التساوى لا تفسخ القسمة وان كان في حصة اكثر من الاخرى فالمعتبر انما هو مقدار الزيادة ويكون كأنما ظهر مستحق لمقدار معين في حصة واحدة ومن اصاب حصته اكثرية الاستحقاق يكون مخيرا كما مر ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع على شريكه بمقدار النقصان

في مادة ١١٢٦ قسمة الفضولى وقوفه على الاجازة قولاً او فعلاً مثلا اذا قسم واحد المال المشترك بنفسه لا تكون القسمة جائزة لكن اصحابه ان اجازوا قولاً بان قالوا احسنت او تصرفوا بالحصص المقررة تصرف المالك يعني بوجه من لوازم التملك كبيع وايجار فالقسمة صحيحة نافذة

في مادة ١١٢٧ كون القسمة مادية يعني تعديل الحصص بحسب الاستحقاق

### ﴿ المجلة ﴾

وعلم نقصانها فحشا لازم فدعوى الغبن الفاحش في القسمة تسمع لكن بعد اقرار القسوم لهم باستيفاء الحق اذا ادعوا الغبن لا تسمع دعواهم

﴿ ماده ١١٢٨ ﴾ يشترط في قسمة التراضي رضی كل واحد من المتقاسمين بنه عليه اذا طالب احدهم لا تصح قسمة الرضى واذا كان في جلاتهم صغير فوليده او وصيه قائم مقامه وان لم يكن للصغير ولي ولا وصى كان موقوفا على امر الحاكم فينصب وصى من طرف الحاكم وتسير القسمة بمرفقه

﴿ ماده ١١٢٩ ﴾ الطلب في قسمة القضاء شرط فلا تصح القسمة جبرا من الحاكم الا يطلب احد اصحاب الحصص

﴿ ماده ١١٣٠ ﴾ اذا طلب احد اصحاب الحصص القسمة وامتنع الآخر فعلى ماسيين في الفصل الثالث والرابع ان كان المال المشترك قابلا للقسمة يقسمه الحاكم جبرا والا فلا يقسمه

﴿ ماده ١١٣١ ﴾ قابل القسمة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تفوت النفعه المقصوده من ذلك المال بالقسمة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان قسمة الجميع ﴾

﴿ ماده ١١٣٢ ﴾ تجرى قسمة القضاء في الاعيان المشتركة المتحددة الجنس يعنى ان الحاكم يطلب احد الشركاء يقسم سواء كان ذلك من الثلثيات او القبيات

﴿ ماده ١١٣٣ ﴾ لعلم الفرق والتفاوت بين افراد الثلثيات المتحددة الجنس فقسمتها مع كونها غير مضرة باحد الشركاء يكون كل واحد استوفى حقه وحصل على تمامية ملكه بها كما لو كان مقدار حنطة مشتركا بين اثنين ففي قسمة ذلك بينهما على حسب الحصص واستيفاء كل ما اصاب حصته من الحنطة يكون مالكا

### في المجهول

مالكاتها مستقلا ومن هذا القليل سيكة ذهب كذا درهمها او سبكة فضة كذا اوقية او قطعة نحاس او حديد كذا وزنا او مقدار كذا من ثوب جوخ متحد الجنس او كذا ثوب يز او عدد كذا من البيض

في ماده ١١٣٤ في القيمات المتحدة الجنس وان وجد فرق وثقاوت بين افرادها لكن بحسب كونه جزئيا صار كان لم يكن وعدت قابله القسمة ايضا على ما مر مثلا خمسة اشاء مشتركة بين اثنين اذا قسمت نصفين فكلما اخذ كل واحد منهما عين حقه ومن هذا القليل ايضا مائة جبل ومائة بفرة

في ماده ١١٣٥ لا تجري قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعنى في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثلثات او من القيمات يعنى لا يسوغ للحاكم ان يقسمها قسمة جمع جبرا بطلب احد الشركاء مثلا بان يعطى الى احد الشركاء مقدار كذا حنطة وفي مقابله الى آخر مقدار كذا شعيرا او الى احدهم غنما وفي مقابله الى آخر مقدار كذا جالا او بقرا او الى واحد سيفا والى آخر سرجا او الى احدهما دارا والى آخر دكانا او ضبعة بطريق قسمة القضاء لا يجوز اما اعطاؤهم ذلك على الوجد المشروح حال كونه بالتراضى بينهم قسمة رضى فانه يجوز

في ماده ١١٣٦ الاواني المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس معدن واحد تعد مختلفة الجنس

في ماده ١١٣٧ الحلى وكبار اللؤلؤ والجواهر ايضا من الاعيان المختلفة الجنس اما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذى لا نقاوت في قيمته بين افراده واحجار الالماس (الصابي طاشي) الصغيرة فانها تعد متعددة الجنس

في ماده ١١٣٨ الدور المتعددة والدكاكين والضيايع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى الى احد الشركاء من الدور المتعددة واحدة والى الآخر اخرى بطريق قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تقريق على الوجه الاتي



❖ المجلد ❖  
❖ الفصل الرابع ❖  
❖ في بيان قسمة التفريق ❖

❖ مادة ١١٣٩ ❖ تفريق العين المشتركة وتبعيضها ان لم يكن مضرًا بأحد الشركاء فهي قابلة "القسمة" مثلاً لو قسمت عرصة وفي كل قسم منها تنشأ الابنية ونفوس الأشجار وتحفر الآبار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من العرصة تكون باقية كذلك دار فيها منزلان واحد للرجال والآخر للحرم ففي تفريقها وتقسيمها الى دارين لا تفوت منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل واحد من الشركاء بصير صاحب دار مستقلاً بناء عليه قسمة القضاء تجرى في العرصة والمنزل يعني احد الشركاء اذا طلب القسمة وامتنع الآخر فالحاكم يقسم ذلك جبراً

❖ مادة ١١٤٠ ❖ اذا كان تبعض العين المشتركة وتفريقها نافعا لبعض الشركاء ومضرًا بالآخر يعني انه مفوت بالمنفعة المقصودة فاذا كان الطالب للقسمة ينتفع فالحاكم يقسمها حكماً مثلاً اذا كان احد الشريكين في الدار حصته قليلة لا ينتفع بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثرة يطلب قسمتها فالحاكم يقسمها قضاء

❖ مادة ١١٤١ ❖ لا تجرى قسمة القضاء في العين المشتركة التي تبعضها وقسمتها تضر بكل واحد من الشركاء مثلاً الطاحونة اذا قسمت فلا تستعمل طاحونة فمن هذا الوجه تفوت المنفعة المقصودة فلا يسوغ للحاكم قسمتها بطلب احد الشركاء وحده اما بالتراضي فتقسم وكذلك الحمام والبئر والقناة والبيت الصغير والمناط بين الدارين ايضاً وكل ما كان محتاجاً الى الكسر والقطع من العروض فهو من هذا القبيل كالحيوان والمرج والعربة والجهة وحجر الخاتم لا تجرى قسمة القضاء في واحد منها

❖ مادة ١١٤٢ ❖ كما انه لا يجوز تقسيم اوراق الكتاب المشترك كذلك لا يجوز ايضاً تقسيم الكتاب المتعدد الاجزاء والجلود جلداً جلداً

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٤٣ ﴾ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فأكثر وليس لغيرهم فيه حق اصلاحين طلب احدهم قسمة وامتساع الآخر ان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد طريق يقسم والا فلا يقسم جبرا الا اذا كان لكل واحد طريق ومنفذ غيره فانه في ذلك الحال يقسم

﴿ مادة ١١٤٤ ﴾ السيل المشترك ايضا كالطريق المشترك اى اذا طلب احدهما القسمة وامتساع الآخر فان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد مجرى لمائه او يتخذ كل مسيلا في محل غيره يقسم والا فلا

﴿ مادة ١١٤٥ ﴾ كما انه يجوز ان يبيع شخص طريقه الملك على ان يبقى له حق المرور يجوز ايضا ان يقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على ان تكون رقبة الطريق المشترك يعنى ملكيته لاحدهما والثاني حق المرور فقط

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ كما يجوز ترك الحائط الفاصل بين الحصنين مشتركا في تقسيم الدار بين الشريكين يجوز ايضا القسمة على جعله ملكا لاحدهما خاصة

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

## ﴿ فى بيان كيفية القسمة ﴾

﴿ مادة ١١٤٧ ﴾ المال المشترك ان كان من المكيلات فبالكيل او من الموزونات فبالوزن او من العدديات فبالعدد او من الذرعات فبالذراع بصير تقسيمه

﴿ مادة ١١٤٨ ﴾ حيث كانت العروة والاراضى من الذرعات فتقسم بالذراع اما ما عليها من الاشجار والابنية فيقسم بتقدير القيمة

﴿ مادة ١١٤٩ ﴾ اذا كان فى تقسيم الدار ابنية احدى الحصنين اغلى ثمتا من الحصة الاخرى فان امكن تعديلها باعطاء مقدار من العروة فيها والا فتعدل بالنقود

﴿ مادة ١١٥٠ ﴾ اذا اريد قسمة دار مشتركة بين اثنين على ان يكون

### ﴿ المجمل ﴾

قوتها لواحد وتحتبها لآخر فيقيم القوتاني والعتاني وباعتبار القيمة تقسم

﴿ مادة ١١٥١ ﴾ ينبغي للقسم اذا اراد قسمة دار ان يصورها على ورقة ويمسح بالذراع عرضها ويقوم ابتيتها ويعدل الحصص على ان لا يبقى تعلق لكل حصة في الاخرى ان امكن ويفرز الشرب والمسيل والطريق ويلقب الحصص اى بالاول والثاني والثالث ثم يقرع فنكون الاول لمن خرج اسمه ابتداء والثانية لمن خرج اسمه ثانيا والثالثة لمن خرج اسمه ثالثا ويمسرى على هذا الترتيب اذا وجد زيادة حصة

﴿ مادة ١١٥٢ ﴾ التكليف الاميرية ان كانت لاجل محافظة النفوس فتقسم على عدد الرؤس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان وان كانت لمحافظة الاملاك فتقسم على مقدار الملك لان الغرم بالغنم كما ذكر في مادة ٨٧

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ في بيان الخيارات ﴾

﴿ مادة ١١٥٣ ﴾ كما يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في البيع كذلك يكون ايضا في تقسيم الاجناس المختلفة مثلا اذا قسم المال المستزك بالتراضي بين الشركاء على ان يكون لواحد كذا مقدار حنطة ولاخر كذا مقدار شعير ولاخر كذا غنما ولاخر في مقابلة كذا رأس بقرة فان شرط الخيار احدهم الى ايلم معلومة في هذه المدة ان شاء قبل القسمة وان شاء فسخ ولان كان احدهم لم ير المال المقسوم يكن مخيرا وان ظهرت حصة احدهم معيبة فان شاء قبل وان شاء رد

﴿ مادة ١١٥٤ ﴾ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون ايضا في قسمة القيعيات التمهنة الجنس مثلا اذا قسمت مائة شاة مشتركة بين اصحابها على قدر الحصص

### ﴿ الجزء ﴾

الحصص ان كان احدهم شرط الخيار الى كذا يوما ففي هذه المدة يكون خيرا بين القبول وعدمه وان كان لم ير القم فحين يراها يكون خيرا كذلك وان ظهر عيب قديم في القم التي اصابته حصص احدهم فذلك يكون خيرا ان شاء قبلها وان شاء ردها

﴿ ماده ١١٥٥ ﴾ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة المثلثات المتحدة الجنس لكن يكون فيها خيار العيب مثلا صبرة حنطة مشتركة بين اثنين فاقسمها على ان الخيار الى كذا يوما لا يكون الشرط معتبرا واحد الشريكين اذا لم ير الحنطة فيحين رؤيتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصبرة والاخر من اسفلها فظهر اسفلها معيا فصاحبه بخير ان شاء قبل وان شاء رد

### ﴿ الفصل السابع ﴾

#### ﴿ في بيان فسخ القسمة واقالتها ﴾

﴿ ماده ١١٥٦ ﴾ بانسحاب القسمة كاملا تتم القسمة  
 ﴿ ماده ١١٥٧ ﴾ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع  
 ﴿ ماده ١١٥٨ ﴾ في اثناء القسمة اذا خرجت قرعة الاكثر مثلا وبقى واحد فاراد احد اصحاب الحصص الرجوع ينظر ان كانت قسمة رضئ فله الرجوع وان كانت قسمة قضا فلا رجوع  
 ﴿ ماده ١١٥٩ ﴾ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها وفسخوها فلهم ان يحملوا القسوم مشتركا بينهم كما في السابق  
 ﴿ ماده ١١٦٠ ﴾ اذا تبين الغبن الفاحش في القسمة تفسخ وتقسم تكرارا قسمة عادلة

﴿ ماده ١١٦١ ﴾ اذا ظهر دين على الميت بعد تقديم المركة تفسخ القسمة

## ﴿ المجلة ﴾

الا اذا ادى الورثة الدين او ابرأهم الدائنون منه او ترك الميت مالا سوى المقسوم  
بقى بالدين فعند ذلك لا تنسخ القسمة

## ﴿ الفصل الثامن ﴾

## ﴿ في بيان احكام القسمة ﴾

﴿ مادة ١١٦٣ ﴾ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلا بعد  
القسمة لا علاقة لواحد في حصة الآخر بعد وكل واحد يتصرف في حصته  
كيف ما يشاء على الوجه الآتي بيانه في الباب الثالث فلو قسمت دار بين اثنين  
فاصاب حصة احدهم البناء وحصة آخر العرصة الخالية يفعل بعرضه ما يشاء  
من حفر الآبار والسياق وانشاء الابنية واعلاؤها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب  
الابنية منعه ولو سد عليه الهواء او الشمس

﴿ مادة ١١٦٣ ﴾ تدخل الاشجار في قسمة الاراضى من غير ذكر وكذا  
الاشجار مع الابنية في تقسيم الضبعة يعنى في اى حصة وجد الاشجار والابنية  
تكون لصاحب الحصة لا حاجة الى ادخالها بالتعبير العام حين القسمة كقولهم بجميع  
مراقفها او بجميع حقوقها او بالتصريح بذكرها

﴿ مادة ١١٦٤ ﴾ الزرع والفاكهة لا يدخلان في تقسيم الاراضى والضبعة  
الا بصريح الذكر فان لم يذكر ا يبقيا مشتركين كما كانا سواء ذكر التعبير العام  
حين القسمة كقولهم بجميع حقوقها او لم يذكر

﴿ مادة ١١٦٥ ﴾ حق الطريق والمسيل في الاراضى المجاورة للمقسوم داخل  
في القسمة على كل حال يعنى في اى حصة وقع يكون من حقوق صاحبها  
سواء قيل بجميع حقوقها حين القسمة او لم يقل

﴿ مادة ١١٦٦ ﴾ اذا شرط حين القسمة كون طريق الحصة او مسيلها  
في الحصة الاخرى فالشرط معتبر

## ﴿المجلة﴾

﴿مادة ١١٦٧﴾ إذا كان طريق حصّة في حصّة أخرى ولم يشترط بقاؤه حين القسمة فإن كان قابل التحويل الى طرف آخر يحول سواء قبل حين القسمة بجميع حقوقها ولم يقل أما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف آخر فينظر ان قبل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل حتى على حاله وان لم يذكر التعبير العام كقولهم بجميع حقوقها تنسخ القسمة والمسيل في هذا الخصوص ايضا كالطريق بعينه

﴿مادة ١١٦٨﴾ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لصاحب دار اخرى فارادا قسمتها ليس لصاحب الطريق بمانعها لكنها يتركان طريقه على حاله حين القسمة وفي بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضا باتفاق الثلاثة ان كان هذا الطريق مشتركاً بينهم فتمتته ايضا يقسم اثلاثاً بينهم وان كانت رقبة الطريق لصاحب الدار ولذلك الآخر حق المرور فكل واحد يأخذ حقه هكذا تقوم العرصه مع حق المرور خالية عنه فالفضل بين القسمين لصاحب حق المرور والباقي لصاحب الدار والمسيل ايضا كالطريق يعنى اذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينهما يترك المسيل على حاله

﴿مادة ١١٦٩﴾ اذا كان في ساحة دار منزل لآخر وصاحب المنزل يمر منها فاراد اصحاب الدار قسمتها بينهم فليس لصاحب المنزل منعهم منها لكن يتركون طريقاً بقدر عرض باب المنزل حين القسمة

﴿مادة ١١٧٠﴾ دار قسمت بين اثنين وبين القسمين حائط مشترك عليه رؤس جذوع الى احد القسمين رؤسها الاخرى على حائط آخر فان شرط رفعها حين القسمة "ترفع والا فلا ترفع" وكذلك حائط بين قسمين لصاحب حصه عليه رؤس جذوع لصاحب الحصه الآخر تقاسما على كونها ملكا له حكمه على هذا الوجه

﴿مادة ١١٧١﴾ اغصان الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مدلاة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعها حين القسمة فلا تقطع

### ﴿ المجاز ﴾

﴿ مادة ١١٧٢ ﴾ قسمت دار مشتركة لها حق المرور في طريق خاص  
فلكل واحد من اصحاب الحصص ان يفتح كوة ويلبأ الى ذلك الطريق وليس لساير  
اصحاب الطريق منعه

﴿ مادة ١١٧٣ ﴾ اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك  
القابل للقسمه بدون اذن الآخرين ثم طلب الآخرون القسمه تقسم فان اصاب  
ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه هدمه  
ورفعه

### ﴿ الفصل التاسع ﴾

#### ﴿ في بيان المهايأة ﴾

﴿ مادة ١٧٤ ﴾ المهايأة عبارة عن قسمة المنافع  
﴿ مادة ١١٧٥ ﴾ المهايأة لا تجرى في الثلثيات بل في القعيمات ليكون الانتفاع بها  
ممكننا حال بقاء عينها

﴿ مادة ١١٧٦ ﴾ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زمانا كما لو تهايا  
اثنان على ان يزرعا الارض المشتركة بينهما هذا سنة والآخر سنة اخرى او على  
سكنى الدار بالمتاوية هذا سنة والآخر سنة النوع الثانى المهايأة مكانا كما لو تهايا  
اثنان في الاراضى المشتركة بينهما على ان يزرع احدهما نصفها والآخر نصفها  
الآخر او في الدار المشتركة على ان يسكن احدهما في طرفها والآخر في الطرف  
الآخر او احدهما في فوقانيها والآخر في تحتانيها او في الدارين المشتركين على ان  
يسكن احدهما الواحدة والآخر الاخرى

﴿ مادة ١١٧٧ ﴾ كما تجوز المهايأة في الحيوان المشترك على استعماله بالمتاوية  
كذلك تجوز ايضا في الحيوانين المشتركين على ان يستعمل احدهما هذا والآخر  
الآخر

### في المهادنة

﴿ مادة ١١٧٨ ﴾ المهاية زمانا نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب الحصص في ثبوته مبادلة بمنفعة حصصة الاخر في ثبوته بناء على ذلك ذكر المدة وتعيينها في المهاية مثلا كذا يوما او كذا شهرا لازم

﴿ مادة ١١٧٩ ﴾ المهاية مكانا نوع افراز فالشريكان في دار مثلا منفعتها شائعة بمعنى حالة كونها شاملة لكل جزؤ من اجزائها فالمهاية تجمع منفعة احدهما في قطعة من تلك الدار ومنفعة الاخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في المهاية مكانا

﴿ مادة ١١٨٠ ﴾ كما انه ينبغي اجراء القرصة في المهاية زما لاجل البلد يعني اى اصحاب الحصص ينفع اولا كذلك في المهاية مكانا ينبغي تعيين النحل بالقرصة ايضا

﴿ مادة ١١٨١ ﴾ اذا طلب المهاية احد اصحاب الاشياء المشتركة المتعددة وامتنع الآخر فان كانت الاعيان المشتركة متفقة المنفعة فالمهاية جبرية وان كانت مختلفة المنفعة فلا جبر مثلا داران مشتركتان طلب احد الشريكين المهاية على ان يسكن احدهما والاخرى للآخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما واحدا والآخر الآخر وامتنع شريكه فالمهاية جبرية اما لو طلب احدهما المهاية على سكنى الدار والآخر ايجار الحمام او على سكنى احدهما في الدار وزراعة آخر الاراضى فالمهاية بالتراضي وان تكن جائزة الا انه اذا امتنع الآخر لا يجبر عليها

﴿ مادة ١١٨٢ ﴾ اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة والآخر المهاية تقبل دعوى القسمة ولو لم يطلب القسمة احدهما وطلب المهاية واحد وامتنع الآخر يجبر على المهاية

﴿ مادة ١١٨٣ ﴾ اذا طلب المهاية احد الشريكين في العين المشتركة للمقابلة تقبل القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهاية

﴿ مادة ١١٨٤ ﴾ كل ما ينتفع العامة بغيره من المقارنات المشتركة كالسغينة والطاحون والقهوة والحمام تؤجر لاربابها وتقسم اجرتها بين اصحاب الحصص



### ❖ المجلة ❖

على قدر حصتهم وان امتنع احد اصحاب الحصص عن الانبحار يجبر على المهايأة  
لكن اذا زادت غلاتها اى اجرتها في ثوبه " اقدم تقسم تلك الزيادة بين اصحاب  
الحصص

❖ مادة ١١٨٥ ❖ كما يجوز لكل واحد من ارباب الحصص بعد المهايأة زمانا  
ومكانا ان يستعمل العقار المشترك في ثوبته او القطعة " التي اصابت حصته بالذات يجوز  
له ان يؤجر ذلك الى آخر و يأخذ الاجرة لنفسه

❖ مادة ١١٨٦ ❖ بعد ان حصلت المهايأة على استيفاء المنافع بدأ اذا اجر  
اصحاب الحصص في ثوبتهم وكانت غلة اقدم في ثوبته اكثر فليس لبقية الشركاء  
مشاركة في الزيادة اما اذا كانت على الاستغلال من اول الامر مثلا اذا نهايا  
على اخذ واحد اجرة الدار المشتركة " شهرا و الآخر شهرا فالزيادة مشتركة " لكن  
اذا حصلت المهايأة على ان يأخذ ادمها غلة هذه الدار و الآخر غلة الدار الاخرى  
و كانت غلة " احدى الدارين اكثر فلا يشاركه الآخر

❖ مادة ١١٨٧ ❖ لا تجوز المهايأة على الاعيان فلا تصح المهايأة على ثرة  
الاشجار المشتركة " و لا على لبن الحيوانات و صوفها على ان يكون لاحد الشريكين  
ثمره مقدار من هذه الاشجار و لا ثمره مقدار منها او على لبن قطع من الغنم المشتركة  
وصوفه لواحد و لبن قطع آخر و صوفه الآخر

❖ مادة ١١٨٨ ❖ وان جاز فسخ المهايأة الحاصلة بالتراضي لاحد الشريكين  
لكن اذا اجر ادمها في ثوبته لا آخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهايأة ما لا تنقض  
مدة التاجر

❖ مادة ١١٨٩ ❖ وان لم يجوز لواحد من ارباب الحصص ان يفسخ المهايأة  
الجارية " بحكم الحاكم فملكهم فسخها بالتراضي

❖ مادة ١١٩٠ ❖ اذا اراد احد اصحاب الحصص ان يبيع حصته او يقسمها  
فله فسخ المهايأة اما لو اراد فسخها ليعيد المال المشترك الى حاله القديم بلا سبب  
فالحاكم لا يساعده على ذلك

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٩١ ﴾ يموت احد اصحاب الحصص او كلهم لا تبطل المهابة

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالحيطان والجيران ويشتمل ﴾

﴿ على اربعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك ﴾

﴿ مادة ١١٩٢ ﴾ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق الغير به يمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال مثلا سفل ملك واحد و فوقانيه لآخر فلصاحب فوقاني حق القرار في التحتاني واصحاب التحتاني حق السقف في فوقاني يعني ينسره من الشمس ويحفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شيئا مضرا الا باذن الآخر ولا ان يهدم بناء نفسه

﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كان باب فوقاني والتحتاني من الجادة واحدا فصاحبا المحلين يستعملان الباب مشتركا فلا يسوغ لاحدهما ان يمنع الآخر من الدخول والخروج

﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كل من ملك محلا صار مالكا ما فوقه وما تحته ايضا يعني يتصرف في العرصه التي هي ملكه بالبناء والطوبه كما يشاء وسائر التصرفات كحفر ارضها واتخاذ مخزنا ونشيتها كما يشاء عمقا وجعلها بئرا

﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ من احدث في داره بيتا فليس له ان يبرز رفرافه على هواء دارجاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء على هواء تلك الدار

﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ من امتدت اعضاء شجر بستانه الى دار جاره او بستانه فللجار ان يكلفه تفريغ هوائه بالربط او القطع لكن اذا ادعى الجاران ظل الشجرة مضر بمزروعات بستانه لا تقطع الشجرة

## ❦ المجلة ❦

❦ ماده ١١٩٧ ❦ لا يمنع احد من التصرف في ملكه ابدا الا اذا كان ضرره لغيره فاحشا كما يأتي تفصيله في الفصل الثاني

## ❦ الفصل الثاني ❦

### ❦ في حق المعاملات الجوارية ❦

❦ ماده ١١٩٨ ❦ كل احده له التعلل على حائط الملك وبناء ما يريد وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرره فاحشا

❦ ماده ١١٩٩ ❦ والضرر الفاحش كل ما يمنع الخواص الاصلية - يعني المنفعة الاصلية - المقصودة من البناء كالسكنى او يضر البناء اى يجلب عليه وهنا ويكون سبب انه دامه

❦ ماده ١٢٠٠ ❦ يدفع الضرر الفاحش باى وجه كان مثلا لو اتخذ في اتصال دار دكان حداد او طاحون فن طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل وهن البناء او باحداث فرن او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لتأذيه من الدخان ورائحه المعصرة فهذا كله ضرر فاحش باى وجه كان يدفع ويزال وكذا لو كان لرجل عرصة متصلة بدار آخر فتش فيها نهرا الى طاحونه وجرى الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس جدار جاره مزيلة والقاء القمامة يضر الجدار فلصاحب الجدار تكليفه رفع الضرر وكذلك لو احدث رجل يهدرا في قرب دار آخر ويحجى الغبار منه يتأذى صاحب الدار حتى لا يطبق الإقامة فيها فله ان يكلفه رفع ضرره كما لو احدث رجل بناء مرتفعا في قرب يهدر آخر وسد مهب ريحه فانه يكلفه رفعه للضرر الفاحش كذلك لو احدث رجل دكان طباخ في سوق البرازين وكان الدخان يضر بامنة الجوار ضررا فاحشا فانه يكلفه رفع ضرره وكذلك اذا كان لرجل سياق في داره فانشق وتضرر جاره من جرى مائه ضررا فاحشا فبناء على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق واصلاحه

### ❖ الجنبه ❖

❖ ماده ١٢٠١ ❖ منع المنافع التي ليست من الخواص الاصلية "كسد الهواء والنظارة ومنع دخول الشمس ليس يضرر فاحش لكن سدن الضياء بالكلية" ضرر فاحش فاذا احدث رجل بناء فسد بسببه شبك بيت بجاربه وصار لعمال لا يقدر على القراءة معها من الظلمة" فله ان يكلفه دفعه للضرر الفاحش لا ينال الضياء من الباب كافي لان باب البيت يحتاج الى غلقه للبرد وغيره من الاسباب وان كان لهذا المحل شبكان فسد احدهما باحداث ذلك البناء فلا يعد ضررا فاحشا

❖ ماده ١٢٠٢ ❖ رؤية المحل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ والبرز يعد ضررا فاحشا فاذا احدث رجل في داره شبكا او بناء مجعدا وجعل له شبكا مطلا على المحل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق او الفاصل بينهما طريق فانه يؤمر برفع الضرر وبصير ذلك الرجل مجبورا لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر اما ببناء حائط او وضع طبله لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلية كما اذا عمل ساترا من الاغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فانه يؤمر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط محله انظر الى ماده ٢٢

❖ ماده ١٢٠٣ ❖ اذا كان لاحد شبك فوق قامة الانسان فليس لجاره ان يكلفه سده لاحتمال انه يضع سدا وينظر الى مقر نساء ذلك الجار انظر الى ماده

٧٤

❖ ماده ١٢٠٤ ❖ لا تعد الجنبية مقر النساء فاذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء جاره لكن ترى جنبته فليس له ان يكلفه منع نظارته من تلك الجنبية بمجرد خروج نسائه في بعض الاحيان اليها

❖ ماده ١٢٠٥ ❖ اذا كان لرجل شجرة فاكهة في جنبته وفي صعوده اليها يشرف على مقر نساء جاره فيلزمه عند صعوده اعطاء النساء الخبر لاجل التسرف فان لم يخبر يمنع الحاكم عن الصعود بلا اخبار

❖ ماده ١٢٠٦ ❖ اذا اقتسم اثنان دارا مشتركة بينهما كان يرى من الحصة التي اصابتهما احدهما مقر نساء الآخر يؤمر ان يتخذ ستره مشتركة بينهما

### المجلة

﴿ مادة ١٢٠٧ ﴾ رجل يتصرف في ملكه تصرفاً مشروفاً فجاء آخر وحدث ضده بناءً فإن كان هذا المحدث متضرراً فعليه دفع الضرر مثلاً إذا كان لدار قديمة شباك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار المحدث أن يدفع هو مضرته وليس له صلاحية أن يدعى على صاحب الدار القديمة كما لو أحدث شخص داراً في عرصته المتصلة بدار كان حداد فليس له أن يعطل داراً كان الحداد بقوله أنه يحصل لداره ضرر فاحش من طرق الحديد وكذا إذا أحدث رجل داراً في القرب من بيدر قديم فليس له أن يمنع صاحب البيدر من التذرية قائلاً إن ضار البيدر يحيى على داري

﴿ مادة ١٢٠٨ ﴾ إذا كانت شبائك منزل قديم مشرفة على عرصه خالية فاحتق هذا المنزل ثم أحدث صاحب العرصه فيها داراً وبعده أعاد صاحب المنزل منزله على وضعه القديم فصارت شبائكك مشرفة على مقر النساء من الدار المحدثه فصاحب هذه الدار هو يرفع المضرة عنه وليس له أن يجبر صاحب المنزل ويقول إن امتنع نظرت منزلك

﴿ مادة ١٢٠٩ ﴾ إذا أحدث شخص شبائك في داره يمنع اشراقها على مقر نساء جاره بناء مرتفع لذلك الجار فهدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشبائك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له أن يقول للشخص سد الشبائك بمجرد كون الشبائك محدثة بل يلزم الجار أن يدفع مضرته

﴿ مادة ١٢١٠ ﴾ أحد شريكي الحائط ليس له أن يعليه ولا أن يركب عليه يقصر ولا يغيره بدون إذن الآخر سواء كان ما يفعله مضراً بالآخر أو لا لكن إذا أراد أحدهما بناء بيت في عرصته فله أن يضع رؤس جذوعه لكن أن يضع عشرة أخشاب كان لشريكه أيضاً حق أن يضع قدرها وإنما يضع نصف ما يتحمل الحائط من الأخشاب ليس له أن يتجاوزها وإن كان على ذلك الحائط ركوب لهما على التساوي وأراد أحدهما أن يزيد في أخشابه فلآخر منعه

﴿ مادة ١٢١١ ﴾ ليس لأحد الشريكين في الحائط المشترك أن يحول محل أخشابه

## ﴿المجلة﴾

أخشابه التي على الحائط بيننا أو شمالا ولا من أسفل إلى أعلى لما إذا كانت رؤس  
أخشابه عالية وأراد تسفلها فله ذلك

﴿مادة ١٢١٤﴾ إذا كان لشخص بئر ماء حلو وأراد جاره أن يبنى في قربه  
كنيفا أو سياقا مالحا وكان ذلك يفسد ماء البئر فإن ضرره يدفع وإن كان  
ضرره لا يقبل الدفع بوجه فذلك الكنيف أو السياق يردم كذلك إذا كان طريق  
ماء حلو فبنى آخر عنده سياقا مالحا وقذره يضر بالماء الحلو ضررا فاحشا ولم يمكن  
دفع ضرره إلا بالردم فانه يردم

## ﴿الفصل الثالث﴾

## ﴿في الطريق﴾

﴿مادة ١٢١٣﴾ إذا كان على طرفي الطريق لأحد داران فأراد إنشاء جسر  
من واحدة إلى أخرى يمنع ولا يهدم بعد إنشائه إن لم يكن فيه ضرر على المارين  
لكن لا يكون لأحد حق قرار في الجسر والبروز على الطريق العام فإذا  
أنهدم الجسر المبنى على الطريق العام على الوجه المسطور فأراد صاحبه إعادته  
يمنع

﴿مادة ١٢١٤﴾ ترفع الأشياء المضرّة بالمارين ضررا فاحشا ولو قديمة  
كالقرفة والبروز على الطريق العام الدائنين الوطنيّين

﴿مادة ١٢١٥﴾ إذا أراد أحد وضع الطين في الطريق لأجل تعمير داره  
فله وضعه في طرف منه و صرفه سريعا إلى بناءه بشرط عدم ضرر المارين

﴿مادة ١٢١٦﴾ لدى الحاجة يؤخذ ملك كائن من كان بالقيمة بأمر السلطان  
ويخلق بالطريق لكن لا يؤخذ من يده ما لم يؤد له الثمن انظر إلى مادتي ٢١٥

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٢١٧ ﴾ يجوز ان يأخذ شخص فضلة الطريق من جانب الميرى  
بئن مثلها ويلحقها بداره حان عدم المضرة على المارين

﴿ مادة ١٢١٨ ﴾ يجوز لكل احد ان يفتح بابا مجددا الى الطريق العام

﴿ مادة ١٢١٩ ﴾ لا يجوز لمن لم يكن له حق المرور في طريق خاص  
ان يفتح اليه بابا

﴿ مادة ١٢٢٠ ﴾ الطريق الخاص كالكالمسترك لمن لهم فيه حق المرور  
فلا يجوز لاحد من اصحاب الطريق الخاص ان يحدث فيه شيئا سواء كان مضرا  
او غير مضر الا باذن الباين

﴿ مادة ١٢٢١ ﴾ لبس لاحد اصحاب الطريق الخاص ان يجعل ميزاب داره  
التي بناها مجددا الى ذلك الطريق الا باذن سائر اصحابه

﴿ مادة ١٢٢٢ ﴾ اذا سد احد بابيه الذى هو الى الطريق الخاص فلا يسقط  
حق مروره بسده اباه فيجوز له ومن استرى منه ان يفتح ثانيا

﴿ مادة ١٢٢٣ ﴾ للمارين في الطريق العام حق الدخول في الطريق الخاص  
عند الازدحام فلا يسوغ لاصحاب الطريق الخاص ان يبيعوه ولو اتفقوا ولا يسوغ  
ان يقسموه بينهم ولا يجوز ان يسدوا فيه

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في بيان حق المرور والمجرى والمسيل ﴾

﴿ مادة ١٢٢٤ ﴾ يعتبر القدم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل يعنى  
ترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها القديم الذى كانت عليه لان الشيء القديم يبقى  
على حاله على حكم ماده ٦ ولا يغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما  
القديم المخالف للشرع فلا اعتباره يعنى اذا كان الشيء للمعمل غير مشروع في

الاصل

### ﴿المسألة﴾

الأصل فلا اعتبار له وإن كان قديماً ويزال إذا كان فيه ضرر فاحتسب انظر إلى مادة ٣٧ مثلاً إذا كان لدار مسيل قذر في الطريق العلم ولو من القديم وكان بها ضرر على المارة فإن ضررها يرفع ولا اعتبار لقدمه

﴿مادة ١٢٢٥﴾ إذا كان لأحد حق المرور في عرصة آخر فليس لصاحب العرصة أن يمنعه من المرور والعبور

﴿مادة ١٢٢٦﴾ للمصالح صلاحية أن يرجعه عن إباحته والضرر لا يكون لازماً بالأذن والرضى فإذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة آخر ومر فيها بمجرد إذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك أن يمنعه من المرور إن شاء

﴿مادة ١٢٢٧﴾ إذا كان لواحد حق المرور في ممر معين في عرصة آخر فأحدث صاحب العرصة بناء على هذا الممر بأذن صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبق له حق الخصام مع صاحب العرصة انظر إلى مادة ٥١

﴿مادة ١٢٢٨﴾ إذا كان لواحد جدول أو سياق ماء في عرصة آخر جارياً من القديم فليس لصاحب العرصة منعه قائلاً لا ادعه يجرى فيما بعد وعند احتياجهما إلى الإصلاح والتعمير يدخل صاحبهما في المجرى أو الجدول ويتمرهما إن أمكن أما إذا لم يمكن أمر التعمير إلا بالدخول في العرصة فصاحبها يأذن له بالدخول فإن لم يأذن يجرى من طرف الحاكم أي بقوله له أما إن تأذن بدخوله العرصة وأما إن تعمر أنت

﴿مادة ١٢٢٩﴾ لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم وإلى الآن فليس للجار منعه قائلاً لا ادعه يسيل بعد ذلك

﴿مادة ١٢٣٠﴾ دور في طريق لها ميازيب من القديم منصبة على ذلك الطريق ومنه تمتد إلى عرصة واقعة في أسفلها جارئة من القديم ليس لصاحب العرصة سد ذلك المسيل القديم فإن سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد إلى وضعه القديم



### ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ١٢٣١ ﴾ ليس لاحد ان يجرى مسيل محله المحدث الى دار آخر  
 ﴿ مادة ١٢٣٢ ﴾ حق مسيل لسياق مالح في دار ليس لصاحب الدار او  
 لشترها اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق  
 ﴿ مادة ١٢٣٣ ﴾ اذا امتلا السياق الجارى بحق في دار آخر او تشقق  
 وحصل منه ضرر فاحش فلصاحب الدار ان يجبر صاحب السياق على دفع هذا  
 الضرر



### ﴿ الباب الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان شركة الاباحة ويشتمل على سبعة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

#### ﴿ في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة ﴾

- ﴿ مادة ١٢٣٤ ﴾ الماء والكلاء والنار مباحة الناس في هذه الاشياء الثلاثة  
 شركاء

- ﴿ مادة ١٢٣٥ ﴾ الماء الجارى تحت الارض ليس بملك لاحد  
 ﴿ مادة ١٢٣٦ ﴾ الآبار التى ليست محفورة بسعى شخص مخصوص وعمله  
 بل من القديم لاتتقاع كل وارد فهمى من الاشياء المباحة والمشاركة بين الناس  
 ﴿ مادة ١٢٣٧ ﴾ البحر والبرك الكبيرة مباحة

- ﴿ مادة ١٢٣٨ ﴾ ما ليس مملوكا من الانهار العامة التى لم تدخل في المقاسم  
 يعنى في المجارى المملوكة صاح ايضا كالنيل والفرات والطونة والطونجة  
 ﴿ مادة ١٢٣٩ ﴾ الانهار المملوكة يعنى التى دخلت في المقاسم على الوجه  
 المشروح نوعان النوع الاول الانهر التى ماؤها يتفرق وينقسم بين الشركاء لكن  
 لا يعنى جميعه فى اراضى هولاء بل له بقية مباحة فالانهر من هذا القبيل  
 لكونها

### ﴿ المجلة ﴾

لكونها عامة من وجه يقال لاحدها نهر عام ايضا والشعبة لا تجري فيها النوع  
الثاني النهر الخاص الذي يتفرق ماؤه وينقسم الى اراضى اشخاص معدودة والى  
اشباهه الى آخر اراضيهم يحى ولا يتغذ الى مفازة فالشعبة انما تجري فى هذا  
النوع

﴿ مادة ١٢٤٠ ﴾ النهر اذا جاء بطين الى ارض احد فهو ملكه لا يسوغ  
لاخر ان يتعرض له

﴿ مادة ١٢٤١ ﴾ كما ان الكلاء التابت فى الاراضى التى لا صاحب لها مباح  
كذلك الكلاء التابت فى ملك شخص بلا تعاطى سببه ايضا مباح اما اذا  
تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى ارضه او جعل لها خندقا او اعددها وهياها  
بوجه ما لاجل الانبات فالنباتات الحاصلة فى تلك الاراضى تكون ماله لا يسوغ  
لاخر ان يأخذ منها شيئا فان اخذ واستهلك يكون ضامنا

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكلاء والحشيش هو النبات الذى لا ساق له فلا يشمل  
الشجر والنظر ايضا فى حكم الحشيش

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الاشجار التى تثبت بلا غرس فى الجبال المباحة يعنى غير  
الملوكة مباحة

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الاشجار النابتة بلا غرس فى ملك احد هى ملكه ليس  
لاخر ان يحطب منها الا باذنه فان يقبل يكن ضامنا

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طعم رجل شجرة فكما ان الحلف الذى هو من قلم  
الطعم يكون ملكه كذلك ثمرته ايضا تكون له

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ من بذر لنفسه فأنواع حاصلات البذر له لا يتعرض له من  
طرف احد

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ الصيد مباح

## ﴿ المجاز ﴾

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة ﴾

﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ اسباب التملك ثلاثة الاول النقل من مالك الى مالك آخر كالباع والهبة الثاني كون واحد خلف الآخر كالارث الثالث احراز شئ مباح لا مالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شئ ما واما حكمي وذلك بتهيئة سببه كوضع اناه لجمع ماء المطر او نصب شبكة لاجل الصيد

﴿ مادة ١٢٤٩ ﴾ كل من احرز شيئاً مباحاً كان مالكا له مستقلاً مثلاً او اخذ واحد من نهر ماء بيده او بوعاء كالعلبه فبا حرازه وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه ليس لغيره صلاحية ان يتنفع به واذا اخذه اخر بدون اذنه واستهلكه يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٥٠ ﴾ كون الاحراز مقروناً بالقصد لازم فلو وضع شخص وعاء في محل بقصد اخذ ماء المطر فاه المطر المجتمع في ذلك الاناء ملكه كذلك الماء المجتمع في الحوض والصهرج المبنيين لاجل جمع الماء ملك صاحبه اما لو وضع شخص اناه في محل بغير قصد فاه المطر المجتمع فيه لا يكون ملكاً له فيسوغ لشخص غيره ان يتملكه بالاخذ انظر الى مادة ٢

﴿ مادة ١٢٥١ ﴾ يشترط في احراز الماء انقطاع جريه فالبئر التي ينز ما فيها من الماء لا يكون ماء محرزاً فلو اخذ شخص من الماء المجتمع في هكذا بئر تنز بدون اباحة صاحبه واستهلكه لا يلزمه الضمان وكذلك الماء المتابع الورد يعني ان ماء الحوض الذي بقدر ما يجري اليه الماء من طرف يخرج من طرفه الآخر بقدره غير محرز

﴿ مادة ١٢٥٢ ﴾ يحوز الكلاً بجمعه وحصله ونجريزه

### ❖ المجاز ❖

❖ ماده ١٢٥٣ ❖ يسوغ الاحتطاب من اشجار الجبال المباحة لكل احد كائناً من كان ويجرد الاحتطاب يعنى بجمعها يصير مالكا لها والربط ليس بشرط

### ❖ الفصل الثالث ❖

#### ❖ فى بيان احكام الاشياء المباحة العمومية ❖

❖ ماده ١٢٥٤ ❖ يجوز لكل احد الانتفاع بالمباح امكنه مشروط بعدم الضرر الى العامة

❖ ماده ١٢٥٥ ❖ قيل اخذ الثى المباح واحرازه لبس لاحد منع آخر منه  
❖ ماده ١٢٥٦ ❖ لكل احد ان يعلف حيوانه من الكلاله الثابت فى المحل الذى لا صاحب له ويأخذ منه ويحرق قدر ما يريد

❖ ماده ١٢٥٧ ❖ الكلاله الثابت فى ملك شخص بدون تسييه وان يكن مباحا فلصاحبه منع القبر من الدخول الى ملكه

❖ ماده ١٢٥٨ ❖ اذا جمع شخص احطابا من الجبال المباحة وتركها فيها فبجاء غيره واخذها فلدلك الشخص ان يستردها منه

❖ ماده ١٢٥٩ ❖ لكل احد كائناً من كان ان يقطع فاكهة الاشجار التى فى الجبال المباحة وفى الاودية والمراعى التى لا صاحب لها

❖ ماده ١٢٦٠ ❖ اذا استأجر شخص اجيراً لاجل جمع الاحطاب المنكسرة او امساك الصيد فاجتمع الاجير من الحطب او امسكه من الصيد فهو للمستأجر

❖ ماده ١٢٦١ ❖ اذا اوقد شخص ناراً فى ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول الى ملكه والانتفاع بها اما اذا اوقد شخص ناراً فى صحراء ليست بملكه فلبس الناس ان ينتفع بها ولن يدفأ بها وان يخطب شيئاً فى ضيائها ولن يشعل قنديله وليس لصاحب النار منعه لكن بدون اذن صاحبها ليس له ان يأخذ منها حجراً

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان حق الشرب والشفة ﴾

- ﴿ مادة ١٢٦٢ ﴾ الشرب هو توبة الانتفاع بسقى الحيوان والزرع
- ﴿ مادة ١٢٦٣ ﴾ حق الشفة هو حق شرب الماء
- ﴿ مادة ١٢٦٤ ﴾ كما ينتفع كل احد بالهواء والضياء يسوغ له ان ينتفع ايضا بالبحر والبركة
- ﴿ مادة ١٢٦٥ ﴾ لكل احد ان يسقى اراضيه من الانهر التي ليست مملوكة وله ان يسقى جدولا لسقى الاراضى وانشاء الطاحون لكن عدم المضرة للعامة شرط فاذا فاض الماء واخر الخلق او قطع الماء بالكلية او منع سير الفلك فانه يمنع
- ﴿ مادة ١٢٦٦ ﴾ للانسان والحيوان حق الشفة في الماء الذى لم يحرز
- ﴿ مادة ١٢٦٧ ﴾ الانهار المملوكة يعنى المياه الداخلة في المجارى المملوكة حق شربها لاصحابها وللعامة فيها حق الشفة فقط فلا يسوغ لاحد ان يسقى اراضيه من نهر مخصوص بجماعة او جدول او قناة او بئرا اذئهم لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله ايضا ان يورد حيواناته النهر والجدول والقناة المذكورات ان لم يخش من تخريبها بحسب كثرة الحيوانات وكذلك له اخذ الماء منها الى جبينته وداره بالجرة والبرميل
- ﴿ مادة ١٢٦٨ ﴾ يسوغ لمن كان ضمن ملكه ماء متابع الورود سواء كان حوضا او بئرا او نهرا ان يمنع طالبه من الدخول في ملكه لكن اذا لم يوجد في قربه ماء مباح غيره للشرب يجبر صاحب الملك على اخراج الماء لذلك الطالب او اعطائه الرخصة بالدخول لاجل اخذ الماء وان لم يخرج له الماء فله حق الدخول واخذ الماء لكن بشرط السلامة يعنى ان عدم الضرر شرط كتخريبه حافة الحوض او البئر او النهر



## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٦٩ ﴾ ليس لاحد الشركاء في التهر المشترك ان يشق لنفسه نهرا  
يعنى جدولا الا ياذن الآخريين وليس له ان يبدل نوبته القديمة وليس له ان  
يسوق الماء في نوبته الى ارض له اخرى لا شرب لها من ذلك التهر ولو ارضي  
اصحاب الحصص بهذه الاشياء فلهم او لورثتهم الرجوع بعده

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

### ﴿ في احياء الموات ﴾

﴿ ماده ١٢٧٠ ﴾ الاراضى الموات هى الاراضى التى ليست ملكا لاحد ولا هى  
مرعى ولا محتطب لقصة او قرية وهى بعيدة عن اقصى العمران يعنى ان جهر  
الصوت لو صاح من اقصى الدور التى فى طرف تلك القصة او القرية لا يسمع منها  
صوته

﴿ ماده ١٢٧١ ﴾ الاراضى القريبة الى العمران تترك للاهالى مرعى ومختصدا  
ومحتطبا ويقال لها الاراضى المتروكة

﴿ ماده ١٢٧٢ ﴾ اذا احبى شخص ارضا من الاراضى الموات بالاذن السلطانى  
صار مالكا لها واذا اذن السلطان او وكيله لشخص باحياء ارض على ان لا يكون  
متملكا بل لمجرد الانتفاع فذلك الشخص يتصرف بتلك الارض كما اذن له لكن  
لا يكون مالكا لتلك الارض

﴿ ماده ١٢٧٣ ﴾ فلو احبى شخص مقدارا من الاراضى وترك باقيةا فاحياه  
يكون مالكا له وباقية ليس له لكن اذا بقى فى وسط الاراضى التى احيها محل خال  
فذلك المحل يكون له ايضا

﴿ ماده ١٢٧٤ ﴾ اذا احبى شخص ارضا من اراضى الموات وبعده جاء آخرون  
ايضا واحبوا الاراضى التى فى اطرافها الاربعة بتعين طريق ذلك الشخص فى الاراضى  
التى احيها المحبى آخرا يعنى يكون طريق الشخص منها

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ١٢٧٥ ﴾ كما ان البذر والصب احياء للارض كذلك الحرث والسقي او شق جدول لاجل السقي ايضا احياء
- ﴿ مادة ١٢٧٦ ﴾ اذا بنى شخص جدارا في اطراف ارض من اراضي الموات او بنى مسنة بقدر ما تحفظه من ماء السيل يكون قد احيى تلك الارض
- ﴿ مادة ١٢٧٧ ﴾ وضع الاحجار والشوك او اغصان الاشجار اليابسة بحيطه بجوانب الاراضي الاربعة او تنقيب الحشيش منها او احراق الشوك او حفر البئر ليس باحياء ولكنه تمجيد
- ﴿ مادة ١٢٧٨ ﴾ اذا حصد شخص ما في الاراضي الموات من الحشيش او الشوك ووضعه في اطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل اليها ولم يتم مسانها فلا يكون احيى تلك الاراضي ولكن يكون حجرها
- ﴿ مادة ١٢٧٩ ﴾ اذا حجر شخص محلا من اراضي الموات يكون احق من غيره بذلك المحل ثلاث سنين فاذا لم يحجر الى ثلاث سنين فلا يبق له حق ويجوز ان يعطى لغيره على ان يحجره
- ﴿ مادة ١٢٨٠ ﴾ من حفر بئرا في اراضي الموات باذن السلطان فهو ملكه

## ﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ في بيان حريم الابار المحفورة والياه المجرة والاشجار المفروسة ﴾

﴿ بالاذن السلطاني في الاراضي الموات ﴾

- ﴿ مادة ١٢٨١ ﴾ حريم البئر يعني حقوقها من جهاتها من كل طرف اربعون ذراعا
- ﴿ مادة ١٢٨٢ ﴾ حريم منبع الاعين يعني الماء المنفخرج من الارض الجارية على وجهها من كل طرف خمسمائة ذراع
- ﴿ مادة ١٢٨٣ ﴾ حريم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكرى كل وقت من كل طرف مقدار نصفه فيكون مقدار حريمه من جانبيه مساويا عرضة
- مادة

### ❦ البنية ❦

❦ ماده ١٢٨٤ ❦ حريم النهر الصغير المحتاج لـ كرى يعنى الجداول والقنى تحت الارض على مقدار ما يلزمها من الحبل لاجل طرح الاجبار والطين عند كرمها

❦ ماده ١٢٨٥ ❦ حريم القناة الجارى مائها على وجه الارض كالعين في كل طرف خمسمائة ذراع

❦ ماده ١٢٨٦ ❦ حريم الآبار ملك اصحابها لا يجوز لغيرهم ان يتصرف فيها بوجه من الوجوه ومن حفر بئرًا في حريم آخر تزدم وعلى هذا الوجه ايضا حريم البنايع والانهر والقنوات

❦ ماده ١٢٨٧ ❦ اذا حفر شخص بئرًا بالاذن السلطاني في القرب من حريم بئر آخر فحريم هذا البئر في سائر جهاتها ايضا اربعون ذراعًا لـ لكن في جهة البئر الاولى ليس له ان يتجاوز حريمها

❦ ماده ١٢٨٨ ❦ اذا حفر شخص بئرًا في خارج حريم بئر فذهب ماء البئر الاول الى الثانية فلا شئ عليه كما لو فتح شخص دكانًا عند دكان آخر وكسدت تجارة الاول فلا يعلق الثاني

❦ ماده ١٢٨٩ ❦ حريم الشجرة المغروسة بالاذن السلطاني في اراضي الموات من كل جهة خمسة اذرع لا يجوز لغيره غرس شجرة في هذه المسافة

❦ ماده ١٢٩٠ ❦ ساقية لشخص جارية في عرصة آخر فطرفاها بقدر ما يمسك الماء لصاحب الساقية واذا صكان طرفاها مرتفعين فما ارتفع منهما ايضا لصاحب الساقية وان لم يكن طرفاها مرتفعين ولم يوجد دليل ايضا على ان احدهما ذويد بان كان عليهما اشجار مغروسة فالطرفان لصاحب العرصة لكن لصاحب الساقية ان يطرح الطين الى طرفيها وقت كرمها

❦ ماده ١٢٩١ ❦ لا حريم لبئر حفرها شخص في ملكه ولجاره ايضا ان يحفر بئرًا اخرى في ملك نفسه عند تلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله انها تجذب ماء بئري



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في بيان المسائل المائدة الى احكام الصيد ﴾

﴿ مادة ١٢٩٣ ﴾ الصيد جائز سواء كان بالآلات الجارحة كالرمح والبنقفة او غيرهما كالشبكة او بالحيوان المفترس المعلم كالكلب او بالطائر الجارح كالصقر

﴿ مادة ١٢٩٤ ﴾ الصيد هو الحيوان المستوحش من الانسان

﴿ مادة ١٢٩٤ ﴾ كما ان الحيوانات الاهلية لا تصاد كذلك الحيوان البري المستأنس بالانسان ايضا لا يصاد بناء على ذلك الحمام المعلوم انه غير يرى بدلالة امثاله او الصقر الذي يرحله الجرس او الغزال الذي في عنقه الطوق اذا اذا امسكها احد تكون من قبيل اللقطة فيلزمه الاعلان بها كي تعطى لصاحبها

﴿ مادة ١٢٩٥ ﴾ شرط الصيد كونه ممتعا عن الانسان بقدرته على الفرار برجله او جناحه فان صار الى حال لا يقدر على الفرار والخلاص كغزال مثلا وقع في بئر فيكون قد خرج من حال الصيدية

﴿ مادة ١٢٩٦ ﴾ من اخرج صيدا عن حال صيدته كان قد امسكه

﴿ مادة ١٢٩٧ ﴾ الصيد لمن امسكه مثلا اذا رمى شخص صيدا ففر بجرح لا يقدر على الخلاص معه صار مالكا له لكن اذا كان جرحه خفيفا بصورة يتخلص معه فلا يكون مالكا له فيرمى آخر اياه او يمسكه بصورة اخرى يكون مالكا له وكذا لو رمى شخص صيدا وبعد ان اوقعه نهض هاربا فباخذ آخر اياه يستملكه

﴿ مادة ١٢٩٨ ﴾ اذا رمى صيادان صيدا برصاصهما واصاباه يصير ذلك الصيد مشتركا بينهما مناصفة

﴿ مادة ١٢٩٩ ﴾ اذا ارسل صيادان كليهما المعلن واصابا صيدا فذلك للصيدين صاحبيهما مشترك واذا امسك كل واحد منهما صيدا يكون لصاحبه وكذلك

### في الصيد

وكذلك اذا ارسل اثنان كليهما للمطار فاقترع احدهما صيدا والثاني قتله فان كان الكلب الاول اوصله الى حالة لا يمكن التخلص معها فذلك الصيد لصاحبه  
 في مادة ١٣٠٠ في ساقية شخص وجدوله سمك لا يمسك من غير صيد فلا آخر ان يستملكه بالصيد

في مادة ١٣٠١ شخص هيا محلا في حافة الماء لاجل صيد السمك فبصله سمك كثير واخذ الماء بالقلعة فان كان ذلك السمك يمسك من غير صيد فهو لذلك الشخص وان كان اخذ ذلك السمك محتاجا الى الصيد لكثرة الماء في ذلك المحل فلا يكون السمك لذلك الشخص ويسوغ لآخر ان يستملكه بالصيد

في مادة ١٣٠٢ اذا دخل صيد دار انسان فاغلق بابه لاجل اخذه يصير مالكا له لكن لا يكون مالكا له بلا احراز باغلاق بابه فلو جاء آخر واخذه ملكه

في مادة ١٣٠٣ اذا وضع شخص في محل شيئا ما كالشرك والشبكة لاجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص لكن اذا نشر شخص شبكة لاجل جفافها ووقع فيها صيد فلا يكون له كما لو وقع صيد في حفرة في اراضي شخص فانه يجوز لآخر ان يستملكه بالاخذ لكن اذا حفر صاحب الاراضي تلك الحفرة لاجل الصيد فانه يصير احق به من سائر الناس انظر الى مادة ١٢٥٠

في مادة ١٣٠٤ اذا اخذ حيوان وحشي عشا في بستان شخص وباض فيه فلا يكون ملكا له فاذا جاء آخر واخذ بيضه او افراخه فليس لصاحب البستان ان يسترد ذلك منه لكن اذا هيا صاحب البستان بستانه لاجل ان يبيض فيه او يفرخ ذلك الحيوان الوحشي فجاء وباض وفرخ فيه فيبيضه وافراخه له

في مادة ١٣٠٥ شخص اتخذ في بستانه محلا لتحل فسلها له لانه محدود من منافع بستانه لا يجوز لاحد ان يتعرض له لكن يلزمه اعطاء عشره الى بيث المال

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٠٦ ﴾ اهل المجنعة في كؤارة شخص بعد مالا محرزا وعسلها  
بفضه مال ذلك الشخص

﴿ مادة ١٣٠٧ ﴾ اذا طردت اهل من كؤارة احد الى دار آخر واخذها  
صاحب الدار فلصاحب الكؤارة ان يستردها

## ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في بيان النفقات المشتركة ويشتمل على فصاين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان تعميرات الاموال المشتركة وسائر مصادرها ﴾

﴿ مادة ١٣٠٨ ﴾ الملك المشترك متى احتاج الى التعبير والتزيم بعمره اصحابه  
بالاشتراك على مقدار حصصهم

﴿ مادة ١٣٠٩ ﴾ اذا عمر احد الشريكين الملك المشترك باذن الآخر وصرف  
من ماله قدرا معروفا فله الرجوع بحصة شريكه يعني يأخذ من شريكه مقدار ما  
اصاب حصته من المصروف

﴿ مادة ١٣١٠ ﴾ اذا احتاج الملك المشترك الى التعبير واحد الشريكين  
غائب واراد الآخر التعبير فانه يستأذن الحاكم ويصير اذن الحاكم قائما مقام اذن  
الغائب صاحب الحصة يعني ان تعبير صاحب الحصة الحاضرة الملك المشترك باذن  
الحاكم في حكم اخذه الاذن من شريكه الغائب فيرجع عليه بحصته من المصروف

﴿ مادة ١٣١١ ﴾ اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك او من  
الحاكم يكون مشرعا يعني ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته  
من المصروف سواء كان ذلك الملك المشترك قابلا للقسمة او لم يكن

﴿ مادة ١٣١٢ ﴾ اذا طلب شخص تعبير الملك المشترك القابل للقسمة وكان شريكه  
ممتعا

### في الميراث

ممتعا وعمره بدون اذن يكون متبرعا يعني لا يسوغ له الرجوع على شريكه بصحته وان كان ذلك الشخص قد راجع الحسب عند امتناع شريكه فبینه على المادة ٢٥٠ لا يجبر على التعبير لكن يجبر على القسمة وذلك الشخص بعد القسمة يلحق بصحته ما يشاء

في مادة ١٣١٣ الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والجلم اذا احتاج الى العمارة وطلب احد الشريكين تعميره وامتنع الآخر فيصرف عليه قدرا معروفا باذن الحاكم ويعمره ويكون مقدار ما اصاب حصة شريكه من المصارف التعميرية ديناً له عليه وله ان يستوفي دينه هذا من اجرته بإيجار ذلك الملك المشترك وان عمر من غير اذن الحاكم فلا ينظر الى مقدار ما صرف ولكن له ان يحتوفي المقدار الذي اصاب حصة شريكه من قيمة البناء وقت التعبير على الوجه المذروح في مادة ١٣١٤ اذا تهدم بالكلية الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والجلم وصار عرصه وطلب احد اصحابه بناء وامتنع الآخر تقسم العرصه ولا يجبر على البناء

في مادة ١٣١٥ اذا تهدمت الابنية التي فوقانيها لواحد وتحتانيها لآخر او احترقت فكل واحد بمرايسته كما في السابق ليس لاحدهما ان يمنع الآخر ويقول صاحب الفوقاني اصحاب التحتاني عمر ابنيك لاركب انا يا بنيتي عليها فان امتنع صاحب التحتاني يستأذن صاحب الفوقاني الحاكم وينشئ الابنية الفوقى والتحتى ويمنع صاحب التحتاني من التصرف حتى يعطيه حصة مصرفه

في مادة ١٣١٦ اذا تهدم حائط مشترك بين جارين وكان عليه حوله لهما كقصر اورؤس جذوع وعمر احدهما عند امتناع الآخر فله منع شريكه من وضع حوله على ذلك الحائط حتى يؤديه نصف مصرفه

في مادة ١٣١٧ اذا تهدم حائط بين دارين فصار يرى من احد الدارين مقر نساء الاخرى واراد صاحب احدى الدارين تعميم الحائط مشتركاً وامتنع

### ﴿ المجلة ﴾

صاحب الاخرى فلا يجبر على البناء لكن يجبر من طرف الحاكم على اتخاذ سيرة بينهما بالاشترك من دف او شئ غيره

﴿ ماده ١٣١٨ ﴾ اذا حصل الحائط المشترك بين جارين وهن وخيف من سقوطه واراد احدهما تقضه وامتنع الآخر فيجبر على التقض والهدم بالاشراك  
 ﴿ ماده ١٣١٩ ﴾ اذا احتاج العقار المشترك بين الصغيرين او بين الوقفين الى التعمير وكان ابقاؤه على حاله مضرًا واحد الوصيين او احد المتولين يطلب التعمير والاخر يمتنع يجبر على التعمير مثلا اذا كان بين دارى صغيرين حائط مشترك خيف من سقوطه ووصى احدهما بطلب التعمير ووصى الاخر باي يرسل من طرف الحاكم امين وينظر ان كان في ترك هذا الحائط على حاله في الواقع ضرر معلوم في حق الصغيرين فيجبر الوصى الآتي على تعمير ذلك الحائط مشتركا مع وصى الآخر من مال الصغيرين كذلك اذا كانت دار مشتركة بين وقفين واحتاجت الى التعمير وطلب احد المتولين التعمير وامتنع الآخر يجبر من طرف الحاكم على التعمير من مال الوقف

﴿ ماده ١٣٢٠ ﴾ اذا كان حيوان مشترك بين اثنين وابتى احدهما تربته وراجع الاخر الحاكم بأمر الحاكم الآتي بقوله اما ان تبيع حصتك واما ان تربي الحيوان مشترك

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في حق كرى النهر والمجاري واصلاحها ﴾

﴿ ماده ١٣٢١ ﴾ كرى النهر الذي هو غير مملوك اصلاحه على بيت المال فان لم يكن وسعه في بيت المال يجبر الناس على كره

﴿ ماده ١٣٢٢ ﴾ كرى النهر المملوك المشترك على اصحابه يعني على من له حق الشرب لا يشاركهم في مؤنة الكرى والاصلاح اصحاب حق الشفة  
 ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٢٣ ﴾ طلب بعض اصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك و ابي البعض فينظر ان كان النهر عاما يجبر الآبي على الكرى مع البقية بالاشتراك ( انظر الى مادة ٢٦ ) وان كان النهر خاصا فالطالبون يكرون ذلك النهر باذن الحاكم و يمنعون الممتع عن الانتفاع بالنهر حتى يؤدى مقدار ما اصاب حصته من المصرف

﴿ مادة ١٣٢٤ ﴾ اذا امتنع كافة اصحاب حق الشرب من رى النهر المشترك فان كان النهر عاما يجبرون على الكرى و ان كان خاصا لم يجبروا

﴿ مادة ١٣٢٥ ﴾ النهى العام مملوكا او غير مملوك اذا كان فى حافة ارض ل احد و ليس من غيرها طريق فللعامة المرور من تلك الارض لاجل الاحتياجات ك شرب الماء و اصلاح النهر و ليس لاصحابها النع .

﴿ مادة ١٣٢٦ ﴾ مؤنة كرى النهر المشترك و اصلاحه يتبدى من الاعلى و جلة ارباب الحصص متساكون فى ذلك و اذا جاوز اعلى ارض ل صاحب حصه برى و هكذا ينزل الى آخره لان القرامة بالتعمية ( انظر الى مادة ٨٧ )

مثلا نهر مشترك بين عشرة احتاج الى الكرى فصارف اعلى حصه الى نهاية اراضيها على الجميع و بعده على التسعة و اذا جاوز اراضى الثانى فينقسم على الثمانية بعده على هذا السياق يذهب ف صاحب الحصه السفلى يشارك الجميع فى المصرف و بعده يقوم بمصارف حصته وحده فى هذه الجهة يصير مصرف صاحب الحصه العليا اقل من الجميع و مصرف صاحب الحصه السفلى اكثر منهم

﴿ مادة ١٣٢٧ ﴾ مؤنة تنزيل السياق المالح يتبدى من الاسفل هكذا الجميع يشتركون فى مصرف حصه السياق الكائن فى عرصه صاحب الحصه السفلى و كلما تجاوز منه الى ما فوقه يبرأ صاحب الحصه و هكذا يبرأون واحدا واحدا و صاحب الحصه العليا يقوم بحصته وحده فى هذه الجهة يكون مصرف صاحب الحصه السفلى اقل من الجميع و مصرف صاحب الحصه العليا اكثر منهم

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٢٨ ﴾ • تعبر الطريق الخاص ايضا كالسياق المالح يندى من الاسفل ويعتبر فيه اى مدخله اسفل ومنتهاه اعلى • صاحب الحصّة التى فى مدخله يصير مشاركا فى المصارف التعميرية العائدة الى حصته وحدها وصاحب الحصّة التى فى منتهاه بعد مشاركته كل واحد فى مصارف حصته يقوم بمصارف حصته وحده

### ﴿ الباب السادس ﴾

﴿ فى بيان شركة العقد ويشتمل على ستة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ فى بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٣٢٩ ﴾ • شركة العقد عبارة عن عقد شركة بين اثنين فأكثر على كون رأس المال والربح مشتركا بينهم

﴿ مادة ١٣٣٠ ﴾ • ركن شركة العقد الإيجاب والقبول لفظا او معنى مثلا اذا قال شخص لآخر شاركتك بقدر كذا غروشا رأس مال على ان تأخذ وتعطى وقال الآخر قبلت فتكون الشركة منعقدة بالإيجاب والقبول لفظا • واذا اعطى شخص الف غرش الى الآخر قائلا ضع انت الف غرش واشتر مالا وفعل الآخر مثل ما قال تصير الشركة منعقدة بقبوله معنى

﴿ مادة ١٣٣١ ﴾ • شركة العقد تنقسم الى قسمين • فاذا عقد الشريكان عقد الشركة بينهما على المساواة التامة وكان مالهما الذى ادخله فى الشركة مما يصلح ان يكون رأس مال للشركة وكانت حصتهما متساوية من رأس المال والربح تكون الشركة مفاوضة كما لو توفى رجل فالتخذ اولاده مجموع اموال ما انتقل اليهم من ابيهم رأس مال على ان يشتروا ويبيعوا من سائر الانواع ويقسم الربح بينهم على التساوى يكون عقد شركة مفاوضة • لكن وقوع شركة هكذا على المساواة التامة باءدوا عقدوا الشركة بلا شرط المساواة التامة تكون شركة صنان

مادة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٣٢ ﴾ الشركة مسجلة كانت مغلوضة او علنا اما شركة اموال واما شركة اعمال واما شركة وجوه فاذا عقد الشركة الشركة على رأس مال معلوم من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعا او كل على حدة او مطلقا وما يحصل من الربح يقسم بينهم تكون شركة اموال واذا عقدوا الشركة وجعلوا رأس المال عملهم على تقبل العمل يعني تعهده والتزامه من آخر والكسب الحاصل اى الاجرة يقسم بينهم تكون شركة اعمال ويقال لها ايضا شركة ابدان وشركة صنائع وشركة تقبل كشركة خياطين او خياط وصباغ واذا لم يكن لهم رأس مال وعقدوا الشركة على البيع والشراء نسبتة وتقسيم ما يحصل من الربح بينهم تكون شركة وجوه

### ﴿ الفصل الثانى ﴾

#### ﴿ فى بيان الشروط العمومية فى شركة العقد ﴾

﴿ مادة ١٣٣٣ ﴾ كل قسم من شركة العقد يتضمن الوكالة فكل واحد من الشريكين فى تصرفه يعنى فى الاخذ والبيع وتقبل العمل من الغير بالاجرة وكيل عن الآخر فكما ان العقل والتمييز شرط فى الوكالة فكذلك يكون الشريكين عاقلين ومميزين شرط فى الشركة ايضا على العموم

﴿ مادة ١٣٣٤ ﴾ شركة المفاوضة تتضمن الكفالة ايضا فاهلية المتفاوضين للكفالة شرط ايضا

﴿ مادة ١٣٣٥ ﴾ شركة العنان تتضمن الوكالة خاصة ولا تتضمن الكفالة فحين عقدها اذا لم تذكر الكفالة فكل واحد من الشركاء ليس بكفيل الآخر فيصور للمصري المأذون عقد شركة العنان لكن اذا ذكرت الكفالة حين عقد شركة العنان يصير كل واحد من الشركاء كفيل الآخر

﴿ مادة ١٣٣٦ ﴾ بيان تقسيم الربح بين الشركاء شرط فاذا بقى ميهما ومجهولا تكون الشركة فاسدة



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٣٧ ﴾ كون حصص الربح التي تنقسم بين الشركاء كالنصف والثلث والربع جزأاً شائعاً شرط اذا تقاول الشركاء على اعطاء احدهم كذا قرشاً مقطوعاً تكون الشركة باطلة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال ﴾

﴿ مادة ١٣٣٨ ﴾ كون رأس المال من قبيل النقود شرط

﴿ مادة ١٣٣٩ ﴾ المسكوكات النحاسية اوراق معدودة من النقود عرفاً

﴿ مادة ١٣٤٠ ﴾ غير المسكوك من الذهب والفضة ان جرى التعامل به بين الناس عرفاً وعادة فهو حكم النقود والا فني حكم العروض

﴿ مادة ١٣٤١ ﴾ كون رأس المال عيناً شرط لا يجوز ان يكون الدين يعني الذي في ذم الناس رأس مال الشركة مثلاً اذا كان لاثنتين في ذمة آخر دين فلا يجوز ان يتخذ رأس مال وتعد الشركة عليه وكذا اذا كان رأس مال احدهما ديناً ورأس مال الآخر ديناً فالشركة غير صحيحة

﴿ مادة ١٣٤٢ ﴾ لا يصح عقد الشركة على الاموال التي ليست معدودة من النقود كالعروض والعقار يعني لا يجوز ان تكون هذه رأس مال الشركة الا ان الشخصين اذا ارادا ان يتخذوا المال الذي ليس من قبيل النقود رأس مال فكل واحد منهما يبيع نصف ماله الى الآخر وبعد حصول اشتراكهما يجوز لهما عقد الشركة على هذا المال المشترك كما لو كان لاثنتين نوع مال من المثليات مثلاً لكل واحد مقدار حنطة فخلطوا احدهما بالآخر فبعد حصول شركة الملك يجوز لهما ان يتخذوا هذا المال المخلوط رأس مال ويعقدا عليه الشركة

مادة

### ❦ التجارة ❦

❦ ماده ١٣٤٣ ❦ اذا كان لواحد برذون ولا آخر مع فاشركا على ان يؤجره وما حصل من اجرة يقسم بينهما فالشركة فاسدة والاجرة الحاصلة تكون لصاحب البرذون والآخر بسبب كونه تابعا للبرذون لا يكون لصاحبه حصة من الاجرة لكنه يأخذ اجر مثل سمره

❦ ماده ١٣٤٤ ❦ اذا كان لواحد دابة ولا آخر اتمنة وتشارك على تحميل الامتعة على الدابة وبيعها على ان ما يحصل من الربح يكون بينهما مشتركا فالشركة فاسدة والربح الحاصل يكون لصاحب الامتعة وصاحب الدابة يأخذ اجر مثل دابته والدكان ايضا مثل الدابة بن كان لواحد دكان ولا آخر اتمنة فاشركا على بيع الامتعة في الدكان على ان ما يحصل من الربح مشترك بينهما فالشركة فاسدة وبيع الامتعة يكون لصاحبها وصاحب الدكان يأخذ اجر مثل دكانه

### ❦ الفصل الرابع ❦

#### ❦ في بعض ضوابط تتعلق بشركة المقدم ❦

❦ ماده ١٣٤٥ ❦ العمل يكون متقوما بالتقويم يعني ان العمل بتعيين قيمته يقوم ومن الجائز ان يكون عمل شخص اكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص آخر مثلا اذا كان شريكان شركة عنان ورأس مالهما متساو وكلاهما ايضا مشروط عمله وشرط اعطاه احدهما حصة زائدة من الربح يكون الشرط جائزا لانه يجوز ان يكون احدهما في الاخذ والاعطاه امهر وعمله ازيد وانفع

❦ ماده ١٣٤٦ ❦ ضمان العمل نوع من العمل فاذا تشارك اثنان شركة صنائع بن وضع شخص في دكانه آخر من ارباب الصنائع على ان ما يتقبله هو وبتعهده من الاعمال يعمل الآخر ذلك وما يحصل من الكسب يعني الاجرة بينهما متصفة تكون جائزة واستحقاق صاحب الدكان نصف الحصة بسبب كونه ضامنا وتمتهدا للعمل وفي ضمن ذلك ايضا يصير ثالثا منفعلا دكانه

❦ ماده ١٣٤٧ ❦ كما ان استحقاق الربح يكون تارة بالمال او بالعمل كذلك

### ❦ المجلة ❦

بحكم مادة ٨٥ يكون تارة بالضمان كما ان في المضاربة يكون رب المال مستحقا للربح بآله والمضارب بعمله واذا اخذ واحد من ارباب الصنائع تليذا عنده واعمله ما تقبله وتعهده من العمل ينصف اجرته يكون جارا والكسب يعني الاجرة المأخوذة من اصحاب العمل كما يكون نصفها مستحقا لذلك التليذ بعمله يكون نصفها الآخر مستحقا للاستاذ ايضا بتعهده وضمان العمل

❦ ماده ١٣٤٨ ❦ اذا لم يوجد احد الامور الثلاثة السالفة الذكر يعني المال والعمل والضمان فلا استحقاق للربح مثلا اذا قال شخص لاخر انت اتجر بمالك على ان الربح مشترك بيننا لا يوجب الشركة وفي هذه الصورة ليس له اخذ حصة من الربح الحاصل

❦ ماده ١٣٤٩ ❦ استحقاق الربح انما هو بالنظر الى الشرط المذكور في عقد الشركة وليس هو بالنظر الى العمل الواقع فالشريك المشروط عمله ولو لم يعمل بعد كانه عمل مثلا الشريكان شركة صحيحة في حال اشتراط العمل على كليهما اذا عمل احدهما ولو لم يعمل الآخر بعدر او بغير عذر يقسم الربح بينهما على الوجه الذي اشترطاه حيث كل واحد منهما وكيل عن الآخر فعمل شريكه بعد هو ايضا كانه عمل

❦ ماده ١٣٥٠ ❦ الشريكان كل واحد منهما امين الآخر مال الشركة في يد كل واحد منهما في حكم الوديعة فاذا تلف مال الشركة في يد واحد منهما بلا تعد ولا تقصير فلا يكون ضامنا حصة شريكه

❦ ماده ١٣٥١ ❦ رأس المال في شركة الاموال يكون مشتركا بين الشريكين متساويا او متفاضلا لكن في صورة كون رأس المال من واحد والعمل من آخر اذا كانت المغاولة على ان الربح مشترك بينهما تكون مضاربة كما تأتي في بلها الخصوص واذا كانت الربح قائما دائما الى العاقل يكون فرضا واذا شرط كون الربح قائما دائما الى صاحب رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل بضاعة والعامل مستبضع ومن كون المستبضع في حكم الوكيل المتبرع يصير الربح والخسارة قائما على صاحب المال

### ❖ المجلد ❖

❖ مادة ١٣٥٢ ❖ اذا مات احد الشريكين او جن جونا مطبقا تنفسخ الشركة لكن في صورة كون الشركاء ثلاثة او اكثر تنفسخ الشركة في حق الميت او المجنون وحده وتبقى بين الآخرين

❖ مادة ١٣٥٣ ❖ تنفسخ الشركة بفسخ احد الشريكين لكن علم الآخر بنفسه شرط فلا تنفسخ الشركة ما لم يكن فسخ احدهما معلوما للآخر

❖ مادة ١٣٥٤ ❖ اذا فسخ الشريكان الشركة واقسماها على كون النفود الموجودة لواحد والديون التي في الذم لاخر لا تصح القسمة وفي هذه الصورة مهما يقبض الآخر من النفود الموجودة يكن مشتركا وما في الذم من الدين ايضا يبقى مشتركا بينهما انظر الى مادة ١١٢٣

❖ مادة ١٣٥٥ ❖ اذا اخذ احد الشريكين مقدارا من مال التجارة ومات وهو في حال العمل مجعلا تستوفي حصة شريكه من تركته انظر الى مادة ٨٠١

### ❖ الفصل الخامس ❖

#### ❖ في بيان شركة المفاوضة ❖

❖ مادة ١٣٥٦ ❖ المفاوضان احدهما كفيل الآخر كما بين في الفصل الثاني فاقرار احدهما كما ينفذ في حق نفسه يـكون نافذا في حق شريكه فاذا اقر احدهما بدين فلمقره ان يطالب ايهما شاء ومهما ترتب دين على احد المفاوضين اى نوع كان في المعاملات الجارية في الشركة كالبيع والشراء والاجارة يلزم الآخر ايضا وكما ان ما باعه احدهما يجوز رده على الآخر بالعيب كذلك ما اشتراه احدهما يجوز ان يرد الآخر بالعيب

❖ مادة ١٣٥٧ ❖ الماكولات والالبسة وسائر الحوائج الضرورية التي يأخذها احد المفاوضين لنفسه واهله وعياله خاصة لاحق لشريكه فيها لمـكن يجوز لتابع مطالبة شريكه بتن هذه الاشياء بحسب الكفاية ايضا

### ❖ المجلد ❖

❖ مادة ١٣٥٨ ❖ المفاوضان في شركة الاموال كما ان كونهما متساويين بمقدار رأس مالهما وحصتهما من الربح شرط كذلك عدم وجود فضلة عن رأس مال احدهما نصلح رأس مال شركة يعني النقود او الاموال التي في حكم النقود شرط اما اذا كان لاحدهما فضلة عن رأس مال الشركة فلا تصلح رأس مال يعني عروضاً او عقاراً او ديناً في ذمة آخر فلا تضر المفاوضة

❖ مادة ١٣٥٩ ❖ الشريكان في شركة الاعمال اذا عقدا شركتهما على ان يتقبل كل واحد منهما اى عمل كان وعلى السوية ضمانهما العمل وتعهدهما وعلى تساويهما في الفائدة والضرر ومهما ترتب بسبب الشركة على احدهما يكن الآخر كفيلاً به تكون مفاوضة وفي هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما ايها كان باجرة الاجير واجرة الدكان واذا ادعى شخص بتساع واقربه واحد منهما يكون اقراره نافذا وان انكره الآخر

❖ مادة ١٣٦٠ ❖ واذا عقد الشركتان على اخذ المال نسبة ويجه وكون المال المشتري وثمنه وربحه مشتركاً بينهما مناصفة وكل واحد منهما كفيلاً الآخر تكون مفاوضة شركة الوجوه

❖ مادة ١٣٦١ ❖ بشرط في عقد المفاوضة ذكر لفظ المفاوضة او تعداد جميع شرائطها واذا عقدت الشركة مطلقة تكون عتاتاً

❖ مادة ١٣٦٢ ❖ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه المار تنقلب المفاوضة عتاتاً مثلاً اذا دخل الى يد واحد من المفاوضين في شركة الاموال مال بالارث او بطريق الهبة فاذا كان يصلح رأس مال للشركة كالنقود تنقلب المفاوضة عتاتاً لكن اذا كان رأس مال الشركة ليس بمال كالعروض والعقار فلا يضر بالمفاوضة

❖ مادة ١٣٦٣ ❖ كل ما كان شرطاً لصحة شركة العتات فهو شرط أيضاً لصحة المفاوضة

❖ مادة ١٣٦٤ ❖ كل ما جاز من التصرف للشريكين شركة عتاتان يجوز ايضاً للمفاوضين

## ﴿ الليلة ﴾

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

﴿ في حق شركة العنان وهويشتل على ثلاثة مباحث ﴾

## ﴿ المبحث الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال ﴾



﴿ مادة ١٣٦٥ ﴾ لا يشترط في الشريكين شركة عنان كون رأس مالهما متساويا بل يجوز كون رأس مال احدهما ازيد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون مجبورا على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يستد الشركة على مجموعه او على مقدار منه فهذه الجهة يجوز ان يكون لهما فضلة عن رأس مالهما تصلح ان تكون رأس مال شركة كتفدهما مثلا

﴿ مادة ١٣٦٦ ﴾ كما يجوز كون عقد الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضا عقدها على نوع تجارة خاصة كتجارة الذخيرة مثلا

﴿ مادة ١٣٦٧ ﴾ كيفما شرط تقسيم الربح في الشركة الصحيحة فنلت الشرط يراعى على كل حال

﴿ مادة ١٣٦٨ ﴾ يقسم الربح في الشركة الفاسدة على مقدار رأس المال فاذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر

﴿ مادة ١٣٦٩ ﴾ الضرر والخسار الواقع بلا تعد ولا تقصير ينقسم على كل حال على مقدار رأس المال واذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر

﴿ مادة ١٣٧٠ ﴾ اذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساويا او متفاضلا يكون صحيحا وينقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرطا سواء شرط عمل الاثنين او شرط عمل الواحد وحده الا انه اذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده فيحكم البضاعة

### في المجلة

في مادة ١٣٧١ في إذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطا من الربح حصة زائدة لاحدهما مثلا كثلثي الربح وكان أيضا عمل الاثنين مشروطا فالشركة صحيحة والشرط معتبر انظر الى مادة ١٣٤٥ اما اذا شرط عمل احدهما وحده فينظر ان كان العمل مشروطا على الشريك الذي حصته من الربح زائدة فكذلك الشركة صحيحة والشرط معتبر ويصير ذلك الشريك مستحقا ربح رأس ماله بماله و الزيادة بعمله لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة شبه المضاربة وان كان العمل مشروطا على الشريك الذي حصته من الربح قليلة فهو غير جائز فيقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال لانه اذا قسم الربح على الوجه الذي شرطه فلا يكون مئتي مقابل من مال او عمل او ضمان للزيادة التي يأخذها الشريك الذي لم يعمل واستحقاق الربح انما هو بواحد من هذه الامور الثلاثة انظر الى مادة ١٣٤٧ و ١٣٤٨

في مادة ١٣٧٢ في اذا شرط تقسيم الربح على التساوي بين الشريكين اللذين رأس مالهما متفاضل مثلا رأس مال احدهما مائة الف غرض ورأس مال الآخر مائة وخمسون الفا يكون شرط اخذ حصة الزيادة من الربح بالتسبة الى الذي رأس ماله قليل كشرط زيادة الربح الى احد الشريكين المتساويين في رأس المال فاذا شرط عمل الاثنين او عمل الشريك ذي الحصة الزائدة من الربح يعني قليل رأس المال تكون الشركة صحيحة والشرط معتبرا وان شرط عمل ذي الحصة القليلة من الربح يعني الشريك الذي رأس ماله كثير فهو غير جائز فيقسم الربح بينهما على مقدار رأس مالهما

في مادة ١٣٧٣ في يجوز لكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة سواء كان بالنقد او بالنسيئة بما قل او كثر

في مادة ١٣٧٤ في يجوز لاحد الشريكين ايهما كان حاله ان يكون رأس مال الشركة في يده ان يشتري الاموال بالنقد والنسيئة لكن اذا اشترى مالا بائنين افاحش لا يكون المال للشركة بل يكون له

### ❖ المبحث ❖

❖ مادة ١٣٧٥ ❖ لا يجوز لأحد الشركيين الذي ليس في يده رأس مال الشركة ان يشتري مالا لأجل الشركة فان اشترى كان ذلك المالا له

❖ مادة ١٣٧٦ ❖ اذا اشترى احد الشريكين بdraهم نفسه شيئاً ليس من جنس تجارتها يكون ذلك الشيء له خاصة ليس لشاركه منه حصة لكن مع كون رأس مال الشركة في يد احدهما اذا اشترى مالا من جنس تجارتها ولو بمال نفسه يصير للشركة مثلاً اذا عقد الشركه "اثنان على تجارة البر" فاشترى احدهما حصاناً بمال نفسه يكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى ثوب بز يكون للشركة ولو اشهد حال شرائه بان قال هذا الثوب اشتريته لنفسى ليس لشريكي فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب مشتركاً بينه وبين شريكه

❖ مادة ١٣٧٧ ❖ حقوق العقد انما تعود الى العاقد فاذا اشترى احد الشريكين مالا فقبضه مع تأدية ثمنه يكون لازماً عليه وحده فن هذه الجهة كان ثمن المال الذي اشتراه احدهما انما يطالب به هو ولا يطالب شريكه وكذا احد الشريكين اذا باع مالا فقبض ثمنه انما هو حقه ومن هذه الجهة اذا ادعى المشتري ثمنه الى الآخر يكون يرثا من حصة الشريك الذي قبض الثمن وحده ولا يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا اذا وكل الشريك العاقد شخصاً في قبض ثمن المال الذي باعه فليس لشريكه عزله لكن اذا وكل احد الشريكين شخصاً في بيع او شراء او اجارة فللشريك الآخر عزله

❖ مادة ١٣٧٨ ❖ الرد بالعيب ايضا من حقوق العقد فاذا اشتراه احد الشريكين فليس للآخر رده بالعيب وما باعه احدهما لا يرد بالعيب على الآخر

❖ مادة ١٣٧٩ ❖ كل واحد من الشريكين له ايداع وابضاع مال الشركة وله ان يعطيها مضاربة وله عقد الاجارة مثلاً له استئجار دكان واجبر لأجل حفظ مال الشركة لكن ليس له ان يخلط مال الشركة بماله ولا ان يعقد شركة مع اخر بدون اذن شريكه فان فعل وضاع مال الشركة يكن ضامناً حصة شريكه



### ﴿ المبحث الأول ﴾

﴿ مادة ١٣٨٠ ﴾ لا يجوز لأحد الشريكين ان يقرض آخر مال الشركة مالم يأذن شريكه لكن له ان يستقرض لأجل الشركة ومهما استقرض احدهما من الدراهم يمكن دين شريكه ايضا بالاشتراك

﴿ مادة ١٣٨١ ﴾ اذا ذهب احد الشريكين الى ديار اخرى لأجل امور الشركة يأخذ مصرفه من مال الشركة

﴿ مادة ١٣٨٢ ﴾ اذا فوض احد الشريكين امور الشركة الى رأى الآخر فمثلا عمل برأيه او اعمل ما تريد فله ان يعمل كل شئ من توابع التجارة فيجوز له رهن مال الشركة والارتهاق لاجلها والسفر بمال الشركة وخلط مال الشركة بملكه وعقد الشركة مع آخر لكن لا يجوز له اتلاف المال ولا التملك بغير عوض الا بصريح اذن شريكه مثلا لا يجوز له ان يقرض من مال الشركة ولا ان يهب منه الا بصريح اذن شريكه

﴿ مادة ١٣٨٣ ﴾ اذا نهى احد الشريكين الآخر بقوله لا تذهب بمال الشركة الى ديار اخرى او لاتبع المال نسيئة فلم يسمع وذهب الى ديار اخرى او باع نسيئة يضمن حصة شريكه من الخسار الواقع

﴿ مادة ١٣٨٤ ﴾ اقرار احد الشريكين شركة عنان يدين في معاملاتها لا يسرى على الآخر فاذا اقر ان هذا الدين انما لزم بعقده ومعاملته خاصة فيكون ابغاؤه بتمامه لازما عليه وان اقر انه دين لزم من معاملتها معا فيكون لازما عليه تأديبة نصفه وان اقر انما هو دين لزم من معاملة شريكه خاصة فلا يلزمه شئ

### ﴿ المبحث الثاني ﴾

﴿ في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال ﴾

﴿ مادة ١٣٨٥ ﴾ شركة الاعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الاعمال فالايجابان المشتركان يعقدان الشركة على تعهد والتزام العمل الذي يطلب ويكلف

### ❖ ملحمة ❖

ويكلف من طرف المستأجرين سواء كانوا متساوين أو متفاضلين في ضمان العمل  
يعنى سواء عقدا الشركة على تعهد العمل وضمانه متساويا أو شرطا ثلث العمل  
مثلا لاحدهما والثلثان للآخر

❖ ماده ١٣٨٦ ❖ يجوز لكل واحد من الشريكين تقبل العمل وتعهده  
ويجوز أيضا ان يتقبل واحد وآخر بعمل ويجوز أيضا للتضامنين المشتركين شركة  
صنائع ان يتقبل احدهما المتاع ويقصه والاخر يخطه

❖ ماده ١٣٨٧ ❖ كل واحد من الشريكين وصكيل الآخر في تقبل العمل  
فالعمل الذى تقبله احدهما يكون ايفاؤه لازما عليه وعلى شريكه أيضا فعنان  
شركة الاعمال في حكم المفاوضة في ضمان العمل حيث ان العمل الذى تقبله احد  
الشريكين يطلب ايفاؤه المستأجر من ايهما اراد وكل واحد من الشريكين يكون  
مجبورا على ايفاء العمل ليس لاحدهما ان يقول هذا العمل تقبله شريكى فانا  
لا اخالطه

❖ ماده ١٣٨٨ ❖ عنان شركة الاعمال في حكم المفاوضة في اقتضاء البدل  
ايضا يعنى انه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المستأجر بتمام الاجر واذا  
دفعه المستأجر ايضا الى اى منهما برى

❖ ماده ١٣٨٩ ❖ لا يجبر احد الشريكين على ايفاء ما تقبله من العمل بالذات  
ان شاء يعمل به يده وان شاء يعطه الى شريكه او الى آخر لكن ان شرط المستأجر  
عمله بالذات يلزمه حيثئذ عمله انظر الى ماده ٥٧١

❖ ماده ١٣٩٠ ❖ تقسيم الشركاء الربح بينهم على الوجه الذى شرطوه  
يعنى ان شرطوا تقسيمه متساويا يقسموه متساويا وان شرطوا تقسيمه متفاضلا كالثلث  
والثلثين مثلا يقسم حصتين وحصه

❖ ماده ١٣٩١ ❖ اذا شرط التساوى في العمل والتفاضل في الكسب كان  
جائزا مثلا اذا شرط الشريكان ان يعمل متساويين وان يقسم الكسب حصتين

### في المجلة

وحصة كل جازئا لانه يجوز ان يكون احدهما امهر في صناعة واصنع في العمل  
 ماده ١٣٩٢ \* الشريكان بضمان العمل يستحقان الاجرة فاذا عمل احد  
 الشريكين وحده والاخر لم يعمل كما لو مرض او ذهب الى محل او جلس بطألا  
 يقسم الربح والاجرة بينهما على الوجه الذي شرطاه

ماده ١٣٩٣ \* اذا تلف او تعيب المستأجر فيه بصنع احد الشريكين يكون  
 ضامنا بالاشتراك مع الشريك الآخر والمستاجر يضمن ماله ايا شاء منهما ويقسم  
 هذا الخسار بين الشريكين على مقدار الضمان مثلا اذا عقدا الشركة على تقبل  
 الاعمال وتعهدها متانصة يقسم الخسار ايضا متانصة واذا عقدا الشركة على  
 تقبل الاعمال وتعهدها ثلثين وثلثا يقسم الخسار ايضا حصتين وحصة

ماده ١٣٩٤ \* عقد شركة الجمالين على التقبل والعمل على الاشتراك  
 صحيح

ماده ١٣٩٥ \* اذا عقد الشركة اثنان بان يتقبلا العمل على ان الدكان  
 من احدهما والآلات والادوات من الآخر يصح

ماده ١٣٩٦ \* اذا عقد اثنان شركة الصنائع على ان الدكان من احدهما  
 ومن الآخر العمل يصح انظر ماده ١٣٤٦

ماده ١٣٩٧ \* اذا عقد اثنان شركة الاعمال لاحدهما بغل والاخر رجل  
 على تقبل وتعهده نقل المحولة متساويا يصح ويقسم الكسب الحاصل والاجرة  
 بينهما متانصة ولا ينتظر الى زيادة حل الجمل لان استحقاق البذل في شركة الاعمال  
 يكون بضمان الشريكين العمل لكن اذا لم يعقدا الشركة على تقبل العمل بل  
 على ايجار البغل والجمل عينا وتقسيم الاجرة الحاصلة بينهما فالشركة فاسدة واي  
 يؤجر من بغل او جمل تكون اجرة عائدة لصاحبه لكن اذا امان احدهما الآخر  
 في التحميل والنقل يأخذ اجر مثل عمله

ماده ١٣٩٨ \* اذا عمل شخص في صناعة هو وابنه الذي في عياله فكافة  
 الكسب

### ﴿ المجلة ﴾

الكسب لذلك الشخص ولله بعد معينا له كما اذا ايمان شخصيا. ولله الذي في عياله  
حال غرسه شجرة فذلك الشجرة للشخص ولا يكون ولده مشاركا له

### ﴿ المبحث الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه ﴾

﴿ ماده ١٣٩٩ ﴾ كون حصص الشريكين على التساوى في المال المشتري ليس  
بشرط مثلا كما يجوز كون ما اخذاه من المال بينهما على المناصفة يجوز ايضا ان  
يكون ثلثين وثلثا

﴿ ماده ١٤٠٠ ﴾ استحقاق الربح في الوجوه انما هو بالضمنان  
﴿ ماده ١٤٠١ ﴾ ضمان ثمن المال المشتري يكون بالنظر الى حصص الشريكين  
فيه

﴿ ماده ١٤٠٢ ﴾ تكون حصص كل واحد من الشريكين في الربح بقدر حصصه  
في المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن حصصه في المال المشتري يكون  
الشرط لغوا ويقسم ربح بينهما على مقدار حصصهما من المال المشتري مثلا اذا  
شرط كون الاشياء المأخوذة بينهما مناصفة يكون الربح ايضا مناصفة وان  
شرط كونها ثلثين وثلثا كان الربح ايضا ثلثين وثلثا لكن في حال مشروطة  
الاشياء على النصفية اذا شرط تقسيم الربح ثلثين وثلثا فهذا الشرط لا يعتبر ويقسم  
الربح بينهما مناصفة

﴿ ماده ١٤٠٣ ﴾ يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصص  
الشريكين في المال المشتري سواء باسرا عقد الشراء بالاتحاد او باسره احدهما  
وحده مثلا الشريكان شركة وجوه في صورة خسارهما في الاخذ والاعطاء اذا  
عقد الشركة على النصفية بينهما في المال المشتري يقسم الخسار بينهما ايضا على  
التساوى وان عقدا الشركة على كون الحصص ثلثين وثلثا في المال المشتري يقسم

## ﴿ المجلة ﴾

الضرر والخسار أيضا ثلثين وثلثا سواء اشترى المال الذي خسرا فيه بالاتحاد  
او اشتراه احدهما وحده لاجل الشركة

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في حق المضاربة ويشتمل على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان تعريف المضاربة وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٤٠٤ ﴾ المضاربة نوع شركة على ان رأس المال من طرف والسعي  
والعمل من الطرف الآخر يقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل مضارب

﴿ مادة ١٤٠٥ ﴾ ركن المضاربة الاجاب والقبول مثلا اذا قال رب المال  
للمضارب خذ هذا رأس مال مضاربة فاسع واعمل على ان الربح بيننا مناصفة او ثلثين  
وثلثا او قال قولا يفيد معنى المضاربة كقولهم خذ هذه الدراهم واجعلها رأس  
مال والربح بيننا على نسبة كذا مشترك وقبل المضارب تكون المضاربة منعقدة

﴿ مادة ١٤٠٦ ﴾ المضاربة قسمان احدهما مضاربة مطلقة والاخر مضاربة مقيدة

﴿ مادة ١٤٠٧ ﴾ المضاربة المطلقة هي التي لا تنقيد بزمان ولا مكان ولا نوع  
تجارة ولا تعيين بائع ولا مشتري فاذا تنقيدت بواحد من هذه تكون مضاربة  
مقيدة مثلا اذا قال في الوقت الفلاني اوفى المصكان الفلاني او اشترى الاموال  
الفلانية او عامل فلانا وفلانا او اهالى البلدة الفلانية تكون المضاربة مقيدة

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

﴿ في بيان شروط المضاربة ﴾

﴿ مادة ١٤٠٨ ﴾ يشترط اهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة  
مادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٤٠٩ ﴾ شرط رأس المال كونه مالا صالحا رأس مال الشركة ( انظر الى الفصل الثالث من باب شركة العقد ) فلا يجوز ان يكون العروض والعقار والدين في الذم رأس مال في المضاربة لكن رب المال اذا اعطى شيئا من العروض الى المضارب وقال بع هذا واعمل بئنه مضاربة وقبل المضارب وقبض ذلك المال فباعه واتخذ نقود بئنه رأس مال للاخذ والاعطاء تكون المضاربة صحيحة كذلك اذا قال اقبض الدين الذي لي في ذمة فلان وقدره كذا غروشا واستعمله على طريق المضاربة وقبل تكون صحيحة

﴿ ماده ١٤١٠ ﴾ تسليم رأس المال الى المضارب شرط

﴿ ماده ١٤١١ ﴾ يشترط في المضاربة كشركة العقد كون رأس المال معلوما وتعيين حصة العاقدین من الربح جزءا شائعا كالنصف والثلث لكن اذا هبر بالشركة على الاطلاق كقوله والربح مشترك بيننا يكون مصروفا الى المساواة ويقسم الربح مناصفة بين رب المال والمضارب

﴿ ماده ١٤١٢ ﴾ اذا فقد شرط من هذه الشروط المذكورة مثلا اذا لم تكن حصة العاقدین من الربح جزءا شائعا بل تعين لاحدهما من الربح كذا غروشا تفسد المضاربة

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في بيان احكام المضاربة ﴾

﴿ ماده ١٤١٣ ﴾ المضارب امين رأس المال في يده في المودعة ومن جهة تصرفه في رأس المال هو وكيل رب المال واذا ربح يكون شريكا فيه

﴿ ماده ١٤١٤ ﴾ المضارب في المضاربة المطلقة بمجرد عقد المضاربة يكون مأذونا في العمل في لوازم المضاربة والاشياء التي تنفرع عنها فاولا يجوز له البيع والشراء لاجل الربح لكن اذا اشترى مالا بالقبض الفاحش يكون اخذه لنفسه لا يدخل في حساب المضاربة ثانيا يجوز له البيع سواء كان بالثقة او بالتسوية بقليل

### ❖ المجلة ❖

الدراهم وكثيرها لكن يجوز له اعطائه المهلة في المرتبة التي جرى العرف والعادة بها بين التجار والافليس له بيع الاموال الى مدة طويلة لم تعرف بين التجار ثالثا يجوز له قبول الحوالة بجن المال الذي ياعه رابعا يجوز له توصيل شخص آخر بالبيع والشراء خامسا يجوز له ايداع مال المضاربة والابضاع والرهن والارتمان والايجار والاستيجار سادسا يجوز له ان يسافر الى بلدة اخرى لاجل الاخذ والاعطائه

❖ ماده ١٤١٥ ❖ المضارب في المضاربة المطلقة لا يكون مأذونا بمجرد عقد المضاربة في خلط مال المضاربة بجماله ولا في اعطائه مضاربة لكن اذا كان في بلدة من مادة المضاربين فيها خلط مال المضاربة بجماله في المضاربة المطلقة يكون المضارب ايضا مأذونا في ذلك

❖ ماده ١٤١٦ ❖ اذا كان رب المال في المضاربة المطلقة قد فوض الى رأى المضارب امور المضاربة قائلا له اعمل رأيك يكون المضارب مأذونا بخلط مال المضاربة بجماله وباعطائه مضاربة على كل حال لكن في هذه الصورة لا يكون مأذونا بالهبة والاقراض في مال المضاربة ولا بالدخول تحت الدين الاكثر من رأس المال بل اجراء هذه الامور موقوف على صريح الاذن من رب المال

❖ ماده ١٤١٧ ❖ اذا خلط المضارب مال المضاربة بجماله فالربح الحاصل يقسم على مقدار رأس المال يعنى ان ربح رأس ماله يأخذ هو وربح مال المضاربة يقسم بينه وبين رب المال على الوجه الذى شرطه

❖ ماده ١٤١٨ ❖ المال الذى اخذه المضارب بالنسيئة زيادة على رأس المال باذن رب المال يكون مشتركا بينهما شركة وجوه

❖ ماده ١٤١٩ ❖ اذا ذهب المضارب بعمل المضاربة الى محل غير البلدة التي وجدت فيها يأخذ مصرفه بالقدر المعروف من مال المضاربة

❖ ماده ١٤٢٠ ❖ مهما شرط رب المال وقيد بالمضاربة المقيدة يلزم المضارب رعايته

❖ ماده ١٤٢١ ❖ اذا خرج المضارب عن مأذونيه وخاف الشرط يكون غاصبا

### • في المجلة •

فأصابا وفي هذه الحال يعود الربح والخسارة في أخذه وإعطائه عليه وإذا تلف مال المضاربة يكون ضامنا

✽ مادة ١٤٢٢ ✽ إذا خالف المضارب رب المال حال نهيه إياه بقوله لا تذهب بمال المضاربة إلى المحل الفلاني أو لا تتبع بالنسيئة فذهب بمال المضاربة إلى ذلك المحل فتلّف المال أو باع بالنسيئة فهلك الثمن يكون المضارب ضامنا

✽ مادة ١٤٢٣ ✽ إذا وقت رب المال المضاربة بوقت معين فبعضى ذلك الوقت تنفسخ المضاربة

✽ مادة ١٤٢٤ ✽ إذا عزل رب المال المضارب يلزم إعلامه بعزله وتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبرة حتى يقف على العزل ولا يجوز له التصرف بالتقود التي في يده بعد وقوفه على العزل لكن إذا كان في يده أموال غير التقود يجوز له أن يبيعها ويبدلها بالنقد

✽ مادة ١٤٢٥ ✽ المضارب إنما يستحق الربح في مقابلة عمله والعمل إنما يكون متقوما بالعقد فأي مقدار شرط للمضارب في عقد المضاربة من الربح يأخذ حصته بالنظر إليه

✽ مادة ١٤٢٦ ✽ استحقاق رب المال للربح بماله فيكون جميع الربح له في المضاربة الفاسدة والمضارب في منزلة أجيره يأخذ أجر المثل لكن لا يتجاوز المقدار المشروط حين العقد ولا يستحق أجر المثل إن لم يكن ربح

✽ مادة ١٤٢٧ ✽ إذا تلف مقدار من مال المضاربة يحسب في أول الأمر من الربح ولا يسرى إلى رأس المال وإذا تجاوز مقدار الربح سرى إلى رأس المال فلا يضمته المضارب سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة

✽ مادة ١٤٢٨ ✽ على كل حال يكون الضرر والخسارة تأثدا على رب المال وإذا شرط كونه مشتركا بينه وبين المضارب فلا يعتبر ذلك الشرط

✽ مادة ١٤٢٩ ✽ إذا مات رب المال أوجن جنونا مطبقا تنفسخ المضاربة

✽ مادة ١٤٣٠ ✽ إذا مات المضارب مجهولا فالضمان في تركته انظر إلى مادة



﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الثامن ﴾

﴿ في بيان المزارعة والمساقاة ويتقسم الى فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المزارعة ﴾

﴿ مادة ١٤٣١ ﴾ المزارعة نوع شركة على كون الاراضى من طرف والعمل من طرف آخر يعنى ان الاراضى تزرع والحاصلات تقسم بينهما

﴿ مادة ١٤٣٢ ﴾ ركن المزارعة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الاراضى للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على ان حصتك من الحاصلات كذا وقال الفلاح قبلت اورضيت اوبقول قولاً يدل على الرضى او قال الفلاح لصاحب الارض اعطني ارضك على وجه المزارعة لافعل فيها ورضى الآخر تتعقد المزارعة

﴿ مادة ١٤٣٣ ﴾ كون العاقدين قاطنين في المزارعة شرط وكونهما بالغين ليس بشرط فيجوز للصبي المأذون عقد المزارعة

﴿ مادة ١٤٣٤ ﴾ يشترط تعيين ما يزرع يعنى ما يبذر او تعميمه على ان يزرع الفلاح ما شاء

﴿ مادة ١٤٣٥ ﴾ يشترط حين العقد تعيين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات كالنصف والثلث وان لم تتعين حصة او تعينت على اعطاء شئ من غير الحاصلات او على مقدار كذا مداً من الحاصلات فالمزارعة غير صحيحة

﴿ مادة ١٤٣٦ ﴾ يشترط كون الاراضى صالحة للزراعة وتسليمها الى الفلاح

﴿ مادة ١٤٣٧ ﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة قبل تكون المزارعة فاسدة

﴿ مادة ١٤٣٨ ﴾ كيفما شرط العاقدان في المزارعة الصحيحة تقسم الحاصلات بينهما كذلك

﴿ مادة ١٤٣٩ ﴾ تكون كل الحاصلات في المزارعة الفاسدة لصاحب البذر وللآخر

## ﴿ المجلة ﴾

وللاخر اجرة ارضه ان كان صاحب ارض وان كان فلاسافه اجر المثل  
 ﴿ ماده ١٤٤٠ ﴾ اذا مات صاحب الارض والزرع اخضر فالقلاح يداوم على  
 العمل الى ان يدرك الزرع فلايسوغ لورثة المتوفى منعه واذا مات القلاح فوارثه  
 قائم مقامه ان شاء داوم على العمل الى ان يدرك الزرع فلايسوغ لصاحب  
 الارض منعه

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان المساقاة ﴾

﴿ ماده ١٤٤١ ﴾ المساقاة نوع شركة على ان يكون اشجار من طرف وريية  
 من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما  
 ﴿ ماده ١٤٤٢ ﴾ ركن المساقاة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الاشجار  
 للعامل اعطيتك اشجارى هذه بوجه المساقاة على ان تأخذ من ثمرتها كذا حصة  
 وقبل العامل يعنى الذى يربى الاشجار تتعقد المساقاة  
 ﴿ ماده ١٤٤٣ ﴾ كون العاقدين عاقلين شرط  
 ﴿ ماده ١٤٤٤ ﴾ كون حصة العاقدين فى عقد المساقاة جزءا شائعا كالتصف  
 والثلث شرط ايضا كما فى المزارعة  
 ﴿ ماده ١٤٤٥ ﴾ تسليم الاشجار الى العامل شرط  
 ﴿ ماده ١٤٤٦ ﴾ تقسيم الثمر فى المساقاة الصحيحة بين العاقدين على وجه ما  
 شرطا  
 ﴿ ماده ١٤٤٧ ﴾ تكون الثمر الحاصلة فى المساقاة الفاسدة بتمامها لصاحب  
 الاشجار ويأخذ العامل اجر المثل  
 ﴿ ماده ١٤٤٨ ﴾ اذا مات صاحب الاشجار والثمر بقة يقوم العامل على  
 العمل الى ان تنضج الثمر فلايسوغ لورثة المتوفى منعه واذا مات العامل فوارثه  
 يكون قائما مقامه ان شاء داوم على العمل فلايسوغ لصاحب الاشجار منعه

❦ الكتاب الحادى عشر ❦ -  
❦ فى الوكالة ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ❦

❦ المقدمة فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالوكالة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايونى

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الحادى عشر ﴾

﴿ فى الوكالة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالوكالة ﴾

﴿ ماده ١٤٤٩ ﴾ الوكالة تفويض احد امره لآخر واقامته مقامه ويقال

لذلك الشخص موكل ولمن اقامه وكيل ولذلك الامر موكل به

﴿ ماده ١٤٥٠ ﴾ الرسالة هى تبليغ احد كلام الآخر من دون ان يكون

له دخل فى التصرف لآخر ويقال للمبلغ رسول ولصاحب الكلام مرسل

وللآخر مرسل اليه

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى بيان ركن الوكالة وتقسيمها ﴾

﴿ ماده ١٤٥١ ﴾ ركن التوكيل الايجاب والقبول وهو ان يقول الموكل

### ﴿ المجلة ﴾

وكلتك بهذا الخصوص فإذا قال الوكيل قبلت أو قال كلاما آخر يشعر بالقبول تنعقد الوكالة كذلك لو لم يقل شيئا وتثبت بإجراء ذلك الخصوص يصح تصرفه لأنه يكون قد قبل الوكالة دلالة ولكن لو ردها الوكيل بعد الإيجاب لا يبيح له حكم بناء عليه لو قال الموكل وكلتك بهذا الخصوص ورد الوكيل الوكالة بقوله لا أقبل ثم باشر إجراء الموكل به لا يصح تصرفه

﴿ مادة ١٤٥٢ ﴾ الاذن والاجازة توكيل

﴿ مادة ١٤٥٣ ﴾ الاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة مثلا لو باع احد مال الآخر فضولاً ثم اخبر صاحبه فاجازه يكون كما قد وكله اولا

﴿ مادة ١٤٥٤ ﴾ الرسالة ليست من قبيل الوكالة مثلا لو اراد الصيرق اقراض احد دراهم وارسل ذلك خادمه للاتيان بها يكون الخادم رسول ذلك المستقرض ولا يكون وكيله بالاستقراض كذلك الشخص الذي ارسله احد الى السمسار على ان يشتري فرسا اذا قال له ان فلانا يريد ان يشتري الفرس الفلاني وقال السمسار بعته اياه بكذا اذهب وقل له وسلم هذا الفرس اليه فإذا اتى الشخص وسلم الفرس وقبل المرسل ذلك على المتوال المشروح بنعقد البيع بين المرسل والسمسار ولا يكون ذلك الشخص الا واسطة ورسولا وليس بوكيل وكذلك لو قال احد للجزار ارسل لي كل يوم مقدار كذا لجامع خادمي فلان الذي يذهب ويأتى الى السوق وارسل ذلك على هذا الوجه يكون ذلك الخادم رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿ مادة ١٤٥٥ ﴾ يكون الامر مرة من قبيل الوكالة ومرة من قبيل الرسالة مثلا لو اشترى خادم من تاجر مالا بامر سيده يكون وكيله بالشراء واما لو اشترى المولى المال من التاجر وارسل خادمه على ان يأتيه به يكون رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿ مادة ١٤٥٦ ﴾ يكون ركن التوكيل مرة مطلقا يعني لا يكون معلقا بشرط او مضافا الى وقت او عقيدا بقيد ومرة يكون معلقا بشرط مثلا

## ﴿ المجلة ﴾

لو قال وكلتك على ان تبيع فرسي هذا اذا اتى فلان التاجر الى هنا وقبل الوكيل ذلك تتعقد الوكالة معلقة بمجيء التاجر و للوكيل ان يبيع الفرس اذا اتى التاجر والا فلا ومرة يكون مضافا الى وقت مثلا لو قال وكلتك على ان تبيع دوابي في شهر نيسان وقبل الوكيل ذلك يكون وكيلًا بحلول الشهر المذكور وله ان يبيع الدواب في الشهر المذكور واما قبل حلوله فليس له ان يبيع ومرة يكون مقيدا بقيد مثلا لو قال وكلتك على ان تبيع ساعتى هذه بالف غرش تكون وكالة الوكيل مقيدة بعدم البيع باقل من الف غرش

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شروط الوكالة ﴾

﴿ ماده ١٤٥٧ ﴾ يشترط ان يكون الموكل مقدرا على ايفاء الموكل به بناء عليه لا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون واما في الامور التي هي ضرر محض في حق الصبي المميز فلا يصح توكيله وان اذنه الولي كالهبة والصدقة وفي الامور التي هي نفع محض يصح توكيله وان لم يأذنه الولي قبول الهبة والصدقة واما في التصرفات المتعلقة بالبيع والشراء المتعددة بين النفع والضرر فان كان الصبي مأذونا بها فله ان يوكل والا فالتوكيل يتعقد موقوفا على اجازة وليه

﴿ ماده ١٤٥٨ ﴾ يشترط ان يكون الوكيل طافلا ومميزا ولا يشترط ان يكون بالغًا بناء عليه يصح ان يكون الصبي المميز وكيلًا وان لم يكن مأذونا ولكن حقوق العقد طائفة الى موكله وليست بعائدة اليه

﴿ ماده ١٤٥٩ ﴾ يصح ان يوكل احد غيره في الخصوصيات التي يقدر على اجرائها وايفاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات مثلا لو وكل احد غيره بالبيع والشراء والايجار والاستيجار والرهن والارتهان والادعاء والاستيداع والهبة والانتساب والصلح والابراء والافراء والدعوى وطلب الشفعة والقسمة وايفاء الديون واستيفائها وقبض المال يجوز ولكن يلزم ان يكون الموكل به معلوما

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان احكام الوكالة ويشتمل على ستة فصول ﴾

﴿ مادة ١٤٦٠ ﴾ يلزم ان يضيف الوكيل العقد الى موكله في الهبة والامارة والرهن والايداع والاقرض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار وان لم يصفه الى موكله فلا يصح

﴿ مادة ١٤٦١ ﴾ لا يشترط اضافة العقد الى الموكل في البيع والشراء والامارة والصلح عن اقرار وان لم يصف العقد الى موكله واكتفى باضافته الى نفسه صح ايضا وعلى كلتا صورتين لا تثبت الملكية الا لموكله ايضا ولكن ان لم يصف العقد الى الموكل تعود حقوق العقد الى العاقد يعني الوكيل وان اضيف الى الموكل تعود حقوق العقد الى الموكل ايضا ويكون الموكل بهذه الصورة كالرسول مثلا لو باع الوكيل بالبيع مال الموكل واكتفى باضافة العقد الى نفسه ولم يصفه الى موكله يكون مجبورا على تسليم المبيع الى المشتري وله ان يطلب ويقبض الثمن من المشتري واذا خرج للمال المشتري مستحق وضبطه بعد الحكم يرجع المشتري على الوكيل بالبيع يعني يطلب الثمن الذي اعطاه اياه منه والوكيل بالشراء اذا لم يصف العقد الى موكله على هذا الوجه يقبض المال الذي اشتراه ويجبر على اعطائه ثمنه للبائع من ماله وان لم يتسلم الثمن من موكله واذا ظهر عيب قديم في المال المشتري فالوكيل حق المخاصمة لاجل رده ولكن اذا كان الوكيل قد اضاف العقد الى موكله بان عقد البيع بقوله بعث بالوكالة عن فلان او اشتريت لفلان فعلى هذا الحال تعود حقوق العقد كلها الى موكله كما ذكر آنفا ويبقى الوكيل في حكم الرسول بهذه الصورة

﴿ مادة ١٤٦٢ ﴾ تعود حقوق العقد في الرسالة الى المرسل ولا تتعلق بالرسول اصلا

﴿ مادة ١٤٦٣ ﴾ المال الذي قبضه الوكيل بالبيع والشراء وايفاء الدين واستيفائه

## ﴿ المجلة ﴾

واستيفائه وقبض العين من جهة هو في حكم الوديعة في يده وإذا تلف بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان والمال الذي في يد الرسول من جهة الرسالة أيضا كذلك في حكم الوديعة

﴿ ماده ١٤٦٤ ﴾ لو ارسل المديون دينه الى الدائن وقبل الوصول اليه تلف في يد الرسول فان كان رسول المديون يتلف من مال المديون وان كان رسول الدائن يتلف من مال الدائن ويبرأ المديون من الدين

﴿ ماده ١٤٦٥ ﴾ اذا وكل احد شخصين على امر فليس لاحدهما وحده التصرف في الخصوص الذي وكل به ولكن ان كانا قد وكل كلا رد وديعة او ايفاء دين فلا حدهما ان يوفي الوكالة وحده واما اذا وكل احد آخر لامر ثم وكل غيره رأسا على ذلك الامر فايهما اوفى الوكالة جاز

﴿ ماده ١٤٦٦ ﴾ ليس لمن وكل في خصوص ان يوكل غيره به الا ان يكون قد اذنه الموكل بذلك او قال له اعمل برأئك فعلى هذا الحال للوكيل ان يوكل غيره وبهذا الوجه يكون الشخص الذي وكله الوكيل وكلا للموكل ولا يكون وكلا لذلك الوكيل حتى انه لا يعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول او بوفاته

﴿ ماده ١٤٦٧ ﴾ اذا اشترطت الاجرة في الوكالة واوفاهها الوكيل يستحقها وان لم تشترط ولم يكن الوكيل ممن يخدم بالاجرة يكون متبرعا وليس له مطالبة اجرة

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان الوكالة بالشراء ﴾

﴿ ماده ١٤٦٨ ﴾ يلزم ان يكون الموكل به معلوما بمرتبة يكون ايفاء الوكالة قابلا على حكم الفقرة الاخيرة من ماده ١٤٥٩ وهو ان يبين الموكل جنس الشيء الذي يريد اشتراؤه وان لم يكن بيان جنسه كافيا بان كانت له انواع متفاوتة يلزم ان يبين نوعه او ثمنه وان لم يبين جنس الشيء او يبين ولكن كانت له انواع متفاوتة ولم يعين النوع او ثمنه لا تصح الوكالة الا ان يكون قد توكل بوكالة عامة



### في المجلة

مثلا لو وكل احد غيره بقوله اشترى فرسا تصح الوكالة واذا اراد احد ان يوكل غيره على ان يشتري له قاش ثياب يلزم ان يبين جنسه يعني قاش حريرا او قاش قطن مع بيان نوعه بقوله هندی او شامی او غنمه يقوله بان تكون طاقته بكذا دراهم وان لم يبين جنسه وقال اشترى دابة او ثيابا او قال حريرا ولم يبين نوعه او غنمه فلا تصح الوكالة ولكن لو قال اشترى قاش ثياب او حريرا من اى جنس ونوع كان فهو مفوض الى رأيك تكون الوكالة عامة وللوكيل ان يشتري من اى نوع و جنس شاء

في ماده ١٤٦٩ يختلف الجنس باختلاف الاصل او المقصد او الصنعة ايضا مثلا خاتم القطن وخاتم الكتان مختلفا الجنس باختلاف اصلهما وصوف الشاة وجلدها مختلفا الجنس بحسب اختلاف المقصد لان المقصد من الجلد اعمال الجراب ومن الصوف اعمال الخصوصات المغايرة لذلك كنسج الجوخ وما اشبه ذلك وجوخ الافرنج مختلف الجنس مع جوخ الروم بحسب اختلاف الصنعة مع كون كل منها معمولاً من الصوف

في ماده ١٤٧٠ اذا خالف الوكيل في الجنس يعني لو قال الموكل اشتر من الجنس الفلاني واشترى الوكيل من غيره لا يكون نافذا في حق الموكل وان كانت فائدة الشيء الذي اشتراه ازيد يعني يبقى المال الذي اشتراه الوكيل عليه ولا يكون مشتري للموكل

في ماده ١٤٧١ لو قال الموكل اشترى كبشا واشترى الوكيل نجعة لا يكون الشراء نافذا في حق الموكل وتكون النجعة للوكيل

في ماده ١٠٧٣ لو قال للوكيل اشترى العرصة الفلانية وانشى على العرصة بناء فليس للوكيل ان يشتريها ولكن لو قال اشترى الدار الفلانية ثم اضيف اليها حائط او صبغت للوكيل ان يشتريها بالوكالة على هذا الحال

في ماده ١٤٧٣ لو قال الموكل اشترى لبنا ولم يصرح بكونه اى لبن يحمل على اللبن المعروف في البلدة

### ❖ المحلة ❖

❖ ماده ١٤٧٤ ❖ لو قال الموكل اشتر ارزا فلو كل ان يشتري من الارز الذى يباع فى السوق اى نوع كان

❖ ماده ١٤٧٥ ❖ لو وكل احد آخر على ان يشتري له دارا يلزم ان يبين ثمنها والمحلة التى هى فيها وان لم يبين فلا تصح الوكالة

❖ ماده ١٤٧٦ ❖ لو وكل احد آخر على ان يشتري له لؤلؤة او ياقوتة حراء . يلزم ان يبين مقدار ثمنها والا فلا تصح الوكالة

❖ ماده ١٤٧٧ ❖ يلزم بيان مقدار ثمن الموكل به فى المقدرات مثلا لو وكل احد آخر ليشترى له حنطة يلزم ان يبين مقدار كيلها او ثمنها بقوله بكذا دراهم والا فلا تصح الوكالة

❖ ماده ١٤٧٨ ❖ لا يلزم بيان وصف الموكل به يعنى لا يلزم بيانه بقوله اعلى او ادنى او واسط ولكن يلزم ان يكون وصف الموكل به موافقا لحال الموكل مثلا لو وكل المكارى احدا باشتراء دابة له فليس للوكيل ان يشتري بعشرين الف عرش فرسا نجديا وان اشترى لا يكون نافذا فى حق الموكل يعنى لا يكون ذلك القرس مشترى للموكل وانما يبقى على الوكيل

❖ ماده ١٤٧٩ ❖ اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل مخالفته فان خالف لا يكون شراؤه نافذا فى حق الموكل ويبقى المال الذى اشترى عليه ولكن اذا خالف بصورة فائدتها ازيد فى حق الموكل فلا تعد مخالفة معنى مثلا لو قال احد اشترى الدار القلانية بعشرة آلاف واشترها الوكيل بازيد فلا يكون شراؤه نافذا فى حق الموكل وتبقى الدار عليه واما اذا اشترها بانقص يكون قد اشترها للموكل كذلك لو قال اشتر نسبة واشترى الوكيل نقدا يبقى المال على الوكيل واما لو قال الموكل اشتر نقدا واشترى الوكيل نسبة فيكون قد اشترها للموكل

❖ ماده ١٤٨٠ ❖ اذا اشترى احد نصف الشيء الذى وكل باشتراؤه فان كان لبعض ذلك الشيء مضرا لا يكون نافذا فى حق الموكل والا ينفذ مثلا لو قال اشترى

## ﴿ المجلة ﴾

طابقه فحاش واشترى الوكيل نصفها فلا يكون شراؤه نافذا في حق الموكل ويبقى ذلك على الوكيل اما لو قال اشترى سنة اكيال حنطة واشترى ثلاثة فيكون قد اشترى للموكل  
﴿ مادة ١٤٨١ ﴾ اذا قال الموكل اشترى جوخ جبة ولم يكن الجوخ الذي اشترى الوكيل الجبة فلا يكون شراؤه نافذا ويبقى الجوخ عليه

﴿ مادة ١٤٨٢ ﴾ كما يصح لاحد اشترى الشيء الذي وكل به من دون بيان قيمة بقيمة مثله كذلك يصح له ان يشتريه بغبن يسير ولكن لا بغبن الغبن اليسير ايضا في الاشياء التي سعرها معين كاللحم والخبز واما اذا اشترى بغبن فاحش فلا ينفذ شراؤه على كل حال ويبقى المال على ذمته

﴿ مادة ١٤٨٣ ﴾ الاشتراء على الاطلاق يصرف للشراء بالنقد وبهذه الصورة الوكيل بشراء شيء اذا باده بشيء لا ينفذ في حق الموكل ويبقى على ذمة الوكيل

﴿ مادة ١٤٨٤ ﴾ اذا وكل احد آخر بشراء شيء لازم لموسم معين تصرف الوكالة لذلك الموسم مثلا لو وكل احد آخر في موسم الربيع على استءاء جبة شالبة يكون قد وكله لاشتراء جبة على ان يستعملها في الصيف فاذا اشترى الوكيل بعد مرور موسم الصيف او في ربيع السنة الآتية لا ينفذ شراؤه في حق الموكل ويبقى الجبة له

﴿ مادة ١٤٨٥ ﴾ ليس للوكيل ان يشتري الشيء الذي وكل بأشترائه لنفسه ولو قال عند اشترائه اشتريت هذا لنفسى ايضا لا يكون له ويكون للموكل الا ان يكون قد اشترى بثمن ازيد من الثمن الذي عينه الموكل او بغبن فاحش ان لم يكن الموكل قد عين الثمن فيثبت ذلك المال للوكيل وايضا لو قال الوكيل اشترى هذا المال لنفسى حال كون الموكل حاضرا يكون ذلك المال للوكيل

﴿ مادة ١٤٨٦ ﴾ لو قال احد اشترى فرس فلان ومن دون ان يقول الوكيل لا او نعم لو ذهب واشترى ذلك الفرس فان قال عند اشترائه اشتريته لموكلتى يكون لموكله وان قال اشتريته لنفسى يكون له وان قال اشتريته ولم يقيد بنفسه

### ❦ المجلة ❦

او موكله ثم قبل تلف الفرس او حدوث عيب ان قال اشترته لموكلتي بصدق ومن قال بعد ذلك فلا

❦ ماده ١٤٨٧ ❦ لو وكل شخصان كل منهم على حدة احدا على ان يشتري شيئا فلا يهما قصد و اراد عند اشتراء ذلك انشي يكون له

❦ ماده ١٤٨٨ ❦ لو باع الوكيل بالشرء ماله لموكله لا يصح

❦ ماده ١٤٨٩ ❦ اذا اطلع الوكيل على عيب المال الذي اشترء قبل ان يسلمه الى الموكل فله ان يرد به بلا اذنه ولكن ليس له ان يرد به بلا امر الموكل وتوكله بعد التسليم اليه

❦ ماده ١٤٩٠ ❦ اذا اشترى الوكيل المال مؤجلا فهو في حق الموكل مؤجل ايضا وليس له ان يطالب بتمده نقدا ولكن بعد اشتراء الوكيل نقدا اذا اجل البائع الثمن فلو وكيل ان يطلب الثمن من الموكل نقدا

❦ ماده ١٤٩١ ❦ اذا اعطى الوكيل بالشرء ثمن المبيع من ماله وقبضه فله ان يرجع الى الموكل يعنى له ان يأخذ الثمن الذي اعطاه من الموكل وله ايضا ان يحبس المال المشتري ويطلب ثمنه من موكله الى ان يتسلم الثمن وان لم يكن قد اعطاه الى البائع

❦ ماده ١٤٩٢ ❦ اذا تلف المال المشتري في يد الوكيل بالشرء او ضاع قضاء يتلف من مال الموكل ولا يسقط من الثمن شيء ولكن او حبسه الوكيل لاجل استيفاء الثمن وتلف في ذلك الحال اوضاع يلزم على الوكيل ادائه ثمنه

❦ ماده ١٤٩٣ ❦ ليس للوكيل بالشرء ان يقبل البيع بدون اذن الموكل

### ❦ الفصل الثالث ❦

#### ❦ في الوكالة بالبيع ❦

❦ ماده ١٤٩٤ ❦ للوكيل بالبيع مطلقا ان يبيع مال موكله بالثمن الذي رآه مناصبا قليلا كان او كثيرا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٤٩٥ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع بانقص مما عينه الموكل يعني اذا كان الموكل قد عين ثمنًا فليس للوكيل ان يبيع بانقص من ذلك واذا باع يتعقد البيع موقوفًا على اجازة موكله ولو باعه بنقصان الثمن بلا اذن الموكل وسلم المال الى المشتري فلهوكل ان يضمه ذلك النقصان

﴿ مادة ١٤٩٦ ﴾ اذا اشترى الوكيل بالبيع مال موكله لنفسه لا يصح

﴿ مادة ١٤٩٧ ﴾ ليس للوكيل بالبيع ان يبيع مال موكله لمن لا تجوز شهادتهم له الا ان يكون قد باعه بازيد مما يبلغ غيظًا يصح وايضا ان كان الموكل قد وكله وكاله عامة بقوله به لمن شئت ففي ذلك الحال يجوز بيعه بمن مثله اهؤلاء

﴿ مادة ١٤٩٨ ﴾ للوكيل المطلق بالبيع ان يبيع مال موكله نقدا او نسيئة بمدة معروفة بين التجار في حق ذلك المال وليس له ان يبيعه بمدة طويلة مخالفة للعرف والعادة وايضا ان كان قد وكل بالبيع بالتقيد صراحة او دلالة فليس له ان يبيع نسيئة مثلا لو قال الموكل بع هذا المال نقدا اوبع مالي هذا واديني فليس للوكيل ان يبيع ذلك بالنسيئة

﴿ مادة ١٤٩٩ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع نصف المال الذي في تبيعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله ذلك

﴿ مادة ١٥٠٠ ﴾ للوكيل ان يأخذ في مقابل ثمن المال الذي باعه بالنسيئة رهنا او كفلا ولا يضمن اذا تلف الرهن او افلس الكفيل

﴿ مادة ١٥٠١ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع بلا رهن ولا كفيل اذا قال له الموكل بع بالكفيل او بالرهن

﴿ مادة ١٥٠٢ ﴾ لا يجبر الوكيل بالبيع على اداء ثمن المال الذي باعه من ماله اذا لم يأخذ ثمنه من المشتري

﴿ مادة ١٥٠٣ ﴾ اذا قبض الموكل ثمن المبيع يصح وان كان القبض حق الوكيل

﴿ مادة ١٥٠٤ ﴾ اذا كان الوكيل بغير اجرة فلا يكون مجبورا على استيفاء ثمن

### ﴿ المجلة ﴾

ثمن المال الذي باعه ولا على تحصيله ولكن يلزم ان يوكل موكله على قبض وتحصيل الثمن اذا لم يحصله برضائه واما الوكيل بالبيع باجرة كالدلال والسمسار فهو مجبور على تحصيل الثمن واستيفائه

﴿ ماده ١٥٥ ﴾ الوكيل بالبيع له ان يقلل البيع بلا اذن موكله ولكن لا تنفذ هذه الاقالة في حق موكله ويلزم على الوكيل اعطاء الثمن للوكل

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالمأمور ﴾

﴿ ماده ١٥٦ ﴾ اذا امر احد غيره باداء دينه الذي هو لاحد او لبيت المال واداء ذلك من ماله يرجع ذلك الى الامر شرط الامر رجوعه او لم يشترط يعنى ان كان شرط الامر رجوع المأمور اليه بتعبير كقوله اد ديني على ان اؤديه لك بعد او اوف ديني وبعده خذه مني او لم يشترط ذلك بان قال اد ديني فقط

﴿ ماده ١٥٧ ﴾ اذا ادى المأمور بإيفاء الدين بدراهم مفسوشة دراهم خالصة يأخذ من الامر دراهم مفسوشة واذا ادى المأمور بإيفاء الدين بدراهم خالصة دراهم مفسوشة يأخذ من الامر دراهم مفسوشة ايضا ولو باع المأمور بإيفاء الدين ماله للدائن بثن زائد وادى الدين به يأخذ من الامر مقدار الدين وليس للامر ان يدفع له مقدار الثمن فقط ويجعل الزيادة حطاً من دينه

﴿ ماده ١٥٨ ﴾ اذا امر احد آخر ان يصرف عليه او على اهله وعياله يأخذ مصرفه بقدر المعروف من الامر وان لم يكن اشترط رجوعه بقوله اصرف وبعد انا اعطيك مصرفك كذلك لو امره بإفشاء داره فانشأها المأمور يأخذ ما صرفه بقدر المعروف من الامر وان لم يشترط رجوعه

﴿ ماده ١٥٩ ﴾ لو امر احد آخر بقوله اعط فلانا مقدار كذا قرضاً او صدقة او عطية وبعده انا اعطيك فاعطى ذلك يرجع على الامر واما ان لم يشترط الرجوع بكلام كقوله انا اعطيك او خذه مني بعد وقال اعط فقط فليس للمأمور

### ﴿ المجلة ﴾

الرجوع وإن كان رجوع الأمور متعارفا ومعتادا ككونه في عيال الأمر أو شريكه يرجع وإن لم يشترط الرجوع (انظر الى ماده ٣٦)

﴿ ماده ١٥١٠ ﴾ لا يجرى امر احد الا في حق ملكه مثلا لو قال احد لاخر خذ هذا المال واقه في البحر فاخذه الأمور والقاه في البحر حال كونه عالما بانه مال غير الأمر فلصاحب المال ان يضمن الذي القاه وليس على الأمر شيء ما لم يكن مجبرا

﴿ ماده ١٥١١ ﴾ لو امر احد آخر باداء دينه بقوله اد ديني الذي مقداره كذا من مالك ثم بعد ان وعده بتأديته لو امتنع عن الاداء لا يجبر على ادائه بمجرد وعده  
﴿ ماده ١٥١٢ ﴾ اذا كان للأمر طلب في ذمة الأمور وامره باداء دينه منه يجبر بادائه واما لو قال بع مالي القلاني واد ديني فلا يجبر وان كان الأمور وكبلا متبعا وان كان وكبلا بالاجرة يجبر على بيع المال واداء دين الأمر

﴿ ماده ١٥١٣ ﴾ اذا اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم وقال اعطها لدائني فلان فليس لسائر قرضاء الأمر صلاحية ان يأخذوا من تلك الدراهم حصه وليس للأمر ان يعطى تلك الدراهم للدائنين الذي عينه له الأمر

﴿ ماده ١٥١٤ ﴾ لو اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم على ان يؤدي دينه وقبل ان يعطى الأمور الدائن ذلك المبلغ ويوصله اليه لو علم موت الأمر ترجع تلك الدراهم الى تركه الأمر ويلزم الدائن ان يراجع التركة

﴿ ماده ١٥١٥ ﴾ لو اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم على ان يعطيها لدائنه حال كونه قد فهاه عن تسليمها بقوله لا تسلمها له ما لم يجعلها ظهريه بسندي الذي هو في يد الدائن او تأخذ منه وثيقة تشعر بقبضها فاذا سلمها من دون ان يفعل كما امره وانكرها الدائن ولم يثبت قبضها واخذها الدائن ثانيا من الأمر فله ان يضمنها الأمور

﴿ النجاة ﴾  
 ﴿ الفصل الخامس ﴾  
 ﴿ في حق الوكالة بالخصومة ﴾

﴿ مادة ١٥١٦ ﴾ لكل من المدعى والمدعى عليه ان يوكل من شاء بالخصومة ولا يشترط رضاه الآخر

﴿ مادة ١٥١٧ ﴾ اقرار الوكيل بالخصومة على موكله ان كان في حضور الحاكم يعتبر والا فلا يعزل ان اقر في غير حضور الحاكم

﴿ مادة ١٥١٨ ﴾ اذا وكل احد آخر واستثنى اقراره عليه يجوز فلا يصح اقرار الوكيل على الموكل بهذه الصورة ( انظر الى الفقرة الاخيرة من مادة ١٤٥٦ )  
 واذا اقر في حضور الحاكم حال كونه ليس مأذونا بالاقرار يعزل من الوكالة

﴿ مادة ١٥١٩ ﴾ الوكالة بالخصومة لا تستلزم الوكالة بالقبض بناء عليه ليس للوكيل بالدعوى صلاحية قبض المال المحكوم به ان لم يكن وكيلًا بالقبض

﴿ مادة ١٥٢٠ ﴾ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصومة

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل ﴾

﴿ مادة ١٥٢١ ﴾ للموكل ان يعزل وكيله من الوكالة ولكن ان تعلق به حق الغير فليس له عزله كما اذا رهن مديون ماله وحين العقد او بعده يعني عند حلول اجل الدين وكل آخر يبيع الرهن فليس له عزله بدون رضاه المرتهن كذلك لو وكل احد آخر بالخصومة بطلب المدعى وغاب ليس له عزله في غيابه

﴿ مادة ١٤٢٢ ﴾ للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة ولكن لو تعلق به حق الغير كما ذكر آنفاً يكون مجبوراً بإبقاء الوكالة



## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٢٣ ﴾ اذا عزل الموكل الوكيل يتى على وكالته الى ان يصل اليه خبر العزل ويكون تصرفه صحيحا الى ذلك الوقت

﴿ مادة ١٥٢٤ ﴾ اذا عزل الوكيل نفسه يلزم عليه ان يعلم الموكل بعزله ويتى الوكالة في عهده الى ان يعلم الموكل عزله

﴿ مادة ١٥٢٥ ﴾ للموكل ان يعزل وكيله بقبض الدين في ضباب المديون ولكن ان كان الدائن قد وكله في حضور المديون فلا يصح عزله بدون علم المديون وعلى هذه الصورة اذا اعطاه المديون الدين من دون ان يعلم عزله يبرأ

﴿ مادة ١٥٢٦ ﴾ تنتهى الوكالة بختام الموكل به وينعزل الوكيل من الوكالة بالطبع عزلا حكما

﴿ مادة ١٥٢٧ ﴾ ينعزل الوكيل بوفاة الموكل ولكن اذا تعلق به حق الغير لا ينعزل انظر الى مادة ٧٦٠

﴿ مادة ١٥٢٨ ﴾ ينعزل وكيل الوكيل ايضا يموت الموكل انظر الى مادة ١٤٦٦

﴿ مادة ١٥٢٩ ﴾ الوكالة لا تورث يعنى اذا مات الوكيل يزول حكم الوكالة وبهذا لا يقوم وارث الوكيل مقامه

﴿ مادة ١٥٣٠ ﴾ تبطل الوكالة بجنون الموكل او الوكيل

في ٢٠ جادى الاولى سنة ١٢٩١

## ❦ الكتاب الثاني عشر ❦

❦ في الصلح والإبراء ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وأربعة إجاب ❦

❦ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالصلح والإبراء ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهماوي

ليعمل بموجبه

الكتاب الثاني عشر

في الصلح والابراء ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية

المتعلقة بالصلح والابراء

ماده ١٥٣١ الصلح هو العقد الذي يرفع النزاع بالتراضي

ماده ١٥٣٢ المصالح هو الذي عقد الصلح

ماده ١٥٣٣ المصالح عليه هو بدل الصلح

ماده ١٥٣٤ المصالح عنه هو الثمن المدعى به

ماده ١٥٣٥ الصلح ثلاثة اقسام القسم الاول الصلح عن الاقرار وهو

الصلح الواقع مع اقرار المدعى عليه القسم الثاني الصلح عن الانتكار وهو الصلح

الواقع مع انكار المدعى عليه القسم الثالث الصلح عن السكوت وهو الصلح الواقع

عن سكوت المدعى عليه بان لا يقر ولا ينكر

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٣٦ ﴾ الإبراء على قسمين الأول إبراء الاسقاط والثاني إبراء الاستيفاء  
أما إبراء الاسقاط فهو ان يبرأ أحد باسقاط تمام حقه الذي هو عند الآخر أو يحط  
مقدار منه عن ذمته وهو الإبراء الموضوع بحيث في كتاب الصلح هذا وأما  
إبراء الاستيفاء فهو عبارة عن اعتراف أحد قبض واستيفاء حقه الذي هو في ذمة  
الآخر وهو نوع اقرار

﴿ مادة ١٥٣٧ ﴾ الإبراء الخاص هو إبراء أحد من دعوى متعلقة بخصوص  
كدعوى الطلب من جهة دار أو أراضى ومزارع  
﴿ مادة ١٥٣٨ ﴾ الإبراء العام هو إبراء أحد من كافة الدعاوى .

### ﴿ الباب الاول ﴾

#### ﴿ في بيان من يعقد الصلح والإبراء ﴾

﴿ مادة ١٥٣٩ ﴾ يشترط ان يكون المصالح ماقلا ولا يشترط ان يكون  
بالقضاء بناء عليه لا يصح صلح المجنون والمعتوه والصبي غير المميز أبداً ويصح  
صلح الصبي المأذون ان لم يكن فيه ضرر كما اذا ادعى أحد على الصبي المأذون  
شيئاً واقربه يصح صلحه عن الاقرار وللصبي المأذون ان يعقد الصلح على تأجيل  
وامهال طلبه واذا صالح على مقدار من طلبه وكانت له بينة بتمامه لا يصح  
صلحه وان لم تكن له بينة وتحقق ان خصمه سيخلف يصح وان ادعى على آخر  
ملا فصالح على مقدار قيمته يصح ولكن اذا صالح على نقصان فاحش عن قيمة  
ذلك المال لا يصح

﴿ مادة ١٥٤٠ ﴾ اذا صالح ولي الصبي عن دعواه يصح ان لم يكن ضرر بين  
وان كان ضرر بين لا يصح بناء عليه لو ادعى أحد على صبي كذا دراهم وصالح  
ابوه على ان يعطى كذا دراهم من مال الصبي يصح ان كانت للدعي بينة وان لم  
تكن له بينة لا يصح واذا كان للصبي طلب في ذمة آخر وصالحه ابوه يحط وتنزيل  
مقدار منه لا يصح صلحه ان كانت له بينة وان لم تكن له بينة وتحقق ان المدينون  
سيخلف يصح ويصح صلح ولي الصبي على مال بمقدار قيمة طلبه ولكن اذا  
وجد عين فاحش لا يصح

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٥٤١ ﴾ لا يصح ابراء الصبي والمجنون والمعتوه مطلقا  
 ﴿ ماده ١٥٤٢ ﴾ الوكالة بالخصوص لا تستلزم الوكالة بالصالح بناء عليه  
 اذا وكل احد آخر بدعواه وصالح على تلك الدعوى بلا اذن لا يصح صلحه  
 ﴿ ماده ١٥٤٣ ﴾ اذا وكل احد آخر على ان يصالح عن دعواه وصالح ذلك  
 بالوكالة يلزم المصالح عليه الموكل ولا يؤخذ الوكيل بذلك ولا يطالب به الا ان  
 يكون الوكيل قد ضمن المصالح عليه فعلى هذا الحال يؤخذ الوكيل بحسب كفالته  
 وايضا لو صالح الوكيل عن اقرار بآل من مال و اضاف الصلح الى نفسه فحينئذ  
 يؤخذ الوكيل يعنى يؤخذ بدل الصلح منه وهو يرجع على الموكل مثلا او صالح  
 الوكيل بالوكالة على كذا دراهم يلزم الموكل اعطاء ذلك المبلغ ولا يكون الوكيل  
 مسؤولا عنه فقط لو قال صالح على كذا وانا كفيل به يؤخذ ذلك المبلغ منه وهو  
 يرجع على موكله وايضا لو وقع الصلح عن اقرار بآل من مال بان كان قد عقد  
 الوكيل الصلح بتوكله للمدعى صالحى عن دعوى فلان بكذا يؤخذ بدل الصلح منه لانه  
 فى حكم البيع وهو يرجع على الموكل

﴿ ماده ١٥٤٤ ﴾ اذا صالح احد فضولا يعنى بلا امر عن دعوى واقعة بين  
 شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او اضاف بدل الصلح الى ماله بقوله على مالى  
 القلائى او اشار الى النقود او العروض الموجودة بقوله على هذا المبلغ او هذه الساعة  
 او اطلق بقوله صالحت على كذا ولم يكن ضامنا ولا مضيفا الى ماله ولا مشيرا الى  
 شئ وسلم المبلغ يصح الصلح بهذه الصور الاربعة ويكون المصالح متبرعا واذا لم  
 ينسب بدل الصلح بالصورة الرابعة يكون موقوفا على اجازة المدعى عليه فان اجاز يصح  
 الصلح ويلزمه بدله وان لم يجز بطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها

## ﴿ الباب الثانى ﴾

﴿ فى بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطهما ﴾  
 ﴿ ماده ١٥٤٥ ﴾ ان كان المصالح عليه عينا فهو فى حكم المبيع وان كان دينا  
 فهو

## ﴿ للرجلة ﴾

فهو في حكم الثمن بناء عليه الشيء الذي يصلح لان يكون مبيعا او مئنا في البيع يصلح لان يكون بدلا في الصلح ايضا

﴿ ماده ١٥٤٦ ﴾ يشترط ان يكون المصالح عليه مال المصالح وملكه بناء عليه لو اعطى المصالح مال غيره ليكون بدل الصلح لا يصح صلحه

﴿ ماده ١٥٤٧ ﴾ يلزم ان يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين ان كانا محتاجين للقبض والتسليم والا فلا مثلا لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقا وادعى هذا من الروضة التي هي في يد ذلك حقا وتصالحا على ان يتركها كلاهما دعويهما من دون ان يعينا مدعاهما يصح كذلك لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقا وصلحه على بدل معلوم ليرثه الدعوى يصح ولكن لو تصالحا على ان يعطى المدعى للمدعى عليه بدلا وان يسلم هذا حقه لذلك لا يصح

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في المصالح عنه ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في الصلح عن الاعيان ﴾

﴿ ماده ١٥٤٨ ﴾ ان وقع الصلح عن الافرار على مال معين عن دعوى مال معين فهو في حكم البيع فكما يجري فيه خيار العيب والرؤية والشرط كذلك تجري دعوى الشفعة ان كان المصالح عليه او المصالح عنه عقارا واذا ضبط كل المصالح عنه او بعضه بالاستحقاق يستعاد من بدل الصلح مقدار ما ضبط من المدعى عليه واذا ضبط كل بدل الصلح او بعضه يطلب المدعى من المدعى عليه ذلك المقدار مثلا لو ادعى احد على آخر دارا وافر ذلك تكون الدار له وتصالحا على ان يعطيه كذا دراهم يكون كأن المدعى باع تلك الدار للمدعى عليه ويجرى في هذا احكام البيع على ما ذكر آنفا

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٤٩ ﴾ ان وقع الصلح عن الاقرار على المنفعة في دعوى المال فهو في حكم الاجارة ويجرى فيه احكام الاجارة مثلا لو صلح احد آخر عن دعوى روضة على ان يسكن مدة كذا في داره يكون قد استأجر تلك الدار في مقابل الروضة تلك المدة

﴿ مادة ١٥٥٠ ﴾ الصلح عن الانكار او السكوت هو في حق المدعى معاوضة وفي حق المدعى عليه خلاص من اليمين وفداء وقطع المنازعة بناء على ذلك تجرى النفع في العقار المصالح عليه ولا تجرى في العقار المصالح عنه واذا ضبط كل المصالح عنه او بعضه بالاستحقاق يرد المدعى الى المدعى عليه مقدار ذلك ويخاصم المستحق ان شاء واذا ضبط كل بدل الصلح او بعضه بالاستحقاق يرجع المدعى بذلك المقدار الى دعواه

﴿ مادة ١٥٥١ ﴾ لو ادعى احد مالا معيناً كالروضة مثلاً وصالح على مقدار منها وبرا المدعى عليه عن دعوى باقيةا يكون قد اخذ مقدارا من حقه وترك دعوى باقيةا يعنى اسقط حق دعواه التي في باقيةا

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان الصلح من الدين اى الطلب وسائر الحقوق ﴾

﴿ مادة ١٥٥٢ ﴾ اذا صلح احد عن طلبه الذي هو في ذمة الآخر على مقدار منه يكون قد استوفى بعض طلبه واسقط الباقي يعنى ابرأ ذمة المدينون بالباقي

﴿ مادة ١٥٥٣ ﴾ اذا صلح احد على تأجيل وامهال كل نوع طلبه الذي هو مجمل يكون قد اسقط حق تعجيله

﴿ مادة ١٥٥٤ ﴾ اذا صلح احد على ان يأخذ بدل طلبه الذي هو سكة خالصة سكة مفشوشة يكون قد اسقط حق طلبه سكة خالصة

﴿ مادة ١٥٥٥ ﴾ يصح الصلح باعطاء بدل لاجل الخلاص من اليمين في دعوى الحقوق كدعوى حق الشرب والشفعة والمرور

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الرابع ﴾

## ﴿ في بيان احكام الصلح والابراء ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلح ﴾



﴿ ماده ١٥٥٦ ﴾ اذا تم الصلح فليس لواحد من الطرفين فقط الرجوع ويملك المدعى بالصلح بدله ولا يبقى له حق في الدعوى وليس للمدعى عليه ايضا استرداد بدل الصلح منه

﴿ ماده ١٥٥٧ ﴾ اذا مات احد الطرفين فليس لورثته فسخ صلحه  
 ﴿ ماده ١٥٥٨ ﴾ ان كان الصلح في حكم المعاوضة فلا طرفين اذا تراضيا فسخه  
 وان لم يكن في معنى المعاوضة بل كان متضمنا لاسقاط بعض الحقوق فلا يصح نقضه  
 وفسخه ابدا انظر الى ماده ٥١

﴿ ماده ١٥٥٩ ﴾ اذا عقد الصلح للخلاص من اليمين على اعطاء بدل يكون المدعى قد اسقط حق خصومته ولا يحلف المدعى عليه

﴿ ماده ١٥٦٠ ﴾ اذا تلف كل بدل الصلح او بعضه قبل ان يسلم الى المدعى فان كان من الاشياء المتعينة بالتعيين فهو في حكم المضبوط بالاستحقاق يعنى يطلب المدعى كل المصالح منه او بعضه من المدعى عليه في الصلح الواقع عن اقرار ويرجع المدعى الى دعواه في الصلح الواقع عن انكار او سكوت ( انظر الى مادتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠ )  
 وان كان بدل الصلح ديناً يعنى ان لم يكن من الاشياء المتعينة كالتعيين بكذا غروش فلا يتأتى على الصلح خلل ويلزم المدعى عليه مثل مقدار الذي تلف للمدعى



## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الإبراء ﴾

﴿ مادة ١٥٦١ ﴾ إذا قال أحد ليس لي مع فلان نزاع ولا دعوى أو ليس لي عند فلان حق أو فرغت من دعواي التي هي مع فلان أو تركتها أو ما بقي لي عنده حق أو استوفيت حتى من فلان بالتام يكون قد أبرأه.

﴿ مادة ١٥٦٢ ﴾ إذا أبرأ أحد آخر من حق يسقط حقه ذلك وليس له دعوى ذلك الحق انظر الى مادة ٥١

﴿ مادة ١٥٦٣ ﴾ ليس للإبراء شمول لما بعده يعني إذا أبرأ أحد آخر تسقط حقوقه التي قبل الإبراء وله دعوى حقوقه الحادثة بعد الإبراء

﴿ مادة ١٥٦٤ ﴾ إذا أبرأ أحد آخر من دعوى متعلقة بخصوص يكون إبراء خاصاً ولا تسمع بعد ذلك دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك الخصوص مثلاً إذا أبرأ أحد حصمه من دعوى دار فلا تسمع دعواه التي تتعلق بتلك الدار بعد الإبراء ولكن تسمع دعواه التي تتعلق بالأراضي والضباع وسائر الأمور

﴿ مادة ١٥٦٥ ﴾ إذا قال أحد أبرأت فلاناً من جميع الدعاوى أو ليس لي عنده حق أبداً يكون إبراء عاماً وليس له أن يدعى بحق قبل الإبراء حتى لو ادعى حقاً من جهة الكفالة لا تسمع يعني ليس له أن يدعى بقوله كنت قبل الإبراء كفيلاً لفلان أو أن يدعى على غيره بقوله انت كنت لمن أبرأته كفيلاً انظر الى مادة ٦٦٢

﴿ مادة ١٥٦٦ ﴾ إذا باع أحد مالا وقبض ثمنه وأبرأ المشتري من سائر الدعاوى التي تتعلق بالبائع كذلك أبرأ البائع من سائر الدعاوى التي تتعلق بالثمن المذكور وتعاطيا بينهما وثائق على هذا الوجه ثم ظهر للمبيع مستحق وضبطه فلا يكون للإبراء تأثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان إعطاءه للبائع انظر الى مادة ٥٢

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٦٧ ﴾ يلزم ان يكون المبرأون مظلومين و معنيين ببناء عليه لو قال احد ابرأت كافة مديوني او ليس لي عند احد حق لا يصح ابرأؤه واما لو قال ابرأت اهالي المجلة الفلانية و كان اهل تلك المجلة معنيين و عبارة عن اشخاص معدودين فيصح الابرأ

﴿ مادة ١٥٦٨ ﴾ لا يتوقف الابرأ على القبول ولكن يكون بالرد مردودا لانه اذا ابرأ احد آخر فلا يشترط قبوله ولكن اذا رد الابرأ في ذلك المجلس بقوله لا اقل يكون ذلك الابرأ مردودا يعني لا يبقى له حكم لكن لو رده بعد قبول الابرأ لا يكون الابرأ مردودا وايضا اذا ابرأ المحال له المحال عليه او صاحب الطلب الكفيل ورد ذلك المحال عليه او الكفيل لا يكون الابرأ مردودا

﴿ مادة ١٥٦٩ ﴾ يصح ابرأ الميت من دينه

﴿ مادة ١٥٧٠ ﴾ اذا ابرأ الذي في مرض الموت احد ورثته من دينه فلا يكون صحيحا و نافذا واما لو ابرأ من لم يكن وارثه فيعتبر من ثلث ماله

﴿ مادة ١٥٧١ ﴾ اذا ابرأ من تركته مستغرقة بالديون في مرض موته احد مديونيّه لا يصح ابرأؤه ولا ينفذ

في ٦ شوال سنة ٩١

حجج الكتاب الثالث عشر --

﴿ في الاقرار ﴾

﴿ ويشتمل على اربعة ابواب ﴾

﴿ الباب الاول في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالاقرار ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهمايونى ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب الثالث عشر ﴾

---

﴿ فى الاقرار ويشتمل على اربعة ابواب ﴾

---

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالاقرار ﴾

---

﴿ ماده ١٥٧٢ ﴾ الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لآخر ويقال لذلك مقر ولهذا مقر له والعق مقربه

﴿ ماده ١٥٧٣ ﴾ يشترط ان يكون المقر قاعلا بالفسا بناء عليه لا يصح اقرار الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم واوصيائهم ولكن الصغير المميز المأذون فى حكم البالغ فى الخصوصيات التى صحت مآذونه فيها

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٧٤ ﴾ لا يشترط ان يكون المقر له ماقلا بناء عليه لو اقر احد  
بمال للصغير غير المميز يصح ويلزمه اعطاء ذلك المال

﴿ مادة ١٥٧٥ ﴾ يشترط في الاقرار رضا المقر بناء عليه الاقرار الواقع  
بالجبر والاكراه لا يصح . ( انظر الى مادة ١٠٠٦ )

﴿ مادة ١٥٧٦ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر محجورا انظر الى الفصل الثاني  
والثالث والرابع من كتاب الحجر

﴿ مادة ١٥٧٧ ﴾ يشترط ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار بناء عليه اذا اقر  
الصغير الذي لم تحمل جثته البلوغ بقوله بلغت لا يصح اقراره ولا يعتبر

﴿ مادة ١٥٧٨ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر له مجهولا بجهالة فاحشة واما  
الجهالة اليسيرة فلا تكون مانعة لصحة الاقرار مثلا لو اقر احد بقوله ان هذا المال  
لاحد مشيرا الى المال العين الذي هو في يده او هذا المال لاحد من اهالي البلدة الفلانية  
ولم يكن اهالي تلك البلدة معدودين لا يصح اقراره واما لو قال ان هذا المال لاحد  
هذين الرجلين او لاحد من اهالي المحلة الفلانية وكان اهل المحلة قوما محصورين  
يعني كانوا عبارة عن اشخاص معدودين فيصح اقراره وعلى ما ذكر لو قال احد  
ان هذا المال لهذين الرجلين لهما ان يأخذ ذلك المال من المقر ويملكه بعد الاخذ  
بالاشتراك ان اتفقا وان اختلفا فلكل منهما ان يطلب من المقر اليقين بعدم كون  
المال له فان نكل المقر عن عين الاثنين يكون ذلك المال كذلك مشتركا بينهما  
وان نكل عن عين احدهما يكون ذلك المال مستقلا لمن نكل عن يمينه وان حلف  
للاثنين يبرا المقر من ذعواهما ويبقى المال المقر به في يده

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في بيان وجوه صحة الاقرار ﴾

﴿ مادة ١٥٧٩ ﴾ كما يصح اقرار العلوم كذلك يصح اقرار المجهول  
ايضا

### ١٥٨٠ - المجلة

ايضا ولكن كون المقر به مجهولا في العقود التي لم تكن صحيحة مع الجهالة كالبيع مانع لصحة الاقرار كما انه يصح اقرار من قال لفلان عندى امانة او سرقت مال فلان او غصبته فيجبر على تعيين الامانة المجهولة او المال الممسروق او المقتسوب واما لو قال بعث لفلان شيئا او استأجرت من فلان شيئا فلا يصح اقراره ولا يجبر على بيان ما باعه او استأجره .

١٥٨٠ - مادة ١٥٨٠ لا يتوقف الاقرار على قبول المقر به ولكن يكون مردودا بده ولا يبقى له حكم واذا رد المقر له مقدارا من المقر به لا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح الاقرار في المقدار الباقي الذي لم يرد المقر له

١٥٨١ - مادة ١٥٨١ اذا اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به فلا يكون اختلافهما هذا مانعا لصحة الاقرار مثلا لو ادعى احد الفان جهة القرض وافر المدعى عليه بالف من جهة ثمن البيع فلا يكون اختلافهما هذا مانعا لصحة الاقرار

١٥٨٢ - مادة ١٥٨٢ طلب الصلح عن مال يكون بمعنى الاقرار بذلك المال واما طلب الصلح عن دعوى مال فلا يكون بمعنى الاقرار بذلك المال وهو انه اذا قال احد لآخر لى عليك الف اعطنى اياه وقال المدعى عليه صالحنى عن المبلغ المزبور بسبعمان وخمسين يكون قد اقر بالالف المطلوب ولكن لو كان طلب الصلح ليجرد دفع المنازعة كما اذا قال صالحنى عن دعوى هذا الف بكذا فلا يكون قد اقر بالمبلغ المذكور

١٥٨٣ - مادة ١٥٨٣ اذا طلب احد شراء المال الذى في يده من آخر واستجاره او استعارته او قال هبنى اياه او اودعنى اياه او قال الآخر خذه وديعة وقبل ذلك يكون قد اقر بعدم كون المال له

١٥٨٤ - مادة ١٥٨٤ الاقرار الذى علق بالشرط باطل ولكن اذا علق بزمان صالح لحلول الاجل في عرف الناس يحمل على اقرار بالدين المؤجل مثلا لو قال احد لآخر اذا وصلت المحل القلائى او قضيت مصلحتى القلاية فالى مديون لك بكذا

### ❖ المجلة ❖

يكون اقراره هذا باطلا ولا يلزمه تأدية المبلغ المزبور ولكن اذا قال ان اتى ابتداء الشهر القلاني او يوم قاسم فاني مديور لك بكذا يحتمل على الاقرار بالدين المؤجل ويلزم عليه تأدية المبلغ عند حلول ذلك الوقت ( انظر الى مادة ٤٠ )

❖ ماده ١٥٨٥ ❖ الاقرار بالساع صحيح وهوانه اذا اقر احد لآخر بحصة شائعة من ملك العقار الذي في يده كالتصف او الثلث وصدقه المقر له ثم توفي المقر قبل الافراز والتسليم فلا يكون شيوع المقر به مانعا لصحة هذا الاقرار

❖ ماده ١٥٨٦ ❖ اقرار الاخرس باشارته المعهودة معتبر ولو كان اقرار الناطق باشارته لا يعتبر مثلا لو قال احد للناطق هل لفلان عليك كذا دراهم حق فلا يكون قد اقر بذلك الحق اذا خفض رأسه

### ❖ الباب الثالث ❖

❖ في بيان احكام الاقرار ويشتمل على ثلاثة فصول ❖

#### ❖ الفصل الاول ❖

❖ في بيان الاحكام العمومية ❖

❖ ماده ١٥٨٧ ❖ يلزم الرجل باقراره بموجب المادة التاسعة والسبعين ولكن اذا كذب بحكم الحاكم فلا يبق لاقراره حكم وهوانه اذا ظهر مستحق وادعى الشيء الذي اشتراه احد وكان في يده وعند المحاكم لو قال ذو اليد هذا كان مال فلان باعني اياه واثبت المستحق دعواه وحكم الحاكم بذلك يرجع ذو اليد على البائع ويسترد ثمن المبيع منه وان كان قد اقر حين المحاكمة بكون ذلك الشيء مال البائع وانكر دعوى المستحق لان اقراره كذب بحكم الحاكم ولم يبق له حكم فلا يكون مانعا للرجوع

❖ ماده ١٥٨٨ ❖ لا يصح الرجوع عن الاقرار في حقوق العباد وهوانه

اذا

## ﴿ المجلة ﴾

إذا اقر احد لآخر بقوله لفلان على كذا دين ثم رجع عن اقراره فلا يعتبر رجوعه  
و يلزم باقراره

﴿ ماده ١٥٨٩ ﴾ إذا ادعى احد كونه كاذبا في اقراره الذى وقع يحلف  
المقر له على عدم كون المقر كاذبا مثلا اذا اعطى احد سندا لآخر محرر فيه انه قد  
استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت اعطيت هذا السند لكننى ما  
اخذت المبلغ المذكور منه يحلف المقر له بعدم كون المقر كاذبا في اقراره هذا

﴿ ماده ١٥٩٠ ﴾ إذا اقر احد لآخر بقوله لك فى ذمتى كذا دراهم طلب وقال الآخر  
هذا الطلب ليس لى وانما هو لفلان وصدق ذلك يكون ذلك العطب له ولكن يكون حق  
قبضه للمقر له الاول يعنى لا يجبر المدينون على اداء المقربه للمقر له الثانى اذا طالبه واذا  
اعطى المدينون المقربه للمقر له الثانى برضاه تبرأ ذمته وليس للمقر له الاول ان يطالبه به

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

## ﴿ فى بيان نفي الملك والاسم المستعار ﴾

﴿ ماده ١٥٩١ ﴾ إذا اضاف المقربه الى نفسه فى اقراره يكون قد وهبه للمقر  
له ولا يتم ما لم يكن هناك تسليم وقبض وان لم يصفه الى نفسه يكون قد نفي  
الملك عن المقربه واقر بكونه قد كان ملك المقر له قبل الاقرار مثلا لو قال احد  
ان كافة اموالى واشيائى التى فى يدى هى لفلان وليس لى فيها علاقة يكون حينئذ  
قد وهب جميع امواله واشيائه لذلك ويلزم التسليم والقبض وان قال ان كافة  
الاموال والاشياء التى نسبت لى ماعدا ثيابى التى على هى لفلان وليس لى فيها علاقة  
يكون قد نفي ملكه عن كافة الاموال والاشياء المنسوبة اليه يعنى التى قيل انها له  
ماعدا ثيابه التى عليه واقر بكونها لذلك ولو كان لو ملك اشياء بعد اقراره هذا  
لا يكون اقراره هذا شاملا لتلك الاشياء كذلك لو قال ان كافة اموالى واشيائى  
التي فى دكانى هذا هى لولدى الكبير وليس لى فيها علاقة يكون ذلك الوقت قد



### ﴿ المجلة ﴾

وهب جميع اشيائه وامواله التي هي في الدكان لابنه ذلك ويلزم التسليم وان قال ان جميع هذه الاشياء والاموال التي هي في دكاني هذا هي لابني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة يكون حينئذ قد نفى الملك عن نفسه واثبت لابنه الكبير باقراره عن جميع الاشياء والاموال الموجودة في ذلك الخاتون ولكن لو وضع بعد ذلك اشيائه اخر في ذلك الدكان لا يكون اقراره هذا شاملا لتلك الاشياء وكذلك لو قال احد ان حانوتي الذي هو في المحل الفلاني هو زوجتي يكون قد وهبه لها ويلزم التسليم وان قال ان الدكان لفلاني الذي نسب لي هو زوجتي يكون ذلك الخاتون لزوجه قبل الاقرار ويكون قد اقر بان الدكان ليس بملكه

﴿ ماده ١٥٩٢ ﴾ اذا قال احد في حق الدكان الذي هو في يده وتصرفه بسند انه ملك فلان وليس لي فيه علاقة والاسم المحرر في الوثيقة هو مستعار او قال في حق دكان الملك الذي اشتراه من آخر انني كنت قد اشتريته لفلان والدرهم التي اعطيتها في ثمنه هي ماله ايضا والاسم المحرر في السند قيد مستعارا يكون قد اقر بان الدكان ملك ذلك في نفس الامر

﴿ ماده ١٥٩٣ ﴾ اذا قال احد ان الطلب المحرر في السند الذي هو في ذمة فلان وان كان قد تحرر باسمي الا انه هو لفلان واسمي الذي تحرر في السند هو مستعار يكون قد اقر بان المبلغ المذكور في نفس الامر هو حق لذلك

﴿ ماده ١٥٩٤ ﴾ اذا كان احد قد نفى الملك عنه باقراره على ما ذكر او اقر بكون اسمه مستعارا يكون اقراره معتبرا ويلزم به في حال حياته وتلزم به ورثته بعد مماته ولكن لو اقر بالوجوه المذكورة في مرض موته فحكمه يعلم من الفصل الاتي

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان اقرار المريض ﴾

﴿ ماده ١٥٩٥ ﴾ مرض الموت هو الذي يخاف فيه الموت في الاكثر الذي

يعجز

### في الملة

يجز المرئض عن رؤية مصالحه الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويجز  
عن رؤية المصالح الداخلة في داره ان كان من الاناث ويموت على ذلك الحال قبل  
مرور سنة صاحب فراش كان او لم يكن وان امتد مرضه دائما على حال  
ولم يرض عليه سنة يكون في حكم الصحيح وتكون تصرفاته كمصرفات الصحيح ما لم  
يشند مرضه ويتغير حاله ولكن لو اشتد مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله  
اعتبارا من وقت التغير الى الوفاة مرض موت

في مادة ١٥٩٦ في اقرار من لم يكن له وارث او لم يكن له وارث سوى زوجته  
او المرأة التي لم يكن لها وارث سوى زوجها في مرض الموت يعتبراته نوع وصيه  
بناء عليه اذا نفى الملك من لا وارث له في مرض موته عن جميع امواله واقربها  
اغيره بصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتزكته بعد وفاته كذلك لو نفى الملك  
عن جميع امواله في مرض موته من لا وارث له سوى زوجته واقربها لها او لو نفى  
الملك من لا وارث لها سوى زوجها عن جميع اموالها واقربها به له بصح وليس  
لامين بيت المال ان يتعرض لتزكة احدهما بعد الوفاة

في مادة ١٥٩١ في اقرار احد حال مرضه بمال لاجد ورثته وافاق بعد اقراره  
من ذلك المرض يكون اقراره هدا معتبرا

في مادة ١٤٩١ في اذا اقر احد في مرض موته بعين او دين لاجد ورثته ثم  
مات يكون اقراره موقوفا على اجازة باقي الورثة فان اجازوه كان معتبرا والا فلا  
ولكن اذا كان قد صدقه باقي الورثة في حال حياة المقر فليس لهم الرجوع عن  
تصديقهم ويكون ذلك الاقرار معتبرا وايضا الاقرار للوارث بالامانة صحيح على كل  
حال ويهو انه اذا اقر احد في مرض موته بـ كونه قد قبض امانته التي هي عند  
وارثه او اقر بكونه قد استهلك امانته وارثه المعلومة التي اودعها عنده يصح اقراره  
مثلا لو اقر في مرض موته بقوله اخذت وقبضت امانتي التي اودعتها عند ابني فلان  
يصح اقراره ويكون معتبرا وكذا لو قال ان ابني فلان اخذ طلي الذي هو  
على فلان بالوكالة وسله لي يكون اقراره معتبرا وكذلك لو قال قد استهلكت خاتم

### ❖ النجاة ❖

أبني فلان الذي كان أودعه أو كان عارية عندي وقيمته خمسة آلاف وصرفت ثمنه في أمورى يكون اقراره معتبرا ويلزم تضمين قيمة ذلك الخاتم من التركة ❖ ماده ١٥٩٩ ❖ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذى كان وارثا للمريض في وقت وفاته وأما الوراثة الحادثة بسبب الحاصلة في وقت وفاة المقر ولم تكن قبل فلا تكون مانعة لصحة الاقرار كما انه اذا اقر احدى مال لامرأة اجنبية في مرض موته ثم تزوج بها ومات يكون اقراره نافذا وأما الاقرار لمن كانت وراثته قديمة ولم تكن حاصلة بسبب حادث فلا يكون نافذا مثلا لو اقر من له ابن بمال لاحد اخوته من ابويه ثم مات بعد موت ابنه لا يكون اقراره نافذا لان المقر له اخوه صار وارثا

❖ ماده ١٦٠٠ ❖ اقرار المريض حال كونه في مرض موته بالاستناد الى زمان الصحة في حكم الاقرار في زمان المرض بناء عليه لو اقر احد حال كونه في مرض موته بانه قد استوفى طلبه الذى على وارثه في زمان صحته لا ينفذ اقراره ما لم يجره باقى الورثة كذلك لو اقر احد بانه كان قد وهب ماله للفلان فلان الذى هو من ورثته وكان سلمه اياه لا ينفذ اقراره ما لم يثبت ببينة او يجره باقى الورثة

❖ ماده ١٦٠١ ❖ اقرار المريض بعين او دين لاجنبى يعنى لمن لم يكن وارثه في مرض موته صحيح وان احاط بجميع امواله ولكن ان ظهر كذب المقر بكونه قد ملك المقر به بسبب في وقت الاقرار او انتقل اليه ارثا او اتهمه او اشتراه في ذلك الوقت ينظر على هذا الحال الى ان الاقرار هل كان في اثناء مذاكرة الوصية ام لا فان كان ليس في اثناء مذاكرتها يكون بمعنى الهبة ويلزم التسليم وان كان في اثناء مذاكرتها يحمل على معنى الوصية وعلى كلا الحالتين لا يعتبر اقراره الا من ثلث ماله ❖ ماده ١٦٠٢ ❖ ديون الصحة مقدمة على ديون المرض يعنى تقدم الديون التى تعلقت بذمة من كانت تركته غريبة في حال صحته على الديون التى تعلقت بذمته في مرض موته باقراره وهوائه تستوفى ديون الصحة من تركته المريض ثم تؤدى ديون المرض ان بقيت فضلة ولصكن الديون التى تعلقت بذمة المريض باسباب معروضة غير الاقرار مشاهدة ومعلومة عند الناس كالشراء والاستقراض واتلاف مال

## ﴿ المجلة ﴾

• مال فهي في حكم ديون الصحة وإذا كان المقر به شياً من الاعيان فحكمه على هذا المنوال ايضاً يعني اذا اقر احد لاجنبي بأى شئ كان في مرض موته لا يستحقه مالم تؤد ديون الصحة او الديون التي هي في حكم ديون الصحة التي رمت باسباب معروفة كما ذكر آنفاً

﴿ مادة ١٦٠٣ ﴾ اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد استوفى طلبه الذي في ذمة اجنبي ينظر الى ان هذا الطلب تعلق بذمة الاجنبي حال المرض او حال الصحة فان كان تعلق حال المرض بصح اقراره ولكن لا ينفذ في حق غرماء الصحة وان كان تعلق في حال الصحة فيصح على كل حال ان كانت عليه ديون صحة اولم تكن مثلاً لو اقر المريض حال مرضه بانه قبض ثمن المال الذي باعه في ذلك الحال بصح اقراره ولكن ان كان له غرماء صحة فلهم على ان لا يلزموا بهذا الاقرار وان باع مالا في حال صحته واقر بقبض ثمنه في مرض موته بصح على كل حال وان كان له غرماء صحة وليس لهم ان يقولوا لا نلزم باقراره هذا

﴿ مادة ١٦٠٤ ﴾ ليس لاحد ان يؤدى دين احد غرمائه في مرض موته وببطل حقوق باقيهم ولكن له ان يؤدى ثمن المال الذي اشتراه او القرض الذي استقرضه حال كونه مريضاً

﴿ مادة ١٦٠٥ ﴾ الكفالة بالمال في هذا المبحث في حكم الدين الاصلى بناء عليه لو تكفل احد دين وارثه او طلبه في مرض موته لا يكون نافذاً واذا كفل للاجنبي يعتبر من ثلث ماله واما اذا اقر في مرض موته بكونه قد كفل في حال صحته فيعتبر اقراره من مجموع ماله ولكن تقدم ديون الصحة ان وجدت

## ﴿ الباب الرابع ﴾

## ﴿ في بيان الاقرار بالكتابة ﴾

﴿ مادة ١٦٠٦ ﴾ الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان ( انظر الى مادة ٦٩ )

﴿ مادة ١٦٠٧ ﴾ امر احد آخر بان يثبت اقراره هو اقرار حكمها بانه

### ❦ المجلة ❦

عليه لو امر احد كاتبه بقوله اكتب لى سنداً يحتوى اتى مديون لفلان كذا دراهم ووضع فيه امضاه او ختمه يكون من قبيل الاقرار بالكتابة كالسند الذى كتبه بخط يده

❦ ماده ١٦٠٨ ❦ القيد الذى هو فى دفاتر التجار المعند بها هى من قبيل الاقرار بالكتابة ايضا مثلاً لو كان احد التجار قد قيد فى دفتره انه مديون لفلان بمقدار كذا يكون قد اقر لذلك بدين مقدار ذلك ويكون معتبراً ومريعاً كاقاربه الشفاهى عند الحاجة

❦ ماده ١٦٠٩ ❦ اذا كتب احد سنداً او استكتبه واعطاه لاحد مضى او محتوماً يكون معتبراً ومريعاً كتقرره الشفاهى لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً يعنى ان كان ذلك السند كتب موافقاً للرسم والعادة والوثائق التى تعلم القبض السمتة بالوصول هى من هذا القبيل ايضا

❦ ماده ١٦١٠ ❦ اذا انكر من كتب سنداً او استكتبه واعطاه مضى او محتوماً الدين الذى حواه فلا يعتبر انكاره ويلزم عليه اداء ذلك الدين واما اذا انكر كون السند له فلا يعتبر انكاره ان كان خطه وختمه مشهوراً ومعترفاً ويعمل بذلك السند وان لم يكن خطه وختمه معترفاً يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بانهما كتابة شخص واحد يجبر ذلك على اعطاء الدين المذكور والحاصل يعمل بالسند ان كان بريثاً من شابة التزوير وشبهة التصنيع واما اذا لم يكن السند بريثاً من الشبهة وانكر المديون ككون السند له وانكر اصل الدين ايضا فيحلف بطلب المدعى على ان السند ليس له وانه ليس بمديون للمدعى

❦ ماده ١٦١١ ❦ اذا اعطى احد سند دين حال كونه مرسوماً ثم توفى يلزم ورثته ايفائه من التركة ان كانوا معترفين بكون السند للمتوفى واما اذا كانوا منكرين ذلك فلا يعمل بذلك السند الا اذا كان خطه وختمه معترفاً

❦ ماده ١٦١٢ ❦ اذا ظهر كيس مملوء بالنقود فى تركة احد محرر عليه بخط الميت ان هذا الكيس مال فلان وهو عندى امانة يأخذه ذلك الرجل من التركة ولا يحتاج الى اثبات بوجه آخر

❦ الكتاب الرابع عشر ❦

❦ في الدعوى ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وباين ❦

❦ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالدعوى ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهماوني ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب الرابع عشر ﴾

﴿ في الدعوى ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالدعوى ﴾

---

﴿ مادة ١٦١٣ ﴾ الدعوى هي طلب احد حقه من آخر في حضور الحاكم  
ويقال لاطالب مدعى وللمطلوب منه مدعى عليه

﴿ مادة ١٦١٤ ﴾ المدعى هو الشيء الذي ادعاه المدعى ويقال له المدعى به  
ايضا

﴿ مادة ١٦١٥ ﴾ التناقض هو سبق كلام من المدعى متناقض لدعواه يعني  
سبق كلام موجب لبطان دعواه

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في شروط الدعوى واحكامها ودفعها ويشتمل على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان شروط صحة الدعوى ﴾

﴿ مادة ١٦١٦ ﴾ يشترط ان يكون المدعى والمدعى عليه عاقلين ودعوى المجنون والصبي غير المميز ليست بصحيحة ولكن يصح ان يكون اولياؤهما واوصياؤهما مدعين او مدعى عليهم في محلها

﴿ مادة ١٦١٧ ﴾ يشترط ان يكون المدعى عليه معلوما بناء عليه اذا قال المدعى لى على احد من اهل القرية القلانية او على اتاس من اهلها مقدار كذا لا تصح دعواه ويلزم عليه تعيين المدعى عليه

﴿ مادة ١٦١٨ ﴾ يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعى عليه من المجئ الى المحكمة وارسال وكيل عنه اليها فالعامله التي تجري في حقه سذكر في كتاب القضاء

﴿ مادة ١٦١٩ ﴾ يشترط ان يكون المدعى به معلوما ولا تصح الدعوى اذا كان مجهولا

﴿ مادة ١٦٢٠ ﴾ معلومية المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهوانه اذا كان عينا منقولا وكان حاضرا في مجلس المحاكمة فالاشارة اليه كافية وان لم يكن حاضرا فالوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوما واذا كان عقارا يعين ببيان خدوده وان كان دينيا يلزم بيان جنسه ونوعه ومقداره كما يتضح في المواد الآتية

﴿ مادة ١٦٢١ ﴾ اذا كان المدعى به عينا منقولا وحاضرا بالمجلس يدعيه



### ❦ المجلة ❦

المدعى بقوله هذا لى مشيرا اليه وهذا الرجل قد وضع يده عليه بغير حق فاطلب اخذه منه وان لم يكن حاضرا بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس الحكم لينسار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكنا بلا مصرف عرفه المدعى وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى الغصب والرهن مثلا لو قال فصب خاتمي الزمرد ولم يبين قيمته تصح دعواه حتى لو قال قيمته

❦ ماده ١٦٢٢ ❦ اذا كان المدعى به اعيانا متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة

❦ ماده ١٦٢٣ ❦ اذا كان المدعى به عقارا يلزم ذكر بلده وقريته او محله وزقاقه وحدوده الاربعة او الثلاثة واسماء اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسماء آبائهم واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر اسم ابيه وجده كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنيا عن التحديد لشهرته في الدعوى والشهادة وايضا اذا ادعى المدعى بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند هو ملكي تصح دعواه

❦ ماده ١٦٢٤ ❦ اذا اصاب المدعى في بيان الحدود واخطأ في بيان مقدار ذراع العقار او دونه لا يمنع صحة دعواه

❦ ماده ١٦٢٥ ❦ لا يشترط بيان حدود ثمن العقار في الدعوى

❦ ماده ١٦٢٦ ❦ اذا كان المدعى به ديناً يلزم المدعى بيان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره مثلاً يلزم ان يبين جنسه بقوله ذهباً او فضة ونوعه بقوله سكة آل عثمان او الانكليز ووصفه بقوله سكة خالصة او مغشوشة ومقداره بقوله الفا ولكن اذا ادعى بقوله كذا غروشا على الاطلاق تصح دعواه وتصرف على الغروش المعهودة في عرف البلدة واذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواج احدهما ازيد تصرف الى الاذن كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدداً من البشك تصرف دعواه للبشك الاسود الذي هو من المسكوكات المغشوشة

### ﴿المجلة﴾

﴿مادة ١٦٢٧﴾ إذا كان الدعى به عيناً فلا يلزم بسبب الملكية بل  
نصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لى واما اذا كان ديناً فبسأل عن سبب  
وجهته يعنى يسأل هل هو ثمن مبيع او اجرة والحاصل يسأل عن كونه من  
اى جهة ومن اين توجه

﴿مادة ١٦٢٨﴾ حكم الاقرار هو ظهور المقر به وليس حدوثه بداهة ولهذا  
لا يكون الاقرار سبباً للمالك بناء عليه لو ادعى المدعى على المدعى عليه شيئاً  
وجعل سببه اقراره فقط لا تسمع دعواه مثلاً لو ادعى المدعى بقوله ان هذا المال لى  
وان هذا الرجل الذى هو ذواليد كان قد اقر بانه مالى تسمع دعواه واما اذا  
ادعى بقوله ان هذا المال لى لان هذا الرجل الذى هو ذواليد كان قد اقر بانه  
مالى فلا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى المدعى بقوله ان لى فى ذمة هذا الرجل  
كذا غروشا حتى انه هو كان قد اقر بانه مديون لى بهذا المبلغ تسمع دعواه واما  
اذا ادعى بقوله ان لى فى ذمة هذا الرجل كذا غروشا لانه كان قد اقر بانه مديون  
لى بالمبلغ المذكور من جهة القرض فلا تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٢٩﴾ يشترط ان يكون المدعى به محتمل الثبوت بناء عليه لو ادعى  
ما وجوده محال عقلاً او عادة لا يصح الادعاء مثلاً اذا ادعى احد فى حق من  
هو اكبر منه سنناً بانه ابنه او فى حق من نسبه معروف فلا تكون دعواه صحيحة

﴿مادة ١٦٣٠﴾ يشترط فى تقدير ثبوت الدعوى ان يكون المدعى عليه  
محكوماً وملزماً بشئ مثلاً لو امار احد آخر شيئاً وخرج شخص آخر وادعى  
بقوله انا من متعلقاته فليعزنى لا تسمع دعواه كذلك لو وكل احد آخر بخصوص وخرج  
شخص آخر وادعى بقوله انا جاره وبوكالته انسب فليوكلنى لا تسمع دعواه لان  
لكل احد ان يعبر ماله من شاء ويوكل باموره من شاء وبتقدير ثبوت هذه الدعاوى  
وامثالها لا يترتب فى حق المدعى عليه حكم

﴿ النجاة ﴾  
 ﴿ الفصل الثاني ﴾  
 ﴿ في دفع الدعوى ﴾

﴿ مادة ١٦٣١ ﴾ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعى عليه تدفع دعوى المدعى مثلا اذا ادعى احد من جهة القرض كذا غروشا وقال المدعى عليه انا كنت ادبت ذلك او انت كنت ابرأتني من ذلك او كنا تصالحنا او ايس هذا المبلغ قرضا بل هو من المال الفلاني الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان بطلي الذي هو ذلك المقدار وانت اعطيتني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه و ~~كذا~~ اذا ادعى احد على آخر بقوله انت كنت قد كفلت طلي الذي في ذمة فلان ~~كذا~~ دراهم وقال المدعى عليه كان المديون ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعى و ~~كذا~~ اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بقوله مالي واجاب المدعى عليه بقوله حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت بانه مالي يكون قد دفع دعوى المدعى و ~~كذا~~ لو ادعى احد من تركة الميت كذا دراهم واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفى كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعى

﴿ مادة ١٦٣٢ ﴾ اذا اثبت من ادعى دفع الدعوى دفعه تندفع دعوى المدعى والا يحلف المدعى اصلا بطلب صاحب الدفع فان نكل المدعى عن اليمين يثبت دفع المدعى عليه وان حلف تعود دعواه الاصلية

﴿ مادة ١٦٣٣ ﴾ اذا ادعى احد على آخر طلبا كذا دراهم وقال المدعى عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل متكما قبل الحوالة واثبت المدعى عليه قوله هذا حال كون المحال عليه حاضرا ~~بكون~~ دفع المدعى وخلص من مطالبته وان لم يكن المحال عليه حاضرا يكون دفع المدعى عليه موقوفا الى حضور المحال عليه

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ انفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان من كان خصما ومن لم يكن ﴾

﴿ مادة ١٦٣٤ ﴾ اذا ادعى احد شيئا وكان يترب على اقرار المدعى عليه حكم بتقدير اقراره يكون بانكاره في الدعوى واقامة اليئة خصما وان كان لم يترب حكم على اقرار المدعى عليه اذا اقر لم يكن خصما بانكاره مثلا اذا اتى احد من الاصناف وادعى على احد بقوله ان رسولك فلانا اخذ مني المال الفلاني اعطى ثمنه يكون المدعى عليه خصما للمدعى اذا انكر لانه يكون مجبورا بدفع ثمن البيع وتسليمه عند اقراره وتسمع دعوى المدعى ويثبت على هذا الحال واما اذا دعى المدعى بقوله ان وكيلك بالشراء اشترى وافر المدعى عليه فلا يكون مجبورا بدفع ثمن البيع وتسليمه الى المدعى ولذلك لا يكون خصما بانكاره وعلى هذا الحال لا تسمع دعوى المدعى والولى والوصى والتولى مستثنون من هذه القاعدة وهوانه اذا ادعى احد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مال فلا يترب على اقرار الولى او الوصى او التولى حكم لانه ليس بتاخذ واما انكارهم فصحيح وتسمع عليه دعوى المدعى ويثبت ولكن يعتبر اقرار الولى والوصى والتولى في الدعوى على عقد صادر منهم مثلا لو باع ولى الصغير ماله بمساغ شرعى ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره

﴿ مادة ١٦٣٥ ﴾ الخصم في دعوى العين هو ذواليد فقط مثلا اذا غصب احد فرس الآخر وباعه لشخص آخر واراد صاحب الفرس استرداده فلا يندعيه الا على الشخص الذى هو ذواليد واما اذا اراد ذو اليد نصيبه فيته فيدعى ذلك على الغاصب

﴿ مادة ١٦٣٦ ﴾ اذا خرج مستحق للمال المشتري وادعاه ينظر الى ان المشتري هل كان قبضه ام لا فان كان قبضه يكون هو الخصم فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قبضه من البائع يلزم حضورهما حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذواليد

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٣٧ ﴾ يشترط حضور الوديع والمودع والمستعير والمعير والمستأجر والمؤجر والمرتهن والراهن معا عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرتهن ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او الرهون فلهودع والمستعير والمستأجر والمرتهن ان يدعى باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعى باولئك ما لم يحضر هؤلاء

﴿ مادة ١٦٣٨ ﴾ لا يكون الوديع خصما للمشتري وهو انه اذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند شخص بقوله اني اشتريت هذه الدار من صاحبها فلان فسألني اياها وقال الوديع هي امانة اودعها عندي من تدعى انه باعها اليك تندفع خصومة المدعى ولا حاجة الى اثبات الابداع ولكن لو قال المدعى نعم ان صاحب الدار كان اودعها عندك لكن بعد ذلك باعها لي ووكلني بقبضها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع وتسلمها

﴿ مادة ١٦٣٩ ﴾ لا يكون الوديع خصما للدائن المودع بناء عليه اذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له ان يستوفي الدين من الوديعة التي عنده لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له ان يدعى نفقته على الوديع ليأخذها من دراهم الغائب التي هي امانة عنده على ما ذكر في مادة ٧٩٩

﴿ مادة ١٦٤٠ ﴾ لا يكون مدبون المدبون خصما للدائن بناء عليه ليس لمن كان له في ذمة الميت طلب ان يثبت طلبه في مواجهة مديونه ويستوفيه منه

﴿ مادة ١٦٤١ ﴾ لا يكون المشتري من المشتري خصما للبائع مثلا لو باع احد لآخر مالا وبعد القبض باعه المشتري لآخر ايضا فليس للبائع الاول ان يطلب ويدعي الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطاني ثمن المال او المال لاجبسه الى استيفاء الثمن ولا تسمع دعواه هذه على المشتري الثاني

﴿ مادة ١٦٤٢ ﴾ يصح ان يكون احد الورثة خصما في الدعوى التي تقام على

### ﴿ المجلة ﴾

على الميت اوله ولكن الخصم في دعوى عين من التركة هو الذي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بخصم مثلاً يصح لاحد الورثة ان يدعى طلب الميت الذي هو في ذمة آخر وبعد الثبوت يحكم بجميع الطلب المذكور لجميع الورثة وليس للوارث المدعى ان يقبض الا حصته من ذلك ولا يقبض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احد ان يدعى بدين من التركة فله ان يدعى في حضور واحد من الورثة فقط سواء وجد في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد واذا ادعى في حضور وارث واحد دين واقربه يؤمر باعطاء ما اصاب حصته من ذلك الدين فقط ولا يسرى اقراره الى سائر الورثة واذا لم يقر واثبت المدعى دعواه في حضور ذلك الوارث فقط يحكم على جميع الورثة واذا اراد ان يأخذ طلبه الذي اثبته من التركة فليس للورثة ان يقولوا له اثبت ذلك في حضورنا ايضا ولكن لهم صلاحية دفع دعوى المدعى واما اذا اراد ان يدعى احد من التركة الفرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت فالخصم هو ذو اليد فقط وان ادعى من باقي الورثة لا تسمع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسرى اقراره الى سائر الورثة ولا يتخذ اقراره الا بمقدار حصته ويحكم على كونه حصته في ذلك الفرس للمدعى وان انكر الوارث الذي هو ذو اليد واثبت المدعى دعواه يحكم على جميع الورثة انظر الى مادة ٧٨

﴿ مادة ١٦٤٣ ﴾ ليس لاحد الشركاء في عين ملكوه بسبب غير الارث ان يكون في الدعوى خصماً للمدعى في حصة الآخر مثلاً لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشراء بانها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك يكون الحكم مقصوراً على حصة الشريك الحاضر فقط ولا يسرى الى حصص الباقين

﴿ مادة ١٦٤٤ ﴾ تسمع دعوى واحد من العامة اذا صار مدعياً ويحكم على المدعى عليه في دعاوى المحال التي يعود نفعها الى العموم كالطريق العام

﴿ مادة ١٦٤٥ ﴾ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاشياء التي منافعها مشتركة بين اهالي قرية بين كائنه والرعى اذا كانوا غير محصورين

## ﴿ المجلة ﴾

واما اذا كانوا محصورين فلا يكفي حضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم

﴿ ماده ١٦٤٦ ﴾ اهالى القرية الذين عددهم يزيد على المائة يعدون غير محصورين

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ فى بيان التناقض ﴾

﴿ ماده ١٦٤٧ ﴾ التناقض يكون مانعا لدعوى الملكية مثلا لو اراد احد ان يشتري مالا ثم قبل الاشترائه ادعى بانه ملكه لا تسمع دعواه وكذا لو قال ليس لى حق عند فلان ابدا ثم ادعى عليه شيئا لا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقدارا من الدراهم على ان تعطيهما لفلان والمال انك ما اعطيتهما له ولكنهما فى يدك اطلبها منك وانكر المدعى عليه ذلك فلا يسمع دفعه بقوله نعم كنت اعطيتنى ذلك المبلغ وانا دفعته الى من امرت بعد اقامة المدعى البينة واثبات ما ادعاه وكذلك لو ادعى احد الدكان الذى هو فى يد غيره بانه ملكه واجاب ذو اليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بعنى اياه فى التاريج العلاني وانكر المدعى ذلك بقوله لم يجر بيننا بيع ولا شراء قط فلو اورد المدعى عليه البينة واثبت ما ادعاه لا يسمع دفع المدعى بعد ذلك بقوله كنت بعته بعقد فاسد كبيع الوفاء او بيع بشرط مفسد

﴿ ماده ١٦٤٨ ﴾ كما انه لا يصح لاحد ان يدعى المالك الذى اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالى كذلك لا يصح ان يدعيه بالوكالة او بالوصاية عن آخر

﴿ ماده ١٦٤٩ ﴾ اذا ابرأ احد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له ان يدعى عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له ان يدعى عليه لغيره بالوكالة او الوصاية

﴿ ماده ١٦٥٠ ﴾ اذا ادعى احد مالا آخر فلا يصح له بعد ذلك ان يدعى به لنفسه ولكن يصح له ان يدعيه لآخر بعد ما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى بضيف

## ﴿ المجلة ﴾

يضيف المالك الى نفسه في بعض الاحيان ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره

﴿ ماده ١٦٥١ ﴾ كما ان الحق الواحد لا يستوفى من كل واحد من الشخصين على حدة بتمامه كذلك لا يدعى الحق الواحد الذي ترتب من جهة واحدة على رجلين

﴿ ماده ١٦٥٢ ﴾ يتحقق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالأوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى التكلم الواحد وهو انه اذا اورد الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سبقت من الموكل في خصوص واحد فلا تصح

﴿ ماده ١٦٥٣ ﴾ يرتفع التناقض بتصديق الخصم مثلاً بعد ان ادعى احد على آخر الفا من جهة الفرض ثم لو ادعى ان المبلغ المدعى كور من جهة الكفالة وصدقه المدعى عليه يرتفع التناقض

﴿ ماده ١٦٥٤ ﴾ ويرتفع التناقض بتكذيب الحاكم مثلاً لو ادعى احد المال الذي هو في يد غيره انه مالى وانكر ذلك لمدعى عليه بقوله ان هذا المال كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعى البينة على دعواه وحكم بذلك يرجع المحكوم بمن المال على النائع لان التناقض الذي وقع بين اقراره بكون المال للبايع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم الحاكم اقراره

﴿ ماده ١٦٥٥ ﴾ يعنى التناقض اذا ظهرت معذرة المدعى وكان محل خفاء مثلاً اذا ادعى المستأجر على المؤجر بعد استئجار الدار بأنها هي ملكه وكان ابو قد اشتراها له في صفه ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وبرز سنداً يحوى هذا المتوال تسمع دعواه كذلك لو استأجر احد داراً على آخر ثم بعد الاستئجار حصل له علم بان تلك الدار هي متقلة اليه من ابيه ارثاً وادعى بذلك تسمع دعواه

﴿ ماده ١٦٥٦ ﴾ الابتداء الى تقسيم التركة اقرار بكون المقسوم مشتركاً بناء عليه لو ادعى احد بان المقسوم مالى بعد التقسيم فهو تناقض مثلاً لو ادعى احد الورثة بعد تقسيم التركة بانني كنت اشتريت احد هذه الاعيان او كان قد وهبه



### في المجلة

في الميت وسلمه لي في حال صحته لا تسمع دعواه ولكن لو قال ان الميت كان قد وهبه لي حال كوني صغيرا ولم اكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معذورا وتسمع دعواه

في مادة ١٦٥٧ في لو امكن توفيق الكلام الذي يرى متناقضا ووقفه المدعى ايضا يرتفع التناقض مثلا لو اقر احد بانه كان مستأجرا في دار ثم ادعى انها ملكه لا تسمع دعواه ولكن لو قال كنت مستأجرا ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر القسا من جهة القرض وانكر المدعى عليه ذلك بقوله لا اخذت منك ديني ولا اعرفك واقام المدعى البينة على دعواه ثم قال المدعى عليه كنت وفيك المبلغ المذكور او كنت ابرأتي منه فلا تسمع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن لو قال بعد ادعاء المدعى لست بمدينون لك واثبت المدعى كونه مديونا وقال المدعى عليه نعم كنت مديونا ولكن اوفيتك او ابرأتي منه واثبت دعواه هذه فله ان يدفع المدعى وكذلك لو ادعى احد وديعة على آخر وانكر المدعى عليه بقوله ما اودعت عندي شيئا واثبت المدعى ذلك وقال المدعى عليه بعد الاثبات كنت رددتها اليك وسلمتها لك فلا يسمع دفعه هذا وبأخذ المدعى الوديعة عينا ان كانت موجودة ويضمن قيمتها ان كانت مستهلكة واما لو انكر المدعى عليه بقوله ليس لك عندي وديعة بعدما ادعى المدعى بالوجه المشروح ثم اقام المدعى البينة وقال المدعى عليه كانت لك عندي تلك الوديعة ولكن رددتها وسلمتها لك فتسمع دعواه

في مادة ١٦٥٨ في اذا اقر احد بصدور عقد بات صحيح منه وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك العقد كان وفاء او فاسدا فلا تسمع دعواه انظر الى مادة ( ١٠٠ ) مثلا لو باع احد داره لآخر في مقابل ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب الى حضور الحاكم وافر بقوله اني بعث دارى المحدودة بهذه الحدود لفلان في مقابل هذا الثمن يباع باتا صحيحا وربط اقراره هذا بوثيقة شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله ان البيع المذكور كان عقد بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا تسمع دعواه

في مادة ١٦٥٩ في اذا باع احد مالا في حضور آخر لشخص على انه ملكه

## ﴿ المجلة ﴾

ملكه وسلم ثم ادعى الحاضر بانه ملكه مع انه كان حاضرا في مجلس البيع وبكت بلا مدذر ينظر الى ان الحاضر هل كان من اقارب البائع ام لا فان كان من اقاربه او زوجها او زوجته لا تسمع دعواه هذه مطلقا وان كان من الاجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع فقط مانعا لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عذر ان تصرف المشتري في ذلك الملك بتصرف الاملاة لاحداث بناء او هدم او غرس شجر ورآه الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى بقوله هذا ملكي اولى فيه حصه لا تسمع دعواه

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في حق مرور الزمان ﴾

﴿ ماده ١٦٦٠ ﴾ لا تسمع دعوى الدين والوديعة والملك والعقار والميراث والعقارات الموقوفة التي ليست بعائدة الى اصل الوقف والعموم كالمقاطعة او التصرف بالاجارتين والمشروطة والتولية والغلة بعد ان تركت خمس عشرة سنة

﴿ ماده ١٦٦١ ﴾ تسمع دعوى المتولى والمرزقة التي هي في حق اصل الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع بعد مرور ست وثلاثين سنة مثلا اذا تصرف احد في ملك ستا وثلاثين سنة ثم ادعى متولى احد الاوقاف انه من مستغلات وفقى فلا تسمع دعواه

﴿ ماده ١٦٦٢ ﴾ ان كانت دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب في عقار الملك فلا تسمع بعد مرور خمس عشرة سنة وان كانت في عقار الوقف فلمتولى ان يدعيها الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع دعوى طريق الخاص والمسيل وحق الشرب التي هي في الاراضي الاميرية بعد ان تركت عشر سنين كما لا تسمع دعوى الاراضي الاميرية بعد مرور عشر سنين

﴿ ماده ١٦٦٣ ﴾ والمعتبر في هذا الباب يعني مرور الزمان المانع لاستماع الدعوى ليس هو الامرور الزمان الواقع بلا عذر واما الزمان الذي مر بعذر

### ❦ المجلة ❦

شرضى ككون المدعى صغيرا او مجنوناً او معتوها ان كان له وصى او لم يكن او كان في دياره هي مدة سفر او كان خصمه من التغلبة فلا يعتبر مثلاً لا يعتبر الزمان الذى مر حال صغر المدعى وانما يعتبر من تاريخ وصوله الى حد البلوغ كذلك اذا كان لرجل مع احد التغلبة دعوى ولم يمكنه الادعاء لامتداد زمان تغلب خصمه ووجد مرور الزمان لا يكون مانعاً لاستماع الدعوى وانما يعتبر مرور الزمان من تاريخ زوال التغلب ❦ ماده ١٦٦٤ ❦ مدة السفر هي ثلاثة ايام بالسير المعتدل بمعنى مسافة ثمانى عشرة ساعة

❦ ماده ١٦٦٥ ❦ لا تسمع دعوى واحد من ساكنى بلدين على الآخر بتاريخ مقدم من مدة المرور بعد ان كان اجتماعهما قابلاً في بلدة ومحاكتهما في كل سنة مرة والحال انه لم يدع احدهما على الآخر شيئاً ووجد مرور الزمان بهذا الوجه

❦ ماده ١٦٦٦ ❦ اذا ادعى احد على آخر خصوصاً في حضور الحاكم في كل برهة مرة ولم تفصل دعواه ومر على هذا الوجه خمس عشرة منه فلا يكون هذا المرور مانعاً لاستماع الدعوى واما الادعاء الذى لم يكن في حضور الحاكم والمطالبة لا يدفعان مرور الزمان بناء عليه اذا ادعى احد خصوصاً في غير مجلس الحاكم وطلب به وعلى هذا الوجه وجد مرور الزمان فلا تسمع دعواه

❦ ماده ١٦٦٧ ❦ يعتبر مرور الزمان من تاريخ اتيان صلاحية الادعاء للمدعى بالدعى به بناء عليه مرور الزمان في دعوى دين مؤجل انما يعتبر من حلول الاجل لانه ليس للمدعى صلاحية دعوى ذلك الدين ومطالبته قبل حلول الاجل مثلاً لو ادعى احد على آخر بقوله لي عليك كذا دراهم من ثمن الشيء الغلاني الذى بعتك اياه قبل خمس عشرة سنة مؤجلاً بثلاث سنين تسمع دعواه لانه يكون قد مر اثنا عشرة سنة اعتباراً من حلول الاجل كذلك لا يعتبر مرور الزمان في دعوى البطن الثانى بالوقف المشروط الاولاد بطناً بعد بطن الا من تاريخ انقراض البطن الاول لانه ليس للبطن الثانى صلاحية الدعوى ما زال البطن الاول موجوداً و كذلك يعتبر مبدأ مرور الزمان في دعوى المهر المؤجل

### ❖ المجلة ❖

الموئل من وقت الطلاق او من تاريخ موت احد الزوجين لان المهر الموئل لا يكون مبعلا الا بالطلاق او الوفاة

❖ ١٦٦٨ ❖ لا يعتبر مرور الزمان في دعوى الطلب من المفسد الامن تاريخ زوال الافلاس مثلا لو ادعى احد من تادى افلاسه خمس عشرة سنة وتحقق يساره بعد ذلك بانه قبل خمس عشرة سنة كان لى عليك من الجهة الغلانية كذا دراهم طلب ولما كنت مفلسا من ذلك التاريخ الى الآن لم يكن الادعاء ولاقتدارك الآن على اداء الدين ادعى عليك به تسمع دعواه

❖ ماده ١٦٦٩ ❖ اذا ترك احد الدعوى بلا عذر ووجد مرور الزمان على ما ذكر آنفا فكما لا تسمع تلك الدعوى في حياته كذلك لا تسمع من ورثته بعد مماته ايضا

❖ ماده ١٦٧٠ ❖ اذا ترك المورث الدعوى مدة وتركها الوارث ايضا مدة وبلغ مجموع المدتين حد مرور الزمان فلا تسمع

❖ ماده ١٦٧١ ❖ البائع والمشتري والواهب والموهوب له كالورث والوارث مثلا اذا كان احد متصرفا في عرصة متصلة بدار خمس عشرة سنة مع سكوت صاحب الدار ثم عند ما بيعت الدار ادعى المشتري بان هذه العرصة طريق خاص بالدار التي اشترتها فلا تسمع دعواه كذلك لو سكت البائع مدة والمشتري مدة وبلغ مجموع المدتين حد مرور الزمان لا تسمع دعوى المشتري

❖ ماده ١٦٧٢ ❖ لو وجد مرور الزمان في حق بعض الورثة في دعوى مال الميت الذي هو عند الغير ولم يوجد في حق باقي الورثة لعذر كالعصر وادعى به واثبته يحكم بحصته في المدعى به ولا يسرى هذا الحكم الى سائر الورثة

❖ ماده ١٦٧٣ ❖ ليس لمن كان مقرا بكونه مستأجرا في عقار ان يملكه لمرور زمان ازيد من خمس عشرة سنة واما اذا كان متكرا وادعى المالك بانه ملكي وكنت آجرتك اياه قبل بسنين وما زلت اقبض اجرتي فتسمع دعواه ان كان ايجاره معروفا بين الناس والا فلا

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٧٤ ﴾ لا يسقط الحق بتقادم الزمان بناء عليه اذا اقر واعترف المدعى عليه صراحة في حضور الحاكم بانه للمدعى عنده حق في دعوى وجد فيها مرور الزمان بالوجه الذى ادعاه المدعى فلا يعتبر مرور الزمان ويحكم بموجب اقرار المدعى عليه واما اذا لم يقر المدعى عليه في حضور الحاكم وادعى المدعى بكونه اقر في محل آخر فكما لا نسمع دعواه الاصلية كذلك لا نسمع دعوى الاقرار ولكن الاقرار الذى ادعى ان كان قد ربط بسند حاو لخط المدعى عليه المعروف او ختمه مقدما ولم يوجد مرور الزمان من تاريخ السند الى مدة الدعوى نسمع دعوى الاقرار على هذه الصورة

﴿ مادة ١٦٧٥ ﴾ لا اعتبار لمرور الزمان في دعاوى الحال التى يعود نفعها للعموم كالطريق العام والنهر والمرعى مثلا لو ضبط احد المرعى المنصوص بقربة ونصرف فيه خمسين سنة بلا نزاع ثم ادعاه اهل القرية تسمع دعواهم في ٩ جادى الآخرة سنة ٩٣

## ❧ الكتاب الخامس عشر ❧

❧ في البيانات والتحليف ❧

❧ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ❧

❧ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالبيانات والتحليف ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايونى

ليعمل بموجبه

الكتاب الخامس عشر

فى البيئات والتحليف

ويشتمل على مقدمة واربعه ابواب

المقدمة

فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية

المتعلقة بالبيئات والتحليف

ماده ١٦٧٦ \* البيئة هى المجهه القوية

ماده ١٦٧٧ \* النواتر هو خبر جماعة لا يجوز العقل اتفاههم على الكذب

ماده ١٦٧٨ \* الملك المطلق هو الذى لم يتعبد باحد اسباب الملك كالارث والشراء والملك الذى تعبد بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب

ماده ١٦٧٩ \* ذواليد هو الذى وضع يده على عين بالفعل او الذى ثبت تصرفه تصرف الملك

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٨٠ ﴾ الخارج هو البرئ من وضع اليد والتصرف بالوجه  
المشروح

﴿ مادة ١٦٨١ ﴾ التحليف هو تكليف احد الخصمين اليمين

﴿ مادة ١٦٨٢ ﴾ التحالف هو تحليف الخصمين

﴿ مادة ١٦٨٣ ﴾ تحكيم الحال يعني جعل الحال الحاضر حكماً هو من قبيل  
الاستصحاب والاستصحاب هو الحكم ببقاء امر محقق عدمه غير مفلتون وهو بمعنى  
بقاء ما كان على ما كان

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان تعريف الشهادة ونصابها ﴾

﴿ مادة ١٦٨٤ ﴾ الشهادة هي الاخبار بلفظ الشهادة يعني بقول اشهد  
بإثبات حق احد الذي هو في ذمة الآخر في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين  
ويقال للمخبر شاهد والمخبر له مشهود له والمخبر عليه مشهود عليه

﴿ مادة ١٦٨٥ ﴾ نصاب الشهادة في حقوق العباد رجلان أو رجل وامرأتان  
وتقبل شهادة النساء فقط في حق المال في المحال التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها

﴿ مادة ١٦٨٦ ﴾ لا تقبل شهادة الاخرس والاعمى

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان كيفية اداء الشهادة ﴾

﴿ مادة ١٦٨٧ ﴾ لا تعتبر الشهادة التي تقع في خارج مجلس المحاكمة

﴿ مادة ١٦٨٨ ﴾ يلزم ان يكون الشهود قد ماينوا بالذات الشهود به



### ❦ المجلة ❦

وان يشهدوا على ذلك الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسمع يعنى ان يشهد الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد يكون محل وقف او وفاة احد على السامع يعنى بقوله اشهد بهذا لاني سمعت من ثقة هكذا تقبل شهادته وتجزز شهادة الشاهد في خصوص الولاية والتسبب والموت بالسمع من دون ان يفسر السماع يعنى بان يقول سمعت مثلا لو شهد بصورة قطعية من دون ان يقول سمعت بقوله في التاريخ الفلاني كان فلان في هذه البلدة حاكما او مات فلان في التاريخ الفلاني او فلان هو ابن فلان وانا اعرف ذلك واشهد به تقبل شهادته وان لم يكن قد ماين هذه الخصوصات ولم يكن سنه مساعدا لمعاينة ما شهد به وايضا اذا لم يقل سمعت من الناس وشهد بقوله نحن لم نعاين هذا الخصوص ولكن نعرفه هكذا وهو مشتهر بيننا بهذه الصورة تقبل شهادته

❦ ماده ١٦٨٩ ❦ اذا لم يقل الشاهد اشهد وقال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بهذا لا يكون قد ادى الشهادة ولـكن على قوله هذا لو سأل الحاكم بقوله اتشهد هكذا واجاب بقوله نعم هكذا اشهد يكون قد اداها وان كان لا يشترط لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف الحال كاخبار اهل الخبرة فانه ليس بشهادة وانما هو من قبيل الاخبار

❦ ماده ١٦٩٠ ❦ تكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المشهود له والمشهود عليه والمشهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم عليه ذكر اسم ابي المشهود له والمشهود عليه ولا جدهما واما في الشهادة المتعلقة بالوكيل او المبت فيلزم على الشاهد ذكر ابيهما وجدهما ولكن اذا كان كل منهما مشهورا ومعروفا يكفي ذكر الشاهد اسمه وشهرته لان المقصد الاصلى تعريفه بوجه يتبر به عن غيره

❦ ماده ١٦٩١ ❦ يلزم في الشهادة بالعقار بيان حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به وتعهد بارادته وتعيينه في محله بذهب الى محله وبأمر بتعيينه واراؤه

❦ ماده ١٦٩٢ ❦ اذا ادعى المدعى بالاستناد الى الحدود التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة حدوده في هذا السند ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في مادة ١٦٩٣

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ١٦٩٣ ❖ اذا ادعى احد بان لمورثه في ذمة فلان كذا دراهم طلب وشهدت الشهود بان للميت في ذمة المدعى عليه طلبا مقدار الذى ادعى يكنى ولا يحتاج الى التصريح بقولهم وصار الطلب المذكور موروثا للورثة واذا ادعى حينا يعنى لو ادعى بان في يد فلان عينا من مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضا

❖ مادة ١٦٩٤ ❖ اذا ادعى احد من التركة طلبا مقداره ~~كذا~~ وشهدت الشهود بان للمدعى في ذمة الميت طلب مقدار ما ادعى يكنى ولا حاجة الى التصريح بكونه كان باقيا في ذمته الى مماته واذا ادعى بعين يعنى لو ادعى بانه كان له في يد الميت عين فالحال على هذا النوال

❖ مادة ١٦٩٥ ❖ اذا ادعى احد على آخر طلبا فان شهدت الشهود بان المدعى عليه مدين للمدعى بما ادعى به يكنى ولكن اذا سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت الشهود لا ندري ترد شهادتهم

### ❖ الفصل الثالث ❖

#### ❖ في بيان شروط الشهادة الاساسية ❖

❖ مادة ١٦٩٦ ❖ يشترط سبق الدعوى في الشهادة بحقوق الناس

❖ مادة ١٦٩٧ ❖ لا تقبل البينة التى اقيمت على خلاف المحسوس مثلا اذا اقيمت البينة على موت من حياته مشاهدة او على خراب دار عمارها مشاهد فلا تقبل ولا تعتبر

❖ مادة ١٦٩٨ ❖ لا تقبل البينة التى اقيمت على خلاف التواتر

❖ مادة ١٦٩٩ ❖ انما جعلت البينة مشروعة لظهور الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة بالثنى الصرى كقولك فلان ما فعل هذا الامر والشئ الفلانى ليس لفلان وفلان ليس بمدين لفلان ولكن بينة الثنى المتواتر مقبولة مثلا لو ادعى احد بانى اقرضت فلانا في الوقت الفلانى في المحل الفلانى ~~كذا~~ مقدارا من الدراهم واثبت المدعى عليه بالتواتر انه لم يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل آخر تقبل بينة التواتر ولا تسمع دعوى المدعى

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ١٧٠٠ ❦ يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مكرم او جر مغمم يعنى ان لا يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع للاصل يعنى لا تقبل شهادة الآباء والاجداد والامهات والجدات الاولادهم واحفادهم وبالعكس اعنى شهادة الاولاد والاحفاد للآباء والاجداد والامهات والجدات وهكذا شهادة احد الزوجين للآخر واما الاقرباء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة الخادم الذى يتعشى بنفقة مولاه له والاجير الخاص لمستأجره واما الخدمة الذين يخدمون مولى فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء للآخر فى مال الشركة ولا تقبل شهادة الكفيل للمال للاصل على كون المكفول به قد تأدى ولكن تقبل شهادة احدهم للآخر فى سائر الخصوصات

❦ ماده ١٧٠١ ❦ شهادة الصديق لصديقه مقبولة ولكن اذا وصلت صداقةهما الى مرتبة تصرف احدهما فى مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر ❦ ماده ١٧٠٢ ❦ يشترط ان لا يكون بين الشاهد والمشهد عليه عداوة دينية وتعرف العداوة الدينية بالعرف

❦ ماده ١٧٠٣ ❦ ليس لاحد ان يكون شاهدا ومدعيا بناء عليه لا تصح شهادة الوصى لليتم والوكيل للموكل

❦ ماده ١٧٠٤ ❦ لا تعتبر شهادة الرجل على فعله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء والدلائن على افعالهم بقولهم كنا بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلدة على الحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر فى حضوره قبل العزل فتعتبر شهادته

❦ ماده ١٧٠٥ ❦ يشترط ان يكون الشاهد عادلا والعاقل من يكون حسنة غالبية على سيئاته بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالا وحركة تفل بالتاموس والمرق كالرقاص والسحرة ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب

### ❦ الفصل الرابع ❦

❦ ماده ١٧٠٦ ❦ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار

### ﴿ المجلة ﴾

اعتبار باللفظ وتكفي الموافقة معنى مثلاً اذا كان المدعى به ودبعة وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالإيداع او كان غصبا وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المديون بانه ادى الدين وشهدت الشهود على ان الدائن ابرأ المديون تقبل شهادتهم

﴿ ماده ١٧٠٧ ﴾ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتام او يكون المشهود به اقل من المدعى به مثلاً كما يصح اذا ادعى المدعى على ان هذا المال ملكى منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ سنتين كذلك اذا ادعى بكونه ملكه منذ سنتين وشهدوا بكونه ملكه منذ سنة تصح شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم في حق الخمسائة فقط

﴿ ماده ١٧٠٨ ﴾ اذا كان المدعى به اقل مما شهدت به الشهود وكان المشهود به اكثر لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذى بين الشهادة والدعوى قابلاً للتوفيق ويوفق المدعى ايضاً بينهما فيثبت تقبل مثلاً اذا ادعى المدعى بان هذا المال ملكى منذ سنتين وشهدت الشهود بـكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بخمسائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن اذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لى عليه الف ولكن ادى منها خمسمائة وبقيت عليه خمسمائة وليس للشهود علم بذلك، تقبل شهادة الشهود

﴿ ماده ١٧٠٩ ﴾ اذا ادعى المدعى الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكى مثلاً وشهدت الشهود بالملك المقيّد بقولهم ان المدعى اشترى هذا البستان تقبل شهادتهم وهوانه اذا شهدت الشهود بالملك المقيّد سأل الحاكم المدعى بقوله ابهذا السبب تدعى الملك ام بسبب آخر فان قال المدعى نعم انا ادعى الملك بهذا السبب قبل الحاكم شهادة الشهود وان قال ادعيت بسبب آخر او لا ادعيه بهذا السبب رد الحاكم شهادة اولئك الشهود

﴿ ماده ١٧١٠ ﴾ اذا ادعى المدعى فى بستان ملكاً مقيّداً مثلاً ينظر الى قوله فان قال اشترته ولم يذكر يائعه او قال اشترته من احد منهما وشهدت الشهود

### ﴿ الجبهة ﴾

على الملك المطلق بقولهم هذا البستان ملكه تقبل شهادتهم لكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا صرح البائع بقوله اشترته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا تقبل شهادتهم لانه اذا ثبت الملك المطلق يثبت وقوعه عن اصل ويلزم ان يكون المدعى مالكا زواؤه كلزوم كون المدعى مالكا لثمر البستان الذي حصل قبل مثلا ولكن اذا ثبت البيع المقيد لا يثبت الا اعتبارا من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة الى الملك المقيد اكثر وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالاكثر فلا تقبل شهادتهم

﴿ ماده ١٧١١ ﴾ لا تقبل الشهادة اذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلا اذا ادعى المدعى على ثمن المبيع القا وشهدت الشهود على المدعى عليه بكونه مدبونا بالف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بان هذا الملك لى موروث من والدى وشهدت الشهود بانه موروث له من امه فلا تقبل شهادتهم

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### ﴿ في بيان اختلاف الشهود ﴾

﴿ ماده ١٧١٢ ﴾ اذا اختلفت الشهود في المشهود لا تقبل شهادتهم مثلا لو شهد احد الشهود بالف غرش ذهباً والاخر بالف فضة لا تقبل شهادتهما

﴿ ماده ١٧١٣ ﴾ اذا اوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به لا تقبل شهادتهم والاعتقال بناء عليه اذا شهد احد الشهود بالفعل في زمان معين او مكان معين وشهد الاخر بالفعل في زمان آخر او مكان آخر في الخصوصيات التي هي عبارة عن الفعل الصرف كالغصب وايفاء الدين فلا تقبل شهادتهما لان اختلافهما هذا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به واما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصيات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء والاجارة والكفالة والحوالة والهبة والرهن والدين والقرض والابراء

### ﴿ المجلة ﴾

والإبراء والوصية فلا يكون مانعا لقبول شهادتهم لانه لا يصح كون موجبا للاختلاف في الشهود به مثلا اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه وشهد احد الشهود بانه اداه في بيته والآخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما و اما اذا ادعى احد المال الذي في يد الآخر بقوله كنت بعته هذا المال بكذا دراهم فسلمني اياه وشهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار القلانية وشهد الآخر بانه باعه اياه في الحانوت القلاني فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد

﴿ ماده ١٧١٤ ﴾ اذا اختلفت الشهود في لون المال المصوب او في كونه ذكرا او انثى فلا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المصوبة بكونها صفراء وشهد الآخر بكونها حمراء او شهد احدهما بكونها ذكرا وشهد الآخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما

﴿ ماده ١٧١٥ ﴾ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احدهما بان المال بيع بخمسمائة والآخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ في تركية الشهود ﴾

﴿ ماده ١٧١٦ ﴾ اذا شهدت الشهود وسأل الحاكم الشهود عليه بقوله ما نقول في شهادة هذين أهما صادقان ام لا فان قال الشهود عليه هما صادقان او عادلان في شهادتهما هذه يكون قد اقر بالمدعى به وبحكم باقراره وان قال هما شاهدا زورا وهما عادلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة او نسيا الواقعة او قال هما عادلان وانكر المدعى به لا يحكم الحاكم وبحق عدالة الشهود وعدمها بالتركية سرا وعلنا

﴿ ماده ١٧١٧ ﴾ تزيى الشهود من الجانب الذى ينسبون اليه يعنى ان كانوا من طلبة العلوم يزكون من مدرس المدرسة ومن معتمد اهاليها وان كانوا من

### ✽ المجلة ✽

العسكرية فن ضابط الطابور و كاتبه وان كانوا من الكتبة فن ضابط قلمهم والخلفاء شركاؤهم وان كانوا من التجار فن معتبري التجار وان كانوا من الاصناف فن كخداؤهم ولجنهم وان كانوا من سائر الصنوف فن معتمد ومؤتمن اهالى محلاتهم او قريتهم

✽ ماده ١٧١٨ ✽ التزكية في السر تجرى بورقة يعبر عنها بالسورة في قول الفقهاء وهوار يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعى والمدعى عليه وان يكتب المدعى به واسم الشهود وشهرتهم وصنعتهم واشكالهم ومحلهم واسماء ابائهم واجدادهم وان يحرر اسمائهم وشهرتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم وبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم وبعد وضعها في ظرف وختم فها يرسلها الى الذين اتخضوا مركزين ثم عند ورودها يفحصها المزكون وبقراءتها فان كان الشهود المحرة اسمائهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل ومقبول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا ولم يوقفوا على مضمونها من اتى بالسورة ولا غيره وختموا فوق الظرف واعادوها الى الحاكم

✽ ماده ١٧١٩ ✽ اذا اعيدت السورة محتومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل المزكين في حق الشهود بانهم عدول ومقبولو الشهادة بل كتبوا فيها كلاما يفيد الجرح صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم نعلم بحالهم او مجهولو الاحوال او الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئا فحينئذ لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول ومقبولو الشهادة يتندر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علنا

✽ ماده ١٧٢٠ ✽ التزكية علنا تجرى بالوجه الاتي وهو انه يجلب المزكون الى حضور الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وتزكى الشهود او يرسل الشهود والمترافعان مع نائب التزكية الى محل المزكين وتزكى الشهود علنا

✽ ماده ١٧٢١ ✽ يلزم ان يكون المزكى في التزكية سرا اثنين رطاية للاحتياط وان كان كافيا فيها منك واحد

✽ ماده ١٧٢٢ ✽ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعبر فيها بشروط الشهادة ونصابها ولكن لا يلزم على المزكين ذكر لفظ الشهادة

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ١٧٢٣ ❦ لا يشتغل الحاكم بتركية الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص عنده اذا شهدوا بخصوص آخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يرض عليها ستة اشهر وان كان مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم ايضا مرة اخرى

❦ ماده ١٧٢٤ ❦ اذا طعن الشهود عليه قبل الترقية او بعدها بالشهود باسناد شيء مانع لقبول الشهادة كدفع مغرم او جر مقتم طلب منه الحاكم البينة على ذلك واذا اثبت الشهود عليه هذا بالبينة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان كان لم يزكهم وحكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم

❦ ماده ١٧٢٥ ❦ اذا عدل بعض المزيكين الشهود وجرحهم بعضهم لم يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود لانه يرجح طرف الجرح

❦ ماده ١٧٢٦ ❦ اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في العايدات فللحاكم ان يزكهم ويحكم بشهادتهم

### ❦ تذييل ❦

#### ❦ في تحليف الشهود ❦

❦ ماده ١٧٢٧ ❦ اذا ألح الشهود عليه على الحاكم بتحليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم ان يحلف الشهود وله ان يقول لهم ان حلفتهم قبلت شهادتكم والا فلا

### ❦ الفصل السابع ❦

#### ❦ في رجوع الشهود عن الشهادة ❦

❦ ماده ١٧٢٨ ❦ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كان لم تكن ويعززون

❦ ماده ١٧٢٩ ❦ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا ينقض حكم الحاكم ويضمن الشهود المحكوم به ( انظر الى مادة ٨٠ )



## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٧٣٠ ﴾ اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفا فان كان باقهم بالغين لتصاب الشهادة لا يلزم الضمان ممن رجع ولكن يعزى وان لم يكن الباقي بالغاً لتصاب الشهادة بضمن الذى رجع مستقلاً نصف المحكوم به ان كان واحداً وان كانوا ازيد يضمنون النصف سوية بالاشتراك

﴿ ماده ١٧٣١ ﴾ يشترط ان يكون رجوع الشهود فى حضور الحاكم ولا اعتبار اذا كان فى محل آخر بناء على ذلك اذا ادعى الشهود عليه رجوع الشهود عن شهادتهم فى محل آخر فلا تسمع دعواه واذا شهدوا فى حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم فى حضور حاكم غيره يعتبر رجوعهم

## ﴿ الفصل الثامن ﴾

## ﴿ فى التواتر ﴾

﴿ ماده ١٧٣٢ ﴾ لا اعتبار لكثرة الشهود يعنى لا يلزم ترجيح شهود احد الطرفين لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الآخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر

﴿ ماده ١٧٣٣ ﴾ التواتر يفيد علم اليقين بناء عليه لا تقام البيئة بخلاف التواتر كما ذكر آنفا

﴿ ماده ١٧٣٤ ﴾ كما لا يشترط لفظ الشهادة فى التواتر كذلك لا تحرى العدالة بناء عليه لاجابة الى تركية المخبرين

﴿ ماده ١٧٣٥ ﴾ ليس فى التواتر عدد معين للحضرين ولكن يلزم ان يكونوا جما غفيرا لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

## ﴿ الباب الثانى ﴾

﴿ فى بيان الحجج الخطية والقرينة القاطعة ويتقسم على فصلين ﴾

الفصل

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الاول ﴾  
 ﴿ في بيان الحجج الخطية ﴾

﴿ مادة ١٧٣٦ ﴾ لا يعمل بالخط والخطم فقط ولكن اذا كان سلالا عن شبهة التزوير والتصنيع يكون معمولا به يعنى يكون مدارا للحكم ولا حاجة الى الاثبات بوجه آخر

﴿ مادة ١٧٣٧ ﴾ البرآآت السلطانية وقبود الدفاتر الخافائية لكونها امينة من التزوير معمول بها

﴿ مادة ١٧٣٨ ﴾ يعمل ايضا بسجلات المحاكم اذا كانت قد ضبطت سالمة عن الفساد والمخيلة على الوجه الذى يذكر فى باب القضاة

﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مقيدة فى سجل المحكمة الموثوق به والعمد عليه تكون معمولا بها على ذلك الحال

﴿ الباب الثانى ﴾

﴿ فى بيان القرينة القاطعة ﴾

﴿ مادة ١٧٤٠ ﴾ احد اسباب الحكم القرينة القاطعة ايضا  
 ﴿ مادة ١٧٤١ ﴾ القرينة القاطعة هى الامارة بالافه "حد اليقين مثلا اذا خرج احد من دار خالية خائفا مدهوشا وفى يده سكين ملوثة بالدم ودخلت الدار ورؤى فيها شخص مذبوح فى ذلك الوقت فلا يشتهى فى كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كالذهاب الى كون الشخص المذكور ربما قتل نفسه ( انظر الى مادة ٧٤ )

﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ فى بيان التحليف ﴾

﴿ مادة ١٧٤٢ ﴾ احد اسباب الحكم اليمين او النكول عنه ايضا وهو انه  
 ( ٣٨ )

### ❖ المجلة ❖

إذا أظهر المدعى العجز عن إثبات دعواه يحلف المدعى عليه بطلبه **ولكن** إذا ادعى أحد على آخر بقوله أنت وكيل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم تحليفه كذلك إذا ادعى شخصان المال الذي هو في يد آخر يكون كل منهما اشتراه منه وافر المدعى عليه بأنه باعه لاحدهما وانكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليمين والاستنجار والارتهان والارتهاك كالاقتراء في هذا الخصوص

❖ ماده ١٧٤٣ ❖ إذا قصد تحليف أحد الخصمين يحلف باسمه تعالى بقوله والله أو بالله مرة واحدة

❖ ماده ١٧٤٤ ❖ لا تكون اليمين إلا في حضور الحاكم أو نائبه ولا اعتبار بالنكول عن اليمين في حضور غيرها

❖ ماده ١٧٤٥ ❖ تجرى النيابة في التحليف **ولكن** لا تجرى في اليمين بناء عليه لو كلاء الدعوى ان يحلفوا الخصم ولكن إذا توجهت اليمين الى موكلهم يلزم ان يحلفوا هم بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

❖ ماده ١٧٤٦ ❖ لا يحلف الا بطلب الخصم **ولكن** يحلف من قبل الحاكم في أربعة مواضع بلا طلب الأول إذا ادعى أحد من التركة حقاً واثبتة فيحلفه الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراء ولا حوله على غيره ولا اوفى من طرف أحد وليس للميت في مقابل هذا الحق رهن ويقال لهذا يمين الاستظهار الثاني إذا ظهر لمال مستحق واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبيع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث إذا اراد المشتري رد المبيع اعليه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالصيب قولاً او دلالة بتصرف كتصرف الملاك على ما ذكر في مادة ٣٤٤ الرابع تحليف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة بانه لم يبطل شفيعته يعني لم يسقط حق شفيعته بوجه من الوجوه

❖ ماده ١٧٤٧ ❖ إذا حلف المدعى عليه بطلب الخصم قبل ان يكلفه الحاكم فلا تعتبر يمينه ويلزم ان يحلف من قبل الحاكم مرة اخرى

❖ ماده ١٧٤٨ ❖ إذا حلف أحد على فعله يحلف بالبنات يعني يحلف على ان هذا

## ﴿ المجلة ﴾

هذا الشيء هكذا او ليس بكذا ولكن اذا حلف على فعل الغير يحلف على عدم العلم بمعنى يحلف على عدم علمه بذلك الشيء

﴿ مادة ١٧٤٩ ﴾ اليمين اما بالسبب او بالخاصل وهو ان اليمين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه يمين بالسبب واليمين ببقائه او بعدم بقاءه يمين بالخاصل مثلا اليمين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلا هي يمين بالسبب واما اليمين ببقاء العقد الى الآن او بعدم بقاءه فهي يمين بالخاصل  
﴿ مادة ١٧٥٠ ﴾ اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكنى فيهما يمين واحدة ولا يلزم التحليف لكل منها على حدة

﴿ مادة ١٧٥١ ﴾ اذا كلف الحاكم من توجه اليه اليمين في المعاملات باليمين ونكل عنها صراحة بقوله لا احلف او دلالة بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بتكوله واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله  
﴿ مادة ١٧٥٢ ﴾ تعتبر يمين الاخرس وتكوله عن اليمين باشارته المسموعة

## ﴿ لاحقه ﴾

﴿ مادة ١٧٥٣ ﴾ ذا قال المدعى ليس لى شاهد ثم اراد ان يأتى بشهود او قال ليس شاهد سوى فلان وفلان ثم قال لى شهود اخر لا يقبل قوله

## ﴿ الباب الرابع ﴾

## ﴿ فى بيان التنازع بالايدي ﴾

﴿ مادة ١٧٥٤ ﴾ يلزم اثبات وضع اليد بالبينة فى العقار المتنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين بمعنى لا يحكم بكون المدعى عليه ذا اليد باقراره عند دعوى المدعى ولكن اذا ادعى المدعى قائلا انى كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت غصبته منى فلا حاجة الى اثبات كون المدعى عليه ذا اليد بالبينة ويكفى هذا تصادق الطرفين

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٧٥٥ ﴾ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه اليد في ذلك العقار تطلب البينة منهما على ايها ذو اليد فاذا اقام الطرفان البينة على كونهما ذوى اليد يثبت كونهما ذوى اليد مشتركتين فيه واذا ظهر بحجز احدهما عن اثبات وضع يده واقام الآخر البينة بكونه واضع اليد يحكم بكونه ذا اليد ويعد الآخر خارجا وان لم يثبت احد الخصمين كونه ذا اليد يحلف كل منهما بطلب الآخر على عدم كون خصمه ذا اليد في ذلك العقار فان نكلا عن اليمين يثبت كونهما ذوى اليد في ذلك العقار مشتركين فيه وان نكل احدهما وحلف الآخر يحكم بكون الحالف واضع اليد مستقلا بذلك العقار ويعد الآخر خارجا وان حلفا معا فلا يحكم لاحد منهما بكونه ذا اليد ويوقف العقار المدعى به الى ظهور حقيقة الحال

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في ترجيح البينات ﴾

﴿ مادة ١٧٥٦ ﴾ اذا ادعى احد الشخص المتصرفين في مال على الاشتراك بمعنى حال كونهما ذوى اليد معا بانه ملكه بالاستقلال وادعى الآخر بكونه ملكه بالاشتراك فبينة الاستقلال اولى بمعنى اذا اراد كلاهما ان يقيما البينة ترجح بينة الذى ادعى الاستقلال على بينة الذى ادعى الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما البينة على ذلك يحكم لهما بذلك العقار مشتركا واذا عجز احدهما عن اثبات واثبت الآخر يحكم له بكون ذلك العقار ملكه مستقلا

﴿ مادة ١٧٥٧ ﴾ بينة الخارج اولى في دعوى الملك المطلق الذى لم يبين فيها تاريخ مثلا اذا ادعى احد الدار التي هي في يد آخر بانها ملكي وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق وانا اطلب ان تسلم لي وقال ذو اليد ان هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي يحق ترجيح بينة الخارج وتسمع

﴿ مادة ١٧٥٨ ﴾ ترجح بينة الخارج ايضا على بينة ذى اليد في دعاوى الملكية المقيمة

### ﴿ المجلة ﴾

المقبدة بسبب قابل للتكرار وهى التى لم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها فى حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا ادعى كلاهما بانهما تلقيا الملك من شخص واحد ترجح بينة ذى اليد مثلا اذا ادعى احد على آخر الدكان الذى فى يده بانه ملكى وانا اشتريته من زيد وحال كونه ملكى بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذو اليد اشتريته من بكر او هو موروث لى من والدى وبهذه الجهة قد وضعت يدى عليه ترجح بينة الخارج ونسمع ولكن اذا قال ذو اليد انا اشتريت هذا الخاتون من زيد ترجح بينة ذى اليد على بينة الخارج بهذا الحال

﴿ ماده ١٧٥٩ ﴾ بينة ذى اليد اولى فى دعاوى الملكية المقبدة بسبب غير قابل للتكرار كالنتاج مثلا لو تنازع الخارج و ذو اليد فى مهر وادعى كل منهما انه ماله و مولود من فرسه ترجح بينة ذى اليد

﴿ ماده ١٧٦٠ ﴾ بينة من تاريخه مقدم اولى فى دعوى الملك المؤرخ مثلا اذا ادعى احد على العرصة التى هى فى يد آخر بانى اشتريتها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذو اليد انها موروثه لى من والدى الذى توفى قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجح بينة ذى اليد وان قال هى موروثه من ابى الذى مات قبل ستة اشهر ترجح بينة الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من الخصمين انه اشترى المدعى به من شخص غير الذى اشترى منه الآخر و بينا تاريخ تملك بالثمنين ترجح بينة من تاريخ تملكه مقدم على الآخر

﴿ ماده ١٧٦١ ﴾ لا يعتبر تاريخ الدعوى فى النتائج و ترجح بينة ذى اليد كما ذكر آنفا الا انه اذا لم يوافق سن المدعى به تاريخ ذى اليد ووافق تاريخ الخارج ترجح بينة الخارج وان خاف تاريخ كلاهما او لم يكن معلوما فكون بينة كلاهما متناهية يعنى متساوية ويترك المدعى به فى يد ذى اليد ويبقى له

﴿ ماده ١٧٦٢ ﴾ بينة الزيادة اولى مثلا اذا اختلف البائع والمستترى فى مقدار الثمن او المبيع ترجح بينة من ادعى بالزيادة

﴿ ماده ١٧٦٣ ﴾ ترجح بينة التملك على بينة العارية مثلا اذا ادعى احد

### ❖ المجلة ❖

بالمال الذي هو في يده الآخرياته كنت اعطيته اياه عارية واطلب منه اعادته وقال المدعى عليه كنت بعثني اياه او وهبته ترجح بينة البيع او الهبة

❖ ماده ١٧٦٤ ❖ ترجح بينة البيع على بينة الهبة والرهن والاجارة وبينة الاجارة على بينة الرهن مثلا اذا ادعى احد على آخر بقوله كنت بعثتك المال القلاقي اعطني ثمنه وقال المدعى عليه انت كنت وهبتي ذلك وسلمتني اياه ترجح بينة البيع

❖ ماده ١٧٦٥ ❖ ترجح بينة الاطلاق في العارية مثلا اذا تلف القرض العارية في يد المستعير وادعى الميرباني كنت اعرتك اياه على ان تستعمله اربعة ايام ولما لم تسلمه لي في المدة المذكورة وهاك عندك في اليوم الخامس ضمن قيمته وادعى المستعير باني كنت اعرتني اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تقيد بأربعة ايام ترجح بينة المستعير وتسمع

❖ ماده ١٧٦٦ ❖ ترجح بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلا اذا وهب احد مالا لاحد ورثته ثم مات وادعى باقى الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه في حال صحته ترجح بينة الموهوب له

❖ ماده ١٧٦٧ ❖ ترجح بينة العقل على بينة الجنون او العته

❖ ماده ١٧٦٨ ❖ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترجح بينة الحدوث مثلا اذا كان في ملك احد مسيل وكان في ملكه الثاني مسيل آخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترجح بينة صاحب الدار الذي ادعى الحدوث

❖ ماده ١٧٦٩ ❖ اذا اظهر الطرف الراجع العجز عن البينة تطلب البينة من الطرف المرجوح ان اثبت فيها والا يحلف

❖ ماده ١٧٧٠ ❖ لا يلتفت الى طلب طرف الراجع اقامة البينة بعد ان حكم بموجب اقامة الطرف المرجوح البينة لما عجز الطرف الراجع عن اقامة البينة

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في القول لمن وتحكيم الحال ﴾

﴿ مادة ١٧٧١ ﴾ اذا اختلف الزوج والزوجة في امتعه\* الدار التي سكنها ينظر الى الامتعه\* فان كانت من الاشياء التي تصلح للزوج فقط كالسيف والرمح او من الاشياء الصالحة لكل من الزوج والزوجة كاللاوانى والمفروشات ترجح بينة الزوجة واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع اليين\* يعنى اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء ليست لزوجته يحكم بكونها له واما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخلى واللبسة فترجح بينة الزوج\* واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوجة مع اليين\* الا ان يكون احدهما صانع الاشياء الصالحة للآخر او بائعها فالقول له مع اليين على كل حال مثلا القرط حلى مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صائغا فالقول له مع اليين

﴿ مادة ١٧٧٢ ﴾ تقوم الورثة مقام المورث عند موت احد الزوجين ولكن اذا عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منهما مع اليين في الاشياء الصالحة لكليهما\* واذا مات كلاهما معا فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكليهما

﴿ مادة ١٧٧٣ ﴾ اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلاف الموهوب فالقول له بلا يين

﴿ مادة ١٧٧٤ ﴾ الامين يصدق بيمينه في برآة ذمته\* كما اذا ادعى المودع الوديعة وقال الوديع انا ردتها اليك فالقول له مع اليين\* ولكن اذا اراد ان يقيم البينة ليخلص من اليين تسمع بينته

﴿ مادة ١٧٧٥ ﴾ اذا اعطى من له ديون مختلفة لدائنه مقدارا من الدين فالقول له في كونه اعطاء محسوبا من باقى الدين

﴿ مادة ١٧٧٦ ﴾ اذا انقضت مدة اجارة الرضى واراد المستأجر حط حصه من الاجرة



## ﴿ للبحر ﴾

مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الآجر والمستأجر اختلاف ولم تكن هناك بيئة ينظر الى الاختلاف فان كان في مقدار مدة الانقطاع مثلا اذا ادعى المستأجر عشرة ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستأجر مع اليين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع يعني ان انكسر المؤجر انقطاع الماء بالكلية يحكم بالحال الحاضر يعني يجعل حكما وهو انه اذا كان الماء جاريا في وقت الدعوى والخصومة فالقول للمؤجر مع اليين واذا كان في ذلك الوقت منقطعا فالقول للمستأجر مع اليين

﴿ مادة ١٧٧٧ ﴾ اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه قديم او حادث وادعى صاحب الدار بكون المسيل حادثا وطلب رفعه ولم تكن لكلا الطرفين بيئة ينظر الى المسيل فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه او لا يبقى على حاله فالقول لصاحب المسيل مع اليين يعني يحلف على عدم كون المسيل حادثا وان كان لم يجر الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك فالقول لصاحب الدار مع اليين

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في التحالف ﴾

﴿ مادة ١٧٧٨ ﴾ اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع او كلاهما او في وصفهما او في جنسهما يحكم لمن اقام منهما البيئة وان اقام كلاهما البيئة يحكم لمن اثبت الزيادة منهما وان عجز كلاهما عن الالبات يقال لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ البيع وعلى هذا ان لم يرض احدهما بدعوى الآخر حلف الحساکم كلا منهما على دعوى الآخر وبدأ من المشتري فاذا نكل احدهما عن اليين ثبتت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما ففسخ الحاكم البيع

﴿ مادة ١٧٧٩ ﴾ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المؤجر مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلا بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة وادعى المؤجر انها خمسة

خسة عنصر تقبل دعوى من اقام البيئة منهما وان اقام كلاهما معا البيئة يحكم بيئة المؤجر وان عجزا عن الاثبات يحلفان معا ويبدأ بتحليف المستأجر اولا ويلزم من نكل بنكوله فان حلف كلاهما فسخ الحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة او المسافة فالحكم على هذا الوجه الا انه اذا اقام كلاهما البيئة يحكم بيئة المستأجر ويبدأ بتحليف المؤجر في صورة التحالف

ماده ١٧٨٠ إذا اختلف المؤجر والمستأجر كما ذكر في المادة الآتية بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع اليمين وليس هناك تحالف

ماده ١٧٨١ إذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء الاجارة يجرى التحالف ويفسخ عقد الاجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية

ماده ١٧٨٢ إذا اختلف المتابعان بعد ان تلف البيع في يد المشتري او حدث فيه عيب مانع للرد لا يجرى التحالف ويحلف المشتري فقط

ماده ١٧٨٣ ليس في دعوى الاجل يعني في كونه مؤجلا اولا وفي شرط انجيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف المتكسر

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣

## ❦ الكتاب السادس عشر ❦

❦ في القضاء ❦

❦ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ❦

❦ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالقضاء ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهمايونى ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب السادس عشر ﴾

﴿ فى القضاء ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالقضاء ﴾

﴿ مادة ١٧٨٤ ﴾ القضاء بأنى معنى الحكم والحكمة

﴿ مادة ١٧٨٥ ﴾ الحاكم هو الذات الذى تعين ونصب من قبل السلطان لاجل

فصل وحسم الدماوى والمخاصمات الواقعة بين الناس توفيقا لاحكامها المشروعة

﴿ مادة ١٧٨٦ ﴾ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم المخاصمة وحسمه اياها وهو

على قسمين القسم الاول هو الزام الحاكم المحكوم عليه بالمحكوم به بكلام كقوله حكمت

او اعطى الثى الذى ادعى عليك ويقال لهذا قضاء الازام وقضاء الاستحقاق

## ﴿ المجلة ﴾

والقسم الثاني هو منع الحاكم المدعى عن المنازعة بكلام كقوله ليس لك حق او انت ممنوع عن المنازعة ويقال لهذا قضاء الترك

﴿ مادة ١٧٨٧ ﴾ المحكوم به هو الشيء الذي ازمه الحاكم المحكوم عليه وهو

ابقاء المحكوم عليه حق المدعى في قضاء الازام وترك المدعى المنازعة في قضاء الترك

﴿ مادة ١٧٨٨ ﴾ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه

﴿ مادة ١٧٨٩ ﴾ المحكوم له هو الذي حكم له

﴿ مادة ١٧٩٠ ﴾ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما برضاها لفصل

خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بقتنتين وبحكم بضم الميم وقبح الحاء وتشديد الكاف المفتوحة

﴿ مادة ١٧٩١ ﴾ الوكيل السفّر هو الذي نصب من قبل الحاكم للمدعى عليه

الذي لم يكن احضاره بالمحكمة

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في الاحكام ويحتوى على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان اوصاف الحاكم ﴾

﴿ مادة ١٧٩٢ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم حكيما فهيما مستقيما وامينا مكينا متينا

﴿ مادة ١٨٩٣ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم عالما بالاسائل الفقهية واقفا عليها

وعلى اصول المحاكمة ومقتدرا على فصل وحسم الدماوى الواقعة " تطبقا لها

﴿ مادة ١٧٩٤ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم مقتدرا على تمييز الناس بناء عليه

لا يجوز قضاء الصغير والمعتوه والاعمى والاصم الذى لا يسمع صوت الطرفين القوي

## ❦ النجدة ❦

### ❦ الفصل الثاني ❦

### ❦ في بيان آداب الحاكم ❦

---

- ❦ مادة ١٧٩٥ ❦ يلزم الحاكم الاجتناب من الافعال والحركات التي تزيل مهابة المجلس كالبيع والشراء والملاطفة في المجلس
- ❦ مادة ١٧٩٦ ❦ الحاكم لا يقبل هدية الخصمين ابدا
- ❦ مادة ١٧٩٧ ❦ الحاكم لا يذهب الى ضيافة كل من الخصمين قطعا
- ❦ مادة ١٧٩٨ ❦ يلزم الحاكم ان لا يوجد في حال وحركة "توجب التهمة" وسوء الظن كقبول احد الطرفين في داره والخلوة في مجلس الحكم معه او الاشارة بالعين او اليد او الرأس الى احدهما او قوله لاحدهما كلاما خفيا او قوله لاحدهما كلاما بلسان لم يفهمه الآخر
- ❦ مادة ١٧٩٩ ❦ الحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناء عليه يلزم عليه ان يراعي العدل والمساواة في الملاحظات المتعلقة بالمحاكمة كاجلاس الطرفين واحالة النظر وتوجيه الخطاب وان كان احدهما من الاشراف والآخر من آحاد الناس

---

### ❦ الفصل الثالث ❦

### ❦ في بيان وظائف الحاكم ❦

- ❦ مادة ١٨٠٠ ❦ الحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء المحاكمة والحكم
- ❦ مادة ١٨٠١ ❦ القضاء يتقيد ويتخصص بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات مثلا الحاكم المأمور بالحكم بمدة سنة يحكم في تلك السنة فقط وليس له ان يحكم قبل حلول تلك السنة او بعد مرورها وكذلك الحاكم المنصوب في ناحية يحكم في جميع اطراف تلك الناحية وليس له ان يحكم في غير ناحية والحاكم المنصوب على ان يحكم في محكمة معينة له ان يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له ان يحكم في

### ﴿ المجلة ﴾

محل آخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بان لا تجمع الدعوى المتعلقة بالخصوص القلاني ملاحظه "مادله لمصلحه" العامه "ليس للحاكم ان يستمع تلك الدعوى ويحكم بها او كان الحاكم يحكمه" مأذونا باستماع بعض الخصوصيات المعينه" فله ان يسمع الخصوصيات التي اذن بها وان يحكم فيها فقط وليس له استماع ما عداها والحكم بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأى مجتهد في خصوص لما ان رأيه بالناس ارفق ولمصلحه" العصر اوفق فليس للحاكم ان يعمل برأى مجتهد آخر منافي لرأى ذلك المجتهد واذا عمل لا يتخذ حكمه

﴿ ماده ١٨٠٢ ﴾ ليس لاحد الحكام المنصوبين لاستماع دعوى ان يسمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها واذا فعل لا يتخذ حكمه ( انظر ماده ١٤٦٥ )

﴿ ماده ١٨٠٣ ﴾ اذا طلب احد الخصمين المرافعه" في حضور حاكم وطلب الآخر المرافعه في حضور الآخر في البلده التي تعدد حكامها ووقع بينهما خلاف بهذا الوجه يرجح الحاكم الذي اختاره المدعى عليه

﴿ ماده ١٨٠٤ ﴾ اذا عزل حاكم ولاجل عدم وصول خبر العزل اليه مدة كان قد استمع وفصل بعض الدعاوى في تلك المدة يكون حكمه صحيحا ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل اليه

﴿ ماده ١٨٠٥ ﴾ للحاكم ان ينصب ويعزل النائب ان كان مأذونا بذلك والا فلا ولا يعزل نائبه بعزله او وفاته ( انظر الى ماده ١٤٦٦ ) بناء عليه اذا توفي حاكم ناحيه" فلنائبه ان يستمع الدعاوى التي تقع في تلك الناحيه ويحكم بها الى ان يأتي حاكم غيره

﴿ ماده ١٨٠٦ ﴾ للنائب ان يحكم بالبيئه التي استمعها الحاكم وللحاكم ايضا ان يحكم بالبيئه التي استمعها نائبه وهو انه اذا استمع الحاكم بيئه في حق دعوى واخبر بها النائب فله ان يحكم باخبار الحاكم من دون ان يعيد البيئه والنائب المأذون بالحكم اذا استمع بيئه في خصوص وانتهى الى الحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئه واما اذا كان ليس بمأذون بالحكم بل كان مأمورا بالتدقيق والاستكشاف فقط فليس للحاكم ان يحكم بانتهائه ويلزم عليه ان يستمع البيئه بالذات

### ❖ المجلة ❖

- ❖ مادة ١٨٠٧ ❖ للحاكم بناحية ان يستمع دعوى الاراضى التى هى فى غير ناحية ولكن يلزم بيان حدودها الشرعية على الوجه الذى ذكر فى كتاب الدعوى
- ❖ مادة ١٨٠٨ ❖ يشترط ان لا يكون المحكوم له احد اصول الحاكم او احد فروع او زوجته او شريكه فى المال الذى سيحكم به او اجيره الخاص او متعلقه الذى يتعيش بنفقته بناء عليه ليس للحاكم ان يسمع دعوى احد هؤلاء ويحكم له
- ❖ مادة ١٨٠٩ ❖ اذا كان لاحد دعوى مع حاكم بلدته او احد منسوبيه الذين ذكروا فى المادة السابقة فان كان فى تلك البلدة حاكم غيره تحالفا اليه وان لم يكن فى تلك البلدة حاكم غيره رافعا فى حضور حكم نصبا برضاها او فى حضور نائب ذلك الحاكم ان كان مأذونا بنصب النائب او فى حضور حاكم البلدة المجاورة لبلدتهم فان لم يرض الطرفان باحدى هذه الصور استدعيا مولى من قبل السلطان
- ❖ مادة ١٨١٠ ❖ يلزم الحاكم ان يراعى الاقدم فالأقدم فى رؤية الدعوى ولكن اذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر من ايجاب الحال والمصلحة يقدم رؤيتها
- ❖ مادة ١٨١١ ❖ يجوز استفتاء الحاكم من غيره عند الحاجة
- ❖ مادة ١٨١٢ ❖ يلزم على الحاكم ان لا يتصدى للحكم اذا تشوش ذهنه بعارضة مانعة لجهة التفكير كالغفم والقصة والجوع وغلبة النوم
- ❖ مادة ١٨١٣ ❖ يلزم الحاكم ان يدقق فى اجراء المرافعات وان لا يقع الامور فى عقدة التأخير
- ❖ مادة ١٨١٤ ❖ يضع الحاكم فى المحكمة دفترًا للمجلات ويقيد ويحرر فى ذلك الدفتر الاعلامات والسندات التى يعطيها بصورة منتظمة سالمة عن الخيلة والفساد ويعتنى بالدقة بحفظ ذلك الدفتر واذا عزل سلم المجلات المذكورة الى خلفه اما بنفسه او بواسطة امينه

### ❖ الفصل الرابع ❖

#### ❖ يتعلق بصورة المحاكمة ❖

- ❖ مادة ١٨١٥ ❖ يجرى الحاكم المحاكمة علنا ولكن لا يغشى الوجه الذى يحكم به قبل الحكم



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٨١٦ ﴾ اذا اتى الطرفان الى حضور الحاكم لاجل المحاكمة يأمر المدعى اولا بالتقرير وان كانت دعواه قد ضبطت تحريرا قبل الحضور يصدق مضمونها من المدعى ثم يطلب جواب المدعى عليه ثانيا وهو ان يسأله بقوله ان المدعى يدعى عليك بهذا الوجه فاقول انت

﴿ مادة ١٨١٧ ﴾ ان اقر المدعى عليه الزعم الحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعى

﴿ مادة ١٨١٨ ﴾ ان اثبت المدعى دعواه بالبينة حكم الحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق اليمين فان طلبه كلف الحاكم المدعى عليه على طلب المدعى باليمين ﴿ مادة ١٨١٩ ﴾ فان حلف المدعى عليه او لم يحلفه المدعى منع الحاكم المدعى من المعارضة للمدعى عليه

﴿ مادة ١٨٢٠ ﴾ اذا نكل المدعى عليه عن اليمين حكم الحاكم بنكوله واذا قال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله

﴿ مادة ١٨٢١ ﴾ يجوز الحكم والعمل بمضمون الاعلام الذي اعطى من طرف حاكم محكمة والسند بلاينة اذا كانا حارين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنيع وموافقين لاصولهما

﴿ مادة ١٨٢٢ ﴾ اذا اصر المدعى عليه على سكوته عند الاستفهام كما ذكر آنفا ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوته انكارا وكذلك لو اجاب بقوله لا اقر ولا انكر بعد جوابه هذا انكارا ايضا وتطلب البينة من المدعى في الصورتين كما ذكر آنفا

﴿ مادة ١٨٢٣ ﴾ لو اورد المدعى عليه ادعاء يدفع به دعوى المدعى عند ما اراد الاقرار او الانكار يعامل على وفق المسائل التي ذكرت في كتابي الدعوى والبيئات ﴿ مادة ١٨٢٤ ﴾ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الآخر واذا تصدى يمنع من قبل الحاكم

﴿ مادة ١٨٢٥ ﴾ يضع الحاكم في المحكمة ترجعانا موثوقا به ومؤثنا لترجئة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٨٢٦ ﴾ بخطر وبوصى الحاكم بالصالحه للطرفين مرة او مرتين في  
الخاصة الواقعة بين الاقرباء او المأمول فيها رغبة الطرفين في الصلح فان وافقا صالحهما  
على وفق المسائل المندرجة في كتاب الصلح والا اتم المحاكمة

﴿ ماده ١٨٢٧ ﴾ اذا اتم الحاكم المحاكمة حكم بمقتضاها وفهم الطرفين ذلك  
ونظم اعلاما حاويا للحكم والتنبيه مع الاسباب الموجبة له واعطاؤه للحكوم له ولدى  
الايحاب ينظم نسخة ثانية ويعطيها للحكوم عليه

﴿ ماده ١٨٢٨ ﴾ لا يجوز للحاكم تأخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم  
وشروطه بتمامها



## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في الحكم ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان شروط الحكم ﴾

﴿ ماده ١٨٢٩ ﴾ يشترط في الحكم سبق الدعوى وهوائه ان حكم الحاكم  
بخصوص متعلق بحقوق الناس مشروط بادعاء احد على الآخر بذلك الخصوص في  
اول الامر ولا يصح الحكم الواقع من دون سبق دعوى

﴿ ماده ١٨٣٠ ﴾ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعني يلزم حضور  
الطرفين وقت الحكم في مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد  
على الآخر خصوصا واقربه المدعى عليه ثم قبل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم  
فللحاكم ان يحكم في غيابيه بناء على اقراره كذلك لو انكر المدعى عليه دعوى  
المدعى واقام المدعى البينة فاذا غاب المدعى عليه من مجلس الحكم قبل الترتيب  
والحكم فللحاكم ان يبنى البينة ويحكم بها

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٨٣١ ﴾ للحاكم ان يحكم على المدعى عليه بالبيئة التي اقيمت في مواجهة وكيله اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالعكس يعنى للحاكم ان يحكم على وكيل المدعى عليه بالبيئة التي اقيمت في حضوره اذا حضر الوكيل مجلس الحكم

﴿ ماده ١٨٣٢ ﴾ للحاكم ان يحكم بالبيئة التي اقيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن مجلس الحكم على الوارث الآخر الذى احضر في الدعوى التي توجه خصوصتها الى جميع الورثة ولا حاجة الى اعادة البيئة

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان الحكم الغيابي ﴾

﴿ ماده ١٨٣٣ ﴾ يدعى المدعى عليه من قبل الحاكم بطلب واستدعاء المدعى فان امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة يحضر اليها جبرا

﴿ ماده ١٨٣٤ ﴾ اذا امتنع المدعى عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة ولم يكن احضاره ممكنا يرسل اليه ثلاث مرات ورقة الدعوة المخصوصة بالمحكمة في ايام متفاوتة على طلب المدعى فان ابى ايضا المجئ فهمه الحاكم بانه سينصب له وكيلًا وسيسمع الدعوى والبيئة وعلى هذا الحال لو امتنع وابى الحضور الى المحكمة وارسال وكيل نصب الحاكم له وكيلًا يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والبيئة في مواجهته وبعد التدقيق ان تبين انها مقارنة للصحة وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك

﴿ ماده ١٨٣٥ ﴾ يبلغ الحكم الغيابي الواقع على النوال المشروح للدعى عليه

﴿ ماده ١٨٣٦ ﴾ اذا حضر المحكوم عليه غيابيا الى المحكمة وتثبت بدعوى صالحة لدفع دعوى المدعى سمع دعواه وتفصل على الوجه الموجب وان لم يتثبت بدفع الدعوى او تثبت ولم يكن تثبته صالحا للدفع ينفذ الحكم الواقع ويجرى الباب

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في رؤية الدعوى بعد الحكم ﴾ .

﴿ مادة ١٨٣٧ ﴾ الدعوى التي حكم بها واعلم بها موافقا لاصولها المشروعة  
يعنى بان حكم بها مع وجود شروط الحكم واسبابه لا يجوز رؤيتها وسماعها تكرارا  
﴿ مادة ١٨٣٨ ﴾ اذا ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذى لحق في حق الدعوى  
ليس موافقا لاصوله المشروعة وبين جهة عدم موافقته وطلب استئناف الدعوى  
يحقق الحكم المذكور فان كان موافقا لاصوله المشروعة يصدق والا يستأنف  
﴿ مادة ١٨٣٩ ﴾ اذا لم يفتح المحكوم عليه بالحكم الواقع في حق الدعوى ووجد  
في طلبه تمييز الاعلام الحاوى للحكم يدقق الاعلام المذكور فان كان موافقا لاصوله  
المشروعة يصدق والا ينقض

﴿ مادة ١٨٤٠ ﴾ يصح دفع الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا  
بين وقدم المحكوم عليه في دعوى سما صالحا لدفع الدعوى ووجد في ادماؤه  
دفع الدعوى وطلب اماذ المحاكمة محققا بسمع ادماؤه هذا في مواجهة المحكوم له وتجري  
محاكمتها ايضا مثلا اذا ادعى احد على الدار التي هي في تصرف الآخر بانها  
موروثة له من والده واثبت ذلك ثم بعد الحكم لو ظهر سند معمول به بين ان والد  
المدعى كان قد باع الدار المذكورة الى والد ذى اليد تسمع دعوى ذى اليد  
واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول واندفعت دعوى المدعى

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم ﴾

﴿ مادة ١٨٤١ ﴾ يجوز التحكيم في دعاوى المال المتعلقة بحقوق الناس  
﴿ مادة ١٨٤٢ ﴾ حكم المحكم لا يجوز ولا ينفذ الا في حق الخصمين اللذين

### ﴿ المجلة ﴾

حكماء وفي الخصوص الذي حكماء به فقط ولا يتجاوز الى غير ذلك ولا يشمل سائر خصوصياتهما

﴿ مادة ١٨٤٣ ﴾ يجوز تعدد المحكم يعني يجوز نصب حكمين او ثلاثة او ازيد لخصوص يجوز ان ينصب كل من المدعى والمدعى عليه حكما

﴿ مادة ١٨٤٤ ﴾ اذا تعدد المحكمون على ما ذكر آنفا يلزم اتفاق رأى كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده

﴿ مادة ١٨٤٥ ﴾ للمحكمين ان يحكموا آخر ان كانوا مأذونين من الطرفين والا فلا

﴿ مادة ١٨٤٦ ﴾ اذا تعيد التحكيم بوقت يزول مجروره مثلا الحكم المنسوب على ان يحكم من اليوم الغد الى شهر ليس له ان يحكم الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد انقضائه واذا حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه

﴿ مادة ١٨٤٧ ﴾ لكل من الطرفين عزل المحكم قبل الحكم ولكن اذا اجازه الحاكم المنسوب من قبل السلطان المأذون بنصب النائب بعد تحكيم الطرفين اياه يكون بمنزلة نائب هذا الحاكم لانه استخلفه

﴿ مادة ١٨٤٨ ﴾ كما ان حكم الحكم لازم الاجراء في حق جميع الاهالى الذين في داخل قضائهم كذلك حكم المحكمين في حق من حكمهم وفي الخصوص الذي حكموا به لازم الاجراء بناء عليه لبس لاحد الطرفين ان يتمتع من قبول الحكم الذي وقع من المحكمين اذا كان موافقا لاصوله المشروعة

﴿ مادة ١٨٤٩ ﴾ اذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنسوب من قبل السلطان صدقة ان كان موافقا لالصول والا نقضه

﴿ مادة ١٨٥٠ ﴾ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين اللذين جعلوهما مأذونين بالحكم توفيقا لاصوله المشروعة يعتبر صلحهم وهو انه اذا وكل احد الطرفين احد المحكمين

## ﴿ المجلة ﴾

المحكمين والآخر الآخر بالصلح في الخصوص الذي تنازل فيه وتصالها توفيقا  
للمسائل المدرجة في كتاب الصلح ليس لاحد الطرفين ان يمتنع من قبول هذا الصلح  
﴿ ماده ١٨٥١ ﴾ اذا فصل احد الدعوى الواقعة بين شخصين ولم يكن محكما  
يكون حكمه نافذا اذا رضى الطرفان واجازا حكمه ( انظر الى المادة ١٤٥٣ )  
تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

## ﴿ التوقيع ﴾

من اعضاء شورى الدولة	امين الفتوى	ناظر المعارف
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت
القاضي بدار الخلافة	رئيس محكمة التمييز الثاني	رئيس مجلس التدقيقات
العلية احمد خالد	السيد احمد حلي	الشرعية ومجلس انتخاب
		الحكام السيد احمد خلومي
معاون مدير الاعلامات الشرعية	مستشار مفنش الاوقاف	
عبد الستار	عمر حلي	

﴿ تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب ﴾



﴿ ثمن كتاب مجلة الاحكام البدلية ٢٥ قرشا فضة ﴾

## ﴿ مطبوعات الجوائب ﴾

﴿ الكتب الآتية يسأل عنها من ادارة الجوائب الكاتبة امام الباب العالى ﴾

﴿ كتب من تأليف محرر الجوائب ﴾

- قرش ٤٠ كتاب سر اللبال في القلب والابدال وهو يحتوى على أكثر من ٦٠٠ صحيفة  
حسن الطبع يحتوى على تبين معاني الالفاظ وانساق وضعها  
٨٠ الساق على الساق فيما هو القاريق او ايام وشهور واعوام في عجم العرب  
والاعجم ( طبع في باريس على شكل غريب )  
٢٠ سند الراوى في الصرف الفرنساوى سهل العبارة لتعليم اللغة الفرنساوية  
١٢ غنية الطالب ومنية الراغب في الصرف والحوو و حروف المعاني طبع في مطبعة الجوائب

﴿ كنز الرغائب في منتخبات الجوائب اعتنى بجمعها مدير الجوائب ﴾

- ٢٠ ﴿ الجزء الاول ﴾ يشتمل على بعض ما في الجوائب من انفصول اللطيفة  
والمقامات الطريفة والمقالات الادبية  
٢٠ ﴿ الجزء الثانى ﴾ يحتوى على تفصيل ذكر حرب جرمانيا مع فرنسا من اولها  
الى آخرها  
٢٠ ﴿ الجزء الثالث ﴾ يشتمل على بعض القصائد التى نظمها محرر الجوائب في  
الاستانة وهى التى ادرجت بالجوائب وهو جزء من ديوانه  
١٠ ﴿ الجزء الرابع ﴾ يشتمل على القصائد التى نظمها افاضل العصر من العلماء  
والادباء في مدح محرر الجوائب  
٢٥ ﴿ الجزء الخامس ﴾ يشتمل على جميع ما في الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية التى حدثت في الممالك العثمانية وفي الدول الاجنبية من جلته الاوامر  
والفراامين السلطانية وغير ذلك من المعاهدات التى صدرت في الخطوب الشهيرة  
٢٥ ﴿ الجزء السادس ﴾ يشتمل على ما في الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية من جلته الاوامر السلطانية التى صدرت في الخطوب الشهيرة  
وغير ذلك من الفوائد التى يحتاج اليها كل اديب اريب ورتاح اليها كل مؤلف لبيب

﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب وهي من تأليف الشهم الهمام ﴾  
 ﴿ الامير السيد محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوپال المعظم ﴾

قرش	
٢٠	لقطة الجملان مما تمس الى معرفته حاجة الانسان وفي آخرها خبيثة الاكوان
	في افتراق الامم على المذاهب والاديان
١٢	حصول المامول من علم الاصول
١٢	البلفة في اصول اللغة
٥٥	غصن البان المورق بمحسنات البيان
٥٧	نشوة السكران من صهباء تذكّار الغزلان
٥٤	العلم الخفاق من علم الاشتقاق

﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب ﴾

٢٠	الموازنة بين ابي تمام والبصري للشيخ العلامة ابي الحسن بن بشر بن يحيى الامدى ( هذا الكتاب لم يطبع بعد في غير مطبعة الجواب )
٥٦	بديع الانشاء والصفات في الكتابات والمراسلات للشيخ الامام مرعى بن الشيخ الامام يوسف بن ابي بكر احمد المقدسى
٥٤	ترجمة القانون الاساسى والخط المهابوتى الشريف الى اللغة العربية
٥٣	ترجمة نظامات مجملسى الاعيان والمبعوثان الى اللغة العربية
٥١	رسالة في المكاييل والمقاييس العلية بالنبار المصرية تأليف عز تلو محمود بك الفلكى

﴿ كتب تركية طبعت بمطبعة الجواب ﴾

٥٥	حقوق ملل مترجم من اللغة الفرنسية
٥٦	ترجمة مقدمة اقوام المسالك
٥٤	اخلاق حبيده للاديب محمد سعيد افندى
٥٦	ديوان المرحوم صبرى شاكر الشهير
٥٣	نخميس قصيدة البردة للمرحوم نحيفى افندى



# مطبوعات جديدة

• تطبع الآن في مطبعة الجوائب •

• كتب عربية •

(٦) رسائل ابي بكر الخوارزمي

• كتب تركية •

(٢) القانون الاساسي تركي وعربي

(٣) ترجمة تاريخ روبرتسون في كشف امريكا ترجمه من اللغة الانكليزية الى اللغة التركية كاتب عصره المرحوم عبدالغفار انيس افندي مترجم الباب العالي اذ ذاك

• نظمات الدولة العلية وقوانينها •

• تطبع الآن في مطبعة الجوائب باللغة العربية •

لا يخفى ان نظمات الدولة العلية وقوانينها محصورة في كتاب يقال له « الدستور » واهم هذه النظمات التي لم يغير مآلها ولم يزل يعمل باصولها وفروعها هي هذه المجلة التي تم طبعها في مطبعة الجوائب اما بقية القوانين والنظمات التي في الدستور فتها ما النفي بالرة ومنها ما غير ومنها ما عدل ومن القوانين الاخيرة ما طبع اخيرا وسمى « بقوانين موقفة » وعندما ذاكرا الشهم الهامم الافخم حضرة دولتو جودت باشا ناظر الاحكام العلية في هذا الخصوص افادنا ان تلك القوانين اعني القوانين المعدلة شرع الآن في تنقيحها مرة اخرى وبعض ما طبع منها الآن غير معمول به وحيث ان مرادنا طبع جميع هذه القوانين في كتاب مخصوص رأينا من المناسب انتظار اتمام الباب العالي لها فالذين يطلبون متسا ان نرسل لهم الدستور ينبغي ان يعلموا ان جل ما تضمنه غير معمول به فالاولى ان ينتظروا الى ان تطبع القوانين والنظمات المذكورة





﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب وهي من تأليف الشهم الهمام ﴾  
 ﴿ الامير السيد محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال المعظم ﴾

- قرش  
 ٢٠ لقطه الجبلان مما تمس الى معرفته حاجة الانسان وفي آخرها خبيثة الاكوان  
 في افتراق الامم على المذاهب والاديان  
 ١٢ حصول المامول من علم الاصول  
 ١٢ البلغة في اصول اللغة  
 ٥٥ فخص البان المورق بمحسنات البيان  
 ٥٧ نشوة السكران من صهباء تذكّار الغرلان  
 ٥٤ العلم الخفاق من علم الاشتقاق

﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب ﴾

- ٢٠ الموازنة بين ابي تمام والبحتري للشيخ العلامة ابي الحسن بن بشر بن يحيى  
 الآمدى ( هذا الكتاب لم يطبع بعد في غير مطبعة الجواب )  
 ٥٦ يدبغ الانشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات للشيخ الامام مرعى بن الشيخ  
 الامام يوسف بن ابي بكر احمد المقدسى  
 ٥٤ ترجمة القانون الاساسى والخط السهبانى الشريف الى اللغة العربية  
 ٥٣ ترجمة نظامات مجلسى الاعيان والمبعوثان الى اللغة العربية  
 ٥١ رسالة في المكاييل والمقاييس العلمية بالديار المصرية تأليف عزتو محمود بك الفلكى

﴿ كتب تركية طبعت بمطبعة الجواب ﴾

- ٥٥ حقوق ملل مترجم من اللغة الفرنسية  
 ٥٦ ترجمة مقدمة اقوام المسالك  
 ٥٤ اخلاق حبيده للاديب محمد سعيد افندى  
 ٥٦ ديوان المرحوم صبرى شاكر الشهير  
 ٥٢ تخميس قصيدة البردة للمرحوم نحبى افندى

# مَطْبُوعَاتُ جَدِيدَةٍ

﴿ تطبع الآن في مطبعة الجواب ﴾

﴿ كتب عربيہ ﴾

( ١ ) رسائل ابی بکر الخوارزمی

﴿ كتب ترکیه ﴾

( ٢ ) القانون الاساسی ترکی وعربی

( ٣ ) ترجمہ تاریخ روبرٹسون فی کشف امیریکا ترجمہ من اللغة الانكليزية الى اللغة التركية كاتب عصره المرحوم عبدالغفار ائیس افندی مترجم الباب العالی اذ ذاك

﴿ نظمات الدولة العلية وقوانينها ﴾

﴿ تطبع الآن في مطبعة الجواب باللغة العربية ﴾

لا يخفى ان نظمات الدولة العلية وقوانينها محصورة في كتاب يقال له « الدستور » واهم هذه النظمات التي لم يغير مآلها ولم يزل يعمل باصولها وفروعها هي هذه المجلة التي تم طبعها في مطبعة الجواب اما بقية القوانين والنظمات التي في الدستور فثما ما الغي بالرة ومنها ما غير ومنها ما عدل ومن القوانين الاخيرة ما طبع اخيرا وسمى « بقوانين مؤقتة » وعندما ذاكرنا الشهم الهمام الانخم حضرة دولتولوجودت باشا ناظر الاحكام العلية في هذا الخصوص افادنا ان تلك القوانين اعنى القوانين المعدلة شرع الآن في تنقيحها مرة اخرى وبعض ما طبع منها الآن غير معمول به وحيث ان مرادنا طبع جميع هذه القوانين في كتاب مخصوص رأينا من المناسب انتظار اتمام الباب العالی لها فالذين يطلبون منا ان نرسل لهم الدستور ينبغي ان يعلموا ان جل ما تضمنه غير معمول به فالارضى ان ينتظروا الى ان نطبع القوانين وانظمات المذكورة

